الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم : التاريخ

السياسة الاستعمارية في العراق و السعودية

بين عامي ١٩١٤ـ ١٩٤٥

(دراسة مُقارنة)

أطروحة أُعِدّت لنيل درجة الدكتوراه في تاريخ العرب الحديث و المعاصر

إعداد
الطالب سعيد السلطان

إشراف
الأستاذة الدكتورة سمر بهلوان

العام الدراسي
١٤٤١هـ / ٢٠١٩م

إهداء .....

إلى شرف **النبي محمد صلى الله عليه وسلم**.....

إلى من رحلوا إلى جوار ربهم وما زالت رياحين عطرهم تزيّن الديار

والدي خاشع رضوان السلطان.....

ورفيق الحياة الجميلة **جاسم جابر السلطان**.....

إلى الصباح القريب من نفسي والأمل الذي أُردده كل يوم قرة عيني **والدتي شاهة المحمد**..

إلى من استمروا على العهد باقين سنداً مؤازراً **إلى إخوتي**:

أحمد ومحمد وعبد الكريم وحمزة وأبنائهم.....

إلى **زوجتي** .....

إلى من كانتا عزائي في ظل هذه الأزمات العاصفة فلذتي كبدي وحشيشتي قلبي **طفلتَيَ روان ورهف** .....

إلى رفاق ذكرياتي وأصدقاء عمري **عامر العبد ومحمد الإسماعيل وجاسم محمد المحل** .....

إلى كل مخلصٍ صادقٍ غيور يؤمن أن بدور التغيير في أنفسنا قبل أن تكون في أشياءً أخرى..... ويسعى لتضميد جراح هذا الوطن وتحريره من نير العبودية الحديثة التي تجتاح أبناءه.....

ملخص رسالة الدكتوراه الموسومة بـــ:

السياسة الاستعمارية في العراق والسعودية بين عامي ١٩١٤-١٩٤٥ (دراسة مُقارنة)

يتحدث البحث عن الظروف الممهدة لتغلغل الاستعمار الغربي في المشرق العربي، وطبيعة السياسة الاستعمارية في العراق والسعودية في الفترة الممتدة بين سنتي ١٩١٤-١٩٤٥، حيث يبرز السمات الخاصة بتلك السياسة في كل منطقة على حده، وإجراء مقارنة شاملة بين السياسة الاستعمارية السائدة في العراق ونظيرتها في السعودية، وتحليل سلوكية تلك السياسة إزاء البلدين.

ويسلط الضوء على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تكالب القوى الاستعمارية على مناطق الوطن العربي عموماً، والعراق والسعودية بشكل خاص، والتي كان أهمها النفط والموقع الاستراتيجي، الذين شكلّا محور الصراع والتنافس بين القوى الاستعمارية على المنطقة العربية ويتحدث البحث عن محرك السياسة التي اتبعها الغرب الاستعماري تجاه المنطقة المذكورة، ويظهر ذلك جلياً من خلال تعمد المحتل البريطاني إلى تفتيت العراق وإضعافه، من خلال التخلي عن بعض أجزاءه، وتحويله إلى نظام ملكي يخضع لإرادته، وتكبيله بالمعاهدات الجائرة، وبالمقابل إنشاء وتأسيس نظام ملكي تابعاً لها منفذاً لسياستها في الجزيرة العربية، والذي تمثل بإعلان قيام المملكة السعودية سنة ١٩٣٢، وإبراز ردود أفعال القوى المحلية في كلا البلدين تجاه المُستعمر.

فهرس الكتاب:

الصفحة

المقدمة: حول أهمية الموضوع وإشكاليته والمنهج المتبع..... ١

نقد المصادر والمراجع.....٩

شكر وتقدير.....١٢

الفصل الأول التمهيدي

الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل من العراق والسعودية خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين

أولاً- الواقع الدولي والإقليمي والعربي وانعكاساته على الوطن العربي خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.....١٤

١- الواقع الدولي وانعكاساته على الوطن العربي خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.....١٤

٢- أوضاع الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين..... ١٩

٣- الواقع العربي خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين..... ٢٢

ثانياً- العراق سياسياً واقتصادياً واجتماعياً خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين..... ٢٤

١- الواقع السياسي في العراق خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين..... ٢٤

أ- العراق سياسياً خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين..... ٢٤

ب- التنافس الاستعماري على العراق خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين..... ٢٩

٢- العراق اقتصادياً خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين..... ٣٤

أ- العراق جغرافياً..... ٣٤
١- الحدود الجغرافية..... ٣٤
٢- الخصائص الطبيعية للعراق..... ٣٤
ب- الواقع الاقتصادي في العراق خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين..... ٣٥
١- الزراعة..... ٣٥
٢- الصناعة..... ٣٧
٣- التجارة..... ٣٨
٣- الواقع الاجتماعي في العراق خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين..... ٤٠
أ- العراق اجتماعياً..... ٤٠
ب- الأوضاع الصحية والتعليمية..... ٤٢
ثالثاً- السعودية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين..... ٤٤
١- الواقع السياسي في السعودية خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين..... ٤٤
أ- السعودية سياسياً خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين..... ٤٤
ب- بداية التنافس الاستعماري والتغلغل الإنجليزي في الخليج العربي حتى بدايات القرن العشرين..... ٤٥
١- الصراع الاستعماري على الخليج العربي..... ٤٥
٢- السياسة الإنجليزية تجاه السعودية حتى بدايات القرن العشرين..... ٥٠
٢- السعودية اقتصادياً خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين..... ٥٤
أ- السعودية جغرافياً..... ٥٤

ب- الواقع الاقتصادي في السعودية خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.... ٥٥
١- الزراعة..... ٥٥
٢- الصناعة..... ٥٦
٣- التجارة..... ٥٧
٤- الواقع الاجتماعي في السعودية خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.... ٥٧
أ- الأوضاع الاجتماعية..... ٥٧
ب- الحالة الفكرية والصحية..... ٥٨

الفصل الثاني

السياسة الاستعمارية في العراق والسعودية خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)

أولاً- الاحتلال الإنجليزي للعراق سنة ١٩١٤..... ٦٢
١- مراحل الاحتلال..... ٦٣
٢- إدارة الاحتلال الإنجلزي في العراق..... ٦٧
ثانياً- اكتشاف النفط وبداية الصراع الاستعماري على موارده..... ٦٩
١- البدايات الأولى لاكتشاف النفط..... ٦٩
٢- النفط والحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)..... ٧٢
ثالثاً- الاتفاقيات السرّية والتآمر الاستعماري على المشرق العربي..... ٧٤
١- معاهدة سان بطرسبورغ ١٩١٦..... ٧٤
٢- اتفاقية سايكس- بيكو ١٩١٦..... ٧٦
٣- وعد بلفور ١٩١٧..... ٨١

رابعاً- الثورة العربية الكبرى سنة ١٩١٦..... ٨٣

١- الظروف المُمهدة للثورة ومراسلات الحسين- مكماهون..... ٨٣

٢- مسار أحداث الثورة العربية الكبرى ٨٨

خامساً- العراق والخليج العربي والصراع الإنجليزي- العثماني فترة الحرب العالمية الأولى..... ٩١

سادساً- مقارنة بين السياسة الاستعمارية في العراق والسعودية بين عامي ١٩١٤- ١٩١٨..... ٩٦

١- السياسة الاستعمارية في العراق بين عامي ١٩١٤- ١٩١٨..... ٩٧

٢- السياسة الاستعمارية في الخليج العربي بين عامي ١٩١٤- ١٩١٨..... ١٠١

الفصل الثالث

السياسة الاستعمارية في العراق والسعودية في فترة مابين الحربين (١٩١٨- ١٩٣٩)

أولاً- تأسيس الدولة العراقية والدور البريطاني فيه..... ١١٠

١- الثورة العراقية ١٩٢٠ والموقف البريطاني منها..... ١١٠

٢- السياسة البريطانية وتشكيل المجلس التأسيسي والحكومة العراقية..... ١١١

٣- السياسة البريطانية وتنصيب فيصل ملكاً على العراق..... ١١٣

٤- المعاهدات العراقية- البريطانية..... ١١٦

أ- معاهدة ١٩٢٢..... ١١٦

ب- معاهدة ١٩٢٦ ومشكلة الموصل..... ١١٧

جـ- معاهدة ١٩٢٧..... ١١٨

د- معاهدة ١٩٣٠..... ١١٩

٥- استقلال العراق ودخوله عصبة الأمم ١٩٣٢..... ١٢٠

٦- الأوضاع السياسية من الاستقلال حتى بداية الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩.... ١٢١

ثانياً- قيام المملكة العربية السعودية والموقف الاستعماري..... ١٢٥

١- الأوضاع السياسية في السعودية حتى سنة ١٩٢٢..... ١٢٥

٢- التوسع السعودي واحتلال الحجاز والتوقيع على معاهدة جدة ١٩٢٧..... ١٢٧

٣- إعلان توحيد المملكة السعودية ١٩٣٢..... ١٢٩

ثالثاً- مشاكل الحدود في العراق والسعودية والدور الاستعماري فيها بين عامي ١٩١٨-
١٩٣٩..... ١٣٠

١- ماهية الحدود..... ١٣٠

٢- حدود العراق والسعودية والدور البريطاني فيها..... ١٣١

أ- معاهدة المحمرة ١٩٢٢..... ١٣٢

ب- اتفاقية العقير ١٩٢٢..... ١٣٣

جـ- مؤتمر الكويت ١٩٢٣..... ١٣٦

د- اتفاقية بحرة ١٩٢٥..... ١٣٧

هـ- اتفاقية حداء ١٩٢٨..... ١٣٨

٣- النفط ودوره في النزاعات الحدودية..... ١٣٨

السياسة النفطية الاستعمارية ومستجدّاتها في العراق والسعودية وبروز الدور الأمريكي بين عامي
١٩١٨- ١٩٣٩..... ١٤٠

١- النفط والصراع الاستعماري بعد نهاية الحرب العالمية الأولى..... ١٤٠

٢- النفط في العراق والسعودية والصراع البريطاني- الأمريكي ١٩١٨-١٩٣٩..... ١٤١

٣- الاتفاقيات النفطية الاستعمارية.....١٤٨

أ- اتفاق لونغ- بيرانجيه ١٩١٩..... ١٤٩

ب- اتفاق سان ريمو ١٩٢٠..... ١٥٠

خامساً- مقارنة بين السياسة الاستعمارية في العراق والسعودية بين عامي ١٩١٨-١٩٣٩..... ١٥١

١- السياسة الاستعمارية في العراق بين عامي ١٩١٨- ١٩٣٩..... ١٥٢

٢- السياسة الاستعمارية في السعودية بين عامي ١٩١٨-١٩٣٩.....١٥٨

الفصل الرابع

السياسة الاستعمارية في العراق والسعودية خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)

أولاً- أهم انعكاسات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) على العراق..... ١٦٧

١- الأوضاع السياسية في العراق عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية..... ١٦٧

٢- الخلافات العراقية- البريطانية خلال مجريات الحرب..... ١٦٩

٣- حركة رشيد عالي الكيلاني ١٩٤١ والموقف البريطاني منها..... ١٧٢

٤- الأوضاع السياسية في العراق ودور بريطانيا فيها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥..... ١٧٧

ثانياً- انعكاسات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥) على السعودية..... ١٨١

ثالثاً- ازدياد حدة الصراع الاستعماري على النفط وتصاعد الدور الأمريكي ١٨٧

رابعاً- مقارنة بين السياسة الاستعمارية في العراق والسعودية خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥)..... ١٩٥

١- السياسة الاستعمارية في العراق خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)..... ١٩٥

٢- السياسة الاستعمارية في السعودية خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)..... ٢٠٦

الخاتمة..... ٢١٣

الملاحق..... ٢١٨

قائمة المصادر والمراجع..... ٢٣٣

المقدمة:

انعكست أطماع الدول الاستعمارية وصراعاتها على المستعمرات، لاسيما المناطق التي رزحت تحت السيطرة العثمانية ومنها الوطن العربي الذي يمتلك أهمية جيو استراتيجية، فما إن لاحت نذر الحرب العالمية الأولى، وتأكد زوال السيطرة العثمانية، حتى استبشر العرب بالاستقلال المرتقب، لكن انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى خيّب الآمال العربية، وأفضى إلى هيمنة الغرب الأوروبي على الوطن العربي بأشكال شتى، من الحماية إلى الانتداب والاحتلال وغيرها، جعلت من المنطقة العربية مسرحاً للصراعات الإقليمية والدولية، التي ما زالت تفاعلاتها واحتداماتها مستمرة إلى يومنا هذا.

كما أرست أحداث الحرب العالمية الأولى والانتصارات التي حققتها أوروبا على الدولة العثمانية، جملة أسس سياسية واستراتيجية جديدة، تماشت خطوة فخطوة مع المصالح السياسية الأوروبية في السيطرة السياسية والاستحواذ العسكري ونهب ثروات الأمم والشعوب، بما يمكن أن يُعرف بإرهاصات النموذج للاحتلال العسكري المباشر، وأخذت القوى الاستعمارية العالمية تنفذ اقتسام المناطق العربية، وذلك عبر الاتفاقيات والتفاهمات والمؤتمرات الاستعمارية، والتي تمَّ بموجبها استعمار الوطن العربي مجدداً واقتسام مناطق النفوذ بين بريطانيا وفرنسا، بحجّة أن الشعوب العربية غير مؤهلة للحكم الذاتي، وكان لبريطانيا حصة مهمة في المشرق العربي، كونها خرجت من الحرب منتصرة، وحصلت عملياً على العراق والخليج العربي وفلسطين وشرقي الأردن ومصر، مع ملاحظة أن كل من العراق والخليج العربي بما فيه السعودية، كانا قد شكّلا الأهمية الكُبرى لبريطانيا ولغيرها من قوى الاستعمار، بحكم أهمية الموقع الجيو استراتيجية؛ إذ بدا واضحاً أن هذه المنطقة كانت ومازالت تشكل محوراً للسياسة الدولية في القرن العشرين وحتى بدايات القرن الحادي والعشرين. والأهم من ذلك هو سلاح النفط الذي أظهر التنقيب عنه امتلاك

هاتين المنطقتين العربيتين (العراق والسعودية) كميات هائلة منه، من حيث الإنتاج أو الاحتياطي، وهذا ما دفع بالقوى الاستعمارية لتفرض نفوذها على هذا البلد أو ذاك؛ واتّباع سياسة خاصة تلائم طبيعة كل منطقة على حده، مما يتطلب الولوج إلى عمق الدوافع الاستعمارية في تلك المناطق الحيوية، والبحث في أسس السياسة الاستعمارية المتبعة فيها، والأسباب التي جعلت المستعمر يتشبث ببقائه في الأراضي العربية.

ومن اللافت أن الانتداب البريطاني لم يكن سوى شكلاً من أشكال التنسيق مع المجتمع الدولي، لأن بريطانيا لم تكن تنتظر هذا التفويض لكي تبسط سيطرتها على المنطقة، لأنها في الحقيقة كانت تخطط لهذه السيطرة منذ زمن، فكانت نتائج الحرب العالمية الأولى الحل الأنسب والأهم لتوطيد النفوذ البريطاني السياسي في المشرق العربي، الذي تجسّد عملياً باحتلال العراق عسكرياً منذ سنة ١٩١٤، وما أن انتهت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨، حتى أحكمت سيطرتها عليه على المستويات كافة، اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، واتّبعت سياسة التفتيت والتجزئة عبر اقتطاع أجزاء منه وجعلها أقطاراً مستقلة؛ إذ كانت قد أعلنت انفصال الكويت عنه بشكل نهائي منذ سنة ١٩١٤، ومن ثم أخذت تعمل على إرساء القواعد الناظمة لترسيخ احتلالها، فقامت بتحويل العراق إلى مملكة، ونصبت فيصل ابن الحسين ملكاً عليه. وفي المقابل اتّبعت في الخليج سياسة اقتضت دعم بعض الحكام على حساب البعض الآخر، إذ أيدت توسع عبد العزيز ابن سعود على حساب جيرانه من الحكام المحليين، كما فعلت عندما ساندته ضد آل الرشيد في حائل، ثم أيدت تفوقه على الشريف حسين، ثم أدت فيما بعد دوراً بارزاً في تأسيس المملكة السعودية (الدولة السعودية الثالثة) وذلك بضم بعض أقاليم الجزيرة العربية إلى حكم آل سعود، لكنها في الوقت ذاته خشيت من استفحال أمره وتطور موقفه، فألزمته بعقد معاهدات شبيهه بتلك التي عقدتها مع أمراء ومشايخ الساحل الخليجي من قبل. ولا يمكن إغفال التوظيف

الاستعماري للعامل الديني في المنطقة العربية، بتنصيب الوهابيين حُماة للحرمين الشريفين وزعماء للعالم الإسلامي، وذلك في إطار السعي الاستعماري لبث التفرقة بين الدول الإسلامية، وضرب القومية العربية، وتجزئة البلدان العربية، وإبقائها في حالة ضعف مُستمر.

وفي الواقع كانت السيطرة البريطانية على المنطقة ممثلة بالمندوب السامي ومجموعة من المستشارين البريطانيين في الوزارات وفي الوظائف الإدارية، والذين كانوا فعلياً حكاماً سياسيين في المنطقة، يديرون شؤونها، ويتحكمون بمفاصل الحياة المختلفة فيها، والهدف الرئيس كان تنفيذ السياسة البريطانية في المنطقة بما يخدم مصالحها الاستعمارية؛ لاسيما المرتبطة بفلك السياسة الامبريالية الغربية والأمريكية بكل احتكاراتها وتكتلاتها الاقتصادية والسياسية، وبناءً على ذلك حرصت بريطانيا على اتباع خطوات من شأنها تمكين وضعها السياسي في كل من العراق والسعودية. فكانت المعاهدات أولى الخطوات التي خطّتها بهذا الصدد، وقد اختلفت أوضاع تلك المعاهدات بين معاهدات تمَّ عقدها مع دول حديثة النشأة كالعراق، وبين معاهدات تم عقدها مع زعامات قَبَلية بارزة، ويتّضح ذلك في السعودية، كما عمدت بريطانيا إلى القيام بتغييرات جيوسياسية في البلدان العربية النفطية بهدف تعزيز نفوذها في تلك المناطق، حيث قامت بوضع حدود مصطنعة بين مناطق الخليج العربي، فأصبحت تلك الحدود تُعبِّر عن هوية الأسر العشائرية الحاكمة فقط.

كما بذلت بريطانيا جهوداً عسكرية مكثّفة لتمكين سيطرتها على العراق، ثم فرضت عليه نظام الانتداب، واستخدمت القوة لإخماد الانتفاضات والتحركات الوطنية التي كانت تقوم ضدها. في وقت كانت فيه سياستها القمعية أقل وطأة في المملكة السعودية والخليج العربي بشكل عام؛ إذ كانت المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها مع المشايخ والأمراء ملزمة بالطاعة والولاء، وكان لسياسة "فرّق تسُد" التي اتبعتها بين حكام المنطقة نجاحاً كبيراً.

وبحكم استمرار الاطماع والصراعات بين الدول الاستعمارية طوال فترة مابين الحربين، سرعان ما انفجرت الحرب العالمية الثانية، لإعادة اقتسام مواقع النفوذ وما فيها من مصالح، وخاصةً بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية منتصرة وقوية بنتيجة الحرب، وهي التي كانت قد أعلنت قبل ذلك "سياسة الباب المفتوح"، تلك السياسة التي أحدثت تغييرات سياسية جوهرية في المنطقة، من جرّاء دخولها بقوة دائرة الصراع والتنافس على مناطق النفط، فأصبحت البلاد العربية سابقة الذكر مسرحاً لحرب ضروس عُرفت بـ (حرب النفط)، وتمكّنت الشركات النفطية الأمريكية من الحصول على امتيازات مهمة في المملكة العربية السعودية والعراق، وتحولت المنطقة حينها إلى ساحة للصراع الدولي، بين بريطانيا والولايات المتحدة بشكلٍ خاص، ومن اللافت أيضاً بروز الاتحاد السوفييتي كقوّة جديدة في مواجهة أمريكا، ليبدأ عصر الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط عامةً، والمشرق العربي بصورة خاصة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث كونه يلقي الضوء على طبيعة السياسة الاستعمارية المتبعة في كل من العراق والسعودية في الفترة الممتدة بين عامي ١٩١٤-١٩٤٥، مع إبراز أهم السمات السياسية الخاصة في كل منطقة على حِده، ثم إجراء مقارنة شاملة بين السياسة الاستعمارية السائدة في العراق ونظيرتها في السعودية مع تحليل النهج السياسي إزاء البلدين، وبخاصة أن بريطانيا (التي كانت القوة الاستعمارية الأكثر هيمنة) تتبع سياسة استعمارية في العراق تختلف عنها في السعودية، كما تختلف عنها في بلدان أخرى (ويرجع ذلك إلى اختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والطبيعة الديموغرافية والجغرافية لكل بلد).

كما يبرز البحث الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تكالب القوى الاستعمارية الكبرى على الوطن العربي وبخاصة في العراق والسعودية، والتي كان أهمها (سلاح النفط) والموقع الاستراتيجي، الذين كانا من أهم أسباب تزايد وتصاعد الصراع الاستعماري- الاستعماري العنيف

على المنطقة المذكورة (بحكم طبيعة النظام الاستعماري الإمبريالي بحد ذاته)، وبالتالي دخول قوى استعمارية جديدة أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية على ساحة التنافس الاستعماري على البلدين. وبهذا يتابع البحث دراسة مجريات الأحداث والمحاولات البريطانية الدؤوبة للتصدي للقوى الاستعمارية عامةً، وفي مقدمتها الولايات المتحدة لإبعادها عن العراق والسعودية والخليج العربي عموماً.

إشكالية البحث:

تتركز إشكالية البحث حول دراسة طبيعة السياسة الاستعمارية المتبعة في كل من العراق والسعودية، لفهم أبعاد السياسة الإنجليزية الخاصة في كل من البلدين، وهل كانت تلك السياسة مستمدة من أحوال البلاد الذاتية والظروف السياسية التي كانت تعيشها كلا المنطقتين؟ أم أن الجيواستراتيجية التي يمتلكها كل من العراق والمملكة السعودية أجبرت الاستعمار على اتّخاذ تدابير سياسية تناسب أوضاعها؟ أم كانت الظروف السابقة مجتمعة المحرك الفعلي لذلك النهج الاستعماري تجاه المنطقتين؟

كما تتمحور الإشكالية حول ما إذا كان للشعب ردود فعل وطنية ضد الاستعمار الأجنبي، وكيفية تلك الردود في كلا المنطقتين؟ ثم لماذا اختلفت طبيعة تلك التحركات بين كل من العراق والسعودية؟ وهل كان لضعف الوعي الوطني بعده النضالي في ذلك الاختلاف؟ وإذا كان هو السبب هل كان ذلك الضعف ناجم عن التكبيل والتنكيل المتبع من قبل الاستعمار؟ أم أن طبيعة البلاد العشائرية لم تكن ذات قابلية كبرى لنمو الوعي الوطني ضد الاستعمار؟ وهل استمر ضعفي الوعي الوطني إلى الوقت الحاضر؟

كما تبحث الإشكالية في أبعاد نشوء تطورات سياسية مختلفة في كل من العراق والمملكة السعودية، فقد شهد العراق قيام نظام ملكي وراثي بدأ بتولي فيصل ابن الشريف حسين الحكم،

وما تبع ذلك من تطورات كحصول العراق على استقلاله وتوقيعه على معاهدات عدة مع بريطانيا. وفي الخليج العربي كان الحدث الأبرز حينها هو إعلان قيام المملكة العربية السعودية والدور الكبير الذي أدّته في تطور مجريات الأمور هناك. وهنا تبرز أيضاً تساؤلات عدّة أهمها: هل كانت تلك التطورات نتاج عمل ومجهود وطني تحرري؟ أم أنها كانت من صنع القوى الاستعمارية المهيمنة؟ وإذا كانت من صنع تلك القوى، هل قامت بصناعتها من أجل تسيير أمورها وتأمين مصالحها الخاصة؟ أم أن الصراعات الدائرة بين القوى الاستعمارية على المنطقتين العربيتين هي التي أجبرتها على افتعال مثل تلك التطورات؟

هذه التساؤلات المطروحة هي بحد ذاتها إشكالية، تتطلب البحث المعمق للوصول إلى حقائق تاريخية ناجعة سيحاول البحث تغطيتها والإجابة عنها.

وقد اتّبع البحث **المنهج التاريخي التحليلي**، الذي يبحث عن علّة الأحداث التاريخية وأسبابها ونتائجها، من أجل الوصول إلى الحقائق، ودراسة الثوابت والمتغيّرات والظروف المحيطة بالأحداث، وكذلك الربط بين الروايات التاريخية لاستخلاص الحقائق منها. بالإضافة إلى **المنهج العلمي المُقارن**، لدراسة السياسة الاستعمارية في العراق ونظيرتها في السعودية.

نقد المصادر والمراجع:

اعتمدت الدراسة على معلومات مُستقاة من مصادر تاريخية عديدة ومختلفة، إلى جانب مراجع حديثة الطباعة، فضلاً عن بعض الوثائق اللازمة لبناء هذا البحث، فضلاً عن المقالات الواردة في صحف ومجلّات أكاديمية.

ومن أهم المصادر التي اعتمدها البحث كتاب (دليل الخليج) لمؤلفه "ج.ج.لوريمر"، وهو يتألف من أربعة عشر مجلداً، سبعة منها تاريخية، وما تبقى جغرافية. وكان لكتاب (الكويت وجاراتها) للوكيل السياسي البريطاني في الكويت "هارولد ديكسون" أهمية كبيرة لتزويد البحث بالكثير من المعلومات عن الموضوع قيد الدراسة، وخاصةً فيما يتعلق بمسألة الحدود وترسيمها.

وتحظى مؤلفات (فصول من تاريخ العراق القريب) و(العراق في مراسلات المس بيل) و(أوراق منسية من تاريخ الجزيرة العربية) للباحثة والمُستكشِفة ومستشارة المندوب السامي البريطاني "غيرترويد بيل" بأهمية كبيرة، فالمؤلِفة أدّت دوراً كبيراً في شؤون المنطقة السياسية، وكانت تلك المؤلفات بمثابة وثائق تكشف التوجه البريطاني في المنطقة في فترة زمنية ليست بالقليلة.

وكان لمؤلفات نجدة فتحي صفوة الموسومة بـ(الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية) في أجزاء كثيرة منه، أهمية في تزويد البحث بتفاصيل عن أحداث الجزيرة العربية. بالإضافة إلى كتب المؤرخ العراقي الكبير عبد الرزاق الحسني، وأبرزها (العراق في ظل المعاهدات)، وتاريخ العراق السياسي بأجزائه الثلاث، و(تاريخ الوزارات العراقية بأجزائه الستة، التي زودت البحث بالكثير من المعلومات حول الوضع السياسي للعراق خلال فترة البحث. ويجب أن لا نغفل عن ذكر كتابي (جزيرة العرب في القرن العشرين) و(خمسون عاماً في جزيرة العرب)، للمصري حافظ وهبة، الذي عمل مستشاراً للملك السعودي عبد العزيز ابن سعود، وسفيراً للسعودية في لندن؛ إذ تطرق في مؤلفيه لبعض مظاهر النشاط الاقتصادي والاجتماعي، والعلاقات العامة لابن سعود.

كما افاد البحث من مذكرات عِدّة، أهمها (مذكرات ناجي شوكت) و(مذكرات طه الهاشمي) و(مذكرات حسن جميل).

واعتمدت الدراسة على كتب مطبوعة عربية ومُعربة، من أبرزها كتب (بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤) و(مقدمة في دراسة العراق المعاصر) لـ زكي صالح، و (المشرق العربي المعاصر) و(التيارات السياسية في الخليج العربي) و(الاستعمار في الخليج الفارسي) و(العرب والحرب العالمية الثانية) لـ صلاح العقاد، وغيرها الكثير.....

وبناءاً على ما سبق فقد اشتمل البحث على **مقدمة وأربعة فصول، وخاتمة** وثبت بأسماء **المصادر والمراجع**

تناول **الفصل الأول التمهيدي** الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل من العراق والسعودية في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وإلقاء الضوء على الواقع الدولي والإقليمي والعربي في تلك المرحلة الزمنية، ودراسة الظروف التي مرّت بها منطقة المشرق العربي عموماً، والعراق والخليج العربي خاصة. ومن ثم دراسة الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تلك البلدان، وإبراز مدى التنافس والصراع الاستعماري عليها في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى، والتي أفضت إلى التدخل الاستعماري المباشر هناك.

بحث **الفصل الثاني** موضوع السياسة الاستعمارية في العراق والسعودية خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، وأهم الاكتشافات النفطية التي سبقت ذلك الحدث، واحتدام الصراع الاستعماري الذي تمّ في هذه المرحلة الزمنية، وما تبعه من اتفاقيات ومعاهدات تمَّ بموجبها اقتسام مناطق المشرق العربي ومنها العراق والسعودية؛ كما ويلقي البحث الضوء على الدور الذي أدّته الثورة العربية الكبرى في مجريات الأحداث، واستغلال الاستعمار لتلك الثورة لتحقيق أهدافه في المنطقة، مع إيضاح موضوع الصراع الانجليزي- العثماني على العراق والخليج العربي بما فيه السعودية طوال مدة الحرب العالمية الأولى، والذي انتهى في مصلحة الإنجليز،

واختِتم الفصل بإجراء مقارنة بين السياسة الاستعمارية في العراق ونظيرتها في الدولة السعودية الناشئة آنذاك.

وتابع **الفصل الثالث** المعنون بـ السياسة الاستعمارية في العراق والسعودية فترة ما بين الحربين (١٩١٨-١٩٣٩)، تفاصيل تلك السياسة في المنطقة المذكورة، وتناول موضوع تأسيس الدولة العراقية بتفاصيلها، بدءاً بتأسيس البريطانيين النظام الملكي، وتنصيب فيصل بن الحسين على عرش العراق، وما تلا ذلك من تشكيل الأجهزة الحكومية العراقية، وفرض المعاهدات المجحفة بحق العراق، ثم دراسة أوضاع العراق بعد نيله الاستقلال الشكلي، والتدخل البريطاني في شؤونه.

كما تابعت الدراسة قيام المملكة العربية السعودية، والدور البريطاني في صناعة وتأسيس ذلك النظام بموجب الدعم المتعدد الأشكال لمؤسسها عبد العزيز ابن سعود. إلى جانب دراسة المشاكل الحدودية التي زرعتها بريطانيا بين العراق والسعودية وجيرانهما، والدور الذي أدّته في خلق واصطناع تلك الحدود، وتوظيفها بما يخدم مصالحها وأهدافها المستقبلية. كما يسلط البحث الضوء على موضوع النفط (كمتابعة لما سبقه في الفصل الثاني) في العراق والسعودية، والاتفاقيات النفطية الاستعمارية لاقتسام تلك المادة الثمينة، مبرزاً الدور الأمريكي في الصراع عليها مع بريطانيا حتى بداية الحرب العالمية الثانية. وصولاً إلى إجراء مقارنة بين السياسة الاستعمارية في العراق والسعودية في تلك المرحلة.

وتناول **الفصل الرابع والأخير**، دراسة السياسة الاستعمارية في العراق والسعودية خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، ليركز على تطورات الحرب وانعكاساتها على كل من العراق والسعودية، فبحث الأوضاع السياسية في العراق خلال تلك المرحلة، كونها أكثر وضوحاً منها في السعودية، وأبرز التدخلات البريطانية المستمرة في شؤون العراق، وضربها لأي حراك وطني؛

كما يُلقي الضوء على أوضاع السعودية خلال الحرب ومنعكاساتها ونتائجها، وتحولها لصالح الأمريكان بدلاً عن البريطانيين. كما تناول الفصل دراسة النفط والسياسة المُتّبعة خلال الحرب العالمية الثانية، وازدياد حِدّة التكالب الاستعماري عليه، موضحاً انتصار المصالح الأمريكية في النهاية على نظيرتها البريطانية. فضلاً عن إجراء مقارنة للسياسة الاستعمارية في العراق والسعودية خلال فترة الحرب العالمية الثانية.

وتضمنت **خاتمة البحث،** أهم نتائج الدراسة بشموليتها؛ لا سيما السياسة الاستعمارية في العراق والسعودية، وتأثيرها المستمر على كلا البلدين وعلى الوطن العربي عموماً.

ختاماً عسى أن تكون تلك المساهمة الأكاديمية قد ساعدت في بلورة جوانب السياسة الاستعمارية المُتّبعة أو المنتهجة في العراق والسعودية في الفترة الزمنية المذكورة، رغم الجهد المبذول في سبيل ذلك، والله ولي التوفيق.

أهم الصعوبات التي واجهت البحث:

١- امتداد الفترة الزمنية وكثرة الأحداث والتطورات السياسية وتشابك المعلومات وتضاربها، وصعوبة الإلمام بها بشكل كامل.

٢- صعوبة الحصول على الوثائق غير المنشورة المتعلقة بالبحث بسبب أمور تتعلق بظروف السفر الصعبة للوصول إليها.

٣- تكرار المادة العلمية بشكل واضح في مختلف المصادر والمراجع.

٤- على الرغم من توافر الكثير من المصادر والمراجع، إلّا أنها لم تكن شاملة لكل المراحل الزمنية للبحث، ويتجسد ذلك في المادة العلمية الخاصة بالفصل الرابع.

ختاماً عسى أن تكون تلك المساهمة الأكاديمية قد ساعدت في بلورة جوانب السياسة الاستعمارية المُتّبعة أو المنتهجة في العراق والسعودية في الفترة الزمنية المذكورة، رغم الجهد المبذول في سبيل ذلك، والله ولي التوفيق.

شكر وتقدير

يُسعدني أن أتقدم بوافر شكري وعظيم امتناني إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة **سمر بهلوان،** التي أولتني الكثير من الرعاية والتشجيع، وهي التي امدّتني بتوجيهاتها وإرشاداتها العلمية القيّمة أثناء قراءة ومراجعة فصول الرسالة، التي ما كانت لتصل إلى ما وصلت إليه دون تلك التوجيهات، فلها منّي عظيم الشكر والتقدير.

كما أتوجّه بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى الأستاذة الدكتورة **كاميليا أبو جبل،** التي منحتني من وقتها، ولم تدّخر جهداً في قراءة فصول الرسالة، وتقديم الإرشادات والتوجيهات الثمينة، في سبيل إغنائها.

كما أقدم شكري وتقديري لجميع أعضاء الهيئة التدريسية في قسم التاريخ بجامعة دمشق، وعلى رأسهم رئيس القسم الأستاذ الدكتور **أحمد الخضر**.

ولا يجب أن أغفل الدور الكبير لابن عمي **محمود محمد السلطان** في إتمام هذا البحث، لما وفّره لي من وسائل المساعدة بمختلف أشكالها، فله مني عظيم الشكر والامتنان.

ولا يفوتني في هذا المجال أن أسجل شكري إلى الأستاذ الدكتور **مؤيد الوندواوي** من العراق الشقيق، والدكتور **شوكت طه شاهين،** والأستاذ **كامل خليل،** من الأردن، وإلى كل من مدَّ لي يد المساعدة داخل الوطن وخارجه.

الفصل الأول التمهيدي

الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل من العراق والسعودية خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين

أولاً- الواقع الدولي والإقليمي والعربي خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين

١- الواقع الدولي وانعكاساته على الوطن العربي خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين:

شهد القرن التاسع عشر تطورات وأحداث سياسية كثيرة، وكان محور تلك التطورات يدور حول الدولة العثمانية المنهكة على الصعد كافة؛ خاصةً أنها باتت تفقد سيادتها المطلقة وسيطرتها على مناطق نفوذها شيئاً فشيئاً، وعلى الرغم من تلك التطورات كان الخط الأساسي لسياسة كل من بريطانيا وفرنسا وحتى بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر هو المحافظة على وحدة وسلامة أراضي الدولة العثمانية ضد الأخطار التي تواجهها، سواء كانت ناجمة عن التهديدات الروسية أو الحركات الاستقلالية في أرجاء الولايات العثمانية، ولم يكن هذا الموقف نابعاً من مبادئ بقدر ما كان دفاعاً عن مصالح سياسية وتجارية أوروبية وعالمية، ومع ذلك لم تُجدِ السياسية البريطانية أو الفرنسية نفعاً ولم تتمكنا من إيقاف الزحف الروسي نحو الممتلكات العثمانية في البلقان[١].

في الوقت الذي أبدت فيه النمسا تحفظها على فكرة تقسيم الإمبراطورية العثمانية بعد سنة ١٨١٥، وذلك خوفاً من انتقال حمى القومية السلافية التي تحركها روسيا إلى العناصر السلافية الخاضعة للهابسبورغ، والجدير بالذكر أن هذه التفاعلات العثمانية- الروسية- البريطانية- الفرنسية قد جرت في ظل النظام الأوروبي[٢] الذي أرساه مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ ألا وهو الحفاظ على وحدة كيان الدولة العثمانية[٣].

---

(١) نادية محمود مصطفى، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٦٨-١٦٩.

(٢) ويقوم هذا النظام على وجود عدة قوى تقيّد سلوك الدول الأوروبية وتمنعها من تبّني سياسات خارجية مُغامِرة وعدوانية، وهو نظام توازن القوى المتعددة في أوروبا، بشكل يساهم في تحقيق نمط مستقر من العلاقات الدولية بين الدول الأوروبية، بما يضمن وصولها إلى أهدافها ومصالحها القومية وهو ما عُرِفَ بـــ"نظام الوفاق الأوروبي". للمزيد أنظر: منير البعلبكي، موسوعة المورد، مج٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠، ص٥٠٦-٥٢١.

(٣) مصطفى، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، ص ١٧٠.

اتضح تخلي بريطانيا عن سياسة الحفاظ على وحدة الدولة العثمانية خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، الذي ظهر فيه الدور الألماني كبديل للدور الفرنسي والإنجليزي المهيمن طوال ذلك القرن، وكان هذا التحول جزءاً من التحول في توازن القوى الأوروبية عقب الوحدة الألمانية في عهد بسمارك في سنة ١٨٧٠، فمنذئذٍ اتضحت مساعي الرايخ الألماني للسيطرة على القارة الأوروبية سياسياً، ومنذ سنة ١٨٩٠ اتجهت ألمانيا نحو البحث عن دور عالمي وليس أوروبي فقط، وذلك بالدخول في حلبة التنافس الاستعماري في موجته الثانية بعد الثورة الصناعية، ليبدأ توازن القوى الأوروبية والعالمية يدخل مرحلة جديدة منذ سنة ١٨٩٠، وقد ترتب على تلك التطورات الأوروبية والعالمية إعادة صياغة قواعد اللعبة الدولية خلال فترة زمنية استغرقت ما يُقارب الخمسين عاماً لم تندلع خلالها حرب أوروبية– أوروبية كبرى، ولكن أخذت تتراكم خلالها الآثار السلبية لتنافس الموجة الاستعمارية التقليدية الثانية على نحو انتهى باندلاع الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤ لاقتسام المستعمرات، وبخاصة ممتلكات الدولة العثمانية (وهو ما عُرِف بالمسألة الشرقية[١])[٢].

قد شهدت توازنات القوى الأوروبية في تلك المرحلة تغيرات في مصالح هذه القوى وتصوراتها عن مستقبل مصير الدولة العثمانية، كما تبعها تغييرات في المواقف تجاه "المسألة الشرقية". فمن ناحية: شكّل استقلال الدول البلقانية وطموحاتها، وكذلك تصارعها وعداوتها عامل مؤثر قوي، ليس على الدولة العثمانية فقط ولكن على استقرار وأمن أوروبا برمتها. حيث أن تفاعلات تلك الدول وما حولها كانت من العوامل التي شكلت نهج التطورات في السنوات القليلة السابقة على اندلاع الحرب. ومن ناحية أخرى: تزايدت اهتمامات ومصالح القوى الأوروبية بمناطق سيطرة

---

(١) تعريف المسألة الشرقية: هي مسألة النزاع القائم بين دول أوروبا وبين الدولة العثمانية بشأن البلاد الواقعة تحت سيطرتها، وبعبارة أخرى هي مسألة وجود الدولة العثمانية نفسها، وفي تعريف آخر: مسألة اضمحلال القوة السياسية للإسلام، وهي مشكلة ملء الفراغ الناجم عن ضعف الدولة العثمانية، ويعرفها البعض بأنها مجموعة مصالح متضاربة وقوميات متنافسة وعقائد متضادة. للمزيد حول المسألة الشرقية يمكن الرجوع إلى : مصطفى كامل، المسألة الشرقية، مطبعة الآداب، القاهرة، ١٩٩٨. ومحمود ثابت الشاذلي، المسألة الشرقية(دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية)، مكتبة زاهر، القاهرة، ١٩٨٩، ومحمد ضياء الريس، تاريخ الشرق العربي والخلافة العثمانية، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٠.

(٢) سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، ج١، ط٢،مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٩٨-١٠.

الإمبراطورية العثمانية في آسيا وأفريقيا، لذلك بدأت تتوالى حركات الاستعمار التقليدي من فرنسا في البداية ثم من إنجلترا، وهذا يعني أن إنجلترا قد تخلت وبصفة نهائية عن مبدأ الحفاظ على وحدة وتكامل الدولة العثمانية عن طريق التدخل الدبلوماسي الفاعل أو حتى من خلال التدخل العسكري المباشر ضد الدول الأوروبية التي كانت تهدد سلامة الدولة العثمانية، وأصبح الصراع حول الدولة العثمانية يضم أربعة أطراف أساسية وهي: إنجلترا وفرنسا وألمانيا وروسيا، بالإضافة إلى طرف آخر وبصفة أقل وهو النمسا، وكانت جميع هذه الأطراف تعيد تقدير أهداف وتكتيكات استراتيجيتها العالمية حسب ما تقتضيه الظروف والمصالح[١].

بعد الالتفاف حول العالم الإسلامي من الجنوب وتدعيم مناطق النفوذ السياسي والتجاري في هوامشه، انتقل التوسع الاستعماري بدءاً من القرن التاسع عشر إلى مرحلة الهجوم المباشر على القلب باستخدام القوة العسكرية من الاحتلال والسيطرة على ذلك العالم، وقد شهدت تلك المرحلة أحداثاً مفصلية أساسية من أهمها: الحملة الفرنسية على مصر سنة ١٧٩٨، مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨، ثم الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، وكان لكل منها مدلولاتها بالنسبة لتوازنات القوى الأوروبية– الأوروبية، وتوازنات القوى الأوروبية–العثمانية، على نحو انعكس على التنافس الاستعماري حول المحاور الجغرافية السياسية الكبرى التي يتشكل منها العالم الإسلامي، بعبارة أخرى جرت التطورات الاستعمارية عبر ثلاث مراحل أساسية تزامنت مع التوازنات الأوروبية والتطورات السياسية وما يخص الأوضاع العثمانية.

فالمرحلة الأولى والممتدة من الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ وحتى "مؤتمر برلين" سنة ١٨٧٨ شهدت مرحلة الإصلاحات العثمانية وشوط مهم من عصر "التنظيمات". أما المرحلة الثانية والممتدة من "مؤتمر برلين" سنة ١٨٧٨ وحتى بوادر الحرب العالمية الأولى فقد شهدت جزءاً مهماً من حكم عبد الحميد الثاني وبدايات هيمنة حزب الاتحاد والترقي سنة ١٩٠٨، ثم أتت مرحلة الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨) وتسوياتها التي أودت بالدولة العثمانية من جهة

(١) فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، ص ١٠١-١٤٧.

وقيام الدول القومية والقطرية بعد نهاية عصر السلطنات الإسلامية، وانفتاح الطريق أمام تسلل جغرافي سياسي لكل دولة على حده، بما تقتضيه مصالح القوى الأوروبية المُتصارعة[1].

لا شك أن "الشرق الأوسط" كان (وما يزال) ذو أهمية عظمى بالنسبة لدبلوماسي وسياسي الغرب خلال القرن التاسع عشر، كونه مضماراً لمنافسات اللعبة الكبرى، وخلال السنوات الأولى من القرن العشرين تبين للغرب الأوروبي أن تلك المنافسات قد انتهت، وأن القوى الأوروبية ستحكم قبضتها قريباً على المنطقة التي بلغت حالة من الركود العام. وبدا حينها المشهد السياسي في الشرق الأوسط مختلفاً عما هو عليه اليوم، فلم تكن سوريا والعراق والأردن والسعودية ولا فلسطين المحتلة موجودة بجغرافيتها الحالية، وكانت معظم أراضي الشرق الأوسط لا تزال تتبع لسيطرة الإمبراطورية العثمانية، وكان الصراع على الشرق الأوسط قد وضع إنجلترا في خندق المواجهة مع خصوم أوروبيين نتيجة للتوسع الاستعماري الذي أطلقت شرارته رحلات "كولومبس" (Christopher Columbus) و"فاسكو دي غاما" (Vasco De Gama) و"ماجلان" (Ferdinando Magellan)، فبعد أن تمّ لأوروبا إعادة اكتشاف الطرق البحرية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، دخلت قواها الاستعمارية في مرحلة التنافس بين بعضها البعض، بهدف السيطرة على العالم ونهب خيراته ومقدراته، وتمكنت إنجلترا من تجاوز المتسابقين الآخرين جميعهم، وأسست إمبراطورية استطاعت خلال فترة زمنية معينة أن تطوق الأرض، وكان للإسبان والهولنديين من قبلهم، ثم للإنجليز حق الفخر باحتلال أصقاع لا تغيب عنها الشمس. ومع حلول منتصف القرن التاسع عشر كانت تجارة إنجلترا مع الإمبراطورية العثمانية تتبوأ أهمية كبرى، ودخلت القضايا الاقتصادية على قائمة الجدل، واضعة تجارة إنجلترا في المواجهة مع تجارة الروس المناصرين للحماية الجمركية. وكان التداخل المالي العميق لفرنسا وإيطاليا مع الشؤون

(1) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٥، ص ١٤١-٢٠١. وعبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية، ج٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٠٢٨-١٠٦٣.

العثمانية، والذي تبعه اختراق اقتصادي ألماني، قد حول المنطقة التي كانت روسيا وإنجلترا تتصارعان فيها إلى حقل للألغام ذو مصالح اقتصادية قومية[١].

ودخل النفط إلى الساحة في مطلع القرن العشرين لكن لم يكن له حتى ذلك الوقت دور أساسي في ساحة التنافس لسببين: الأول أنه لم يكن الكثير من السياسيين يتنبأ بالأهمية التي سيتمتع بها النفط فيما بعد، والثاني لم يكن من المعروف وقتها أن النفط موجود في "الشرق الأوسط" بتلك الكميات الهائلة[٢].

كان دخول ألمانيا إلى مسرح الصراع الدولي سواء في استانبول أو في أماكن أخرى مؤشراً لبدء عهد جديد في سياسات العالم، فقد تمكنت الإمبراطورية الألمانية الفتية (التي أبصرت النور رسمياً في الثامن عشر من تموز سنة ١٨٧١) في غضون فترة زمنية وجيزة من احتلال مكان روسيا ودورها كمهدد رئيسي للمصالح الإنجليزية، ويعود السبب في ذلك إلى التهور الصناعي النسبي الذي كانت تعاني منه، ففي منتصف القرن التاسع عشر كان إنتاج إنجلترا يشكل ثلثا إنتاج العالم من الفحم، ونصفه من الحديد، وأكثر من ٧٠% من الفولاذ، وكان أكثر من ٤٠% من إنتاج العالم من المواد المصنعة المتاجر بها يتم في الجزر الإنجليزية، وفي المحصلة كانت إنجلترا تمتلك نصف الإنتاج الصناعي العالمي أي ٥٠% منه، لكن مع حلول سنة ١٨٧٠ انخفض هذا الرقم إلى ٣٢%، وبحلول سنة ١٩١٠ وصل إلى حدود ١٥%، واحتلت ألمانيا الصدارة في الصناعات الأكثر أهمية وحداثة، كصناعة الكيماويات وقطع الآليات. ولم تكن الأمور مختلفة من الناحية العسكرية، فقد أحدث تطوير الخطوط الحديدية تحولاً جذرياً في التوازن الاستراتيجي بين القوة البرية والقوة البحرية الألمانية وبالطبع عُدَ هذا على حساب إنجلترا[٣].

---

(١) ديفيد فرومكين، نهاية الدولة العثمانية وتشكيل الشرق الأوسط، ترجمة وسيم عبدو، تقديم منذر الحايك، دار عدنان، بغداد، ٢٠١٥، ص ٣١-٣٣.

(٢) عبد الحميد العاني، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠، ص ٧٣.

(٣) فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، ص ٢٠١-٢٥٦.

دفعت التطورات الأخيرة التي كانت تجري على أراضي وممتلكات الدولة العثمانية و"الشرق الأوسط" إنجلترا للقيام بإجراءات مضادة، فتحالفت مع اليابان ضد الروس، ومع فرنسا ضد الألمان، لكنها لم تستطع أن توفق بين سياسة الوفاق مع فرنسا وسياسة العداء مع روسيا، لذلك دخلت في مفاوضات مع الروس للوصول إلى صيغة تفاهم مشتركة، فتم التوصل إلى معاهدة في سنة ١٩٠٧، والتي نصت على اقتسام إيران بين الدولتين الاستعماريتين، وتخلي روسيا عن مصالحها في أفغانستان. وهكذا ظلت أنظمة "الشرق الأوسط" لعقود بل لقرون قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى تخسر مناطقها وأراضيها لصالح الغرب الأوروبي دون أن تحرك ساكناً[١].

٢- أوضاع الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين:

عجزت الدولة العثمانية عن إيجاد مكان لها في العالم الحديث، وبقيت كياناً عتيقاً لم يتمكن من تطوير نفسه أو حتى مسايرة ركب التطور الذي كان يدور في الغرب الأوروبي. رغم محاولات القادة العثمانيون في القرن التاسع عشر القيام ببرامج إصلاح واسعة؛ إذ كان هدفهم الحفاظ على مركزية الحكومة فقط، واقتصرت إصلاحاتهم على تأسيس فرع تنفيذي يخضع للسيطرة المباشرة من قبل مستشار السلطان، وتحديث الضرائب والتجنيد، ووضع ضمانات دستورية، وتم تأسيس مدارس عامة شبه علمانية تقدم تدريباً تقنياً ومهنياً، بالإضافة إلى تدريبات أخرى مشابهة، لكن الأمور لم تستمر كما يجب، فمعظم الإصلاحات تم اتخاذها على الورق فحسب، وكإحدى مفارقات التاريخ الحديث بدا النظام العثماني المتداعي محكوماً عليه بالتلاشي، فأُسِست المنظومة الإمبراطورية الحاكمة هشة الكيان غير متماسكة، بخاصة أن زعماءها لم يكوّنوا مجموعة عرقية واحدة، فبالرغم من تكلمهم اللغة العثمانية كان الكثير منهم عبارة عن أشخاص منشقين، كونهم أسرى الأمس، وسيقوا من البلقان وأماكن أخرى، أما الرعايا فكانوا عبارة

(١) فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، ص ٢٦٢-٢٨٩.

عن تشكيلة متنوعة من الناس، يتكلمون لغات عِدّة: العثمانية والعربية والكردية والسلافية والأرمنية واليونانية ولغات أخرى، ولم تجمعهم قواسم مشتركة إلّا فيما ندر[١].

وهذا كله أدى إلى تحول الدولة العثمانية من موقف الهجوم إلى موقف الدفاع، يجاورها مباشرة دولة قوية عدوة هي روسيا، ظلت تحيك المؤامرات وتعقد التحالفات مع النمسا ضدها، وتبث الدسائس بين شعوبها، وتلتمس أدنى الأعذار لإثارة الحرب، وتركزت الأطماع الروسية في المياه الدافئة والممرات البحرية لدرجة أثارت مخاوف أوروبا، وبذلك كان بدء "المسألة الشرقية" على مسرح السياسة الدولية في التاريخ الحديث، ووضِعت الفصول الأولى من قصة "الرجل المريض" وكانت على وشك أن تُذاع في أنحاء أوروبا والعالم، وكل ذلك والدولة العثمانية لا تملك إلاّ أن تدافع عن نفسها بكل قواها وهي تتقهقر، وقد شعر ساستها أن نهاية دولتهم في أوروبا باتت قريبة، وأن ختام حياتها كدولة تحكم امبراطورية شاسعة الأطراف لم يعد أكثر من مسألة وقت، وهي مع ذلك ووسط كل هذه الأخطار المحدقة بها، لم تستطع أن تجدد أسلوبها أو تغير أنظمتها أو تراجع أهدافها نتيجة ضعفها[٢].

كما شهد القرن الثامن عشر ثورات "التقدم العلمي" من حيث نجاح الاختراعات التي أحدثت "الانقلاب الصناعي" أو الثورة الصناعية، وأدى التوسع الاقتصادي وتراكم رؤوس الأموال إلى بناء الإمبراطوريات في كندا والهند وغيرهما على نحو ما فعلت إنجلترا وفرنسا، وهذا ما زاد في التنافس الاستعماري.

وانتهت البحوث الفلسفية إلى ضرورة التسليم بسلطة العقل وتحكيمه في كل ما يعترض الإنسان من مشاكل دينية أو اجتماعية، لذلك سُمي ذلك العصر بـ "عصر التنوير"، وكانت الثمرة السياسية أبطأها نضجاً، ومع ذلك فقد كان ذلك العصر شاهداً على "نهضة روسيا" واستقرار "الحياة البرلمانية" في إنجلترا، وثورة أمريكا من أجل الحرية والاستقلال، بالإضافة إلى الحدث الأبرز سياسياً وهو "الثورة

(١) فرومكين، نهاية الدولة العثمانية وتشكيل الشرق الأوسط، ص ٤١-٤٦.
(٢) الريس، تاريخ الشرق العربي والخلافة العثمانية أثناء الدور الأخير، ص ٩-١٢.

الفرنسية". كل هذا والشرق العربي يقبع أسيراً في سجن الدولة العلّية مغلوباً على أمره مرهقاً غارقاً في سبات عميق من التخلف والضعف[١].

كان للدين الأثر الأكبر في إخضاع شعوب الدولة العثمانية نوعاً ما، وذلك لكون الإمبراطورية العثمانية تخضع لحكومة دينية، ومعظم رعاياها من المسلمين، ويُنظر إلى السلطان العثماني على أنه خليفة من قبل معظمهم، أما بالنسبة لغير المسلمين فقد شكلوا نسبة ما يقارب ٢٥% من عدد السكان في بداية القرن العشرين، ومنهم يونان أرثوذكس، ورومان كاثوليك، وسريان أرثوذكس متحدين، ومونوفيزيين، ونسطوريين، وموارنة، وبروتستانت، وأرمن كاثوليك، وغريغوريين، ويهود سامريين، وغيرهم من الطوائف الأخرى، وكان عدد سكان الدولة العثمانية في مطلع القرن العشرين يتراوح بين العشرين والخمسة وعشرين مليون نسمة[٢].

مارست الدول الأجنبية درجات متفاوتة من التغلغل والنفوذ والسيطرة داخل الدولة العثمانية فاحتلت فرنسا الجزائر سنة ١٨٣٠، واحتلت إنجلترا كل من مصر وقبرص أواخر القرن التاسع عشر، كما أحكمت قبضتها على مناطق الخليج العربي، وكان لبنان يكّون سنجقاً منفصلاً يحكمه تبعاً لاتفاق وُضِع سنة ١٨٦٤ حاكم عسكري مسيحي مرتبط بشكل مباشر بحكومة الباب العالي، لكنّه كان ملزماً باستشارة مندوبي ست دول أوروبية قبل التصرف في أي أمر، وكانت روسيا تحتفظ بحق حماية مواطني الدولة العثمانية من الأرثوذكس، كما احتفظت فرنسا بحق حماية الكاثوليك منهم، بينما شددت قوى أخرى على حقها في التدخل في الشؤون العثمانية لصالح المجموعات التي كانت ترعاها[٣].

وعلى مدى عقود تداول الساخطون في الجيش العثماني وبعض المثقفين العثمانيين نقاشات سرية حول ضرورة تغيير نظام الإمبراطورية بشكل سريع، لمواجهة التحدي الأوروبي(على حد زعمهم) الفكري والصناعي والعسكري، فكثرت الجمعيات والأحزاب السرية التي استوحت نشاطها من الجماعات الثورية الأوروبية، وقامت تلك الجمعيات والأحزاب بتنظيم نفسها على شكل خلايا تضم كل خلية بضعة أعضاء، وأبرز تلك الجمعيات والأحزاب (الاتحاد والترقي) أو حزب (تركيا الفتاة) الذي كان قوامه من

(١) الريس، تاريخ الشرق العربي والخلافة العثمانية أثناء الدور الأخير، ص ١٣- ٣٨.
(٢) روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ج٢، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٨٩-١٩٠.
(٣) فرومكين، نهاية الدولة العثمانية وتشكيل الشرق الأوسط، ص ٤٦-٥٣.

ضباط وعناصر في الجيش العثماني وعُرِفَ الأعضاء فيما بعد باسم (الأتراك الشبان)، وكان من بين أبرز أعضاء ذلك الحزب وزير الداخلية محمد طلعت و ضابط الأركان جمال بك الذي أدى دوراً مهماً في "الشرق الأوسط"، فسيطر العثمانيون الشبان على مقاليد الأمور في الدولة العثمانية، واستولوا على البريد والتلغراف سنة ١٩٠٨، وقاموا بربط شبكة اتصال مع خلايا الجمعية التي كانت قد تغلغلت في صفوف الجيش والإمبراطورية، وأُعيد العمل بالدستور الذي كان قد عطله السلطان عبد الحميد الثاني، وأستؤنفت الحياة البرلمانية وسياسة الأحزاب، وفي السنة التالية تنازل السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش لصالح أخيه محمد رشاد، وكانت السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى كارثية بالنسبة للدولة العثمانية، فخسرت في حربيها ضد إيطاليا والإئتلاف البلقاني، وفي سنة ١٩١٣ تمكنت جمعية الاتحاد والترقي من السيطرة على الحكومة بشكل كامل، وفي الأيام القليلة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى أُبعد السلطان إلى منصب رمزي، وتولى القيادة في الدولة العثمانية رجال جدد طموحين من قادة حزب "تركيا الفُتاة"، وأصبحت السلطة تُدار من خلال الهيئة المركزية لجمعية "الاتحاد والترقي"، وانعكست على قرارات الهيئة المركزية في المناصب التي تولاها أعضاء الحزب في الحكومة والمجلس المصغر للبرلمان، وضمت الجمعية آراء متنوعة ووجهات نظر متباينة، وتفشت فيها الدسائس والخلافات[١]. هكذا كانت ظروف وأحوال الدولة العثمانية عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى.

٣- الواقع العربي خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين:

انعكست مظاهر ضعف الدولة العثمانية على الولايات العربية المحكومة، وعاشت سلسلة من الاضطرابات والانقسامات، فانقسم المجتمع إلى عصبيات وأحزاب، وأُصيبت نظم الحكم في الولايات العربية بالانهيار، وأصبحت مسرحاً للثورات الانفصالية والمنازعات العائلية والقبلية[٢]. واستأثرت بعض الزعامات المحلية بالحكم، وحكمت بعض المناطق أسر أو عصبيات محلية وبقيت تبعيتها للدولة العثمانية إسمية، فأصبحت الجزائر شبه مستقلة منذ مطلع القرن السابع عشر، واستمرت على هذا الحال حتى احتلتها فرنسا في سنة ١٨٣٠، وكذلك هو الحال بالنسبة لتونس التي أصبح حاكمها شبه مستقل إلى أن فُرِضت عليها الحماية الفرنسية في سنة ١٨٨٢، وكذلك الأمر في مصر التي احتلتها إنجلترا في

(١) فرومكين، نهاية الدولة العثمانية وتشكيل الشرق الأوسط، ص ٥٥-٨٦.
(٢) عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥،ص١٢٦.

السنة ذاتها، ولم يختلف الأمر مع مراكش التي فُرِضت عليها الحماية الفرنسية في سنة ١٩١٢. أما ليبيا فقد كانت كذلك تابعة اسمياً للدولة العثمانية أثناء حكم أسرة القرمنلي، ثم عادت ولاية عثمانية في سنة ١٨٣٥، وبقيت كذلك حتى استعمرها الإيطاليون في سنة ١٩١٢. وبقيت بلاد الشام والعراق تابعة للدولة العثمانية على الرغم من الفتن والثورات التي قام بها عدد من الحكام بهدف الاستقلال والتقدم، وقد قامت تلك الحركات بشكل واضح في المناطق الجبلية كما هو الحال في لبنان وفلسطين أو الأقاليم البعيدة عن سلطة الدولة ومركزها كما حدث في اليمن[١].

وهذا كله جعل الوطن العربي يعيش حالات من التخلف الاقتصادي زراعياً صناعياً تجارياً فتدهورت الزراعة وطغت الصحارى على الأراضي الزراعية، وتدهورت الأرياف نتيجة لهجرة الفلاحين من الريف إلى المدن بسبب قمع الإقطاع للفلاحين وظلم الملتزمين. وأصاب الصناعة ركود تام نظراً لكثرة الضرائب المفروضة على الصُنّاع والصناعات التقليدية، ومنافسة المصنوعات الأوروبية المتطورة للصناعات المحلية، وكسدت التجارة وكان انتشارها على نطاق ضيق ومحدود بسبب تأخر النقل والمواصلات، التي تعرضت بدورها لتهديد البدو وقطاع الطرق، وانتشرت الأمراض نظراً لإهمال الشؤون الصحية وسوء الأوضاع الاقتصادية. وشاعت الأمية بين الناس بسبب قلة المدارس واقتصارها على الكتاتيب والمساجد وحصر علومها على القرآن الكريم ومسائل الدين، واضطرب الأمن وكثرت غارات البدو على القرى والمدن، وتطلب الأمر إصلاح الأوضاع العامة في الدولة العثمانية[٢].

(١) جميل بيضون وشحادة الناطور وعلي عكاشة، تاريخ العرب الحديث، دار الأمل للنشر والتوزيع، أربد، ١٩٩٢، ص ٦٣-٦٦.
(٢) أحمد عبد العزيز علي عيسى، في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، ٢٠١٦، ص٢٩٧-٣٢٨.

ثانياً- العراق سياسياً واقتصادياً واجتماعياً خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين

١- الواقع السياسي للعراق خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين

تعكس الحياة السياسية لأي شعب الكثير من مسارات الحياة، وبخاصة أن السياسة بحد ذاتها مرآة الاقتصاد والقائمين عليه من فئات الشعب كافة، المتنفذ منهم وغير المتنفذ، حاكماً أو محكوماً.

أ- العراق سياسياً خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين:

شكل العراق منذ بدايات السيطرة العثمانية على المنطقة العربية جزءاً من مناطق السيطرة العثمانية التي تعود إلى النصف الأول من القرن السادس عشر، إلاّ أنّ الدولة العثمانية لم تكن حينها تمارس سلطة فعلية على شؤونه، فقد كانت السلطة الحقيقية موزعة بين القوى المحلية من باشوات وأمراء ومشايخ[١]، إذ حكم المماليك بغداد والبصرة بين عامي (١٧٥٠-١٨٣١)[٢]، وكانت الأسرة الجليلية تسيطر على مقاليد الأمور في ولاية الموصل بين عامي (١٧٢٦-١٨٣٤)[٣]، أما المناطق الكردية في شمال العراق، فقد كان معظمها تحت سيطرة إمارات كردية ثلاث، وهي الإمارة البابانية في كركوك، والإمارة الصورانية في راوندوز، والإمارة البهدينانية في العمادية[٤]. وكانت القبائل والعشائر العربية القريبة تمارس سيطرة فعلية على مناطقها على امتداد مساحات واسعة بين جنوب العراق وشماله، ومنها: قبائل المنتفق على امتداد نهر الفرات بين

---

(١) حسين محمد القهواتي، العراق بين الاحتلالين العثمانيين الأول والثاني، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥، ص ٧٣ وما بعدها.
(٢) لمزيد من التفاصيل عن حكم المماليك راجع علاء موسى نورس، حكم المماليك في العراق، مؤسسة دار المعرفة، بغداد، ١٩٩١.
(٣) لمزيد من التفاصيل عن حكم الأسرة الجليلية راجع: كاميليا أبو جبل و نجاح محمد، تاريخ الوطن العربي الحديث (بلاد الشام والعراق)، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ص٥٤٥ وما بعدها.
(٤) لمزيد من التفاصيل عن هذه الإمارت يمكن مراجعة:
- عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، الدار العالمية للكتب والنشر، القاهرة، ١٩٦٨، ص٩٥ وما بعدها.
- كاميليا أبو جبل ونجاح محمد،: تاريخ الوطن العربي الحديث (بلاد الشام والعراق) ص٥٥٠ وما بعدها. وعبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، الدار العالمية للكتب والنشر، القاهرة، ١٩٦٨، ص٩٥ وما بعدها.

السماوة والبصرة، وقبائل الخزاعل في الفرات الأوسط، وقبائل بني لام على امتداد نهر دجلة بين الكوت والقرنة، وقبيلة شمر الجربا في الجزيرة الفراتية[١].

استمر حكم المماليك للعراق حتى بداية العقد الرابع من القرن التاسع عشر، وكانت تلك المرحلة مليئة بالصراعات المتواصلة سواء كان بين المماليك أنفسهم على الحكم، أو بينهم وبين العشائر الثائرة عليهم، أو بين العشائر بعضها البعض، وكان من أبرز حكام المماليك داوود باشا(١٧٦٧-١٨٥١) الذي سجلت مرحلة حكمه نهاية الوجود المملوكي في العراق، حيث أرسلت السلطنة العثمانية جيوشها لإخضاعه، وهذا ما تمَّ لها في سنة ١٨٣١ حيث قام قائد جيشها علي رضا باشا باقتياد داوود باشا أسيراً، منهياً حكم المماليك، وعودة العراق للخضوع للسيادة العثمانية[٢].

عمل علي رضا باشا بعد القضاء على حكم المماليك على إخضاع العصبيات الأخرى، العربية والكردية، وإعادة الحكم العثماني المباشر على كامل أرض العراق، فأخمد الحركات الثورية في الكرخ والرصافة، وأبعد آل الجليلي عن الموصل سنة ١٨٣٤، ونظم حملة عسكرية جنوبي العراق، فأخضع عشائر كعب والمنتفق، وسيطر على البصرة وتوابعها، وأخضع العشيرة الصورانية الكردية في راوندوز سنة ١٨٣٦، والعشيرة الكردية البهدينانية في العمادية سنة ١٨٤٢، وغيرها من العشائر الكردية. وكانت هذه الجهود مقدمة لتصفية ما تبقى من العصبيات التي نفذها الولاة الذين جاؤوا من بعده، فقضى نجيب باشا ونامق باشا على الأسرة البابانية سنة ١٨٥٠، فانتهى بسقوطها عهد العصبيات الحاكمة في المنطقة الكردية[٣].

عمَّ التدهور أرجاء العراق، نتيجة ضعف الحكومات في القرن التاسع عشر، والمشكلات المتنوعة التي عاشها، وكانت قواه الإنتاجية قد أُصيبت بضربة قاصمة نتيجة الأوبئة والكوارث

(١) عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق، (د.دن) بغداد، ١٩٧٨، ص (٦١،٦٢،٦٥).
(٢) نوار، تاريخ العراق الحديث، ص ٣٧-٤١.
(٣) محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، دار النفائس، بيروت، ط١، ٢٠١٥، ص ٦٣-٦٤.

التي اجتاحت مجتمعه على مدى زمني طويل، وغلبت عليه الصراعات القبلية والنزاعات المحلية، وكسدت التجارة كساداً خطيراً، وسادت الفوضى الإقطاعية، والأعراف العشائرية[١].

وعندما تولى مدحت باشا (١٨٢٢-١٨٨٤) زمام الأمور في العراق سنة ١٨٦٩، حاول اتباع سياسة جديدة لحكم البلاد، أساسها تطبيق قوانين التنظيمات العثمانية مثل: قانون الأراضي سنة ١٨٥٨، وقانون الولايات ١٨٥٨، وتوطيد النفوذ العثماني في العراق والخليج العربي، وتطوير شؤون العراق الإنتاجية بما يتلاءم مع افتتاح قناة السويس، وتقوية قبضة الحكومة على العشائر ضماناً لسلامة هذه الخطوط، وتوجيهها نحو الاستقرار في الأرياف،[٢] إلاّ أنّ تلك الإجراءات لم تشفع لمدحت باشا عند رجال الدولة العثمانية، فتزايدت عليه الضغوط وضَعُفَ مركزه، مما اضطره إلى تقديم استقالته سنة ١٨٧٢، فعاد العراق إلى سابق عهده تسوده الصراعات والتناحرات، وتردت أوضاعه بشكل ملحوظ على الأصعدة كافة[٣].

استمر الوضع في العراق على ما هو عليه من عدم الاستقرار بعد رحيل مدحت باشا بسبب تركيبة مجتمعه الدينية والعرقية، وانقسامه إلى سنة وشيعة، وعرب وأكراد، وحضر وبدو، خاصة أن الدولة العثمانية كانت تعيش آخر عصورها وهو عصر الضعف والانحطاط. بالإضافة إلى الجهود الإنجليزية الواضحة للسيطرة عليه. حاول الولاة العثمانيون الذين أتوا بعد مدحت باشا انتهاج سياسته، لكنهم فشلوا في تحقيق أي برامج إصلاحية[٤]. فقام الوالي عبد الرحمن باشا بإجراء انتخابات لمجلس المبعوثان (النوّاب)، وبُعيد نجاحها نُقل هذا الوالي إلى ولاية ديار بكر، وحل محله عاكف باشا في سنة ١٨٧٧، وفي عهده وقعت الحرب الروسية-العثمانية؛ حيث سيق من العراق إلى ساحات القتال في قفقاسيا عشرة آلاف جندي ولم يرجع منهم سوى نفر قليل، ثم ما لبث أن أُعيد عبد الرحمن باشا لتولي زمام الأمور في بغداد. وفي فترة حكمه الثانية شهد

(١) سيار الجميل، تكوين العرب الحديث، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧، ص ٤١٩.
(٢) ضمت الأولى ولايتي بغداد والبصرة القديمتين، وشملت الثانية ولايتي الموصل وشهرزور.
(٣) طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ص ٩٧-١٠٣. ونوار، تاريخ العراق الحديث، ص ٤٢٢-٤٤٠.
(٤) غيرترويد بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، دار الرافدين للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧١، ص٤.

العراق كارثة المجاعة التي اجتاحت البلاد في سنة ١٨٧٩، مما جعل الناس يعانون أشد أنواع البؤس ويتضورون جوعاً ويشكون قلة العمل، فكانت سبباً لاندلاع ثورة عشائرية بزعامة منصور باشا السعدون. لكن الوالي العثماني تقي الدين باشا الذي عُين بدلاً عن عبد الرحمن باشا، استطاع القضاء عليها وتفريق صفوفها في سنة ١٨٨١[١].

تعاقب على حكم العراق بعد ذلك ولاة عدة، لم تخرج الأمور العراقية في عهدهم عن القاعدة، من حيث تردي الأوضاع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وعمت البلاد فوضى عارمة وخاصة في البصرة، التي عانت من فقدان الأمن في ربوعها، وانتشار اللصوص وقطاع الطرق دون رادع لهم، حتى قيل أنه ساد في البصرة (قانون الغاب)، وأصبح هم الناس حراسة ممتلكاتهم بأنفسهم، لكن الحكومة العثمانية أرسلت إلى البصرة رجلاً عسكرياً وُصف بأنه صعب المراس وهو "فخري باشا"، فعمد إلى كسر شوكة تلك العصابات وهاجمهم بشراسة حتى تمكن من التخلص منهم[٢].

استمر الأمر على ما هو عليه حتى مع مجيء والٍ جديد إلى بغداد وهو عبد المجيد بك، وهي المرة الأولى التي يأتي فيها والٍ بلقب "بك" وليس باشا، وفي سنة ١٩٠٧ قرر الباب العالي تأليف لجنة باسم "الهيئة الإصلاحية للخطة العراقية"، لدراسة أحوال العراق الإدارية والاقتصادية والثقافية ووضع خطة للنهوض بالبلاد، فوصلت اللجنة في أواخر العام نفسه وأجرت دراسة ثم قدمت توصياتها، وتولى ناظم باشا أعمال الوالي بالوكالة، ولم يمضِ على ذلك سوى أيام معدودة حتى أُعلِن الدستور العثماني سنة ١٩٠٨[٣]. فشهدت البلاد نتيجة لإعلان الدستور ظاهرة جديدة وهي ظاهرة الانطلاق في السلوك العام والتحرر من القيود التقليدية لدى الكثير من الشبان، وقد تمثل ذلك في أمور عدة أهمها: كثرة انتشار الأسلحة، وانتشار الملاهي[٤].

---

(١) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج٨، الدار العربية للموسوعات، بغداد، (د.ت)، ص ٥١-٥٨.
(٢) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٣، منشورات الشريف الرضي، قم، ١٩٨١، ص ٤٣-٦٤.
(٣) الوردي، لمحات اجتماعية، ج٣، ص٧٤-٧٦.
(٤) عبد الكريم العلاف، بغداد القديمة، مكتبة الرضوان، بغداد، ١٩٦٤، ص١٤٥.

وكان أن أرسلت جمعية الاتحاد والترقي[١] مندوبيها إلى العراق لأجل فتح فروع للجمعية فيه، ففُتحت الفروع في بغداد والبصرة والموصل والنجف والحلة وكربلاء وغيرها من المدن العراقية، وجرت انتخابات لأعضاء مجلس المبعوثان سنة ١٩٠٨، وإن كان صورياً يشبه التعيين.[٢] وكما ذكرنا سابقاً فقد كان ناظم باشا والياً لبغداد تكليفاً عند إعلان الدستور، وبعد أشهر قليلة اسُتدعي إلى استانبول ليتولى وزارة العدلية، وحل محلّه في ولاية بغداد نجم الدين منلا بك، ولم يمكث في منصبه سوى أشهر قليلة، حيث تولى من بعده شوكت باشا في سنة ١٩٠٩، فسادت الفوضى في عهده وكثُر عصيان العشائر، فعينت الحكومة العثمانية الفريق حسين ناظم باشا محله، وهو الذي وُصِف بالحزم، وجمعت له قيادة الجيش، كما ضمت إليه ولايتي البصرة والموصل علاوة على ولاية بغداد، لكن وكعادتها قامت الحكومة العثمانية بعزله من ولاية بغداد في سنة ١٩١١، وعينت يوسف آكاه باشا بالوكاله محله، واستمر في منصبه زهاء خمسة أشهر، حتى وصول الوالي الجديد جمال بك، وهو الذي أطلق عليه العرب فيما بعد (أثناء الحرب العالمية الأولى) لقب "السفاح"، لشدة قسوته وحزمه، وبدا ذلك واضحاً عندما أرسل قواته لضرب العشائر العربية التي عادت إلى الاقتتال فيما بينها بعد تنحية ناظم باشا. لكنه سرعان ما قام بتقديم استقالته من حكم العراق، بعد تسلم الإئتلافيين الحكم في استانبول في تموز من سنة ١٩١٢[٣].

تعاقب على إدارة العراق بعد جمال بك خلال السنة والنصف تقريباً ولاة عدة، بالوكالة تارةً، وبالأصالة تارةً أخرى، كان آخرهم محمد فاضل باشا الداغستاني، الذي بقي والياً بالوكالة من ١٠ أيلول سنة ١٩١٣ حتى ١٨ كانون الثاني سنة ١٩١٤، ولم يحدث خلال تلك الفترة ما يستحق الذكر. تولى بعدها الحكم الوالي جاويد باشا وكان من كبار الاتحاديين، لكن حكمه لم يدم طويلاً، إذ أُعلنت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، واحتل الإنجليز البصرة، وكان ذلك مقدمة لاحتلال العراق بكامل أراضيه[٤].

---

(١) تأسست سنة ١٨٨٩ تحت اسم جمعية الاتحاد العثماني، من قِبل طلبة طب من بينهم إبراهيم ساتروفا وعبد الله جودت، وكانت حركة معارضة وحزب سياسي في الدولة العثمانية، تحولت إلى منظمة سياسية على يد بهاء الدين شاكر، لتضم أعضاء تركيا الفتاة سنة ١٩٠٦، وصلت إلى سدة الحكم بعد تحويل السلطنة إلى ملكية دستورية وتقليص سلطات السلطان عبد الحميد الثاني سنة ١٩٠٨، ثم سيطروا على مقاليد الأمور بعد إعلان إسقاط الخلافة العثمانية، وولادة دولة تركيا الحديثة سنة ١٩٢٣. للمزيد أنظر: روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٩٣.

(٢) توفيق علي برو، العرب والترك، مكتبة النيلين، القاهرة، ١٩٦٠، ص٧٩-٨٥.

(٣) خالد محسن اسماعيل، قلم وزير، (د.دن)، بغداد، ١٩٧٠، ص ٤٦. والعزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج٨، ص ١٨٢-٢٢٥.

(٤) الوردي، لمحات اجتماعية، ج٣، ص ١٩٦-١٩٧.

ب-التنافس الاستعماري على العراق خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين

شكل العراق كغيره من المناطق العربية منذ القرن السابع عشر ميداناً للتنافس الشديد بين الدول الأوروبية والدولة العثمانية حول الاستئثار بمشاريع خطوط المواصلات العالمية، لربط الشرق بالغرب عبره، ابتدأت بخطوط البواخر، وتلتها مشاريع من خطوط للسكك الحديدية والتلغراف والطرق النهرية، وتزايد عدد السفن الإنجليزية الذاهبة إلى البصرة في أعقاب ذلك التاريخ، ونظراً لاتساع العلاقات الاقتصادية بين الدولة العثمانية وإنجلترا، فقد حرصت هذه الأخيرة أن تكون صاحبة النصيب الأكبر من الامتيازات التي كانت تمنحها الدولة العثمانية للقوى الغربية، فنشطت شركة "الهند الشرقية الإنجليزية"[١]، في الحصول على العديد من الامتيازات من رجال الحكم في الدولة العثمانية وفق معاهدة سنة ١٦٧٥، التي استمرت سارية المفعول حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨[٢]. وبدأت القوى الأوروبية المتنافسة تصل إلى العراق منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وبرز تطور النشاط الإنجليزي بشكل خاص في تلك الفترة، بعد أن فسحت التطورات الدولية المجال لدور مهم في زيادة النفوذ الإنجليزي في العراق، وبخاصة في أعقاب حملة نابليون بونابرت على مصر سنة ١٧٩٨، حيث أضحى الإنجليز بحاجة إلى اتخاذ إجراءات مضادة للنشاط الفرنسي في الشرق[٣]، فقد رأى "هنري دوداس" (Henry Dundas) (وزير الحرب ورئيس مجلس السيطرة) أن الهدف المباشر للحملة الفرنسية هو احتلال مصر، أما الهدف الرئيس والحقيقي فهو تدمير القوة الإنجليزية في الهند[٤].

تزايد النفوذ السياسي الإنجليزي في العراق مع النمو المتزايد للتجارة الإنجليزية، مما أدى إلى ارتفاع شأن الوكيل الإنجليزي في بغداد "كلاوديوس جيمس ريتش" (Claudius James Rich)

---

(١) هي شركة تشكلت في البدء لمزاولة التجارة مع جزر الهند الشرقية، ولكن انتهى بها الأمر بالمتاجرة مع شبه القارة الهندية والصين. تاجرت في القطن والحرير والنيلة والشاي والأفيون، وكانت ملكة إنجلترا إليزابيث الأولى قد أصدرت في ٣١ كانون الأول ١٦٠٠ مرسوماً بإنشائها، مانحة إياها سلطة احتكارية على تجارة الهند وجميع مستعمراتها، وذلك بأن تنفرد بجميع المعاملات التجارية، استمرت تلك الشركة في عملها حتى اندلاع التمرد والعصيان المدني في الهند سنة ١٨٥٨. للمزيد أنظر:
Philip Lawson,The East India Company: A History, Longman. 1958.

(٢) عبد العزيز سليمان نوار، المصالح البريطانية في أنهار العراق (١٦٠٠-١٩١٤)، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٦٨، ص٢٣-٢٨.

(٣) نوار، المصالح البريطانية في أنهار العراق (١٦٠٠-١٩١٤)، ص٢٨-٣٠.

(٤) صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي (١٧٩٨-١٨١٠)، (د.دن)، بغداد، ١٩٧٩، ص٨٦.

الذي حاول أن يجعل كلمته هي العليا. وإن كان داود باشا قد نجح في طرد ريتش من العراق سنة ١٨٢١، إلّا أنه لم يتمكن من التخلص من الامتيازات الملاحية والضريبية الإنجليزية في العراق، واضطر إلى عقد تسوية وضعها الإنجليز في العام التالي موضع التنفيذ[١].

اتّضح تركيز إنجلترا على الخطوط النهرية في نهري دجلة والفرات، عبر مشروع خطير أقدمت عليه شركة الهند الشرقية الإنجليزية في العقد الثالث من القرن التاسع عشر، لإيجاد طريق مواصلات مُختصر بين الشرق والغرب يمرّ إما بمصر أو بلاد الرافدين، ليكون متمماً للطريق القديم الذي يمرّ برأس الرجاء الصالح، وذلك لنقل البضائع في البحر الأبيض المتوسط ومنه إلى أحد الطريقين. يمرّ أحدهما بمصر والبحر الأحمر، ويمرّ الآخر بنهر الفرات والخليج العربي. وتولى الضابط الانجليزي "راودن جنسني" (Rawden Jenseny) مهمة المفارقة بين الطريقين، بتكليف من السفير الإنجليزي في استانبول "روبيرت غوردون" (Robert Gordon)، فقام بدراسة الطريق الذي يمرّ بالبحر الأحمر عبر مصر، ثم ذهب إلى بلاد الشام والعراق سنة ١٨٣٠، فجال في أنحاء العراق، وقدم تقريره إلى "روبرت كانينغ" (Robert kaning) سفير إنجلترا الجديد في استانبول، أشار فيه إلى أن صعوبات الملاحة لا تسمح باستخدام البواخر في نهر الفرات، لكن الظروف السياسية التي شهدتها المنطقة في ذلك الوقت، من احتلال روسيا لبعض الأراضي التي تخضع لسلطة الدولة العثمانية، وكذلك توغلها في بعض المناطق الإيرانية بين عامي ١٨٢٨–١٨٢٩، بالإضافة إلى انتهاء حكم المماليك في العراق، واتساع دولة محمد علي باشا حاكم مصر، أجبرت إنجلترا على إعادة النظر في تقرير جنسني، والسعي لتعزيز نفوذها في الشرق، والضغط على الباب العالي للحصول على تسهيلات لسفنها البخارية من أجل الملاحة التجارية في كل من نهري دجلة والفرات وخاصة نهر دجلة[٢].

(١) زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٨، ص١١٤-١٣٥.
(٢) Commercial Treaties Hoskin,British Routes to India, London, 1958, p.p 116-121.

تأسست سنة ١٨٦٠شركة "اللينش"، وأنزلت أولى بواخرها بعد سنتين، محتكرة حق الملاحة التجارية في أنهار العراق، حيث قام مؤسسها "هنري بلوس لينش" (Henry Blosse Lynch) بمسح مجرى نهر دجلة قبل اتخاذه مرحلة التأسيس بين عامي ١٨٣٧-١٨٣٩، وذلك بالتعاون مع أخيه "توماس" (Thomas)، حيث قام الأخوان مع بعض أفراد عائلتيهما بتأسيس بيت تجاري في بغداد سنة ١٨٤٠[١]. لم يكن تأسيس شركة "اللينش" سوى نتيجة حتمية لما سبق ذكره من قيام الإنجليز بأعمال المسح والتخطيط في دجلة والفرات، وكان هدفها إنشاء طريق مختصر إلى الهند يمرّ بوادي الفرات ويدرأ ما كانت تخشاه إنجلترا من احتمال توسع روسيا في هذه المناطق، فكانت المصلحة الإنجليزية في وادي الرافدين مصلحة استراتيجية بحتة، وأن عرش إنجلترا الاقتصادي في هذه الربوع قد تعاظم شأنه خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ولم يبقَ أمراً ثانوياً بالنظر إلى غرضها الاستراتيجي، ولقد اتضحت هذه الحقيقة من خلال محاولتها استخدام مجرى الفرات كطريق مختصر إلى الهند، ثم طرحت مشروع "سكة حديد الفرات"[٢]. فظهرت الدعوة إلى إنشاء هذا المشروع سنة ١٨٥٧ إثر تدخل إيران في أفغانستان، بشكل هدد المصالح الإنجليزية في أواسط آسيا، بالإضافة إلى ثورة قامت في الهند ضد الإنجليز، ونشوب حرب القرم (١٨٥٤-١٨٥٦)، فكانت هذه الأحداث بمثابة إنذار للإنجليز بضرورة جعل مواصلاتهم مع الهند أسرع مما كانت عليه، بالإضافة إلى وجوب تعزيز إمبراطوريتهم لمواجهة الخطر الروسي[٣]، غير أن هذا المشروع لم يتحقق، لأنه كان يفتقر إلى تأييد الحكومة الإنجليزية، فأحجمت تلك الأخيرة عن تأييده والمساهمة فيه، لأنّه جوبه بمعارضة فرنسية صريحة، كونه مشروع بريطاني يمرّ بأراضي بلاد الشام التي تعدها فرنسا منطقة نفوذ خاصة بها، في الوقت الذي كانت العلاقات الإنجليزية-الفرنسية يسودها الوئام، مما لا يدع مجالاً إلى تعكيره من أجل مشروع نظري لم يكن ذو أهمية نسبياً.

---

(١) Hoskins, p.p 423-425.

(٢) وهو المشروع الذي أُريد به إنشاء خط حديدي يبدأ من نقطة ما على ساحل بلاد الشام، ثم يجتاز وادي الفرات إلى نقطة ما تقع على رأس الخليج العربي، ليصبح إذا ما تحقق حلقة الوصل بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، للمزيد عن مشروع سكة حديد الفرات يمكن الرجوع إلى صالح، بريطانيا والعراق، ص ١٦٣-١٦٦.

(٣) Chensney, E.R, Report on the Euphrates Valley Railway, London, 1964, p.p 1-7.

بلغ النفوذ الإنجليزي ذروته في العراق خلال مؤتمر "برلين" ١٨٧٨، الذي نجم عنه في حزيران من السنة ذاتها اتفاق إنجليزي–عثماني، ضمنت إنجلترا بموجبه الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية من اعتداء روسيا، وأخذت عوضاً عن ذلك جزيرة قبرص، وكذلك حصلت على تعهدات من الباب العالي يقضي بإجراء إصلاحات داخلية في البلاد[١].

بعد قيام الوحدة الألمانية سنة ١٨٧١ والتطور الكبير الذي حصل في الاقتصاد والصناعة الألمانية خلال العقدين التاليين، اندفعت ألمانيا نحو ميدان التوسع الاستعماري وإقامة مناطق نفوذ خاصة بها، وكانت الدولة العثمانية إحدى الميادين الأساسية التي تغلغل فيها رأس المال الألماني من خلال مشاريع السكك الحديدية، وسرعان ما وجه الألمان اهتمامهم إلى العراق ودرسوا إمكانية استغلال ثروته النفطية، فحاول الألمان في بداية الأمر مدّ خط لسكة حديد يمرّ ببغداد وينتهي عند الخليج العربي مما أثار حفيظة الإنجليز، لأن ذلك ينذر بوصول الألمان إلى الخليج العربي وبالتالي يهدد الاستراتيجية الإنجليزية في منطقة حرصت إنجلترا على ضمان احتكارها سياسياً وعسكرياً،[٢] فعمدوا إلى تقوية نفوذهم في منطقة الخليج العربي، وكتبت حكومة الهند البريطانية سنة ١٨٩٩ إلى الحكومة الإنجليزية في لندن تخبرها عن ضرورة تعزيز النفوذ الإنجليزي في المناطق التي تدور المحادثات بشأنها، وتعني بذلك الخليج والعراق[٣].

استمر بعدها رجحان كفة إنجلترا في الإمبراطورية العثمانية عامة، وفي بلاد الرافدين خاصة حتى نهاية القرن التاسع عشر، حيث لفت العراق أنظار العالم الرأسمالي قاطبةً إليه بعد اكتشاف المنابع النفطية الغزيرة في كل من كركوك والموصل في تلك المرحلة الزمنية، وبدأت الدول الرأسمالية تسعى حثيثاً للحصول على امتيازات من الدولة العثمانية للتنقيب، وفي ضوء ذلك تسابقت المصالح الإنجليزية والفرنسية والألمانية والهولندية والأمريكية وغيرها للحصول على الامتيازات النفطية في العراق قبيل

(١) صالح، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤، ص ١٦٦-١٧١.
(٢) عبد الحميد العاني، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢٠-٢٣.
(٣) إبراهيم شريف، الشرق الأوسط (دراسة لسياسة الاستعمار حتى قيام ثورة تموز عام ١٩٥٨ في العراق)، شركة دار الجمهورية، بغداد، ١٩٦٠، ص٨٥.

اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤[١]، مما دعا إنجلترا لإبداء استعدادها للتفاهم مع بعض الأطراف الاستعمارية وخاصة فرنسا وألمانيا، تمهيداً للانحياز إلى أي منهما تبعاً لما تمليه عليها مصالحها، ففي سنة ١٩٠١ قامت بمفاتحة ألمانيا لأجل هذا الغرض فلم تفلح، فاتجهت للمحادثات مع فرنسا، ونجم عن تلك المحادثات تفاهم ثلاثي بين هاتين الدولتين وروسيا، غير أن ذلك التفاهم الثلاثي لم يكن كافياً للوقوف في وجه التوسع الألماني، وخاصة فيما تعلق بمشروع سكة حديد بغداد[٢]، وبعد أن دخلت أطراف عدة في حلقة صراع مصالح قوية، اتفق الإنجليز والألمان للخروج بجبهة اقتصادية موحدة ضد المحاولات الأمريكية التي بدأت تنشط آنذاك، فتأسس البنك الأهلي العثماني سنة ١٩١٠ برأسمال إنجليزي، لتدعيم الخطط الإنجليزية في التغلغل في الأراضي العثمانية، كما تمّ الاتفاق بين البنكين الألماني والإنجليزي على تأسيس شركة الامتيازات الإفريقية والشرقية المحدودة سنة ١٩١١، والتي تحولت إلى شركة النفط التركية سنة ١٩١٢، وفي سنة ١٩١٤ شرعت هذه الشركة بمفاوضة الدولة العثمانية للحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط في ولايتي الموصل وبغداد، ثم ما لبث أن اندلعت الحرب العالمية الأولى في السنة نفسها[٣]. وهكذا تكاتفت العوامل الاستراتيجية والاقتصادية لإظهار المصالح ثم الأطماع الاستعمارية في العراق، وكانت إنجلترا على رأس قائمة الطامعين الاستعماريين.

---

(١) العاني، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق، ص ٢٣-٣٠.
(٢) صالح، بريطانيا والعراق، ص ٢٥٤- ٢٥٥.
(٣) للمزيد أنظر:
- راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٣، ص ١٤٠.
- جلال يحيى، العالم العربي الحديث (المشرق العربي في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥، ص ١٣٦.
- الجميل، تكوين العرب الحديث، ص ٤٨٩- ٢٩١.

٢- العراق اقتصادياً واجتماعياً خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين

أ- العراق جغرافياً:

١- الحدود الجغرافية:

يقع العراق في القسم الغربي من قارة آسيا. ويحده تركيا من الشمال، والسعودية والكويت من الجنوب، وإيران من الشرق، وسوريا والأردن من الغرب، وعاصمته بغداد، تبلغ حدود الدولة الكلية حوالي ٣٤٥٤ كلم مربع، منها ١٤٥٨ تقريباً مع إيران، و٤٩٥ كلم مع السعودية، و١٣٤ كلم مع الأردن، و٢٤٠ كلم مع الكويت، و ٦٠٥ كلم مع سوريا، و ٣٣١ كلم مع تركيا، أما المساحة الكلية للدولة فتقدر بـ ٤٣٨,٣١٧ كلم مربع، ويُقدر الشريط الساحلي المطل على الخليج العربي بـ ٥٨ كلم مربع[١].

٢- الخصائص الطبيعية للعراق:

يتباين مناخ العراق من منطقة لأخرى، فالمناطق الغربية والغربية الجنوبية يسودها مناخ صحراوي قاري، شديد الحرارة صيفاً وبارد قليل الأمطار شتاءاً أما المناطق الوسطى والجنوبية، فهي ذات مناخ حار صيفاً، وغزير الأمطار شتاءاً، هذا إضافة إلى الثلوج فوق المرتفعات.

أما بالنسبة للتضاريس، فيوجد بالعراق ثلاثة أقاليم لها ميزاتها الخاصة، وهي:

- المنطقة الجبلية: وتُمثل هذه المنطقة ٢٠% من مساحة العراق، وتشمل الجهة الشمالية والشمالية الشرقية للعراق، والتي تحتوي على الجبال والمرتفعات، ومن بينها جبال الزاب، ومكحول، والعطشان[٢].

---

(١) نبيل موسى الجبالي، جغرافيا الوطن العربي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ١٠٢-١٠٣. و: متى عقراوي، العراق الحديث (تحليل لأحوال العراق ومشاكله السياسية والاقتصادية والصحية والاجتماعية والتربوية) ترجمة مجيد خدوري، مطبعة العهد، بغداد، ١٩٣٦، ص ٢.

(٢) ج.ج لوريمر، دليل الخليج (القسم الجغرافي)، ترجمة مكتب أمير دولة قطر،ج٣، قطر، (د.ت)، ص ٩٥٣-٩٥٤.

- الهضبة الصحراوية: وتقع هذه الهضبة في غرب العراق، وتتميز بانتشار التلال الصغيرة والوديان، واشتداد التعرية وقلة الأمطار فيها، إضافة إلى انحدار سطحها نحو السهل الرسوبي باتجاه الشرق، بينما تتجه مجاري الميادين من الغرب إلى الشرق[١].
- السهل الرسوبي: ويقع هذا السهل وسط وجنوبي العراق، يحيط بنهري الدجلة والفرات، ويحتل خمس مساحة العراق، وقد تكّون هذا السهل نتيجة الترسبات التي جلبتها مياه الأنهار، وملأت بها الالتواء المقعّر الكبير الذي تحتله[٢].

ب-الواقع الاقتصادي العراق خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين

١- الزراعة

عانى العراق من تدهور الأوضاع الاقتصادية إبان العهد العثماني، حيث تعاقب على احتلاله بشكل متناوب الصفويون والعثمانيون، مما انعكس سلباً على اقتصاده، فقد كان نظام الأرض والزراعة في الدولة العثمانية، يهدف إلى تزويد عسكرييها وموظفيها المدنيين بموارد العيش، فقامت بعد احتلالها العراق بعملية مسح شامل للأراضي الزراعية، ومنحت كبار الموظفين وبعض الحكام والجنود أراضي زراعية كإقطاعات يستفيدون منها، وكان حق السلطة على صاحب الإقطاع يتمثل بأن يكون مستعداً بشكل دائم للمشاركة في الحروب التي تنشب في الداخل والخارج، وتهيئة ما يترتب عليه من التزامات لتلك الحروب[٣].

اعتمد المجتمع العراقي في اقتصاده بصورة أساسية على الزراعة والرعي، لذلك نجد أن هذا الأساس الاقتصادي قد اعتراه التردي بسبب مسألة ملكية الأراضي الزراعية التي كانت من العوامل الرئيسية في تدهور الزراعة، وسوء الأوضاع الاقتصادية في البلاد، فقد كانت معظم

(١) لوريمر، دليل الخليج (القسم الجغراقي)، ج٣، ص ١٠٠٧.
(٢) لوريمر، دليل الخليج (القسم الجغراقي)، ج٣، ص ١٠٠٨.
(٣) رخاوي راضية وآخرون، التنافس الإنجليزي – الألماني في العراق ١٨٧١-١٩١٨، دار الجيلالي، الجزائر، ٢٠١٦، ص ١٠-١١.

أراضي العراق التي سيطر عليها العثمانيون مُلكاً لبيت المال، وعُرف باسم أراضي الحوز، أو الأراضي الأميرية، وكانت الدولة تأخذ العُشر من المزارعين الذين يقومون بزراعة هذه الأراضي، وتأخذ رسوماً مُعينة عند انتقال التصرف الفعلي من مزارع إلى آخر. وقد أصدرت الحكومة العثمانية سنة ١٨٥٨ قانون الأراضي، فكانت معظم مواد هذا القانون ونصوصه تتعلق بالأراضي الأميرية، وكيفية التصرف بها، ويؤكد هذا القانون، أنه لم يكن في العراق أراضي مملوكة بالمعنى الدقيق للملكية وإن وُجدِت فلا أهمية لها لضآلتها[١].

انتشر نوع آخر من الأراضي المملوكة، أو بعبارة أخرى الملكيات الفردية، التي تُرِكت لأصحابها كأملاك خاصة مع دفع الضرائب عنها، وتُعد تلك الملكيات قليلة في العراق مقارنةً بالأراضي الإقطاعية، أما الصنف الآخر من الأراضي، فهو الأراضي المشاعة، التي لم يكن يمتلكها فرد معين، وإنما يتصرف بها سكان القرية بمجموعها، ويشمل ذلك المراعي بشكل خاص، وكثيراً ما عمدت السلطات العثمانية إلى انتزاعها من الفلاحين وإدخالها في ملكيتها كنوع من العقاب تجاه المتمردين[٢].

وكان المزارعون الذين يسكنون القرى يزرعون القمح الذي كان يعتمد على مياه الأمطار في فصل الربيع، وفي بعض المناطق على المياه التي تُرفع من الأنهار، وتتألف المحاصيل التي تنمو في الشتاء والصيف من القمح والخضروات والرز المحلي، وبساتين النخيل الشاسعة[٣].

انعكست الأوضاع السيئة على مجمل عملية الإنتاج الزراعي، إذ لم تُستغل الأرض استغلالاً جيداً، ليس فقط بسبب انعدام الحافز لدى الفلاح باعتباره في حقيقة الأمر أجيراً لها، وإنما كان للأوضاع السياسية المتقلبة، وفقدان الأمن والاستقرار، التأثير الأكبر في تراجع الزراعة وتقليص مساحات الأرض المزروعة، هذا إلى جانب الكوارث الطبيعية التي حلت بالعراق، كموجات

(١) أشرف محمد مؤنس، تاريخ العراق السياسي من نهاية حكم مدحت باشا إلى قيام حكم الاتحاديين، مكتبة بلقيس، القاهرة، ١٩٩٣، ص٥ وما بعدها.
(٢) راضية وآخرون، التنافس الإنجليزي – الألماني في العراق ١٨٧١-١٩١٨، ص١١.
(٣) ستيفن هامسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠، ج١، منشورات الفجر، بغداد، ط١،١٩٨٨، ص ٢٦.

الجراد التي تجتاح المحاصيل، و الفيضانات التي تحدث باستمرار، مثل الفيضان الذي تعرضت له بغداد سنة ١٨٣١[١].

لعبت السوق الخارجية وبخاصة الأوروبية دوراً مهماً في تحديد الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً في العراق، وتبعاً لذلك فإن كثيراً من المنتجات الزراعية والحيوانية وجدت لها طريقاً للتصدير إلى الخارج، إلاّ أنَّ التطور الزراعي في العراق بقي محدوداً، ولم يتناسب مع المؤهلات التي يمتلكها العراق، إذا ما استثنينا بعض الفترات التي مرَّ بها العراق خلال حكم بعض الولاة المستنيرين، مثل داود باشا (١٨١٦-١٨٣١) الذي أجرى إصلاحات عدّة، نهضت بالاقتصاد العراقي خلال فترة حكمه، وكذلك عندما قام الوالي مدحت باشا(١٨٦٩-١٨٧٢) ببعض الإصلاحات لتحديث الزراعة وتوسيع الأراضي المزروعة، وذلك من خلال منحه إعفاءات من الرسوم الجمركية لاستيراد الآلات الزراعية الحديثة، وتوزيع البذور المحسنة على الفلاحين[٢].

٢- الصناعة

كان للتطورات السياسية والاقتصادية التي شهدها المشرق العربي تأثيرها في إنهاك الاقتصاد العام الذي أصاب العراق، فإلى جانب عدم الاستقرار السياسي السائد في البلاد العثمانية عامة ومنها العراق، كانت الصناعات الأوروبية ناشطة بشكل منافس بعيداً عن حماية الدولة العثمانية التي سهلت للأوروبيين سبل تجارتهم، ومنحتهم تخفيضات جمركية، فضلاً عن الحروب والكوارث الطبيعية التي تعرض لها العراق، مما ساهم في اندثار العديد من الحِرف المعروفة، فضلاً عن الدور الكبير، الذي قامت به القوى الأوروبية للحيلولة دون نشوء صناعات ثقيلة في العراق، ليبقَ منطقة استهلاك لصناعاتها. ورغم تراجع الصناعة فإنَّ مراكز المدن الرئيسية لم تفقد أهميتها الصناعية لتوفر المادة الخام واليد العاملة والخبرة المحلية، وبخاصة في ميدان صناعة المنسوجات الصوفية والقطنية والحريرية، خاصةً في مدينة الموصل، كما تأسست في بغداد

(١) Phebe Marr, The Modern History Of Iraq, Philadelphia, 2001,p.p 16-23.
(٢) راضية وآخرون، التنافس الإنجليزي-الألماني في العراق ١٨٧١-١٩١٨، ص ١١ -١٢.

والبصرة ورشات لصِناعة السفن المحلية، واشتهرت السليمانية بصناعة الأسلحة وبخاصة البنادق. ولكن مستوى الصناعة في العراق إبان تلك الفترة بقي متدنياً، لم يرقى إلى المستوى المطلوب[١].

ومن الصناعات الحرفية التي عرفتها مدن العراق في تلك الفترة: النجارة، والحدادة، ونسيج الملابس، وصناعة الصابون، وعصر الزيوت النباتية، والتقطير، وصناعة الأغطية، وصناعة السجاد، والخياطة، والدباغة، والسراجة، وصناعة النحاس، إلخ....[٢].

أما بالنسبة للنفط فقد كان استخراجه محدود الكميات، وبحسب بعض المصادر فقد أوكلت مهمة استخراجه إلى بعض العائلات، كما ورد لدى هامسلي لونكريك في قوله: "كانت الإدارة السنية تمتلك منتوج سائل النفط، وتستخرجه بأدوات قديمة تدعو إلى السخرية، وفي كركوك كان نزيز النفط في (بابا غرغر) ملكاً (طبقاً لفرمان قديم) لعائلة النفطجي"، وفي ذلك دلالة على ضآلة كميات النفط المستخرجة وبدائية الأدوات المستخدمة في استخراجه"[٣].

٣- التجارة

أما في المجال التجاري فقد تدهورت التجارة، وكان تراجع حركة التجارة بعد إنهاء حكم المماليك لم يكن من جراء سوء إدارة الحكم واضطراب الأوضاع السياسية فحسب، إنما يُعزى أيضاً إلى انعدام الأمن عبر طرق القوافل التجارية، وعجز السلطات العثمانية عن توفير الحماية اللازمة لها. بالإضافة إلى تأخر وسائل النقل والمواصلات، يُضاف إلى ذلك أن الجانب الضريبي الخاص بالتجارة كان عبئاً إلى درجة أدت في بعض الأحيان إلى إغلاق الأسواق، كما أن عدم توحيد النقود ساهم في إرباك حركة التجارة إلى حد كبير[٤].

---

(١) إيناس سعدي عبد الله، تاريخ العراق الحديث، ط١، دار ومكتبة عدنان، بغداد، ٢٠١٤، ص ١٢-١٣.
(٢) القهواتي، العراق بين الاحتلالين العثمانيين الأول والثاني، ص ٩٧. وعلاء موسى نورس، حضارة العراق (تأليف نخبة من الباحثين)، ج١٠، دار الجيل بيروت، ١٩٨٥، ص ٧٨.
(٣) لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠، ج١، ص ٥٥.
(٤) نورس، حضارة العراق، ج١٠، ص ٨٠-٨١.

يُضاف إلى ما تقدم، قيام الحكومات العثمانية المتوالية بتجزئة الوحدات الإدارية الواقعة في منطقة شهرزور التي كانت مترابطة خلال حكم المماليك، وتحت إدارة آل بابان مثل السليمانية وكوى وحرير، إذ باعدوا بينها ومزقوها من ناحية التشكيلات الإدارية، وجعلوا كل منها قضاءً مستقلاً وتابعاً للسلطات العثمانية في بغداد مباشرة، وجعلت حكام تلك المدن بحالة من الضيق المالي بحيث لا تكاد واردات هذه المدن تكفي لسد نفقات حكامها[١]. لكن التجارة العراقية شهدت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تقدماً نسبياً لأسباب متعددة منها: تخفيض التعرفة الجمركية العثمانية على السلع المُصدّرة من أراضيها سنة ١٨٦١، كما ساعدت تصفية الجمارك الداخلية في العراق في العام نفسه على تطور تجارة الترانزيت إلى درجة كبيرة. بالإضافة إلى تنظيم وتطوير طرق المواصلات التجارية بين الموانئ الهندية والبصرة سنة ١٨٦٢ عندما تأسست شركة "اللينش" الإنجليزية التي أنشأت خطاً ملاحياً منتظماً في دجلة بين بغداد والبصرة، وفي العام نفسه أنشأت الحكومة العثمانية خطوط بواخر منتظمة على الطريق ذاته، وأُسِست مكاتب البريد والتلغراف في مختلف أنحاء العراق، وربطته بشبكة البرق مع الدولة العثمانية وإيران والخليج والهند، كما أن افتتاح قناة السويس للملاحة سنة ١٨٦٩ ساهم في تسهيل اتصال العراق بأوروبا عن طريق البصرة[٢].

أما الضرائب فقد كانت عبئاً مالياً ثقيلاً على أبناء البلاد، فأسهمت في زيادة تردي الأوضاع الاقتصادية، ومن هذه الضرائب: ضريبة العُشر، وضريبة الماشية والحيوانات (الكوده)، وضريبة الدخل، وضريبة العقار، وبدل الخدمة العسكرية، ورسوم الجمارك، ورسوم الجسور، بالإضافة إلى ضرائب الاستيراد والتصدير، وكانت دائرة الديون العمومية تستوفي ضريبة على صيد الأسماك، والمشروبات الروحية، وبيع الملح والتبغ وضرائب أخرى[٣]. ومعظم هذه الضرائب كانت تُجمع وفق نظام الالتزام، والملتزمون كانوا يتلاعبون بمقدار الضرائب المفروضة عن طريق الرشوة

(١) سليمان فائق، تاريخ بغداد، ترجمة موسى كاظم نورس، (د.دن)، بغداد، ١٩٦٢، ص١٧٦.
(٢) فلاديمير بوريوفيتش لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ترجمة عفيفة البستاني، موسكو، ١٩٧١، ص ١٧٢-١٧٣.
(٣) القهواتي، العراق بين الاحتلالين العثمانيين الأول والثاني، ص ١٠٤.

ويقتسمون الأرباح مع السلطات المحلية، ولم تدخر الحكومة العثمانية جهداً في سبيل جمع الأموال من الناس بشتى الطرق، فكان على الوالي أحياناً أن يجمع المال بأية وسيلة، استجابة لطلبات الدولة حين الحاجة، لاسيما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، فضلاً عن الظروف القاسية كالحروب مثلاً[١].

٣- الواقع الاجتماعي في العراق خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين

أ- العراق اجتماعياً:

اتّسم المجتمع العراقي بالبنية العشائرية، فقد كانت التشكيلات العشائرية البدوية والريفية تؤلف نسبة كبيرة من السكان في أواسط القرن المذكور، حيث كانت تشكل ما يزيد على ٨٥% من سكان العراق، وهذه التشكيلات العشائرية الضخمة كانت ولا تزال عاملاً معوقاً يقف في وجه التقدم، وذلك من خلال موقفها الانعزالي والمعادي للمدنية، نتيجة تمسكها بتقاليدها وأعرافها وصراعاتها الداخلية المستمرة مع بعضها من جهة، ومع السلطات الحاكمة من جهة أخرى[٢]. ولا شك أن هذا الواقع الاجتماعي كان وما يزال إلى يومنا هذا سائداً ليس في العراق فحسب، بل في الوطن العربي بصورة عامة، وهو بمثابة الوتر الحساس الذي استغله الغرب الاستعماري، وسعى لتفشيه خدمة لأهدافه الاستعمارية بأقل مجهود، والأمثلة على ذلك لا حصر لها، وينبطق على هذا الواقع المثل القائل "يندى له الجبين وتشيب له الوِلدان".

ولابد من الإشارة إلى أن عشائر العراق كانت كثيرة ومتشعبة جداً، لدرجة يتعذر علينا في هذا البحث ذكرها بالتفصيل، وأشهر تلك العشائر: المنتفق، وبني لام، والبومحمد، والخزاعل، وشمر، وعنزة، وربيعة، والزبيد، والضفير، وآل ازيرج، وبنو تميم، والبودراج، والبوأسود، والجبور، والبوفراج، والكبشات، وطي، والبوبدران، والبوعيسى[٣].

---

(١) العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج٨، ص ١٤٧.
(٢) سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في العراق، مكتبة بسام، بيروت، ١٩٣٨، ص ١٦-١٧.
(٣) حسين محمد القهواتي، حضارة العراق (تأليف نخبة من الباحثين)، ج ١٠، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٥، ص١١٥- ١١٦.

شكلت تلك العشائر في كثير من الأحيان اتحاداً مع بعضها البعض، وأنشأت تكتلات عشائرية قوية بسطت نفوذها في بعض الأحيان على أجزاء واسعة من البلاد، وتحدت السلطات الحاكمة بقوتها، فلم يكن للحكومة عليها من نفوذ سوى الإسم فقط. وقد اتسع نطاق التحالفات القبلية الثنائية والفرعية مع مرور الوقت، فأدى ذلك إلى حالة استقطاب بين هذه التحالفات أسفرت عن نشوء أحلاف رئيسية كبيرة، أدت دوراً خطيراً في مجرى الأحداث التي مرَّ بها العراق.[١] وكانت العشائر الكردية في شمالي العراق، شأنها شأن العشائر العربية في بسط نفوذها على معظم المناطق التي تقطنها، وفي تحديها للسلطات الحاكمة، فكانت مناطق الأكراد من العشائر شبه المستقلة، وكان رؤسائها لا يخضعون للحكومة إلاّ نسبياً، أو أنهم لا يخضعون على الإطلاق[٢].

أوضح الهيكل الاجتماعي في العراق أواخر العهد العثماني واقع التخلف الذي شهده مجتمع العراق آنذاك، وبقي نمو السكان يُمثل أدنى مستوياته في العهد العثماني[٣].

وبلغ تعداد سكان العراق قُبيل الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨) نحو مليونين ونصف المليون نسمة، موزعين في منطقة تبلغ مساحتها نحو (١٨٠) ميل مربع من صحاري وانهار وواحات، وكان المسلمون يشكلون الغالبية العظمى من مجموع السكان، إذ قارب عددهم المليونيين نسمة، يُشكل العرب حوالي مليون وربع المليون نسمة منهم، والبقية من الأكراد والأتراك والإيرانيين. أما العناصر غير المسلمة فمنهم المسيحيون، والسريان، والأرمن، واليهود، والكلدان، وبعض اليزيديين. أما القسم المتبقي فيمكن تصنيفه إلى قبائل سيارة (شبه رحالة)، وعادة ما يتنقلون بين القسم الأعلى من العراق والصحراء الغربية وجزيرة العرب[٤].

---

(١) الرهيمي، عبد الحليم: تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، دار الأُنس للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص ٣٥-٣٦.
(٢) الرهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، ص ٣٧.
(٣) Reeva Spector Simon and Eleanor H.Tejirian, The Creation of Iraq, 1914-1921,New York, 2004, p32.
بالإضافة إلى لوريمر، دليل الخليج:القسم الجغرافي، ج٣، ص ٩٥٨.
(٤) مجيد خدوري، أسباب احتلال بريطانيا للعراق، (د.دن)، بغداد، ١٩٣٤، ٨٦-٨٧.

ب- الأوضاع الصحية والتعليمية:

كانت التدابير الصحية في العراق شبه معدومة، وكانت البلاد مهددة على الدوام بأمراض غاية في التعقيد والخطورة، منها على سبيل المثال: الطاعون، الجدري، الملاريا، بالإضافة إلى مرض كان منتشراً ويُسمى (حبة بغداد)، والتي تُسبب للشخص المصاب به تشوه كبير. وانتشر مرض الطاعون بشكل كبير في العراق، لاسيما سنة ١٨٣٠ في بغداد؛ إذ فتك الطاعون بالأهالي، وتراوح عدد الذين لقوا حتفهم جراء هذا الوباء حوالي ألف شخص، كما انتشرت أمراض معدية أخرى، مثل حمى التيفوس واليرقان؛ إذ أسهمت حشرة البعوض والذباب في نشرها[١].

لقد كانت الأوضاع الصحية في المجتمع العراقي جدٌّ متردية، وكانت الأوبئة والأمراض المعدية تستمر لفترات طويلة، ومما زاد في سوئها الإهمال الواضح من قبل السلطات العثمانية فيما يتعلق بهذه الناحية، حيث كانت البلاد شبه خاليه من المستشفيات العامة[٢].

أما الناحية التعليمية، فقد عانى العراق في العهد العثماني من نقص واضح للكادر التعليمي، وكذلك الأمر بالنسبة للمدارس، فضلاً عن بروز ظاهرة خطيرة في هذا المجال، تمثلت في اختلاف أوضاع العملية التعليمية والتربوية، ففي نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ساد العراق ثلاثة حالات للتعليم، كان أولها: التعليم الرسمي الذي تبنته الدولة، وكان يشمل الطلاب والمعلمين من طائفة (السُنّة) غالباً، يقابله تعليم "الملالي" الذي ساد الجميع وخاصة أبناء المذهب (الجعفري)، أما الحالة الثالثة: فكانت تشمل المدارس التبشيرية، التي كانت تعتمد على المساعدات الخارجية الأوروبية إلى حد كبير في تدبير أمورها[٣].

ولم تكن المرأة العراقية في تلك الفترة الزمنية بعيدة عن التأثر بتلك الأوضاع التي تُعد مأساوية، فحتى سنة ١٩٠٨ لم يبلغ عدد مدارس الأناث سوى ثلاث مدارس فقط، مع ما كانت

---

(١) فيليب ويلارد إيرلند، العراق: دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط، (د.دن)، بيروت، ١٩٤٩، ص ١٧-١٨.
(٢) مؤنس، تاريخ العراق السياسي من نهاية حكم مدحت باشا إلى قيام حكم الاتحاديين، ص ١٧.
(٣) حياة محمد البسام، ميزان القوى في الخليج العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة، ١٩٨٩، ص٦٥-٧٠.

تعانيه المرأة من ضغوط اجتماعية ودينية جعلتها تقبع في منزلها لا تخرج منه إلّا نادراً[١]. فالتعليم في العراق كما في بقية المناطق العربية لم يرتقِ إلى المستوى المطلوب، وكان عدد الطلبة الذين يرتادون المدارس قليلاً جداً، ومع ذلك فإن المثقفون العراقيين لم يكونوا بعيدين عن أفكار المصلحين الإسلاميين والقوميين في سوريا ومصر[٢].

لكن مع بداية القرن العشرين شهد المجتمع العراقي بعض التطورات الوطنية الإيجابية على الصعيد الثقافي النهضوي القومي، فقد برزت نخبة مثقفة حديثة أدّت دوراً فاعلاً على المستويين الفكري والسياسي، فقد أدرك أبناء هذه الفئة مع غيرهم من وجهاء البلد أهمية التعليم، وضروراته في مواجهة التحديات والمستجدات التي تشهدها البلاد، فأولوه من جانبهم اهتماماً خاصاً، فقد تألفت في البصرة سنة ١٩١١ جمعية (أبناء العرب الكرام)، التي كانت تسعى من أجل تحقيق من أجل الحفاظ على الدستور، ونشر العلوم، ومساعدة الفقراء[٣].

(١) وميض جمال نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية (الاستقلالية) في العراق، ط٢ بغداد، ١٩٨٥، ص٨٥.
(٢) نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية (الاستقلالية) في العراق، ص ٨٦.
(٣) عبد المجيد كامل عبد اللطيف، دور فيصل الأول في تأسيس الدولة العراقية الحديث، دار سلمى، بغداد، ١٩٩٠، ص ٥٤- ٥٦.

ثالثاً- السعودية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين

١- الواقع السياسي في السعودية خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين:

أ- السعودية سياسياً خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين:

بقي عبد الرحمن بن سعود يكافح ضد آل الرشيد والعثمانيين، بعد انتهاء حقبة الدولتين السعوديتين الأولى[١] والثانية[٢]، وعقد تحالفات عدة ضد ابن الرشيد، مما دفع الأخير إلى مهاجمة المتحالفين في الرياض فارضاً حصاره عليها، وانتهى الأمر بعقد تسوية بين الطرفين تقضي بانسحاب ابن الرشيد إلى بلاده، وإبقاء عبد الرحمن بن سعود متربعاً على عرش أجداده، لكنه سرعان ما عاد وهاجم الرياض وتمكّن من احتلالها، فهرب عبد الرحمن منها وتوجه إلى

---

(١)كان الأمير السعودي الأول سعود بن محمد بن مقرن(١٦٩٧-١٧٦٥)، أمير الدرعية من أعمال نجد، فخلفه ابنه محمد الذي لُقِبَ بالإمام. وفد إليه سنة ١٧٤٤ الشيخ محمد بن عبد الوهاب التميمي (١٧٠٣-١٧٩٢) صاحب الدعوة السلفية، وتمّ عقد تحالف بين ابن سعود وابن عبد الوهاب، فاتسعت إمارة محمد بن سعود حتى شملت أنحاء نجد كافة، كانت الدرعية القاعدة أو عاصمة الإمارة. وفي عهد عبد العزيز بن محمد الذي تولى الحكم سنة ١٧٦٥ وابنه سعود اتسعت رقعة الإمارة وانتشرت الدعوة في مختلف أنحاء الجزيرة العربية، وهذا ما أثار مخاوف الدولة العثمانية، فأوعزت إلى حاكم مصر محمد علي باشا(١٧٦٩-١٨٤٩) بمحاربة تلك الدويلة الناشئة، فتمكنت الجيوش المصرية من هزيمة السعوديين واسترداد المدينة ومكة والطائف سنة ١٨١٣، توفي سعود في السنة التالية، وخلفه ابنه عبد الله الذي وقع في الأسر بيد قوات محمد علي باشا، فأرسله إلى الآستانة حيث أُعدم هناك سنة ١٨١٨، وقبل انسحاب قوات محمد علي من شبه الجزيرة العربية قام بتدمير الدرعية بشكل تام، وبذلك انهارت الدولة السعودية الأولى. للمزيد حول الدولة السعودية الأولى أنظر: العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج٦، ص ١١٩- ١٣٥.

(٢) كان تركي بن عبد الله آل سعود قد لاذ بالفرار من الدرعية إلى الخرج بعد أن سيطرت القوات المصرية عليها، وأخذ يعمل منذ سنة ١٨٢٢ لإعادة سيطرة آل سعود على نجد، ونجح في ذلك في سنة ١٨٢٤، عندما دخل الرياض، بعد استسلام الحامية العثمانية الموجودة هناك. استطاع تركي خلال عشر سنوات تثبيت سلطته، وبسط سيطرته على نجد والأحساء وحتى عُمان، وبالرغم من ذلك بقي يدين بالولاء والتبعية لمحمد علي باشا في مصر.أغتيل تركي بن عبد الله في سنة ١٨٣٤ وخلفه ابنه فيصل، الذي استهل بداية حكمه بقطع الجزية التي كان يدفعها تركي إلى محمد علي باشا، مما أثار غضب محمد علي، فجرد حملة استطاعت هزيمة قوات فيصل بن تركي بعد معارك عدة، وتمكنت من أسره وإرساله إلى القاهرة، لكنه استطاع الفرار من سجنه في القاهرة سنة ١٨٤٣ ودخول الرياض في السنة نفسه، وامتدت فترة حكمه الثانية من سنة ١٨٤٣ حتى وفاته سنة ١٨٦٦، فحصل نزاع بين ولديه عبد الله وسعود، فقامت الدولة العثمانية بعقد اتفاق مع سعود بن فيصل بهدف التوصل إلى تسوية سياسية معه؛ إذ أبقته حاكماً على الأحساء شرط تبعيته للدولة العثمانية، توفي سعود سنة ١٨٧٥، وبوفاته عاد الانقسام مجدداً ليضرب صفوف آل سعود، فدب الخلاف بين أخوة سعود عبد الله وعبد الرحمن ومحمد أبناء فيصل من جهة، وبين عبد الله بن فيصل وأبناء سعود بن فيصل من جهة أخرى، مما أضعف البيت السعودي، وأدى إلى انهيار الدولة السعودية الثانية فأُتيحت الفرصة لحاكم حائل محمد آل الرشيد للانقضاض على نجد وبسط نفوذهم عليها، فزحف ابن الرشيد على الرياض على رأس جيش كبير وتمكّن من السيطرة عليها، ثم اتجه نحو الخرج وتمكن من هزيمة السعوديين، وبذلك تمت له السيطرة على نجد وإدخالها في طاعته سنة ١٨٨٦. للمزيد حول الدول السعودية الثاني أنظر:

- السيد رجب حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، مكتبة جامعة الرياض، الرياض، ١٩٧٠، ص ١٣٤-١٥٣.

- أمين الريحاني، تاريخ نجد الحديث وملحقاتها، دار ريحاني للطباعة والنشر، ط٢، بيروت،١٩٥٤، ص ٨١-٩٩.

الربع الخالي، ثم توجه إلى الكويت في سنة ١٨٩٣ بعد أن وجه له أميرها الشيخ محمد آل الصباح دعوة للإقامة فيها[١].

تبنى آل الصباح القضية السعودية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وبتشجيع منهم أخذ عبد العزيز ابن عبد الرحمن آل سعود يتطلع إلى تنفيذ فكرة استرداد ملك أجداده، فبدأ منذ سنة ١٩٠١ بالإغارة على القبائل الموالية لآل الرشيد والممتدة حتى حدود الأحساء، وفي سنة ١٩٠٢ هاجم حامية آل الرشيد في الرياض واحتل المدينة وقتل الأمير المدعو (عجلان) المُعين من قبل ابن الرشيد، واستدعى والده عبد الرحمن وبقية أفراد أسرته من الكويت إلى الرياض، وسعى عبد العزيز باذلاً جهوداً كبيرةً لاستعادة مركز أسرته في نجد، والتخطيط لبناء الإمارة السعودية الثالثة، فخرج بنفسه في سنة ١٩٠٢ لإدخال الأقاليم النجدية[٢].

ب- بداية التنافس الاستعماري والتغلغل الإنجليزي في الخليج العربي حتى بدايات القرن العشرين

١- الصراع الاستعماري على الخليج العربي:

أولت القوى الأوروبية الخليج العربي اهتماماً خاصاً منذ بداية القرن السادس عشر، وكان للبرتغاليين قصب السبق في ذلك، وتزامن هذا الاهتمام مع حركة الكشوف الجغرافية والاستعمار الحديث، ويرجع ذلك الاهتمام إلى رغبة تلك القوى في الوصول إلى الهند، والعمل على إزاحة دور العرب التجاري عن المنطقة، ولم تكن إنجلترا بعيدة عن مجال المنافسة عقب تأسيس شركة الهند الشرقية الإنجليزية سنة ١٦٠٠[٣]. فبعد تأسيس تلك الشركة سنة ١٦٠٠، وتوجه نشاطها صوب التجارة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ومعظم سنوات القرن التاسع عشر، كانت

---

(١) عبد الفتاح حسن أبو علية، تاريخ الدولة السعودية الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩١، ص٢٦٨. و Benoist-Mechin,J : Arabian Destiny, Translated from the French by Denis Weaver, LONDON, 1957, p.p 61-67

(٢) Mechin,J : Arabian Destiny, p.p 68-70.

(٣) صبري فالح الحميدي، برسي كوكس والسياسة البريطانية في الخليج العربي (١٩١٥-١٩٢٣)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٦، ص١٥.

الطريق البحرية التي تدور حول القارة الإفريقية التي أعاد اكتشافها "فاسكو دي غاما" لا تحقق جميع المزايا كما الطريق البرية، فبدأت السياسة الإنجليزية تطرق أبواب الخليج العربي منذ بداية القرن السابع عشر، باحثة عن أسواق تجارية فاحشة الربح، وعن طرق قصيرة آمنة، والسيطرة الاستعمارية المستترة تحت شعار مكافحة القرصنة وتجارة الرقيق[١]. وهذا ما تقوم به قوى الهيمنة الاستعمارية الأمريكية والغربية اليوم على الأرض السورية، وإن كان هناك اختلاف بسيط بالنسبة لهوية المُستعمِر، والمسوغات، إلاّ أن الأسلوب المُتّبع ذاته، مع بعض المتغيرات التي تفرضها الظروف الموضوعية لكل مرحلة تاريخية، فاللاعب الأبرز استعمارياً: أميركا ومن والاها، والمسوّغ: داعش وخلافته المزعومة، والهدف دائماً: اقتصادي بحت، ومضمونه الأهم الذهب الأسود، مع الأخذ بالاعتبار الأهمية الجيو–سياسية والاستراتيجية للمنطقة.

وبعد تخلص إنجلترا من مقاومة القواسم[٢] المناهظين وجودها في الخليج العربي في سنتي (١٨١٩–١٨٢٠) إثر معركة رأس الخيمة، وما تبع ذلك من عقد المعاهدات غير المتكافئة مع مشايخ المنطقة، تهيأت لإنجلترا الظروف لتكون القيّمة على شؤون الدفاع عن تلك المناطق، فضلاً عن إدارة العلاقات الخارجية، مما يعني نهجاً استعمارياً جديداً[٣].

تزايد التدخل الإنجليزي في الخليج العربي خلال القرن التاسع عشر، وتطور نفوذه من السيطرة على الطرق الملاحية وتأمين المصالح التجارية الإنجليزية على حساب المصالح المشروعة لأبناء الخليج العربي، إلى التدخل المباشر في شؤون الساحل العربي، واستعمال القوة العسكرية في فرض سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات الجائرة، والتي وضعت مقدرات هذه البلاد وخيراتها تحت رحمة النفوذ الاستعماري الانجليزي، كتلك التي عقدتها مع شيوخ الساحل العماني سنة ١٨٢٠، مستغلةً سذاجة مشايخ الساحل ومشاحناتهم القبلية ومطامعهم الشخصية، تلك الصفة التي مازالت ملازمة لهم حتى وقتنا الحاضر، التي ما أنفكت تجر الويلات على بقايا هذا الوطن الجريح (دون اكتراث أولئك الرعاة لرعيتهم)، والتي كانت

(١) الحميدي، برسي كوكس والسياسة البريطانية في الخليج العربي (١٩١٥-١٩٢٣)، ص ١٦.
(٢) قبيلة عربية كونت إمارة كبيرة في رأس الخيمة والشارقة وبندر لنجة، تأسست تلك الإمارة سنة ١٧٢٧. تمكن القواسم من جمع أضخم قوة بحرية في المنطقة، واصطدموا مع الإنجليز في مواجهات عدة، مما أضطر الإنجليز لإرسال حملة ضدهم. للمزيد راجع: فيصل المندوس، الصراع بين القواسم والإنجليز في الخليج العربي (١٨٠٠-١٨٥٨)، دار البراء، أبو ظبي، ١٩٩٤.
(٣) صالح محمد العابد، دور القواسم في الخليج العربي ١٧٤٧-١٨٢٠، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٠، ص ٦٩-٩٣.

العامل الأهم بالنسبة للاستعمار الإنجليزي لتجريدهم من سلطاتهم وإخضاعهم لنفوذه. وباستثناء سلطنة مسقط التي بدأ تعاملها مع الاستعمار الإنجليزي منذ سنة ١٧٩٨، استطاعت إنجلترا خلال ثلث قرن تقريباً أن ترغم إمارات ومشيخات الساحل العربي جميعها على توقيع معاهدات تبعية وحماية (بعد أن عقدت اتفاقيات منفردة مع شيوخ الساحل العماني سنة ١٨٢٠، قضت بتسليم سفنهم وأبراجهم ومدافعهم إليها كشرط مسبق لتولي كل واحد منهم لمسؤولياته في الحكم)[١]، كما يُبين الجدول التالي:

التاريخ	الإمارة	نوع الاتفاقية
١٨٨٠	البحرين	معاهدة حماية
١٨٩٢	أبو ظبي	معاهدة تبعية
١٨٩٢	دبي	معاهدة تبعية
١٨٩٢	رأس الخيمة	معاهدة تبعية
١٨٩٢	الشارقة	معاهدة تبعية
١٨٩٢	عجمان	معاهدة تبعية
١٨٩٢	أم القيوين	معاهدة تبعية
١٨٩٩	الكويت	معاهدة حماية
١٩١٥	السعودية	معاهدة حماية
١٩١٦	قطر	معاهدة حماية

وكانت هذه الاتفاقيات تتضمن فيما تتضمنه ثلاثة التزامات يتعهد الأمراء والمشايخ بها :

١- أن لا يدخلوا في اتفاقيات أو مراسلات مع أية حكومة غير الحكومة الإنجليزية.

٢- أن لا يوافقوا على إقامة وكيل لأية حكومة إلا بموافقة إنجلترا.

(١) ناصر الفرج، قيام العرش السعودي (دراسة تاريخية للعلاقات السعودية- البريطانية)، دار الصفا للنشر والتوزيع، لندن، (د.ت)، ص٨-٩.

٣- أن لا يبيعوا ولا يرهنوا ولا يهبوا ولا يقبلوا احتلال أي جزء من إماراتهم ومشيخاتهم إلا للحكومة الإنجليزية[١].

حرصت إنجلترا على العمل لكي تبقى القوة الوحيدة المسيطرة في الخليج، فاتبعت لتحقيق هذا الهدف أساليب عدة منها: تحطيم جميع القوى البحرية المتواجدة في الخليج العربي، فتعاونت مع العثمانيين والإيرانيين والعرب المحليين على طرد الأسطول البرتغالي من الخليج، ثم عمدت إلى تحطيم الأسطول العماني الكبير بدعوى مكافحة القرصنة وتجارة الرقيق، وقامت ببث الفرقة والمشاحنات بين المشايخ والأمراء العرب، انطلاقاً من المبدأ الاستعماري المعروف (فرّق تسد)، فكانت تشجع عمان على غزو مشايخ الساحل المتهادن، وتحرض السعوديين على غزو عمان، وتثير الخلافات بين قطر والبحرين، وتؤلب الكويت ضد العثمانيين، كما عمدت على إبعاد كل من النفوذ الإيراني والعثماني عن سواحل الخليج العربي." وما أشبه اليوم بالأمس، فما يحدث في منطقة الخليج في هذه الأيام هو إعادة لذلك السيناريو، أو بالأحرى هو نفسه إن صح التعبير، وإن حدثت بعض التغييرات على مستوى اللاعبين، فأرض الملعب هي ذاتها والأهداف المسجلة في تزايد مستمر"[٢].

وبسبب الدعم الذي قدمته فرنسا بواسطة القنصل الفرنسي في مسقط المسيو "بوتافي" (Botave) لسلطان مسقط فيصل بن تركي (١٨٨٨-١٩١٣) في مواجهة الاضطرابات الداخلية التي وقعت في بلاده سنة ١٨٩٥، توثقت العلاقات الفرنسية- العمانية، وحصلت فرنسا على امتياز الحماية للسفن التي ترفع العلم الفرنسي، الأمر الذي أثار قلق إنجلترا وعدّته خرقاً للمعاهدة السرية المعقودة مع السلطان في سنة ١٨٩١، مما دفع بها إلى تغيير وكيلها السياسي في مسقط

(١) مسعود ظاهر، المشرق العربي من البداوة إلى الدولة الحديث، مكتبة مؤمن قريش، ط١، بيروت، ١٩٨٦، ص ١١٢-١١٤. وعبد الرؤوف سلو، اتفاقات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربي (١٧٩٨-١٩١٦)، مجلة تاريخ العرب والعالم، الأعداد: ١٧٤-١٧٦، ١٩٩٤.

(٢) الفرج، قيام العرش السعودي (دراسة تاريخية للعلاقات السعودية- البريطانية)، ص ١٠-١٣.

"فاجان" (Fagan) واستبداله بالسير "برسي كوكس" (Percy Cox)[١] سنة ١٨٩٩، وتكليفه بمواجهة تزايد النفوذ الفرنسي في الخليج العربي، وإقناع سلطان عمان بأن مصالحه مرتبطة بولائه لإنجلترا، وإلزامه بتعهداته السابقة[٢]. ثم أصبح "كوكس" مقيماً سياسياً لبريطانيا في الخليج العربي في سنة ١٩٠٦ بدلاً من الكولونيل "كيمبل" (Kimball) متخذاً من بوشهر مقراً لعمله، ومن هناك أخذ يتابع علاقات بلاده مع شيوخ الخليج العربي، ويرسل تقاريره إلى حكومة الهند[٣].

تمكنت إنجلترا في السنوات القليلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى أن تتخلص من قوتين منافستين لها في الخليج العربي، وهما فرنسا وروسيا القيصرية، فبمقتضى الاتفاق الودي الذي عقدته مع فرنسا سنة ١٩٠٤، سلمت هذه الأخيرة بنفوذ إنجلترا في الخليج العربي، مقابل الحصول على تأييد إنجلترا لها في مناطق أخرى، وفي سنة ١٩٠٧ توصلت إنجلترا وروسيا القيصرية إلى اتفاق تم بمقتضاه تقسيم مناطق النفوذ في أواسط آسيا وفارس وأفغانستان بين هاتين الدولتين الاستعماريتين[٤].

وعلى أثر اكتشاف النفط في منطقة (مسجد سليمان) الواقعة في شمال شرق الخليج العربي في سنة ١٩٠٨، وبدء تصديره في سنة ١٩١٢، أولت الحكومة الإنجليزية المنطقة اهتماماً أكثر من ذي قبل، واستطاعت شركة النفط الأنجلو– فارسية الحصول على امتياز النفط في الكويت في سنة ١٩١٣، والذي تضمن تقديم شيخ الكويت "مبارك الصباح" تعهدات لـ "برسي كوكس" بعدم التنازل عن حق التنقيب عن النفط في بلاده إلا لمن تعينه الحكومة الإنجليزية[٥]، وعملت

---

(١) برسي كوكس (١٨٦٤-١٩٣٧): سياسي وعسكري بريطاني معروف، التحق بالجيش البريطاني سنة ١٨٨٤، انضم إلى إدارة حكومة الهند سنة ١٩١٤، وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى عُين كوكس مستشاراً سياسياً للحملة البريطانية لاحتلال العراق، وعقب احتلال العراق تم تعيين كوكس حاكماً سياسياً في العراق وذلك في سنة ١٩١٧، وبعد فترة وجيزة نُقل إلى طهران ليشغل وظيفة الوزير المفوض لبلاده هناك، ثم عاد في سنة ١٩٢٠ إلى العراق في سنة ١٩٢٠ ليشغل منصب المندوب السامي في العراق. للمزيد حول برسي كوكس يمكن العودة إلى كتاب الحميدي، برسي كوكس والسياسة البريطانية في الخليج العربي، ص ٣-٣٩.

(٢) فؤاد قزانجي، العراق في الوثائق البريطانية، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، ١٩٨٩، ص ١٣-١٦.

(٣) Ravinder Kamer, India and the Persian Gulf Reoion 1858-1907, printed in India, 1965, p.p205-206. و ج.ج لوريمر، دليل الخليج القسم التاريخي، ج١، ترجمة مكتب أمير دولة قطر، قطر، (د.ت)، ص ٦٢٤- ٦٢٥.

(٤) عبد الرحمن يوسف حارب، الخليج العربي والتطورات السياسية ١٩١٤-١٩٧١، دار الثقافة العربية، الشارقة، (د.ت)، ص ١٣-١٤.

(٥) بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي في العصر الحديث، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٣، ص ٢٨٩-٢٩٢. و ظاهر، المشرق العربي من البداوة إلى الدولة الحديث، ص ١١٨-١١٩.

الحكومة الإنجليزية على الدخول بمفاوضات مع الدولة العثمانية حول الخليج العربي في أواخر سنة ١٩١٢ وبداية سنة ١٩١٣، إلى أن توصل الطرفان إلى اتفاقية في سنة ١٩١٣، واشتملت تلك الاتفاقية على تحديد مناطق النفوذ بين الدولتين في شمال الخليج العربي، والتي كانت في صالح إنجلترا، مما يؤشر لتزايد النفوذ الإنجليزي في الخليج العربي قُبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤[١].

٢- السياسة الإنجليزية تجاه السعودية حتى بداية القرن العشرين:

إن العلاقة بين الإمبراطورية الإنجليزية الاستعمارية والدولة السعودية لم تكن في يوم ما سوى حلقة من حلقات مخطط السياسة الإنجليزية في الخليج العربي، ولم تكن منفصلة عنه في أي مرحلة من مراحل التاريخ الاستعماري للإمبراطورية حتى يومنا هذا[٢].

بقي إقليم الأحساء خارج التبعية الإنجليزية، لأن الدولة العثمانية كانت تصر على أنه جزء من أراضيها، وكانت إنجلترا تتحاشى الاصطدام المباشر مع العثمانيين لأسباب دولية ترجع إلى سنة ١٨٥٦، حيث نصت معاهدة باريس على ضمان سلامة الإمبراطورية العثمانية وعدم المساس بها، لذلك كان الإنجليز يتطلعون باستمرار إلى خلق ظروف مناسبة للانقضاض على ذلك الإقليم، ومدّ سلطانهم عليه لاستكمال نفوذهم على سواحل الخليج العربي جميعها، وقد تمثلت المحاولات الإنجليزية للسيطرة على ساحل الأحساء بنشاطاتها الاستعمارية ومنها: الإصرار على إبعاد النفوذ المصري عن الخليج العربي والتظاهر بأنها تقوم بذلك لحماية مصالح الدولة العثمانية في المنطقة، فقد روى المستر" "جون غوردون لوريمر (John Gordon Lorimer) في كتابه (دليل الخليج): "إنه في يوم ١٨ حزيران ١٨١٩ وصل الكابتن "ج. فوستر سالدر" (G. Forster Sadlier) من فرقة صاحب الجلالة (٤٧) إلى ساحل الأحساء في مهمة خاصة

(١) ظاهر، المشرق العربي من البداوة إلى الدولة الحديث، ص ١١٩. والحميدي، برسي كوكس والسياسة البريطانية في الخليج العربي (١٩١٥-١٩٢٣)، ص ٢٤-٢٥.

(٢) Kamer, India and the Persian Gulf Reoion 1858-1907, op. cit, p.p 174-201

لإبراهيم باشا، ولكن السفينة "فيستال" (Vestel) جنحت إلى ساحل رملي مما أدى إلى إفشال مهمته". ويتضح مما ذكره صاحب دليل الخليج أن مهمة القائد الإنجليزي هي تهديد إبراهيم باشا لإبعاده عن الساحل، ولكن الخطة انتهت بالفشل[١].

تطورت خطوات إنجلترا الساعية إلى السيطرة على الأحساء، فوصلت إلى حد قيامها بعمليات عسكرية وإن كانت محدودة، فقد قامت إحدى السفن الإنجليزية وتدعى "هاي فلاير" (Hi Flair) ويقودها الكابتن "باسلي" (Basely) بالإبحار نحو ميناء القطيف في سنة ١٨٦٦، وأطلقت قواربها لمهاجمة الحصن المعروف باسم (برج أبو الليف)، وقامت بتدمير إحدى السفن المحلية التي كانت راسية على ذلك الميناء[٢].

كما حاولت إنجلترا في مرات متعددة التغلغل إلى ساحل الأحساء عن طريق الوكلاء الإنكليز أو التجار المقيمين في القطيف، فقد عينت مقيماً لها في القطيف سنة ١٨٢٣، وفي سنة ١٨٦٤ فتحت أول وكالة تجارية تابعة لمواطني الهند الإنجليزية في القطيف. كانت المحاولة الأكثر جرأة في سبيل التغلغل والنفوذ إلى ساحل الأحساء بالنسبة لإنجلترا، هي السعي لإقامة إمارة محلية تتمرد على الدولة العثمانية، وتجسدت تلك المحاولة عندما زار الممثل الإنجليزي في البحرين منصور باشا بن جمعة(الذي كان يتولى أمور القطيف)، وعرض عليه نيابة عن إنجلترا المساعدة على الاستقلال وتقديم الحماية الإنجليزية ضد أي إجراء عسكري قد تتخذه الدولة العثمانية ضده، لكنه رفض ذلك العرض لأسباب متعددة منها الشعور بـ"الحمية الدينية"، ووفاءً للدولة العثمانية، ثم عادت إنجلترا لتقديم العرض نفسه سنة ١٩٠٥ لعمدة "سيهات" حسين النصر، لكنها لم تنجح في مسعاها. تكرر الأمر مع برسي كوكس المقيم الإنجليزي في الخليج

(١) لوريمر، دليل الخليج القسم التاريخي، ج٣، ص ١٤٢٥.
(٢) الفرج، قيام العرش السعودي (دراسة تاريخية للعلاقات السعودية- البريطانية)، ص ١٤-١٦.

العربي، الذي نزل ضيفاً على منصور باشا في قصره، وأعاد تقديم العرض ذاته لكنه لم يفلح أيضاً[١].

بقيت مسألة إبعاد النفوذ العثماني عن منطقة الأحساء تشغل إنجلترا، فكلفت شيخ الكويت مبارك الصباح لمساعدتها في تنفيذ ذلك الهدف، وتحقيق المآرب الإنجليزية في السيطرة على الأحساء، فنجح مبارك الصباح في تجنيد عبد العزيز آل سعود لخدمة المصالح الإنجليزية، فيقول "الميجر ديكسون" "Harold Dickson" في كتابه (الكويت وجاراتها) "ويعود الفضل إلى الشيخ مبارك الصباح في تدريب عبد العزيز آل سعود وفي ميله نحو الإنجليز"، فقد كان مبارك حريصاً على توصية عبد العزيز آل سعود بقبول كل ما يطلبه منه الإنجليز، وينصحه بأن يسلك معهم مسلكه في طلب الحماية[٢].

وقد أكد مؤلف (دليل الخليج) على الصلة بين إنجلترا واحتلال الرياض عندما قال: "حين بدأ ابن السعود حركته من الكويت سنة ١٩٠٢ لإعادة الاستيلاء على عاصمة أسلافه، أرسل خطاباً إلى المقيم السياسي الإنجليزي في الخليج، التمس فيه النظر إليه كرجل تربطه بالحكومة الإنجليزية علاقة وثيقة، وأن تهتم الحكومة الإنجليزية المُحبة للخير بالنظر إليه"[٣].

وبالعودة للعلاقات والمعاهدات المبرمة بين أمراء الأسرة السعودية وإنجلترا، نجد أن تلك الاتفاقيات والمعاهدات موجودة منذ بداية القرن التاسع عشر، وتؤكد على ذلك الرسائل المتبادلة بين الطرفين، ففي منتصف سنة ١٨٣١ تلقى حاكم بومباي الإنجليزي رسالة من الأمير تركي بن عبد الله عن طريق شيخ عجمان ضمنها "رغبته في تجديد المعاهدة التي عُقدت بينهم (الحكومة الإنجليزية والأمير سعود)" (ولا نعرف بالضبط تاريخ عقد المعاهدة المقصودة)، وفي سنة ١٨٥٤ كتب فيصل بن تركي رسالة بعثها إلى "كيمبل" المقيم الإنجليزي في الخليج يذكره بوجود اتفاق

(١) Kamer, India and the Persian Gulf Reoion 1858-1907, op. cit, p.p 219- 226.
(٢) هارولد ديكسون، الكويت وجاراتها، ترجمة جاسم مبارك الجاسم، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ٢٠٠٢، ص٦٦-٦٧.
(٣) لوريمر، دليل الخليج القسم التاريخي، ج٣، ص ١٧١٨.

بين أسلافه وبين إنجلترا، تعهد فيه السعوديون بالمحافظة على السلام لمدة مائة عام، وتعهدت لإنجلترا بترك الساحل من الكويت حتى عمان تحت تصرف السعودية، وكتب فيصل بن تركي خطاباً آخر للممثل الإنجليزي يعبر فيه عن رغبته في تجديد العلاقات الودية التي كانت قائمة بين أبيه تركي وبين الحكومة الإنجليزية[١].

وقد أكد عبد العزيز ابن سعود هذه العلاقات التي كانت قائمة بين إنجلترا وأسلافه في مواقف عدة وبمناسبات مختلفة، فيذكر "بنوا ميشان" (Benoist Mechain) مؤلف كتاب (عبد العزيز آل سعود) أن عبد العزيز آل سعود أجرى اتصالات مع مبارك الصباح سنة ١٩١١، طلب منه جس نبض أصدقائه الإنجليز في إمكانية احتلال الأحساء، ويؤكد فيه أن إنجلترا رحبت بالأمر.[٢] كما جاء في كتاب(فصول من تاريخ العراق القريب) لـ"غيرتروود بيل" (Gertrude Bell) " إن الكابتن "دبليو.جي.شكسبير" (W.G.Shakespeare) كان قد أقام صداقة شخصية مع ابن سعود خلال وجوده في الكويت كمقيم سياسي.[٣] يضاف إلى ذلك ما كتبه عبد العزيز لبرسي كوكس في سنة ١٩١٣ قائلاً: "بالنظر لمشاعري الودية تجاهكم أود أن تكون علاقاتي معكم كالعلاقات التي كانت قائمة بينكم وبين أسلافي"، مما يوضح أن العلاقة بين إنجلترا وبين عبد العزيز إنما كانت تتويجاً للعلاقات الحميمة التي كانت قائمة بينها وبين أسلافه[٤].

وقُبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ كانت العلاقات الودية قد اتضحت أكثر فأكثر، بين عبد العزيز آل سعود و"شكسبير" الوكيل السياسي الإنجليزي في الكويت، حيث تذكر الرحالة الإنجليزية "غيرترود بل" في تقاريرها المرسلة إلى مكتب الاستخبارات الإنجليزية الخاص بالعالم العربي "ويرتبط عبد العزيز بعلاقة صداقة شخصية مع الكابتن شكسبير، وكيلنا السياسي في الكويت، ولم يكن هناك شيء أكثر تأكيداً على أن ظهوره على ساحل الخليج سوف يجعله

(١) Philpy, Saudi Arabia, H. St. J,: op. cit, pp 252-285.
(٢) بنوا ميشان، عبد العزيز آل سعود، ترجمة عبد الفتاح ياسين، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٦٥، ص ٢٠١-٢٠٠٣.
(٣) بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ص ٨٠.
(٤) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ١٨٤٠-١٩١٤، دار النور، القاهرة، ١٩٦٦، ص٣١٣.

على اتصال مباشر بإنجلترا....."[1] وورد في كتاب (الملك ابن سعود والجزيرة العربية الناهضة) لمؤلفه "فان در مولين" (Van Der molin) أن عبد العزيز قال: "ما دمت حياً فلن تقع حرب بين الجزيرة العربية وإنجلترا بموجب الصداقة بيني وبين كثير من الإنجليز ومنهم: "فيليبي" (Harry St. John Bridger Philby)[2] والسير "جيلبرت كلايتون" (Gilbert Clayton) والسير برسي كوكس والنقيب شكسبير"[3].

ويقول "كوكس" كما ورد في كتاب (بريطانيا وابن سعود) لـ محمد علي سعيد "قلت لعبد العزيز أنك شخصية قوية يا عبد العزيز، فرد عبد العزيز بقوله: أنتم الذين كونتم لي هذه الشخصية وهذا الجاه، ولولا إنجلترا العظمى لم يكن يعرف أحد أن هناك شيئاً اسمه عبد العزيز بن سعود وسوف لن أنسى لكم هذا الفضل مدى حياتي وسابقى لكم خادماً مطيعاً منفذاً لما تريدون"[4]. ومازال آل سعود على العهد باقين، لم ينكروا أو لمّا ينكروا فضل أسيادهم الإنجليز(وأبنائهم الأمريكان)، حتى أصبحوا مضرِباً للمثل بالوفاء، ليس بين الأعراب فحسب بل على الصعيد العالمي.

٢- السعودية اقتصادياً خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين

أ- السعودية جغرافياً:

تمتد شبه الجزيرة العربية ما بين البحر الأحمر غرباً، والخليج العربي شرقاً، والمحيط الهندي جنوباً، إلى حدود مبهمة مع الأردن والعراق شمالاً (وهي حدود سياسية واضحة لكن الإنجليز

---

(1) غيرترويد بل، أوراق منسية من تاريخ الجزيرة العربية، ترجمة عطية بن كريم الظفيري، جريدة الجريدة الكويتية، العدد ٤٩٠ حتى العدد ٤٩٨، الكويت، ٢٠٠٨، ص٣٦.

(2) هاري سنت جون فيليبي: من مواليد جزيرة سيلان (أحدى المستعمرات الإنجليزية في الشرق الأقصى)، كان أبوه من مزارعي الشاي الإنجليز، درس في كلية ترينتي في جامعة كامبردج، وتفوق في دراسته. عمل في وظائف عدة بحكومة الهند، وعن دخول القوات الإنجليزية البصرة سنة ١٩١٤، انضم فيليبي للحملة لالعسكرية، وبسبب خلافه مع الوكيل الانجليزي في البصرة ويلسون، ترك العراق وتوجه إلى الجزيرة العربية، وعمل مستشاراً للملك السعودي عبد العزيز ابن سعود، ولعب دوراً كبيراً في القرارات التي اتخذها، طُرِد من السعودية والجزيرة العربية سنة ١٩٥٥، على يد سعود بن عبد العزيز، الذي تولّى السلطة بعد وفاة والده. للمزيد أنظر: صبري فالح الحميدي، جون فيليبي والبلاد السعودية في عهد الملك عبد العزيز بن سعود، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٣، ص٢٢-٢٨.

(3) فان در مولين، الملك ابن سعود والجزيرة العربية الناهضة، ترجمة ويسي آي سي، تعليق فهد بن عبد الله السماري، دار الملك عبد العزيز، الرياض، ١٩٩٩، ص ٧١.

(4) محمد علي سعيد، بريطانيا وابن سعود، مطبعة سبهر، طهران، ١٩٨٧، ص ٢٦.

تعمدوا تركها مبهمة لإثارة المشاكل بين العرب على تلك الحدود، وبالتالي إبقاءهم في حالة تشتت ونزاع دائم وضعف مستمر، وهذا ما حدث ويحدث حتى هذه الساعة). تبلغ مساحتها بمجموعها ثلاثة ملايين كيلو متر مربع، وتحتل منها السعودية أربعة أخماسها تقريباً، أي مليونين ومائتين وخمسين ألف كيلو متر مربع، وأهم وحداتها الجغرافية نجد في قلب الجزيرة، والحجاز إلى الغرب ما بين نجد والبحر الأحمر، وهو قبلة الإسلام ومركزه الروحي، ففيه تقع مكة والمدينة المنورة. والأحساء إلى الشرق على الخليج العربي، وهي المنطقة الغنية بالبترول، وعسير إلى الجنوب على تخوم اليمن الغنية بجمال طبيعتها[١].

وعلى الرغم من اتساع هذه الأرض القارية المساحة وتنوعها الجيولوجي، فهي قاحلة، قليلة الأمطار في معظمها، وتفصل فيما بينها رُقع الحياة المتناثرة في بواديها، ولا يجمع بينها سوى مركزية السلطة ومركزية الولاء الديني، والإرادة المشتركة في البقاء والاستقرار. وهي قليلة السكان نسبياً، إذ لا يزيد عدد سكانها على سبعة ملايين نسمة، وتتركز الحياة فيها في مدن متناثرة كانت إلى أمدٍ قريبٍ مجرد قرى، بما في ذلك الرياض، وقد اتسعت هذه المدن الصغيرة بتأثير عاملي الهجرة من الداخل بحكم أن المدينة تشكل عادة وفي كل مجتمع مركزاً للجذب، والمشاريع الكبرى التي جلبت اليد العاملة الأجنبية الوافدة من الخارج[٢].

ب-الواقع الاقتصادي في السعودية خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين:

١- الزراعة:

تكثر في البلاد التي شملتها السعودية في القرن التاسع عشر الواحات الزراعية، كواحات القطيف والأحساء والدواسر والأفلاج والخرج والوشم والقصيم وسدير، إلى جانب الأراضي المرتفعة الصالحة للزراعة كبلاد جبل شمر، ففي هذه الأقاليم الزراعية أصبحت نسبة السكان

(١) نهاد الغادري، السياسة الخارجية السعودية: الأهداف والأساليب، (د.دن)، الرياض، (د.ت)، ص ١٦.
(٢) الغادري، السياسة الخارجية السعودية: الأهداف والأساليب، ص ١٧ – ١٨.

الذين يعملون في الزراعة عالية. والزراعة متوقفة على الحنطة والشعير والذرة والسمسم والأرز من حيث أنواع الحبوب، أما الخضروات فوِجدت الأصناف الكثيرة كالطماطم والبطاطا والقرع والخيار..إلخ، أما أشجار الفواكه فتكثر في الأراضي المرتفعة إلى جانب نسبة قليلة من الواحات المذكورة، ومن الفواكه المتوفرة البرتقال والليمون والتين والعنب والبطيخ والشمام وغير ذلك، وأهم مزروعات البلاد أشجار النخيل، نظراً لتوافر البيئة المناسبة لنموه من حيث الرطوبة والحرارة المرتفعة، لذلك اهتم السكان بزراعة النخيل، خاصة أنه يعتبر من الأغذية المهمة عندهم[١].

أما طريقة الزراعة عندهم فهي طريقة بدائية؛ إذ يستعملون المحراث الخشبي الذي تجره الإبل في الحراثة؛ لذا كانت الإبل من الحيوانات الرئيسة التي يُعتمد عليها في البلاد، ومع هذا كانت تكثر لديهم أنواع أخرى من الحيوانات مثل الحمير والخيول، إلى جانب الماشية والأغنام التي تتواجد بكثرة[٢].

كانت الزراعة تتوقف على أمرين: الأول هطول الأمطار، والثاني سيول المياه المنحدرة من الوديان، وكانت تقام السدود في أغلب الوديان الكبيرة لحجر المياه، وتوجيهها باتجاه الأراضي المراد زراعتها، وتزرع الأرض مرتين، في الشتاء وفي الصيف[٣].

٢- الصناعة

لم تكن الصناعة في السعودية تتعدى الحرف المهنية البسيطة، أو ما يحتاج إليه الناس في حياتهم اليومية، كالصياغة والحدادة والنجارة والمصنوعات الفخارية، وصناعة الخناجر والسكاكين وصناعة الألبسة الصوفية، حيث كان الصوف يستعمل في صنع العباءات والعقالات والخيام. وكانت الصناعة بأنواعها تعد من المهن الخسيسة التي تحط من قدر صاحبها، وكان الأهالي يعيبون العمل في الصناعة، كما كانوا يفضلون العمل في الزراعة أو التجارة أو حتى بالرعي على أن يشتغلوا في الحرف، لأنهم يرون في الصناعة إنها خدمة للغير؛ لذلك يترفع معظم السكان عن القيام بأي عمل صناعي أو

(١) مجلة لغة العرب، ج٢، العدد ٣٢، الصادرة في بغداد عن شهر آب عام ١٩١١. و: لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج٦، ص ٣٢٩٨.
(٢) حسن جمال الريكي، لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب، تحقيق أحمد مصطفى أبو حاكمة، (د.ن)، (د.ت)، ص ٣٩٧.
(٣) حافظ وهبه، جزيرة العرب في القرن العشرين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (د.من)، ط١، ١٩٣٥، ص ٤٣.

حرفة يدوية؛ لهذا كانت نسبة العاملين في الصناعة قليلة، وغالباً ما كان أصحاب المهن والمشتغلين في الصناعة من الجنسيات الأجنبية القادمة من خارج الجزيرة العربية[١].

٣- التجارة

تأتي التجارة في الدرجة الثانية بعد الزراعة، والتجارة نوعين، تجارة داخلية وأخرى خارجية، أما الداخلية فهي عمليات البيع والشراء المتداولة في مختلف أنحاء البلاد، وتتمثل بالدكاكين والمحلات التجارية والأسواق التي تنتشر في كل مدن وبلدان السعودية آنذاك، وقد توافرت في الأسواق معظم الحاجيات الضرورية كالمواد الغذائية والملابس، والبضائع الأخرى الكمالية كأنواع الصياغة الفضية والذهبية وغيرها[٢].

أما عن التجارة الخارجية فكان يعمل بها سكان الأحساء والعارض والقصيم وشمر، ويقصدون العديد من البلدان الخارجية من أجل التجارة، وكانت عندهم رغبة ملحة في السفر، فتاجروا مع الهند وجلبوا البضائع المختلفة كالبن والسكر والهيل والقرنفل والفلفل والكركم، وكل تلك البضائع مرغوبة عند الأهالي، وكانت البضائع تأتي عن طريق القطيف أو البحرين أو العقير ، وكان للتجارة في ذلك الوقت وكلاء في البصرة وجدة وصنعاء والبحرين والكويت وغيرها، ومنهم من كان يتاجر مع اليمن وتأتيهم البضائع عن طريق الدواسر في جنوب نجد، بعد أن تأتي من صنعاء إلى نجران، وأهم بضائع تلك المنطقة القهوة، كما جلب التجار التبغ من بلاد فارس، وهناك من تاجر مع بلاد الشام والعراق ومصر في مختلف الأصناف من البضائع[٣].

٣- الواقع الاجتماعي خلال السعودية خلال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين

أ- الأوضاع الاجتماعية:

ينقسم المجتمع السعودي إلى قسمين من حيث نمط معيشته ومسكنه وهما الحضر والبدو، أما الحضر فيتميزون عن البدو في أنهم سايروا ركب الحضارة نسبياً وتأقلموا مع جو بيئتهم الحضرية،

(١) وهبه، جزيرة العرب في القرن العشرين، ص ٥٤- ١٣٢.
(٢) الريكي، لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب، ص٥١٣.
(٣) الريكي، لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب، ص ٥١٥.

وفضلوا عيش الاستقرار على الترحال والأسفار، فاستقروا وبنوا البيوت من الحجارة والطين، منها ما هو على شكل طبقات ومنها ذو طبقة واحدة محاطة بسور عالٍ، بينما حافظ البدو على حياة الأجداد وفضلوا البادية على المدينة والقرية، استهوتهم عيشة الترحال وكثرة الأسفار من مكان إلى آخر طلباً للعيش وبحثاً عن الماء من أجل حياتهم ومواشيهم، وسكنوا في بيوت من الشعر صنعوها بأيديهم، متحدين طبيعة الصحراء متأقلمين على أجوائها المتقلبة[١].

وكان لابد من ظهور بعض الفروق في المجتمع السعودي نتيجة هذا التقسيم، فالجماعات الأولى(الحضر)عملوا في حقول الزراعة والصناعة والتجارة، وحافظوا على مستوى معين من التعلم والثقافة، بينما ظلت الجماعة الثانية تعيش حياة غير مستقرة، تعمل في الرعي، وقوتها اليومي من اللبن والحليب والزبد واللحوم، وهذا ما أعطتهم إياه الأغنام والإبل، ونتيجة لعدم الاستقرار ولظروف الحياة الصعبة عند هذه الجماعة كانت نسبة التعليم لديهم شبه معدومة، ومع ذلك كانوا يتصفون بالشجاعة والمروءة والكرم[٢].

كان كلا القسمين الحضري والبدوي في المجتمع السعودي ينتمي إلى قبيلة معروف نسبها، وكانت أهم قبائل ذلك المجتمع هي التي تقطن أواسط وشمال نجد وهي: عنزة، وعتيبة، ومُطير، وحرب، وشمر، والشرارات، والحويطات، والعجمان، والدواسر، وسبع، وقحطان، والسهول، والفضول، وبنوهاجر، وبنوخالد، والمناصير، والظفير، والعوازم، وغيرها من القبائل[٣].

كانت وما زالت العادات والتقاليد في المجتمع السعودي مطبوعة بالطابع الإسلامي وتساير تعاليم الدعوة الوهابية الأولى، ومع هذا فإن للبدو عادات تميزهم عن الحضر؛ إذ انتقلت إليهم عن طريق التوارث فصارت عندهم بمثابة القانون[٤].

---

(١) الريكي، لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب، ص ٤٩٥-٤٩٧.
(٢) الريكي، لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب، ص ٤٩٧.
(٣) فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب، المطبعة السلفية للنشر، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٧٠
(٤) أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، ١٩٤٨، ص ٥٨.

ب-الحالة الفكرية والصحية

كانت الحياة العلمية في السعودية قُبيل الحرب العالمية الأولى لا تتعدى العلوم الدينية، كالفقه والتفسير والتوحيد والقراءات، وبعض العلوم اللغوية والاجتماعية الأخرى وبشكل محدود، كالنحو والصرف وعلم الكلام والتاريخ، بالإضافة إلى القراءة والكتابة، أما بالنسبة للعلوم العصرية فلم تكن موجودة في البلاد.

نتيجة لذلك ظهرت في البلاد مجموعة من الشيوخ وعلماء الدين، لهم كتب وفتاوى في أمور الدين، وكان على رأس هؤلاء أسرة آل الشيخ في نجد، ومن علمائها في ذلك الوقت علي بن حسين بن محمد بن عبد الوهاب، وعبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، ومن علماء نجد برز أيضاً عثمان بن منصور، وعبد الرحمن الثميري، وحمد بن عبد العزيز الدوسري، كذلك المؤرخ النجدي عثمان بن بشر، صاحب كتاب (عنوان المجد في تاريخ نجد) وغيرهم الكثيرين[١].

ومهما يكن في الأمر فقد انتشرت الكتاتيب في مدن وبلدان السعودية قُبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى، ويذكر "الألوسي" في كتابه (تاريخ نجد) أن الأحساء كانت تضم عشرين مدرسة تعلم الصبيان حفظ القرآن والقراءات والتجويد، وفيها ثلاثون مدرسة تدرس العلوم العربية والدينية[٢].

وتُرجع المصادر مسألة تدني مستوى التعليم إلى إهمال الدولة العثمانية لهذا الجانب، فحتى تلك المدارس التي سبق ذكرها تراجعت ليصل عددها في سنة ١٩٠٠ إلى ثلاث مدارس فقط، وكان عدد المتعلمين في نجد حسب إحصاءات الأتراك أنفسهم حوالي ٣٤٥٠ من مجموع السكان البالغ عددهم حوالي ٢٥٠ ألف نسمة، ومع ذلك فقد برز تقدم نسبي لمستوى التعليم في بعض المناطق لأسباب عدة، فيذكر مؤرخ الخليج "لوريمر" أن التعليم في منطقة القصيم كان منتشراً

(١) حمزة، قلب جزيرة العرب، ص ٢٠٣-٢٠٨.
(٢) محمود شكري الألوسي، تاريخ نجد، تحقيق محمد بهجت الأثري، الطبعة السلفية للنشر، القاهرة، ط٢،١٩١١، ص ٣٨.

ومتقدماً بعض الشيء نتيجة وقوع الإقليم على الطرق التجارية[1]، وليس لدينا في الواقع من المصادر أو المراجع الكثيرة التي كتبت عن التعليم في السعودية قُبيل الحرب العالمية الأولى.

أما من الناحية الصحية، فقد كانت ذات مستوى متدني؛ إذ يندر أن تجد في المدن طبيباً أو مستشفى، وكان يرتاد البلاد بعض الأطباء الأوروبيين، منهم من يأتي على شكل رحالة أو لغاية سياسية كرحلة بلجريف، أو قد يكون ممثلاً لجمعية من الجمعيات التبشيرية؛ لذلك انتشرت الأمراض الكثيرة كالحمى والملاريا والتيفوئيد والكوليرا والجذام والطاعون، وغيرها من الأمراض الفتاكة في ذلك الوقت[2].

ومن خلال ما سبق يتضح لنا الأهمية الكبيرة للعراق والخليج العربي ومن ضمنه السعودية، ما جعله محط أنظار الدول الاستعمارية بصورة عامة، وإنجلترا بصورة خاصة؛ إذ كان ساحة لصراع شرس بين القوى الكبرى، والتي كان وما يزال ضحيتها أبناء الشعب العربي الذين ما زالوا يعانون الكثير من جرّاء السياسة الاستعمارية في المنطقة، دون أن يكون لزعمائهم الذين فكّروا بمصالحهم الشخصية أي دور في استغلال مقوّمات بلادهم، بما ينهض بها ويخدم شعوبهم. بينما اتّضح ضعف الموقف العثماني في مواجهة التفوق الإنجليزي في المنطقة المذكورة، وبدا ذلك جلياً بتوقيع الدولة العثمانية لاتفاقية لندن سنة ١٩١٣، والتي أنهت الصراع لصالح الإنجليز في الخليج العربي، بينما مهدت حالة الضعف التي وصلت إليها الدولة العثمانية للاحتلال الإنجليزي للعراق، والذي بدأ مطلع الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، واكتمل مع نهايتها سنة ١٩١٨.

(1) لوريمر، دليل الخليج القسم التاريخي، ج٦، ص ٣١٧٥، ٣٢٠٦.
(2) أبو علية، تاريخ الدولة السعودية الثانية، ص ٣١٤-٣١٥.

الفصل الثاني

السياسة الاستعمارية في العراق والسعودية خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)

أولاً– الاحتلال الإنجليزي للعراق سنة ١٩١٤:

لم يكن احتلال إنجلترا للعراق بعد إعلان الحرب العالمية الأولى بفكرة طارئة على العقلية الإنجليزية؛ بل كان وراء هذه المسألة أبعاد ودوافع مُحددة؛ خُطِّط لها سياسياً واقتصادياً. فمنذ مطلع القرن العشرين كانت كل من إنجلترا وفرنسا وروسيا قد عقدت اتفاقيات فيما بينها، لتسوية مصالحها المتضاربة من جهة، ولمواجهة خطر توسع النفوذ الألماني في الدولة العثمانية من جهة أخرى. ومع إن إنجلترا كانت قد بذلت مساعيها لإبقاء الدولة العثمانية خارج دائرة الحرب في حال قيامها، إلاّ أنها وضعت مصالحها الخاصة في المقام الأول فيما لو تحقق ذلك، وهذا ما أكده رئيس الحكومة الإنجليزية "لويد جورج" (David Lloyd George) قائلاً: "عندما تعلن الدولة العثمانية الحرب، علينا أن نوقع بها الهزيمة، وأن نُشّوه سمعتها دون ضياعٍ للوقت، وأن أهمية إحراز نصر سريع على العثمانيين أمرٌ بالغ الأهمية بالنسبة لسلامة الإمبراطورية الإنجليزية"[١].

كانت إنجلترا قد هيأت الاستعدادات لمثل ذلك الاحتمال، لاسيما فيما يتعلق بتطلعها للسيطرة على العراق، ففي سنة ١٩١١ صرح نائب الملك الإنجليزي "اللورد كيرزون" (George Curzon) في مجلس اللوردات الإنجليزي أنَّه من الخطأ الاعتقاد أن المصالح الإنجليزية تقتصر على الخليج العربي فقط، وهي كما يقول: "لا تقتصر على المنطقة الممتدة بين البصرة وبغداد، بل أنها تمتد بعيداً إلى الشمال من بغداد"، وفي سنة ١٩١٢ قدمت لجنة خاصة تابعة لوزارة

(١) زين نور الدين زين، الصراع الدولي على الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، مكتبة بسام، بيروت، ١٩٧٧، ص ٥٦-٥٧.

المستعمرات خطة لاحتلال (الفاو) أو العراق الجنوبي، من أجل تعزيز مركز إنجلترا في بلاد العرب العثمانية، وحمايةً للمصالح الإنجليزية في حقول النفط الإيرانية في منطقة الأهواز[١].

وعلى الرغم من أن حكومة الهند حينها لم توافق على تلك الخطة، لكن ذلك المشروع سرعان ما بُعِثَ من جديد سنة ١٩١٣، حيث عمد المقيم الإنجليزي في بغداد إلى إرسال برقية بتاريخ ٢٣ حزيران ١٩١٣ إلى حكومة الهند وإلى السفير الإنجليزي في القسطنطينية يقول فيها: "نظراً لاحتمال تجزئة الدولة العثمانية، وما نجده في الوقت ذاته من نشاة تمهيدية لمناطق نفوذ أجنبية، فلابد للحكومة الإنجليزية أن تحتفظ بما أحرزته حتى الآن من أرجحية في بلاد ما بين النهرين"[٢].

ومن أجل تحقيق تلك الغاية بدأ قناصل الإنجليز في كل من الموصل وبغداد والبصرة بالعمل على إعداد المعلومات اللازمة عن تحركات الجيش العثماني، وإمكانيات القوات العسكرية المتواجدة في العراق؛ إضافة إلى أعمال المسح الجغرافي ورسم الخرائط تمهيداً لاحتلال العراق عسكرياً[٣].

١- مراحل الاحتلال:

مع بداية اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ وجدت إنجلترا الفرصة مواتية للقيام بعمل عسكري ضد الدولة العثمانية، متخذةً من وقوف العثمانيين إلى جانب الألمان في الحرب ذريعة قوية لاحتلال العراق عسكرياً، وقد مرَّ احتلال العراق بثلاث مراحل:

---

(١) PARLIMENTARY DEBETES OF LORDS 1911, London, 1952,Vol X, p.587.

(٢) زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٣، ص ٢٣-٢٤.

(٣) للمزيد عن المصالح البريطانية في العراق قبل الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، يمكن الرجوع إلى :

أ- زكي صالح: بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٨.

ب- عبد العزيز سليمان نوار: المصالح البريطانية في أنهار العراق(١٦٠٠-١٩١٤)، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٦٨.

جـ- عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ العراق الحديث، الدار العالمية للكتب والنشر، القاهرة، ١٩٦٨، (الفصلين السادس والسابع).

د- غيرترويد بيل: صفحات من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، دار الرافدين للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧١.

المرحلة الأولى:

أعدت الحكومة الإنجليزية أولى حملاتها بقيادة الجنرال "دلامين" (W.S.Delimen) وعُرِفت تلك الحملة فيما بعد بحملة (D) (نسبة إلى القائد المذكور). حيث بدأت تحركات القوات الإنجليزية المهيأة لاحتلال العراق بالإقلاع من الهند في منتصف تشرين الأول سنة ١٩١٤ وتمركزت في البحرين، في حين رست بعض السفن الحربية في شط العرب. وفي ٦ تشرين الثاني من السنة ذاتها، وبعد أن أعلن العثمانيون دخولهم الحرب إلى جانب دول "المركز"[١]، قصفت السفن الإنجليزية حصن الفاو ودخلته بكل سهولة، نظراً لضعف الحامية العثمانية التي كانت متمركزة فيه، وبدأ بذلك الاحتلال الإنجليزي للعراق، وتقدمت القوات الإنجليزية نحو البصرة وتمكنت من احتلالها في ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٤ دون مقاومة تُذكر[٢].

كان لاحتلال البصرة (ميناء العراق الوحيد) أثر كبير في تشجيع الإنجليز على الاستمرار في التقدم، فاتجهت قوة برية ومائية في نهر دجلة شمالاً، وتمكنت من احتلال العمارة يوم ٣٠ حزيران ١٩١٥، ثم احتلت قوة ثانية الناصرية في ٢٥ تموز من العام نفسه، وباحتلال الإنجليز لتلك المناطق انتهت أول مرحلة من مراحل الغزو الإنجليزي للعراق، إذ أصبحت البصرة كلها تحت سيطرتهم[٣].

---

(١) ضمت دول المركز كل من: ألمانيا، والدولة العثمانية، ومملكة بروسيا، والإمبراطورية النمساوية، ومملكة بلغاريا، ومملكة ساكسونيا، ومملكة فورتمبيرغ، ومملكة بافاريا، ودوقية بادن الكبرى. بينما كان معسكر الحلفاء يتتألف من: إنجلترا، وفرنسا، ووإيرلندا، ونيوزيلندا، والإمبراطورية الروسيا، وإيطاليا، والولايات المتحدة، واليابان، ورومانيا، ويلجيكا، واليونان، والبرتغال، والهند البريطانية، وكندا، وآخرون... للمزيد أنظر، عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعني، التاريخ المعاصر لأوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دارالنهظة العربية، بيروت، ٢٠٠٠. وإسماعيل أحمد ياغي، وعبد الفتاح أبو علية، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار المريخ، الرياض، ١٩٩٣، ص٣٧٢.

(٢) عبد الرحمن البزاز، محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، (د. دن)، القاهرة، ١٩٥٤، ص ١٦-١٧.

(٣) البزاز، محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ص ١٧-١٨.

المرحلة الثانية:

كانت الانتصارات المتلاحقة للقوات الإنجليزية في جنوب العراق، والانهيار السريع للقوات العثمانية، سبباً مشجعاً ليطلب الضابط السياسي الأول للحملة الإنجليزية "برسي كوكس" من حكومة الهند الإذن بالتقدم لاحتلال بغداد، إلاّ أن الحكومة الإنجليزية وحكومة الهند لم تكونا ترغبان في هذا التوجّه في بداية الأمر؛ لكن الأمر تبدّل بتوّلي "نيكسون" (Nixon) القيادة العامة للحملة الغازية في ربيع سنة ١٩١٥، إذ استطاع إقناع صناع القرار في بلاده بضرورة الزحف على بغداد، من أجل توسيع العمليات الحربية في الميدان الشرقي، ومجاراة عمليات الحلفاء الحربية في الميدان الأوروبي[١].

توجه الجيش الإنجليزي إلى بغداد حتى وصل الكوت وتمَّ الاستيلاء عليها في ٣٠ أيلول سنة ١٩١٥، ثم تقدمت القوات الإنجليزية نحو بغداد حتى وصلت المدائن (التي تبعد حوالي ٣٠ كيلو متر جنوب بغداد) ودارت هناك معركة بين الإنجليز والقوات العثمانية في ٧ كانون الأول ١٩١٥، انكسرت فيها القوات الإنجليزية مما اضطرها للتراجع نحو منطقة (الكوت) والتحصن بها، فتعقّبهم العثمانيون وتمكّنوا من محاصرتهم هناك، فاضطر الإنجليز إلى الاستسلام للقوات العثمانية بعد حصار دام قرابة ٥ أشهر، وكان ذلك في ٢٩ نيسان سنة ١٩١٦. وبذلك انتهت المرحلة الثانية من مراحل الاحتلال الإنجليزي للعراق، دون نتائج جديدة في السيطرة على أماكن أخرى بعد احتلال الجنوب[٢].

المرحلة الثالثة:

بالرغم من الخسائر الفادحة التي مُني بها الإنجليز في الكوت، فإنهم قاموا بجلب قوات جديدة، وبدأوا الاستعدادات العسكرية لاستردادها، والتوجه شمالاً نحو بغداد، يدفعهم إلى ذلك ضرورة التصدي للخطر الروسي المحتمل وصوله إليها من شمال البلاد، وتنفيذاً للاتفاقية السرية الشهيرة والمعروفة بـ "سايكس بيكو" والتي نصّت على أن البصرة وبغداد (وما بينهما بطبيعة

(١) Philip Graves, The life of Percy Cox, Manchester, 1964, p.p 180-181.
(٢) إبراهيم خليل احمد، تاريخ العراق المعاصر، (د.دن)، الموصل، ١٩٨٩، ص ١٣-١٤.

الحال) حصة لإنجلترا؛ يضاف إلى ذلك أن احتلال بغداد في نظر الحكومة الإنجليزية يسهل أمر التعاون مع العراقيين ضد العثمانيين، على غرار تعاونهم مع الشريف حسين في الحجاز[١].

وإن انتهت المرحلة الثانية من احتلال العراق بمأساة بالنسبة للإنجليز؛ إلّا أنها لم توقف تقدم القوات الإنجليزية؛ إذ وصلت الإمدادات وعلى رأسها القائد الجديد للقوات الإنجليزية في العراق الجنرال "مود" (Frederick Stanley Maude). واستطاعت أن تهزم القوات العثمانية، وتمكنت من دخول بغداد واحتلالها يوم ١٧ آذار سنة ١٩١٧. وأصدر "مود" بيانه إلى أهالي بغداد يؤملهم بالحكم الذاتي وإدارة شؤونهم بأنفسهم، بإرشاد الصديقة والحليفة إنجلترا[٢].

يُعّد احتلال بغداد بداية لمرحلة جديدة في السياسة البريطانية داخل العراق، فقد كان بيان الجنرال "مود" مفعماً بأطيب الأماني والوعود، مُمثِلاً وجهة نظر الحكومة الإنجليزية التي كانت تؤيد فكرة التعاون الفعلي مع أهل البلاد، خلافاً لآراء حكومة الهند ومؤيديها في الجيش الإنجليزي مع قسم من الحكام السياسيين المرافقين للحملة. ثم إن هذا الاحتلال يُعد انتهاءً للمرحلة الصعبة التي مرت بها القوات الإنجليزية، لما رافق احتلال المنطقة الجنوبية من صعوبات؛ لذلك نرى أن التقدم نحو الشمال بات أكثر سهولة، ولن يحتاج إلّا لوقت قصير، فقد تقدمت القوات الإنجليزية شمالاً بقيادة الجنرال "مارشال" (Marshall) الذي خلف الجنرال "مود" بعد وفاته في بغداد، فاحتلت سامراء في ٢٢ نيسان سنة ١٩١٧، وفي الوقت نفسه كانت هناك قوة إنجليزية متجهة نحو الغرب تمكنت من احتلال الرمادي في ٢٩ أيلول من العام نفسه، واستمر الزحف الإنجليزي نحو الموصل، وتمَّ احتلالها في تشرين الثاني سنة ١٩١٨[٣].

---

(١) صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، ص ٢٥-٢٦.

(٢) راجع نص البيان في كتاب :

A.T. Wilson, Loyalties Mesopotamia, Vol. I,London, 1944, p.237.

(٣) Fisher M. E. Bossiouni, M.C Storm over the Arab World, London, 1968, p.p 24-26.

٢- إدارة الاحتلال الانجليزي في العراق:

لقد كانت الناحية الأمنية في أولويات اهتمام إدارة الاحتلال، فاستعاضت عن الجيش بشرطة مدنية بإدارة "جريكسون" (Ryan Gregson) الذي جيء به من الهند بعد تجارب واسعة في هذا المسلك. حيث اعتمد جريكسون على رجال من الشرطة استقدمهم من الهند وعدن، كما ألف شرطة من أهل البلاد (وهي التي كانت معروفة باسم شبانة) لغرض استخدامها في المناطق النائية، فأصبحت الشبانة نواة الشرطة العسكرية التي نمت فيما بعد تحت إشراف الإنجليز وجيء بهم من الهند مثل الكولونيل "بريسكوت" الذي شغل منصب مفتش الشرطة العراقية العام[١].

كانت العلاقة بإدارة الهند الاستعمارية واضحة المعالم في مجال القضاء، سواء ما تعلق بسكان المدن أو ما اختص بالعشائر. فالقوانين التي كانت تسمى "مجموعة قوانين العراق" كانت مُستمَدة من القوانين المعمول بها في الهند، ويرجع تأسيس النظام القضائي في دور الاحتلال إلى إعلان تلك المجموعة من القوانين في ١ آب سنة ١٩١٥، ذلك النظام الذي قُصِدَ به صراحةً اعتبار جنوبي العراق كما لو كان منطقة نفوذ تابعة (لبومباي)، وذلك تمهيداً لضمه إلى الهند إدارياً في الوقت المناسب[٢].

كان برسي كوكس رئيساً لإدارة الاحتلال (وقد كان قبل ذلك مقيماً سياسياً في الخليج العربي)، وبعد احتلال بغداد جعل منها مركزاً له، ومنذ ١ أيلول سنة ١٩١٧ أصبح يدعى بالمندوب المدني، باعتباره المسؤول الأعلى عن الإدارة المدنية. أما البصرة فإنها بقيت تُدار مستقلة عن بغداد، من قبل نائب الضابط السياسي الأول في بداية الأمر، ثم من قبل نائب المندوب المدني، إلى أن تمَّ توحيد الولايتين في ١ أيلول سنة ١٩١٨ وتمركزت الإدارة العامة في

---

(١) Wilson, Loyaities Vol.1, P.66.
(٢) صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، ص ٢٧.

بغداد، أما الأقسام الإدارية الأخرى فقد كان كل منها يخضع لضابط سياسي، يتبعه ضباط سياسيين للأقسام الإدارية الفرعية بصفة مساعدين[١].

أما فيما يتعلق بالعشائر فإن شؤونهم القضائية أخذت تستند إلى نظام دعاوى العشائر الجزائية والمدنية، الذي وضعه وأشرف على تنفيذه المستر "هنري دوبس" (Henry Dobbs) في شباط سنة ١٩١٦، وبقي معمولاً به طيلة فترة الانتداب بالإضافة إلى فترات من عهد الاستقلال. وقد اتفق كل من "برسي كوكس" و"هنري دوبس" على سياسة عشائرية كانت في الواقع مقتبسة عن السياسة التي أنشأها ونفذها السير "روبرت ساندمان" (Robert Gerves Sandeman) في بلوشستان حوالي سنة ١٨٧٥ والتي عُرِفت بإسلوب ساندمان[٢]. مما مكن المستعمر الانجليزي من تحويل شيوخ العشائر إلى أداة طيعة، بحكم المصلحة المتبادلة بين الطرفين. إذ كان على الشيوخ القيام بتنفيذ كل ما تأمره به السلطة، لقاء حصولهم على التأييد فيما يخص قضايا الأراضي[٣].

(١) فيليب ويلارد آيرلند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط، (د.دن)، بيروت، ١٩٤٩، ص ٨٣-٨٤.
(٢) أسلوب ساندمان: هو أسلوب يقتضي تقوية النظام العشائري تحت رئاسة شيوخ تابعين لإرشاد وسيطرة الضباط السياسيين الإنجليز، وهذا هو الاتجاه الذي اتّخذته سياسة الاحتلال منذ بداية الأمر. للمزيد أنظر : آيرلند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ص٨٩-٩٥.
(٣) صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، ص١٥-١٦.

ثانياً– اكتشاف النفط وبداية الصراع الاستعماري على موارده

في الوقت الذي كانت فيه الدول الأوروبية الكبرى (إنجلترا، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا) تتصارع فيما بينها للسيطرة على طرق المواصلات وموارد التجارة في الخليج وأراضي الدولة العثمانية وخاصة الوطن العربي، ظهر عامل جديد لذلك الصراع، وبدأ يصبغه بصبغته الخاصة، هذا العامل هو اكتشاف النفط، واستعماله في الوقود بدلاً من الفحم في السفن والقطارات والمحركات الأخرى[١].

١– البدايات الأولى لاكتشاف النفط:

عُرِفَ البترول منذ أزمنة بعيدة، لكن استخدامه الحديث يرجع إلى أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وفي بداية الأمر كان استخدامه مقتصراً على بعض النواحي كالإضاءة وعلاج بعض الأمراض، لذلك كانت التجارة القائمة عليه بسيطة، وقد استمرت كذلك حتى أُكتشِفت أهميته كمصدر للحرارة والقوة، ثم بلغت هذه الأهمية ذروتها في أوائل القرن العشرين، على أثر اكتشاف محرك الاحتراق الداخلي وحلوله محل المحرك البخاري. وقد أصبح منذ ذلك الوقت الوقود الأساسي للسيارات والسفن والقطارات وغيرها... كما أصبح العامل الاستراتيجي الأول في حسم الحروب، والعامل الأكثر تأثيراً في السياسة الدولية[٢].

لقد أدرك الإنجليز تلك الأهمية الكبرى للنفط منذ سنة ١٨٨٢، حينما تنبّأ قائد القوة البحرية الإنجليزية اللورد "فيشر" (John Fisher) بأن استخدام البترول للسفن الحربية عوضاً عن الفحم سيزيد من طاقتها كثيراً، ويُتيح إمكانية تزويدها به في عرض البحر، ورأى أن استعمال النفط من

---

(١) سليم طه التكريتي،الصراع على الخليج العربي، منشورات وزارة الثقافة والارشاد، بغداد، ١٩٦٦، ص ٩٦.
(٢) إبراهيم شريف، الشرق الأوسط دراسة لاتجاهات سياسة الاستعمار حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، شركة دار الجمهورية بغداد، ١٩٦٥، ص ٩٩.

شأنه أن يضاعف من أهمية الأسطول الإنجليزي، ويزيد من قوته بمقدار الثلث، وكان غالباً ما يخاطب الإنجليز قائلاً: "استعدوا لحرب النفط"[١].

كما عرفت الولايات المتحدة النفط قبل غيرها، واستخرجته من باطن الأرض، واستخدمته في الوقود، ففي سنة ١٨٦٢ أسس "جون دافيسون روكفلر" (John Davison Rockefeller) أول شركة للنفط في العالم كله برأس مال قدره مليون دولار. وفي سنة ١٨٩٠ تأسست في "لاهاي" شركة النفط الملكية الهولندية برأس مال قدره مليون وثلاثمائة ألف فلورين، وذلك لاستغلال البترول في جزر الهند الهولندية (إندونيسيا) وقد عُرفت تلك الشركة مؤخراً باسم شركة "شل"[٢].

أما الإنجليز فقد دخلوا ميدان النفط متأخرين، حيث أسسوا أول شركة لهم سنة ١٩٠٢، وهي "شركة نفط بورما" لاستثمار النفط في بورما وآسام. أما ألمانيا فقد استغلت التقارب الحاصل بينها وبين الدولة العثمانية، وأرسلت البعثات والمستكشفين بحثاً عن النفط في أراضيها[٣].

وكانت إنجلترا قد حصلت في أيار سنة ١٩٠١ على أضخم امتياز نفطي من شاه إيران مظفر الدين، بواسطة الشاب الإنجليزي (الأسترالي الأصل) "وليم نوكس دارسي" (William Knox D,Arcy)، ولمدة ستين عاماً، على أن يغطي جميع الأراضي الإيرانية ما عدا المقاطعات الخمس الشمالية المتاخمة للحدود الروسية. وفي الوقت نفسه أثبتت الدلائل والأبحاث وجود ثروة نفطية هائلة في شمال العراق. والجدير بالذكر أن العراق كسائر المشرق العربي كان خاضعاً لنفوذ الدولة العثمانية. وقد تقدم شخص أرمني الأصل يُدعى "كولبنكيان" (Calouste Gulbenkian) بتقرير إلى السلطان العثماني يُشير فيه إلى وفرة الاحتمالات النفطية في

---

(١) التكريتي،الصراع على الخليج العربي، ص ٩٧-٩٩.
(٢) بشار فتحي العكيدي، صراع النفوذ البريطاني-الأمريكي في العراق ١٩٣٩-١٩٥٨، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط١،٢٠٠١، ص ٣١-٣٢.
(٣) التكريتي،الصراع على الخليج العربي، ص ٩٩-١٠٠.

المنطقة. وكان ذلك التقرير بمثابة إشارة البدء لأعنف صراع بين القوى الاستعمارية الطامعة في المنطقة بدءاً من الصراع البريطاني– الألماني على العراق[١].

كانت ألمانيا تتمتع بنفوذ سياسي قوي في الدولة العثمانية، وكانت مصالحها تحظى بمكانة خاصة تضاهي مكانة "كولبنكيان" في البلاط العثماني. وقد تمكّن الألمان عن طريق شركة سكة حديد برلين – بغداد المملوكة من قِبل البنك الألماني من الحصول على حق التنقيب وإنتاج النفط في شريط من الأرض عرضه أربعون كيلو متراً على امتداد الخط الحديدي الذي تقوم بإنشائه. لكن الإنجليز مارسوا شتى وسائل الضغط السياسي لإقناع السلطان العثماني بإلغاء الامتياز الألماني وهذا ما تم بالفعل سنة ١٩٠٦. ثم أسست إنجلترا "شركة البترول العثمانية" برئاسة "دارسي" ومركزها الأساسي لندن، وجرت المفاوضات لمنح الشركة الإنجليزية الامتياز الذي سُحِب من الألمان، وفي سنة ١٩١٠، تمَّ تأسيس البنك العثماني برؤوس أموال إنجليزية، وتولى مهمة التنقيب عن النفط في أراضي وممتلكات الدولة العثمانية[٢].

بينما ظهرت المصالح النفطية الأمريكية على مسرح الصراع في المشرق العربي لأول مرة سنة ١٩١٠، حين جاء إلى استانبول الأميرال "جستر كولبي" (Jester Colby) بدعم من الرئيس الأمريكي "روزفلت" (Franklin Delano Roosevelt) والغرفة التجارية في نيويورك. ومنذ وصوله قام بالاتصالات اللازمة مع الحكومة العثمانية، وتمكّن على إثرها من الحصول على اتفاق يخوّل بلاده حقوق التنقيب عن الثروات الباطنية بما فيها النفط في المناطق التي سُحِبت من الألمان. وهو ما قوبل بمعارضة شديدة من قِبل الألمان والإنجليز، على اعتبار أن الامتياز النفطي الأمريكي يعطل مصالح الطرفين[٣]. فتوحدت المصالح الإنجليزية والألمانية

(١) حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، دار بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، ط١، ٢٠٠٠، ص٢٠٢.
(٢) محمد عجلان، البترول والعرب، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤، ص١٥٨-١٥٩.
(٣) برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ص ٢٠٤.

بوجه المنافسة الأمريكية، وتمَّ تأسيس "شركة الامتيازات الإفريقية الشرقية المحدودة" برأسمال قدره خمسون ألف دينار. وكان التنقيب عن النفط من الامتيازات التي ظفرت بها تلك الشركة من الحكومة العثمانية سنة ١٩١١، وما لبثت بعد ذلك أن غيرت أسمها إلى "شركة النفط التركية". وحصل البنك الألماني على خمسةٍ وعشرين في المائة من أسهمها، ومُنِح كولبنكيان خمسة في المائة من الأسهم تقديراً لجهوده في حمل الحكومة العثمانية على منح امتياز البترول إلى الشركة المذكورة، أما بقية الاسهم فقد ذهبت إلى الشركات الإنجليزية[١].

كان وزير الحربية المستر "تشرشل" (Winston Churchill) قد ألقى كلمة في البرلمان الإنجليزي أكد فيها "أنّ سياسة الحكومة الإنجليزية قائمة على أساس أن تصبح مالكة، أو على الأقل، مسيطرة على الينابيع لبعض ما يحتاجه الأسطول الإنجليزي من نفط".[٢] كما أوضح "تشرشل" في مجلس العموم الإنجليزي سنة ١٩١٣ السياسة الدائمة التي يتوجب على حكومة بلاده انتهاجها نحو تمويل الأسطول الإنجليزي بالبترول قائلاً: "إن البحرية الإنجليزية يجب أن تكون المالكة الحرة والمنتجة للوقود السائل الذي تحتاج إليه[٣].

٢- النفط والحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨):

ما أن لاحت بوادر الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ حتى أخذت الحكومات الأوروبية تتطلع إلى منطقة الشرق الأوسط عامة والخليج العربي خاصة كمموِّل للبترول. الأمر الذي حدا بإنجلترا إلى اتّخاذ إجراءات لاحتكار تلك المادة الاستراتيجية، فعملت على ربط شيوخ الخليج العربي باتفاقيات تمنعها فيها عن منح امتيازات للتنقيب عن النفط لأي شركة دون موافقة

(١) جوي ستورك، نفط الشرق الأوسط وأزمة الطاقة، ترجمة عبد الوهاب محمد الزنتاني، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، ١٩٨١، ٣٠-٣١.
(٢) البزار، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ص ٨٩.
(٣) شريف، الشرق الأوسط: دراسة لاتجاهات سياسة الاستعمار حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ص ١٠٦.

الحكومة الإنجليزية. وكانت أولى تلك الاتفاقيات مع حكومة الكويت وعلى رأسها الشيخ "مبارك الصباح"، وذلك في تشرين الأول سنة ١٩١٣. فكانت تلك الاتفاقية عاملاً مشجعاً بالنسبة لإنجلترا لكي تربط باقي إمارات ومشايخ الخليج العربي باتفاقيات مماثلة، ففي سنة ١٩١٤ تعهد شيخ البحرين لها بإعطائها حق التنقيب على أراضي بلاده، وإلزامه بعدم منح أي امتياز دون موافقة الإنجليز، وكذلك فعل حاكم قطر سنة ١٩١٦، وبررت الحكومة الإنجليزية قيامها بربط حكام الخليج العربي بتلك الاتفاقيات بأنها حمايةً للخليج العربي[١].

وبعد قيام الحرب العالمية الأولى وضعت إنجلترا يدها على حصة الألمان في الشركة وبدأت المفاوضات السرية بينها وبين فرنسا لاقتسام البلاد العربية (وفقاً لاتفاقية سايكس بيكو سنة ١٩١٦) حيث احتفظت فرنسا لنفسها بالسيادة على الموصل. لكن إنجلترا التي كانت تدرك أهمية تلك المنطقة سرعان ما أخذت تتنصل من ذلك الاتفاق، وحرصت على ضم الموصل إلى مناطق نفوذها مقابل منح الفرنسيين حصة من نفطها، فبدأت المفاوضات بين الجانبين، وانتهت فيما بعد بتوقيع اتفاقية "سان ريمو" المشهورة سنة ١٩٢٠[٢].

دلت الحرب العالمية الأولى على مدى اعتماد الدول الاستعمارية على النفط ومشتقاته في الصناعة الحربية، فوسائل القتل والفتك والتدمير (من بوارج وسفن حربية وطائرات) تسير بقوة النفط ومشتقاته، وأصبحت مناطق الزيت في الشرق الأوسط هدف رجال الحرب والسياسة على على حدٍّ سواء، يتسابق إليها المتخاصمون والمتحالفون، يحاول كل منهم أن يضع يده على مواردها وأنّ يحرم خصمه منها. فلم تكد الحرب لتبدأ، حتى وجّه الألمان هجومهم على (غليسيا) ومناطق النفط في رومانيا، وصّب الأتراك أنظارهم على إقليم القوقاز، واتّخذ الإنجليز احتياطاتهم

(١) حياة محمد البسام، ميزان القوى في الخليج العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة، ١٩٨٩، ص ٦٥-٧٠.

(٢) نوري عبد الحميد خليل ، حضارة العراق، تأليف نخبة من الباحثين، ج١٢، ، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٥، ص ٩٨.

للاحتفاظ بآبار الزيت في إيران ومعامل تكرير النفط وأنابيبه، وبالتالي كان العراق هدفاً للحملات التي وجهّها الإنجليز للاستيلاء على مناطقه الغنية بالنفط[١].

ثالثاً- الاتفاقيات السرية والتآمر الاستعماري على المشرق العربي:

شكلت الأراضي التي وقعت تحت السيادة العثمانية عامةً، والمنطقة العربية خاصةً، مسرحاً للأحداث التي صنعتها القوى الكبرى في القرنين التاسع عشر والعشرين، وهي: فرنسا، وإنجلترا، وروسيا، والنمسا، وكانت سياسة تلك القوى مختلفة ومتناقضة فيما بينها تُسيّرها الأهداف والمصالح الخاصة لكل دولة. يشجعها على ذلك حالة الضعف والانحطاط التي وصلت إليها الدولة العثمانية، والتي بدأت تتدهور منذ أواخر القرن الثامن عشر، واستفحل ذلك التدهور في القرنين التاليين. وهذا ما شغل أذهان رجال السياسة في أوروبا الاستعمارية، فبدأ التفكير في مصير تلك الدولة المتوقع زوالها في أي لحظة (لاسيما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر)، وكيفية تقاسم ممتلكات ما أسماه الغرب (تركة الرجل المريض)، أو (المسألة الشرقية)، وبناءً على ذلك أخذت الدول المتنافسة والمتصارعة فيما بينها تسعى للحصول على حصص تخدم مصالحها، وفق معاهدات واتفاقيات متنوعة[٢]، كان من أهمها:

١- معاهدة سان بطرسبورغ ١٩١٦:

عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، ودخلت الدولة العثمانية الحرب إلى جانب دول المحور ضد الحلفاء، رأت كل من إنجلترا وفرنسا وروسيا أن الوقت قد حان لحل "المسالة الشرقية" حلاً نهائياً، فعملت كل دولة على تحديد أهدافها ومطامعها في أملاك الدولة العثمانية من خلال تكوين لجان وزارية. ألفت كل من إنجلترا وفرنسا وروسيا لجان خاصة لتحديد وتنسيق مطالبها الإقليمية من الأملاك العثمانية، ورسم سياسة مستقبلية لها في المنطقة العربية. ودخلت

(١) أمين شاكر وآخرون، البترول والسياسة العربية، دار المعارف، مصر، ١٩٥٤، ص٣٤-٣٥.
(٢) سيار الجميل، تكوين العرب الحديث، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧، ص ٤٥٩.

الدول الثلاث في مفاوضات فيما بينها لمدة سنة كاملة، استمرت منذ آذار سنة ١٩١٥ حتى آذار سنة ١٩١٦، وتبادلت تلك الدول أحد عشر مذكرة تضمنت القواعد التي تمَّ الاتفاق عليها وفق معاهدة سُميت بـ معاهدة سان بطرسبورغ[١]. وبعد الانتهاء من المفاوضات وقع الحلفاء يوم ٤ آذار سنة ١٩١٦ في مدينة سان بطرسبورغ معاهدة كان من أهم بنودها:

أ- تعهد كل من فرنسا وإنجلترا وروسيا في ما بينها بأن تعمل يداً واحدة في سبيل إنقاذ البلاد العربية وحمايتها، وتأليف حكومات وطنية مستقلة فيها، تتولى إنجلترا مراقبتها وإدارتها.

ب-تتعهد الدول المُتَفِقة على حماية الحج وتسهيل سائر السبل المؤدية إلى سير الحجاج وعدم الاعتداء عليهم.

ج- تقسيم الولايات العثمانية إلى مناطق نفوذ بين الدول المتعاقدة على النحو التالي:

- خصت روسيا ببعض المناطق الشمالية للدولة العثمانية(الأناضول)، والتي تقع خارج البلاد العربية.
- تحصل إنجلترا على العراق والمناطق العربية التي تشغل الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، من حدود مصر على ذلك الساحل جنوباً إلى حيفا وعكا وحتى الناقورة شمالاً (أي فلسطين والمناطق العربية التي تشغل الساحل الغربي للخليج العربي).
- تستولي فرنسا على بقية الساحل السوري، من الناقورة جنوباً إلى صيدا فبيروت فاللاذقية ثم الاسكندرون، حتى حدود تركيا شمالاً والحدود العراقية شرقاً.

د- تأسيس دولة عربية أو حلف عربي في كل من منطقتي نفوذ إنجلترا وفرنسا، وذلك وفقاً لاتفاق خاص بين كلا الدولتين.

---

(١) شفيق الرشيدات، فلسطين: تاريخاً.. عبرةً ... ومصيراً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١، ص٦١-٦٢.

هـ – تدويل ميناء اسكندرون، وإعلان حرية الملاحة فيه.

قسمت معاهدة سان بطرسبرغ أراضي وممتلكات الدولة العثمانية بين الدول الثلاث سابقة الذكر، والتي كانت في حالة تنافس مستمر فيما بينها على الاستحواذ والسيطرة على مناطق النفوذ في الدولة العثمانية المُنهارة، فحددت المعاهدة مناطق نفوذ روسيا في منطقة الأناضول، فيما تركت المنطقة العربية إلى مباحثات بين إنجلترا وفرنسا، والتي أسفرت عنها اتفاقية "سايكس–بيكو سنة ١٩١٦[١].

٢– اتفاقية سايكس – بيكو ١٩١٦:

كانت الدول الأوروبية (إنجلترا، وفرنسا، وروسيا) تسعى منذ القرن التاسع عشر لاقتسام ممتلكات الدولة العثمانية، وقد شجعها على ذلك حالة الضعف التي بلغت حداً دفع الغرب إلى تسميتها بـ "الرجل المريض"، وكانت إنجلترا تقف حائلاً دون الإسراع في تنفيذ ذلك المخطط، وذلك حرصاً على مصالحها الخاصة في أراضي الدولة العثمانية، وخشيتها من تعرض تلك المصالح لخطر القوى المنافسة لها[٢]

دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى سنة (١٩١٤–١٩١٨) إلى جانب ألمانيا، فدقت بموقفها هذا المسمار الأخير في نعشها، وهذا ما تنبأ به رئيس الوزراء الإنجليزي "أسكويت" (Herbert Henry Asquith) في خطاب له في تشرين الثاني ١٩١٤ حين قال: "إن الحرب قرعت ناقوس الموت للدولة العثمانية ليس في أوروبا فحسب بل في آسيا أيضاً"[٣]. خصوصاً بعد تخلي إنجلترا عن سياستها التي انتهجتها في الفترة الماضية، والتي تمثلت في المحافظة على سلامة أراضي الدولة العثمانية. وكتب "مارك سايكس" (Tatton Benvenuto Mark

(١) رهاب نوفل، مشروع مقاومة تقسيم العراق وتفتيته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥، ص ٤٩-٥٢. بالإضافة إلى الرشيدات، فلسطين تاريخاً... وعبرةً، ص ٦٠-٦٦.

(٢) جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ترجمة إحسان عباس و ناصر الدين الأسد، دار العلم للملايين، بيروت، ط٨، ١٩٨٧، ص٣٤٧-٣٤٨.

(٣) إسطفان براسيمون، المسألة الشرقية (حدود وأقليات من البلقان إلى القفقاس)، ترجمة كمال خوري، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ١٩٩٦، ص ٨٣.

Sykes)[1] إلى زميله في مجلس العموم الإنجليزي "أوبر هربرت" (Uver Herbert) في المضمار نفسه قائلاً: "يجب أن تنتهي الدولة العثمانية من الوجود. أزمير ستكون يونانية، وأنطاليا إيطالية، وجنوب طوروس وشمال سوريا فرنسية، وفلسطين والعراق إنجليزية، وكل ما تبقى روسي بما فيه القسطنطينية، وسوف أُنشِد ابتهالاً مسيحياً في مدينة سانتا صوفيا، وآخر في مسجد عمر....."[2].

قامت إنجلترا بتشكيل لجنة في شهر نيسان سنة ١٩١٥ لبحث الموقف من الدولة العثمانية وحدودها، ترأسها شخص يدعى "موريس دوبوسين" (Moris Doposion)، وانضم إليها "مارك سايكس" الذي تجول في عدد من ولايات الدولة العثمانية، وخرجت تلك اللجنة بتقرير في أواخر شهر حزيران سنة ١٩١٥ ينص على ما يلي: إقامة خمس مناطق تتمتع بالحكم الذاتي داخل الدولة العثمانية، وهي: سوريا، وفلسطين، وأرمينيا، والأناضول، بينما ضمت المنطقة الخامسة الجزيرة العربية مع العراق، على أن تكون السيطرة الإنجليزية في المنطقة التي تمتد في شريط عريض عبر الشرق الأوسط، من البحر الأبيض المتوسط حتى الخليج العربي.[3].

والواقع أن فكرة تقسيم الدولة العثمانية اختمرت ونضجت عندما توصلت كل من فرنسا وإنجلترا وروسيا إلى عقد معاهدة "سان بطرسبرغ" في آذار سنة ١٩١٦. وبعد مفاوضات ومحادثات عدة بين تلك الدول، انتهى الأمر إلى عقد سلسلة من الاتفاقات نصّت على تنفيذ ما اتُفِق عليه في معاهدة سان بطرسبرغ، وأول تلك الاتفاقيات اتفاقية "سايكس–بيكو"، التي أُبرمت بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩١٦. فما أن انتهى السير "مكماهون" (Henry McMahon)[4] من

---

(١) مارك سايكس (١٨٧٩-١٩١٩): دبلوماسي ورحالة إنجليزي، ولد في لندن وتلقى تعليمه في موناكو وبروكسل وكامبريدج، ودرس هناك اللغات والعلوم الشرقية، عمل في الجيش الإنجليزي في جنوب أفريقيا سنة ١٩٠٢، سافر إلى سوريا والعراق، عُين ملحقاً للسفارة الإنجليزية في استانبول لفترة قصيرة، اشتُهِر بأنه أحد طرفي معاهدة سايكس-بيكو. توفي مع بداية مؤتمر الصلح سنة ١٩١٩، إثر إصابته بالأنفلونزا . للمزيد أنظر: نجدة فتحي صفوة، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، ج١، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٣، ص١٠١٣-١٠٤.

(٢) ديفيد فرومكين، سلام ما بعده سلام، ولادة الشرق الأوسط (١٩١٤-١٩٢٢)، ترجمة اسعد كامل إلياس، دار الريس للكتب والنشر، ط١، ١٩٩٢، ص ١٦٤.

(٣) ديفيد فرومكين، نهاية الدولة العثمانية وتشكيل الشرق الأوسط، ترجمة وسيم حسن عبدو، دار عدنان، بغداد، ط١، ٢٠١٥، ص ١٣١-١٣٢.

(٤) هنري مكماهون (١٨٦٢-١٩٤٩): المندوب السامي الإنجليزي في مصر، وصاحب المراسلات الشهيرة مع أمير مكة، الشريف حسين. درس في كلية (هيليبري) وكلية (ساندهرست) العسكرية، وتخرج ضابطاً في الجيش سنة ١٨٨٣، ثم انتقل إلى الدائرة السياسية

مفاوضاته الشهيرة مع "الشريف حسين"[١] بشأن حدود الدولة العربية المنشودة، والتي سيمنحها الإنجليز للعرب نظير ثورتهم على العثمانيين(الثورة العربية الكبرى ١٩١٦)، حتى بدأت المفاوضات الإنجلو– فرنسية الهادفة إلى تحقيق التوافق بين رغبات كل منهما في المشرق العربي[٢].

كان ممثل إنجلترا "مارك سايكس" خبير الشؤون الشرقية، أما ممثل فرنسا فكان "فرانسوا ماري دينيس جورج بيكو" (Francois Marie Denis Georges Picot)[٣] القنصل العام الفرنسي في بيروت. حيث وضع كل من سايكس وبيكو الخطط لاستيلاء بلديهما على أقاليم منطقة الهلال الخصيب، فكان المبدأ الأساسي لتلك الاتفاقية تصفية الدولة العثمانية في ظل مبدأ توازن القوى في حوض البحر المتوسط وبالتالي فإن العرب (الثورة العربية) والحلفاء اتفقوا حول هدف مشترك، وهو تقويض الدولة العثمانية. فوقَّع الإنجليز والفرنسيين الاتفاقية المشهورة، والتي عُرِفت باسم سايكس–بيكو في ١٦ أيار سنة ١٩١٦، بعد أن اتفقت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية فيما بينهما على مضمون المعاهدة الإنجليزية–الفرنسية–الروسية[٤].

تم التصديق على الاتفاقية في ٢٦ أيار من السنة المذكورة نفسها، ونصت أولاً على المناطق المخصصة لروسيا، ثم تناولت بعد ذلك نصيب كل من إنجلترا وفرنسا في المشرق العربي، لأن

لحكومة الهند الإنجليزية، وعُين في بلوشستان سنة ١٩٠١، وتنقل في المناصب الإدارية، حتى تقلد منصب سكرتير الشؤون الخارجية لحكومة الهند الإنجليزية (١٩١١-١٩١٤)، وعُيِّنَ في أواخر سنة ١٩١٤ أول مندوب سامٍ لمصر بعد إعلان الحماية الإنجليزية عليها، وحضر مؤتمر الصلح سنة ١٩١٩ كمندوب عن إنجلترا في اللجنة الدولية للشرق الأوسط. منقول عن : Britannica Encyclopedia, Jacob, E. Safra and other; The new Britannica Encyclopedia. Micropaedia, Chicago-London, 15th Edition, Volume 21, p 111.

(١) الشريف حسين: هو الحسين بن علي، شريف مكة وأميرها (١٩٠٨-١٩١٦) وملك الحجاز (١٩١٦-١٩٢٤)، ولد سنة ١٨٥٤ في استانبول أثناء إقامة جده ووالده فيها. انتقل إلى مكة مع أسرته، وذلك عند إسناد منصب الشرافة إلى جده سنة ١٨٥٥، خضع في فترة شبابه للإقامة الجبرية في استانبول لمدة ١٦ سنة، وذلك لشك السلطان عبد الحميد الثاني بولائه، عُين عضواً في مجلس شورى الدولة، تم تنصيبه على شرافة مكة وإمارتها سنة ١٩٠٨. كان القائد لـ (الثورة العربية الكبرى سنة ١٩١٦)، اصطدمت جيوشه بقوات عبد العزيز آل سعود في الجزيرة العربية، وكانت النتيجة أن خسر الحرب، مما اضطره للتنازل عن العرش لابنه علي، ورحل إلى قبرص، أقام فيها ست سنوات، ثم عاد إلى عمّان، حيث وافته المنية بعد ستة أشهر، فحُمِلَ إلى القدس ودُفِنَ في المسجد الأقصى. للمزيد أنظر صفوة، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، ج١، ص١٠١-١٠٢.

(٢) Jean Pierre Alena , La Declaration Balfour au Sources de I etat d m Israel. (Edition complexe Bruxelle, 1982, p. 26-28.

(٣) جوروج بيكو(١٨٧٣-١٩٥١): فرانسوا ماري دينيس جورج بيكو، دبلوماسي فرنسي، تنقل في مناصب السلك الخارجي، تولى منصب قنصل فرنسا في بيروت حتى سنة ١٩١٤، قام بمهمات دبلوماسية خلال الحربين منها انتدابه لمباحثات الاتفاقية مع إنجلترا وروسيا حول اتفاقية تقاسم ممتلكات الدولة العثمانية. توفي سنة ١٩١٥. أنظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج٣، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٠، ص١٢٠.

(٤) Jean Pierre, La Declaration, op, cit, p. 28.

روسيا أخذت نصيبها في منطقة الأناضول. فقُسِم المشرق العربي إلى خمس مناطق نفوذ، ثلاث منها ساحلية، واثنتان داخليتان. لُونت المناطق الساحلية في الخارطة باللون الأحمر والأزرق والأسمر، لذلك عُرِفت بالمنطقة الحمراء والزرقاء والسمراء. أما المنطقتان الداخليتان فقد تُرِكتا بلا لون، وعُرِفتا باسم المنطقة (أ) والمنطقة (ب).

- شملت المنطقة الزرقاء الشريط الساحلي لسوريا بما في ذلك لبنان، ثم جنوب الأناضول بما في ذلك أضنة، ومرسين، والإسكندرونة، وتُرِكت تلك المنطقة لفرنسا.
- أما إنجلترا فقد حصلت على المنطقة الحمراء، التي اشتملت على أراضي ما بين النهرين، بما في ذلك البصرة على الخليج العربي، ثم بغداد، كما حصلت على ميناءي حيفا وعكا في فلسطين.
- أما المنطقة السمراء، فقد ضمت فلسطين، وتم الاتفاق على جعلها منطقة دولية محايدة (تمهيداً لمنحها إلى اليهود).
- أما ما يخص المنطقتين (أ) و(ب)، فقد نصت الاتفاقية على أن تُؤَلَف بينهما دولة عربية شبه مستقلة، برئاسة زعيم عربي، على أن تخضع لفرنسا في نصفها الغربي، ولإنجلترا في نصفها الشرقي[١].

بقي الاتفاق سرياً حتى اكتشاف إيطاليا له، فراحت تطالب بحصة لها من ذلك الاتفاق، فحصلت على مناطق من الأراضي التركية في الجنوب الغربي من تركيا وصولاً إلى إزمير[٢]. فاستمرت السرية تحيط بذلك الاتفاق، حرصاً من الحلفاء على بقاء العرب إلى جانبهم في الحرب ضد الدولة العثمانية، إلى أن جاء الوقت الذي كُشِفت فيه وكان ذلك على يد زعماء روسيا

---

(١) للمزيد أنظر:
- جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر الخياط، مكتبة دار المتنبي، بغداد، ١٩٦٤، ص ١٠٥-١٠٦.
- نوفل، مشروع مقاومة تقسيم العراق وتفتيته، ص ٤٣- ٥٠
- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ص ٢٠٦-٢٠٧.

(٢) علي صبح، السياسات الدولية بين الحربين العالميتين ١٩١٤-١٩٣٩، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٤٥.

الجدد، الذين سيطروا على الحكم بعد نجاح "الثورة البلشفية" في إسقاط القيصر "نقولا الثاني" في تشرين الأول سنة ١٩١٧، فقاموا بنشر النصوص الكاملة لاتفاقية سايكس–بيكو، بغية كسب تعاطف العرب معهم كثوار جدد في بلادهم ضد النظام القيصري[١]. إلاّ أن الموقف المتخاذل الذي أحاط ببعض الزعماء العرب في تلك الفترة، وصعوبة اتخاذ موقف حاسم بعد الشوط الطويل الذي قطعته الأحداث في المنطقة، بالإضافة إلى الوعود الغامضة والأساليب الملتوية التي اتبعتها إنجلترا لتخفيف ردة الفعل لدى العرب، جعلت العرب في موقف لا يستطيعون التراجع عنه[٢].

كانت اتفاقية سايكس–بيكو بمثابة ضربة قاضية وُجِهت للعرب (وعلى رأسهم الشريف حسين) الذين حلموا باستعادة أمجاد الأمة العربية، وإعادة ولو جزء من الحضارة الإسلامية التي صنعها أجدادهم (حسب ادّعائهم). حيث لا يكاد يخلو بند من بنودها إلاّ ونص على تمزيق منطقة المشرق العربي، فعلى سبيل المثال قُسِمت بلاد الشام إلى أربعة أجزاء ما زالت قائمة إلى يومنا هذا، مع إخراج جزء مهم منها وهو فلسطين، وإعطائه فيما بعد لليهود الصهاينة (لإقامة وطنهم القومي المزعوم) من خلال إصدار وعد بلفور.

وكانت اتفاقية سايكس– بيكو مثالاً صارخاً على مكر وخداع وجشع الدول الغربية، وبقدر ما انطوت عليه تلك الاتفاقية من جشع وقُبح السياسة الاستعمارية وتلاعبها بمشاعر الشعب العربي، فقد لعبت دوراً خطيراً في تدمير الآمال المستقبلية للعرب، الذين كافحوا من أجل نيل الحرية والاستقلال والوحدة. إذ أن المنطقة العربية تحولت إلى أجزاء متناثرة، تتناهبها الأطماع الاستعمارية دون رادع لها، كما أن تلك الاتفاقية مهدت لزرع كيان غريب في أرض الوطن العربي، وهو الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، لكي يسهل على الغرب الاستعماري تنفيذ سياسته الرامية إلى استمرار تمزيق الوطن العربي إلى دويلات ضعيفة ومتناحرة مع بعضها

(١) صلاح منتصر، الذين غيروا القرن العشرين، ط١، مؤسسة الإهرام، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١
(٢) طالب محمد وهيم، مملكة الحجاز ١٩١٦-١٩٢٥ دراسة في الأوضاع السياسية، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، ١٩٨٢، ص١٤٧ وما بعدها.

البعض، وبالتالي إخضاعه ونهب خيراته بكل سهولة ويُسر، ولا تحتاج هذه الحقيقة إلى تفصيل، إذ أن وقتنا الحاضر لدليلٌ واضح على ما تركته تلك الاتفاقية من آثار سيئة في واقع العرب وتطلعاتهم للمستقبل، لأن المخططات الاستعمارية فائقة الحداثة مازالت قائمة لدى القوى الاستعمارية الجديد منها والقديم.

٣- وعد بلفور ١٩١٧:

كانت الاتفاقيات السرية التي عُقِدت أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) من وجهة النظر الإنجليزية، قد أملتها الضرورة الملحة للحصول على حُلفاء من أجل كسب الحرب. فروسيا وإيطاليا وفرنسا والعرب كانوا كلهم حُلفاء من هذا القبيل، وكانت إنجلترا تؤمن أن حصولها على تفاهم مع اليهود الصهاينة سوف يُكسبها حليف جديد وهو" الصهيونية العالمية. كان الصهاينة وعلى رأسهم "حاييم وايزمن" (Chaim Azriel Weizmaan)(١٨٧٤-١٩٥٢) (أحد أساتذة الكيمياء في جامعة مانشستر) قد نشطوا للعمل في إنجلترا خلال الحرب، وكان له دور كبير في لفت أنظار الساسة الإنجليز إلى آمال الصهيونية وطموحاتها منذ سنة ١٩١٤، فحصل على مؤازرة وعطف عدد من الشخصيات البارزة في إنجلترا، وكان من بين أولئك "سي.بي.سكوت" (C.B.Scout)، و"هربرت سايبوتم" (Herbert Siptum) (صاحب جريدة المانشستر غارديان، والذي ساعد على تأليف اللجنة الفلسطينية الإنجليزية)، و شخصيات يهودية إنجليزية مثل "هربرت صموئيل" (Herbert Samuel) و"آل روتشيلد" (Rothschild family) (وهم من أغنى أغنياء العالم، وقد قدموا الكثير من أجل دعم الكيان الصهيوني في فلسطين)، أما أهم الشخصيات التي حظيت الصهيونية بدعمها كان وزير خارجية إنجلترا اللورد "أرثر جيمس بلفور" (Arthur James Balfour) (١٨٤٨-١٩٣٠). وما أن حلّت سنة ١٩١٦ حتى كانت المُذكرات التي أجراها "وايزمن" مع الأوساط الحكومية الإنجليزية قد قطعت شوطاً في طريق

التقدم[١]؛ إذ صدرت في أوائل سنة ١٩١٧ التعليمات اللازمة إلى السير "مارك سايكس" بفتح مفاوضات رسمية وإجراء اتصالات مع القادة الصهاينة. حيث عُقِد الاجتماع الأول في منزل صهيوني يُدعى "موسى جاستر" حضره عدد من رجال الصهيونية، ومنهم اللورد روتشيلد، وهربرت صموئيل، وجيمس دي (James.D)، ودروستيلد (Drostiled)، و"سولوكوف" (Solokov). وأنهى الصهاينة الاجتماع بتلخيص رغباتهم، التي قدموها إلى المندوب الإنجليزي، وقد تضمنت ما يلي:

- اعتراف دولي بحق اليهود في فلسطين.
- خلق جنسية قانونية للجالية اليهودية في فلسطين.
- إنشاء شركة يهودية مساهمة في فلسطين، تُعطي حق امتلاك الأراضي لليهود.
- توحيد فلسطين تحت إدارة موحدة.
- إعلان الأماكن المقدسة في فلسطين مناطق حرة[٢].

وفي ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٧ أصدر "اللورد بلفور" كتابه الشهير (والذي جاء على شكل وعد) إلى الصهيوني "روتشيلد"، جاء فيه "إن حكومة جلالته تنظر بعين الارتياح إلى إنشاء وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي، وستبذل أحسن مساعيها لتسهيل بلوغ هذه الغاية....."[٣].

وبمجرد الاطلاع على نص الوعد تجده مناقضاً للتعهدات التي قطعتها إنجلترا للعرب، من خلال المفاوضات التي كانت قائمة بين "هنري مكماهون" والشريف حسين (مراسلات حسين مكماهون)، والتي كانت تنص على مساندته في إقامة دولة عربية مستقلة ومن ضمنها فلسطين. كما أن الوعد يتنافى مع المبادئ التي نادى بها الرئيس الأمريكي "ويلسون"، ومنها حق الشعوب

(١) لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ص ١١٢-١١٤.
(٢) عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ٦١٥.
(٣) سمر بهلوان وآخرون، دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ١٩٩٧، ص١٣٣-١٣٤.
ولنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ص ١٢٢.

في تقرير مصيرها، كما أنه يفتقد للأسس الشرعية والقانونية والتاريخية والأخلاقية، لأن فلسطين لم تكن ملكاً لإنجلترا حتى تتصرف فيها كما تشاء، فكما يُقال (من لا يملك أعطى لمن لا يستحق) وكل هذا لا يتعارض مع السياسة الاستعمارية لإنجلترا.

رابعاً- الثورة العربية الكبرى سنة ١٩١٦

١- الظروف الممهدة للثورة ومراسلات الحسين- مكماهون:

خضع المشرق العربي لظروف الحرب العالمية الأولى بعد اشتراك الدولة العثمانية فيها إلى جانب ألمانيا، وقد تعرضت هذه المنطقة بسبب ذلك لتطورات عدة كان لها أثر كبير في النتائج التي حصلت فيما بعد. فقد تحملت جزءاً من أعباء الحرب وما تتطلبه من التزامات وإمكانيات عسكرية واقتصادية، بل كانت منطقة حرب فعلية للقوات العثمانية التي كانت تهدف للسيطرة على قناة السويس وانتزاع مصر من يد إنجلترا وتهديد مواصلاتها في تلك المنطقة المهمة، هذا من جهة، أما من جهة ثانية، فقد شهدت التطورات السياسية الداخلية نشاطاً متصاعداً للحركة العربية، رغم الضغوط التي كانت تمارسها السلطات الاتحادية آنذاك، واتّباعهم للأساليب التعسفية والسياسة العنصرية في الولايات العربية الخاضعة لهم. وأخذت التنظيمات العربية السرية تتحرك لممارسة دورها السياسي، وتمكنّت من تحديد رؤيتها المستقبلية، وذلك من خلال التأكيد على استقلال العرب ومنع أي تدخل أجنبي للسيطرة على البلاد العربية[١].

كانت إنجلترا على علم بأن التنظيمات والجمعيات العربية في الشام والعراق تتحرك سرّاً ضدّ حكم الاتحاديين الأتراك، ورغم ذلك فقد كانت وثائقها تخلو من هذه المعلومات، وقرر الساسة الإنجليز التعاون مع الحسين بن علي شريف مكة؛ فضلاً عن إظهار تعاطفهم مع الحركة الإسلامية، خاصةً أن جيشهم الهندي كان يضم في تشكيلاته نسبة كبيرة من المسلمين، ليجعلوا

(١) أنظر وهيم، مملكة الحجاز ١٩١٦-١٩٢٥ دراسة في الأوضاع السياسية، ص٥١-٥٤ . وأنظر انطونيوس، يقظة العرب، ص٢٢٢-٢٤٢.

من الحراك ضد العثمانيين حراكاً عربياَ–إسلامياً[١]، لذلك وجدت إنجلترا في الشريف حسين الشخص المناسب لتتحالف معه، ضمن مخطط مدروس أعدّه الساسة الإنجليز آنذاك، وحددوا له قواعد ثابتة كان عليهم السير وفقها، ومن أبرز تلك القواعد:

- استمالة العرب والمسلمين عن طريق الشريف حسين، نظراً لمكانته الدينية بينهم، مما يضعف مركز السلطان العثماني، والدعوة من خلاله (الشريف حسين) إلى الجهاد المقدس ضد العثمانيين.
- عدم الدخول في أية مفاوضات مع هيئات عربية أخرى.
- بذل المساعدت المادية للشريف حسين[٢].

وحاولت إنجلترا في بداية الأمر الاعتماد على أحد الضباط المصريين ويدعى "عزيز علي المصري"، بعد أن علمت أنه كان مناوئٌ للعثمانيين ودائم التحريض عليهم، فسعت للاتصال به من أجل إقامة تحالف مشترك ضد العثمانيين، فكان رد "المصري" الموافقة بشروط ضمان تأسيس دولة عربية مستقلة، تشمل الجزيرة العربية وسوريا والعراق، وأنه على إنجلترا أن تقدم المساعدة المالية والعسكرية لتحقيق ذلك؛ لكن حكومة الهند الإنجليزية رفضت تلك المطالب، (كونها تبحث عن شخصية تكون أداة طيّعة بيدها، توجهها حسب رغباتها)[٣].

فقررت إنجلترا التوجه إلى الشريف حسين بشكل مباشر من أجل التفاوض معه وإقامة تحالف ضد العثمانيين، حيث دارت محادثات سرية بين الشريف حسين والمندوب السامي الإنجليزي في مصر "هنري مكماهون". بدأت تلك المحادثات في ١٤ حزيران ١٩١٥ وانتهت في الأول من تموز من العام ١٩١٨، وعُرِفت باسم "مراسلات الحسين – مكماهون"، وكان الحسين يُسمي

(١) Williams, Ann : Britain and France in the Middle East and North Africa, 1914-1967, Macmillan , London, 1968, p. 13.
(٢) أمين سعيد، أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين، دار الكاتب العربي، بيروت، (د.دن)،(د.ت)، ص ٣٩-٤٠.
(٣) علي سلطان، تاريخ سوريا ونهاية الحكم العثماني ١٩٠٨-١٩١٨، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٧، ص ٣٧١-٣٧٣.

الرسائل المتبادلة بينه وبين الإنجليز "مقررات النهضة" لتضمّنها الأُسس التي قامت عليها الثورة العربية حسب وجهة نظره[١].

كانت مطالب الشريف حسين ترتكز على "ميثاق دمشق"[٢] (الذي قدمته الجمعيات العربية له كأساس للتحالف مع الإنجليز)، حيث ركز في مراسلاته الأولى في١٤ حزيران سنة ١٩١٥ على المطالب الإقليمية للدولة العربية، مضيفاً إليها شرط الخلافة، وكان جواب مكماهون في ٣٠ حزيران من العام نفسه التأكيد على الاعتراف باستقلال البلاد العربية وسكانها، لكن تحديد المنطقة أمر سابق لأوانه، لكن الحسين أصر في رسالته المؤرَخة في ٩ أيلول سنة ١٩١٥ على وضع حدود المنطقة، فجاء رد "مكماهون" في ٢٤ تشرين الأول من السنة نفسها ما يلي: "إن مرسين واسكندرون وبعض الأقسام الواقعة غربي دمشق وحمص وحماة وحلب، لا يمكن أن يُقال عنها إنها عربية محضة، فيجب أن تُستثنى من الحدود التي ذكرتموها، ونحن على استعداد للموافقة على الحدود على أساس هذه التعديلات"[٣].

رد الحسين برسالة في ٥ تشرين الثاني بأن الأراضي السورية في حلب وبيروت وسواحلهما هي عربية صرفة، ولكنه وافق على خروج مرسين وأضنة من الدولة العربية تسهيلاً للاتفاق. أجاب "مكماهون" في ١٣ كانون الأول بأنه يُبدي سروره بإخراج مرسين وأضنة من حدود الدولة العربية، لكنه أكد على مصالح الفرنسيين في ولايات حلب وبيروت والساحل السوري، وعلى إقامة مصالح إنجلترا في بغداد والبصرة، وإلى عدم المساس بالاتفاقيات الموقّعة بين إنجلترا وبعض المشايخ والأمراء العرب. رد الحسين في أول كانون الثاني سنة ١٩١٦ بقبوله مطالب "مكماهون" وذلك خلال فترة الحرب فقط، لكنه سيطالب فرنسا بما ستحتله بعد نهايتها (على حد زعمه)، وهو

---

(١) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢، ص٢٨.

(٢) ميثاق دمشق: هو قرار اتخذته جميعتا العهد والعربية الفتاة، ويقضي بقطع العلاقات مع الاتحاديين، ووجوب تحقيق استقلال البلاد العربية، وأهم نصوصه: المطالبة باعتراف إنجلترا باستقلال البلاد العربية من مرسين وأورفة وماردين، وصولاً إلى الحدود الشمالية الشرقية للعراق مع إيران شمالاً، إلى المحيط الهندي(باستثناء عدن التي تخضع للحماية البريطانية) جنوباً. ومن إيران شرقاً حتى البحر المتوسط والبحر الأحمر غرباً. كما طالب الميثاق بإلغاء جميع الامتيازات الاستثنائية التي مُنِحت للأجانب، وعقد معاهدة دفاعية بين إنجلترا والدولة العربية المنشودة.... للمزيد انظر: أنطونيوس، يقظة العرب، ص ٢٣٤

(٣) حسن الحكيم، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتدابي الفرنسي ١٩١٥-١٩٤٦(رسالة من السير هنري مكماهون إلى الشريف حسين في ٢٤ تشرين الأول سنة ١٩١٥)، دار صادر، بيروت، ١٩٧٤، ص ١٤-١٥.

سيتركها في الوقت الحالي حتى لا تسوء علاقة الحلفاء فيما بينهم في هذه الآونة. وكان جواب "مكماهون" في ٣٠ كانون الثاني بأنه يُبدي سروره بهذا الرأي، وأنه سيتم الاتفاق بشان التعويض الخاص بولايتي بغداد والبصرة. رد الحسين في ١٨ شباط بأنه سيعمل على جمع كلمة العرب، وأنه سيرسل ابنه إلى سوريا للإعداد للثورة هناك، وطلب معونة مالية وأسلحة وذخائر ومؤن من أجل دعم القوات العربية. فأجاب "مكماهون" برسالته الأخيرة في ١٠ آذار بشكر الحسين، وأعلمه بموافقة إنجلترا على طلباته[١].

والواقع أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في المراسلات فشل في التوفيق بين وجهات النظر تجاه عدة نقاط مهمة، ولم تكن التعهدات واضحة أو محددة المفاهيم والمعاني، ويمكن القول أن الشريف حسين خُدِع بوعود بريطانيا له، وتسرع في تعاونه معها، رغبةً منه في تنصيب نفسه ملكاً على العرب بعد تصفية الوجود العثماني في المنطقة. ويؤخذ على الشريف حسين، بساطته في معالجة القضية العربية، وتفرده بالموضوع، وعدم مشاورته للعرب في تحديد مصيرهم، وعدم وضع اتفاقية صريحة واضحة المعالم مع إنجلترا.

وعلى إثر تلك التعهدات أعلن الحسين الحرب على العثمانيين إلى جانب الحلفاء في ١٠ حزيران سنة ١٩١٦، معتمداً في ذلك على ثقته بإنجلترا ووعودها التي قطعتها له[٢]. وسقطت حامية القلعة في مكة في ٢٥ حزيران من العام نفسه[٣]، وقسّم الحسين قوّاته التي أرسلها إلى ميادين القتال لمحاربة العثمانيين كما يلي:

- تكليف ابنه الأكبر علي بقيادة القوات التي تُقاتل في أطراف المدينة المنورة.
- يتولى ابنه عبد الله قيادة جيش الشرق، فكلفه بإخضاع القسم الشرقي من الحجاز.

---

(١) أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى (تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن)، ج١، مكتبة مدبولي، القاهرة، (د.ت)، ص ١٣٨-١٣٩.

(٢) قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، ص ٢٩-٣٠.

(٣) قدري قلعجي، الثورة العربية الكبرى ١٩١٦-١٩٢٥، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٨، ص٢٢٥-٢٢٦.

- إناطة قيادة جيش الشمال إلى ابنه فيصل، وكان عليه الانتقال إلى شمال الحجاز، ومحاربة العثمانيين حتى الوصول إلى دمشق[١].

قام الاتحاديون باتخاذ بعض الإجراءات لقمع الثورة، ومن أهمها: محاولة استقطاب بعض شيوخ القبائل والقادة العرب، وإصدار مرسوم سلطاني يقضي بتنحية الحسين عن شِرافة مكة وتنصيب أحد أبناء أسرة آل عون وهو "علي حيدر" مكانه، وإصدار عدة فتاوى بتكفير الحسين وأبنائه[٢].

أما فيما يتعلق بأثر إعلان الثورة في العراق، فلقد كانت إنجلترا مسيطرة على منطقة الجنوب منذ بداية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، لذلك لم يدخل تحرير العراق ضمن أهداف (الحملة العربية الثورية) حتى لا يؤدي ذلك إلى توتر العلاقة مع الحليفة إنجلترا في ذلك الوقت، وبقيت مناطق العراق الأخرى تحت قبضة الحكم العسكري العثماني الصارمة[٣].

وبينما كان العرب يُمنّون أنفسهم بالنجاة من طغيان الاتحاديين وظلمهم، ونيل الاستقلال الكامل والحرية التامة، كان كلٌّ من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية (حلفاء العرب) تضعان أصول الاتفاق بين دولتيهما على اقتسام البلاد العربية بينهما، وتضعان لها خارطة تُحدِّد منطقة نفوذ كل منهما. هذا في السر، أما ظاهراً فقد قامت فرنسا بإرسال وفد من مسلمي شمال إفريقيا لتأييد الحسين في ثورته، وزودته بمساعدة مالية قدرها (مليون وربع فرنك). أما إنجلترا فقد أرسلت كل من الضابطين "توماس إدوارد لورنس" (Thomas Edward Lawrence) [٤] و"رونالد

---

(١) سعيد، أسرار الثورة العربية الكبرى، ج١، ص ١٣٩.
(٢) سعيد، أسرار الثورة العربية الكبرى، ص ١٥٥.
(٣) أنطونيوس، يقظة العرب، ص٣٠١.
(٤) توماس إدوارد لورنس (١٨٨٨-١٩٣٥): المغامر والجاسوس العسكري الإنجليزي، الذي اكتسب شهرة واسعة بدوره الحقيقي والمزعوم في الثورة العربية، وكتابه عنها (أعمدة الحكمة السبعة) وُلِدَ بإقليم ويلز، ودرس الآثار في جامعة أوكسفورد، حيث بدأ اهتمامه بالبلاد العربية، وفي سنة ١٩١٠ زار فلسطين وسوريا للقيام بتنقيبات أثرية. وعندما دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، أرسلت الحكومة الإنجليزية لورنس (بسبب معرفته بالعرب واللغة العربية) للعمل في المكتب العربي في القاهرة، وهناك حصل تعاون فيما بينه وبين الأمير فيصل بن الحسين، حيث وثّق صلته به، وعمل مع قوّاته، كما تعاون مع الجنرال اللنبي، وأُرسِل إلى جدة لمساعدة القوّات العربية التي كانت تحارب العثمانيين على حدود فلسطين ودبر عملية تخريب سكة حديد الحجاز، كما اشترك مع قوات العشائر للاستيلاء على العقبة، ودخل دمشق مع الأمير فيصل، وصحبه إلى مؤتمر الصلح في باريس بصفة مترجم ومستشار، ثم عمل مستشاراً لوزارة المستعمرات في الشؤون العربية، التحق بالقوة الجوية في سنة ١٩٢٢، وفي سنة ١٩٢٧ اتّخذ أسم "شو" بدلاً من لورنس، بقصد إخفاء هويته. وكان كتابه (أعمدة الحكمة السبعة) قد أحدث ضجة كبيرة، وجعل من لورنس

ستورس" (Ronald Storees) (السكرتير الشرقي لدار الاعتماد في القاهرة)، ليكونا صلة الوصل بين الإنجليز والقوات العربية[١].

٢- مسار أحداث الثورة العربية الكبرى ١٩١٦:

أما فيما يتعلق بسير أحداث الثورة، فقد أعلن الحسين تنصيب نفسه ملكاً على العرب، ودخلت القوات العربية جدة في ١٦ حزيران، والطائف في ٢٢ أيلول، وتوارد أثناء ذلك الضباط العراقيون والسوريون إلى الحجاز للاشتراك في الثورة، ومنهم: عبد الله الدليمي، ومولود مخلص، وجميل المدفعي، وزكي الحلبي، كما انضم إلى قوات فيصل الضابط عزيز علي المصري[٢]. وفي حزيران سنة ١٩١٧ وجّه جيش الشمال سرية بقيادة الشريف ناصر بن علي (ابن عم فيصل) إلى معان والعقبة، فهاجمت محطة معان، وواصلت تقدّمها إلى العقبة، حيث استولت عليها في آب من السنة نفسها، وتمكّنت من أسر حاميتها العثمانية. كما تمكّنت قوّات فيصل من الانتصار على العثمانيين في معارك عدّة، أبرزها: معركة "وادي موسى" شمال العقبة، ومعركة "الطفيلية" جنوب الأردن. بينما كانت العمليات العسكرية الإنجليزية في سيناء وفلسطين تسير ببطء حتى صيف ١٩١٧. وجّهت قيادة الثورة رسائل إلى شيوخ القبائل والأعيان في فلسطين وإلى الجنود والضباط العرب هناك، تدعوهم للانضمام إلى الثورة العربية[٣].

بدأ الإنجليز بتقليص دعمهم للقوات العربية، وحاولوا الحد من تقدمها باتجاه بلاد الشام، خشية تحقيق الجيش العربي انتصارات كبيرة، تحوّله إلى قوّة عسكرية وقومية تحول دون تنفيذ مؤامراتهم مع فرنسا في المنطقة[٤].

أسطورة، حتى لقبّه البعض بـ "ملك العرب غير المتوّج"، قُتِلَ في إنجلترا في حادث اصطدام دراجته البخارية. للمزيد أنظر: أنتوني ناتنغ، لورنس لغز الجزيرة العربية، تقديم الحسيني معدي، دار الكتاب العربي، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٥-٦ و ١٥٥.
و .Britannica Encyclopedia. O.p. cit. Volume 7. P 206
(١) رشيد رضا، المسألة السورية والأحزاب، مجلة المنار، العدد ٥، مج١٢، ج٤، ٢٨ تموز سنة ١٩١٩، ص٩٧
(٢) سعيد، الثورة العربية الكبرى، ج١، ص ٢١٨-٢٢١.
(٣) سعيد، الثورة العربية الكبرى، ج١، ص٢٢١-٢٢١.
(٤) سعيد، الثورة العربية الكبرى، ج١، ص ٤٩٦.

أتمّت القوّات العربية بقيادة فيصل تحرير معان وعمّان في تشرين الثاني سنة ١٩١٧، وانتصرت على القوات العثمانية في درعا، وأصبح الطريق مفتوحاً أمامها إلى دمشق في ظل التراجع المضطرد للقوات العثمانية، التي ما لبثت أن انسحبت من دمشق في أيلول سنة ١٩١٨ دون قتال، فقامت القوات العربية برفع علم الثورة العربية[١].

أتت الدراسة على الظروف التي سبقت أحداث الثورة العربية، دون التطرّق المباشر إلى أسبابها، لكون السبب الرئيس بالتأكيد يتصل بالغرب الاستعماري (وخاصة إنجلترا)، ودسائسه التي لمّا تنتهي، وبعيداً عن تكرار عبارة (ما أشبه اليوم بالامس)، لكثرة ما نُردّدها للتعبير عن الأسى الذي يملأ قلوبنا، فما حدث في ذلك الوقت هو مسلسل ما زالت حلقاته مستمرة إلى هذه اللحظة، ولكن بأجزاء متلاحقة، وإن حدث بعض التغيير على مستوى أدوار الممثلين. وبما أن القاعدة في علم العلاقات الدولية تقول: "إن الأمور تُقاس بنتائجها" فما هي النتائج التي حققتها الثورة ؟ وما الذي جناه الثائرون؟ وهل تغيرت الأحوال السياسية للبلاد العربية بعد التخلص من الحكم العثماني؟

أُصيب العرب بخيبة أمل كبيرة، وأدركوا كما أدرك العالم أجمع أنَّ لا قيمة لوعود تطغى عليها المطامع الإقليمية والسياسية، وأنه لا حول لشعوب تستند لإظهار حقوقها ونيل استقلالها على معاهدات تتناولها السياسة العالمية بالتحريف والتبديل، بل وحتى بالإلغاء إذا اقتضت مصلحة من يعنيهم الأمر. ففي الوقت الذي أعلن فيه الحسين ثورته، كانت هناك معاهدات سرية قد عُقِدت، وتمَّ الاتفاق فيها على اقتسام النفوذ في العالم العربي بشكل انسيابي، وما إن أعلن قادة الثورة انتهاء ثورتهم، وتحقيق النصر على العثمانيين، حتى تم تنفيذ تلك الاتفاقيات على أرض الواقع، فوضعت فرنسا يدها على سوريا، واحتلت الجيوش الإنجليزية العراق، وخرج الشعب العربي كمن كُلِف بعمل دون أمل، فمن استعمار تقليدي إلى استعمار حديث ومُنظّم (يعرف من أين تؤكل الكتف). ولم يكن عموم الشعب العربي الخاسر الوحيد، أو لنقل المُحبط الوحيد، فكذلك

(١) ناجي عبد النبي بزي، سوريا: صراع الاستقطاب، دار ابن عربي، دمشق، ١٩٩٦، ص ٣١.

هو الحال بالنسبة للشريف حسين الذي كان قد أعلن نفسه ملكاً على العرب، وهو الذي قدّم العديد من التنازلات للغرب الاستعماري خلال المفاوضات التي جرت بينهم من أجل تحقيق هدفه المنشود، حتى كان حريٌّ بالبعض أن يكتب تحت عنوان (الشريف حسين: المُلك مقابل التقسيم). ولا يحتاج هذا العنوان إلى شرح أو إعمال للعقل.

كان الغرب الأوروبي (وخاصة إنجلترا) المستفيد الأكبر من الحركة الثورية العربية. يقول "لورنس" عن الثورة العربية: " إن ثورة الحسين مُفيدة لإنجلترا، لأنها تتماشى مع الأهداف الحالية: تحطيم الكتلة الإسلامية، والتغلب على الإمبراطورية العثمانية وتمزيقها. أما الدول التي ستخلف العثمانيين فستكون غير ضارة بنا كما كانت الدولة العثمانية قبل أن تصبح آلة بيد الألمان؛ بل إن العرب أقل استقراراً من الأتراك، فإذا أحسنت معالجتهم ظلوا في حالة تفرّق سياسي، ولايات صغيرة متحاسدة عاجزة عن الاتحاد".[1] هذا ما ذكره "لورنس" منذ مائة عام، وهذا هو لسان حالنا اليوم، فكفانا أن نعتبر.

([1]) توماس إدوارد لورنس، أعمدة الحكمة السبعة، ترجمة دار الآفاق الجديدة، بيروت، (د.ت)، ص٢١٧.

خامساً- العراق والخليج العربي والصراع الإنجليزي-العثماني خلال الحرب العالمية الأولى:

كانت منطقة العراق والخليج العربي تتمتع بأهمية كبيرة قُبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، بسبب موقعها بين الشرق والغرب، وإطلالها على القوى المتحاربة، وتزايد الاهتمام بثرواتها النفطية. وفي تلك الفترة كانت الأمور قد استتبّت لإنجلترا في الخليج العربي وكان المقيم السياسي الإنجليزي يُشرف على نفر من الموظفين، وكان يُناط بهم الإشراف على المنارات والدوريات البحرية وخطوط البرق ومحطات اللاسلكي. وكان نشوب الحرب العالمية الأولى ودخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا قد وضع الحكومة الإنجليزية أمام ضرورة مُلِّحة تتمثل بالدفاع عن المصالح الإنجليزية في العراق والخليج العربي.[١]

برزت أهمية الخليج العربي باعتباره همزة الوصل بين النفوذ الإنجليزي القائم في الهند والنشاط الألماني المتزايد في العراق، كما أنها الطريق إلى حقول النفط في عربستان والطريق المؤدي إلى جبهات القتال بين روسيا والدولة العثمانية. ومن هنا ازدادت أهمية المنطقة الاستراتيجية بالنسبة لإنجلترا، التي كانت قلقة برغم اتفاقياتها مع شيوخ الخليج العربي وخائفة من تلك الرابطة التي تربط شعوب المنطقة بالدولة العثمانية، بحكم العاطفة الدينية؛ لذلك كان الإنجليز حريصين كل الحرص على كسب ولاء هؤلاء وجمع كلمة حكام المنطقة إلى جانبها[٢]. فقامت إنجلترا بإحكام سيطرتها على شمال الخليج العربي لمنع تدفق القوات العثمانية إلى عربستان، وذلك بإرسال حملة عسكرية إلى شط العرب لمنع تنفيذ دعوة الجهاد الإسلامي والوحدة الإسلامية إلى جانب حماية آبار النفط في منطقة مسجد سليمان بمنطقة عربستان (حيث تنشط

---

(١) سيد فاروق حسنت، مسح تاريخي للمصالح الأوروبية في منطقة الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥، (د.من)، (د.تن)، ص٩٤-٩٥.

(٢) بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج٢، دار ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤، ص ١٨٢.

شركة النفط الإنجليزية)، لا سيما وأن الأسطول الإنجليزي كان يستخدم البترول المكرر في مصافي عبدان، والذي أصبح من الضرورات الهامة لكسب المعركة[١].

كانت الحرب العالمية الأولى حدثاً فاصلاً عميق الأثر في مستقبل ومصير المشرق العربي، فقد انتقلت من عهد له سماته إلى عهد آخر تختلف سماته ومساراته تماماً، ذلك أن دخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانب دول المحور ضد الحلفاء أدى إلى قيام أخطار عديدة في المشرق العربي، بحكم الأهمية الجيواستراتيجية التي تتمتع به تلك المنطقة، ناهيك عن سلاح (الجهاد الديني) الذي أعلنته الدولة العثمانية ضد الحلفاء. وكانت الوسيلة التي اتبعتها إنجلترا تعتمد أساساً على استخدام عرب المشرق أنفسهم كسلاح تشهره في وجه حكامهم العثمانيين وتشجيعهم على الثورة ضدهم، هذا إلى جانب القيام ببعض العمليات العسكرية التي كان مسرحها أقطار المشرق العربي، مثل الحملة الإنجليزية القادمة من الهند لغزو العراق سنة ١٩١٤[٢].

استمرت حلقات الصراع الإنجليزي–العثماني على العراق والخليج العربي، وازدادت حدة التنافس في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، الذي اتّخذ طابعاً روحياً بعد تبنّيه لحركة الوحدة الإسلامية، وهذا ما كانت تخشاه إنجلترا (ليس تأثيره على المسلمين في الهند فحسب، بل على القبائل العربية في العراق وعربستان والخليج العربي)[٣].

وقُبيل الحرب نجحت إنجلترا في منع أي تعاون بين القبائل العربية في الخليج والدولة العثمانية، التي حاولت بالفعل التأثير عليهم من خلال تبنيها لشعار (حركة الجهاد الديني المقدس) ضد الاستعمار الإنجليزي، وإعادة (الخلافة الإسلامية) إلى سابق عهدها. ولم يكتفِ

(١) محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ط٢،١٩٩٨، ص٢٣١.
(٢) محمود صالح منسي، الشرق العربي المعاصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٥-٧.
(٣) محمد عدنان مراد، بريطانيا والعرب، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٩، ص ٢٥٨.

السلطان عبد الحميد بعرقلة المشاريع الإنجليزية في العراق، إنما أخذ يمد يد المساعدة بالسلاح والعتاد لشيوخ القبائل العربية في عربستان والبصرة وغيرها لمقاومة النفوذ الإنجليزي، فحثت السلطات العثمانية آل الرشيد على تصفية خلافاتهم مع ابن سعود وتوحيد الصف لمواجهة الإنجليز، كما طلبت من الشيخ مبارك الصباح المساهمة في المجهود الحربي[١].

أدركت القيادة العامة للقوات الإنجليزية أهمية احتلال البصرة والأجزاء الجنوبية الغربية من إمارة عربستان، بهدف تامين آبار النفط في تلك الإمارة العربية، ولم تلبث الخطة العسكرية الإنجليزية أن امتدت لتشمل احتلال العراق بأكمله، ومحاولة الاتصال بروسيا في الشمال. لكن الهزيمة التي مُني بها الإنجليز في منطقة الكوت سنة ١٩١٧، اوقفت تنفيذ ذلك الاتصال[٢]. أما بالنسبة لعبد العزيز ابن سعود، فقد حصر اهتمامه طيلة فترة الحرب في إضعاف سطوة منافسه في الشمال ابن الرشيد، الذي كان يُعدّ من أشد أنصار العثمانيين نشاطاً في الجزيرة العربية. وقد تلقى ابن سعود كل العون والدعم المادي والعسكري من الحكومة الإنجليزية، وكان ابن سعود يتطلع إلى تحقيق ما هو أبعد من هزيمة ابن الرشيد، فيقول "فيليبي":"إنّه كان يتطلع قبل كل شيء إلى ضرورة التحالف مع إنجلترا، كونها الضمانة الآمنة لمصلحته حاضراً ومستقبلاً"[٣]. ويمكن القول أنّ ابن سعود كان يريد الحصول على الاعتراف به وبدولته التي يرمي إلى تأسيسها، وقد حقق ما كان يصبو إليه من خلال معاهدة (دارين) المانعة، التي عقدها مع الإنجليز ممثلين بـ"برسي كوكس" في جزيرة (تاورت) المواجهة للقطيف في كانون الأول سنة ١٩١٥، وكانت أهم نصوصها:

---

(١) مراد، بريطانيا والعرب، ص٢٥٨-٢٥٩.
(٢) العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص٢٣١.
(٣) نقلاً عن: جون.ب.كيلي، الحدود الشرقية للجزيرة العربية، مكتبة الأمل، الكويت، ١٩٧٩، ص١٧٤-١٧٥.

- تعترف الحكومة الإنجليزية وتُقر بأن نجد والأحساء وقطيف وجبيل، وملحقاتها وأراضيها وموانئها على شواطئ الخليج العربي، هي ممتلكات ابن سعود وأسلافه من قبله، وعليه فهي تعترف بابن سعود حاكماً مستقلاً لتلك المناطق، وبخلفائه من بعده كحكام مستقلين.
- يتعهد ابن سعود بعدم دخوله في أية علاقات مع الدول الأجنبية، وبعدم التخلي عن أي جزء من أراضيه بدون موافقة الحكومة الإنجليزية.
- يتعهد ابن سعود بالامتناع عن أي تدخل أو اعتداء على أراضي الكويت والبحرين وقطر وساحل عُمان، لأنها تحظى بحماية الحكومة الإنجليزية، ولأنها ترتبط مع هذه الحكومة بمعاهدات سابقة.
- يتعهد ابن سعود أن يُبقي طرق الحج مفتوحة، وأن يحافظ على الحجاج أثناء ذهابهم لتأدية فريضة الحج.
- تلتزم إنجلترا بتوفير الحماية لابن سعود ضد أي عدوان خارجي.
- إشراف إنجلترا على العلاقات الخارجية لابن سعود[١].

وبذلك أصبح ابن سعود حاله حال بقية حكام ومشايخ الخليج العربي المرتبطين بمعاهدات الحماية مع إنجلترا، التي قدمت له مقابل توقيعه تلك الاتفاقية المساعدات المالية والفنية والعسكرية. وكان من نتائج معاهدة دارين أن توسط المقيم السياسي الإنجليزي "برسي كوكس"

---

(١) للاطلاع على تفصيل اتفاقية دارين الرجوع إلى:
- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم،أمراء وغزاة... قصة الحدود والسيادة الإقليمية في الخليج، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٣، ص٢٦٥.
- جون.س.ولينكسون، حدود الجزيرة العربية (قصة الدور البريطاني في ترسيم الحدود)، ترجمة مجدي عبد الكريم، مكتبة مدبولي، القاهرة، (د.ت)، ص١٢٣٠ وما بعدها.
- محمد عوض الخطيب، صفحات من تاريخ الجزيرة العربية، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، قم، ١٩٩٦، ص ٢٢٧ وما بعده
- محمد علي سعيد، بريطانيا وابن سعود، مطبعة سبهر، طهران، ١٩٨٧، ص ١٢-١٥.
- جون.ب.كيلي، الحدود الشرقية للجزيرة العربية، ص ١٧٥.

فيما بعد مع حاكم الكويت سالم الصباح (الذي خلف جابر) كي يقوم بطرد خصوم ابن سعود من قبائل العجمان من إمارته[١].

قررت الحكومة الإنجليزية مُمثلة بـ"برسي كوكس" عقد مؤتمر في الكويت في ٢٣ تشرين الثاني سنة ١٩١٦، حضره إلى جانب ابن سعود وجابر الصباح وخزعل أكثر من مائة من شيوخ القبائل والعشائر العربية في الأحساء والعراق وعربستان، وكان الهدف من ذلك المؤتمر هو تحقق إنجلترا من حُسن نواياهم تجاهها من جهة، وحثهم على شد أزر الشريف حسين وتأييده في ثورته ضد العثمانيين من جهة أخرى.

أظهر "كوكس" حسن نوايا الاستعمار الإنجليزي تجاه العرب، ورغبة الإنجليز في استعادة العرب لمجدهم الغابر، وحرصهم على جمع كلمتهم ليكونوا كتلة متماسكة تستطيع صد أي اعتداء خارجي يقع على بلادهم، ثم تطرق إلى موضوع الخلافة ووجوب انتقالها إلى العرب. انتهى المؤتمر بتقليد إنجلترا (وسام نجمة الهند) إلى كل من ابن سعود وجابر الصباح، ومُنِحَ ابن سعود مساعدة مالية شهرية مقدّمة من الإنجليز تُقدّر بـ ٥٠٠ جنيه إسترليني[٢].

في الوقت الذي كانت فيه إنجلترا تبذل جهودها لإقناع حكام العرب بالانضمام إليها ضد الدولة العثمانية، مقابل سيل من الوعود والتعهدات حول مستقبل العرب السياسي بعد الحرب. كانت من جهة أخرى منشغلة في التفاوض مع حلفائها في أوروبا حول تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية بما فيها الأقاليم العربية، وتحويلها إلى مستعمرات خاصة لتلك الدول الاستعمارية (وتعكس تلك المخططات الاستعمارية التي لم تنهي بعد، مدى خبث وجشع الغرب الاستعماري وابتعاده عن أبسط قواعد حقوق الإنسان، وانتهاكهم الصريح لحق الشعوب التي ناضلت من أجل

(١) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٣، ص٣٤.
(٢) قاسم، دارسة لتاريخ الإمارات العربية، ص ٣٥-٣٦.

نيل حقوقها في العيش بحرية والعدالة وتقرير المصير). وبذلك تمكن الإنجليز من بسط سيطرتهم على العراق والخليج العربي بصورة تفوق ما كانت عليه قبل ذلك، وخاصة بعد هزيمة ألمانيا والدولة العثمانية[١].

سادساً- مقارنة بين السياسة الاستعمارية في العراق والسعودية بين عامي ١٩١٤-١٩١٨

لم يرد في الخطط الإنجليزية إعطاء المنطقة استقلالاً ذاتياً أو حكماً ذاتياً أو حتى توحيدها في أي شكل من الأشكال، بوصفها أنظمة سياسية تُعامَل على قدم المساواة من حيث أنها دول مستقلة. ففي الوقت الذي نادى فيه المكتب العربي التابع لوزارة الخارجية الإنجليزية في القاهرة بإعطاء العرب مملكة أو كونفدرالية بقيادة الشريف حسين (كما ورد في وعود مكماهون للحسين)، فإن حكومة الهند الإنجليزية رفضت ذلك، ولم تُعِر آمال العرب القومية أي اهتمام. وركزت اهتمامها على احتلال العراق وربطه بإمارات الخليج العربي، وحكم جميع هذه المناطق بأسلوب الحكم المُتّبع في الهند، وهذا ما يتفق مع اتفاقية سايكس-بيكو سنة ١٩١٦، والتي قسمت المشرق العربي والجزيرة العربية إلى كيانات ومناطق نفوذ[٢].

١- السياسة الاستعمارية في العراق بين عامي ١٩١٤-١٩١٨:

لقد كانت هنالك وجهتا نظر إنجليزيتان فيما يتعلق بالسياسة المُفترض اتِّباعها تجاه العراق بُعيد احتلاله، الأولى: مستمدة من حكومة الهند الإنجليزية، والثانية: مستمدة من حكومة لندن أو من السلطات الإنجليزية في مصر. أما مجمل الاختلاف بينهما فهو أن حكومة الهند كانت تريد استعمار العراق دون إعطاء أهله صلاحيات جوهرية في ميدان السياسة أو الإدارة، كما أنها كانت ترغب في ضمه إلى الهند، لهذا لم تكن ترغب في إشراك العرب مع الإنجليز في الحرب

(١) مراد، بريطانيا والعرب، ص ٣٣٨-٣٣٩.
(٢) خلدون النقيب، المجتمع والدولة في الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص١١١.

ضد العثمانيين، ولم تكن تُقدِّر أو تعترف بأهمية الحركة أو الآمال القومية للعرب داخل العراق أو خارجه. بينما كان أصحاب وجهة النظر الأخرى مؤمنين بتحقيق فائدة من خلال تعزيز القومية العربية، والتحالف مع العرب في حرب العثمانيين، وإنشاء حكومات عربية تضطلع بأعباء الإدارة والسياسة الداخلية تحت إشراف إنجلترا وبوحي منها، وكان كلا الفريقين يأمل في تحقيق مآربه بعد انتهاء الحرب[١].

كانت السياسة الإنجليزية–الهندية تهدف إلى إخماد الشعور القومي وتعزيز الثقة بالنفس عند العراقيين؛ لأن الهدف كان استعمار بلادهم على غرار الهند. فقد بذلت الإدارة الإنجليزية في العراق جهوداً جبارة في سبيل التمهيد لحكم العراق حكماً مباشراً وإلى أَجَلٍ غير مسمّى، ففي شهر آب سنة ١٩١٨ بلغ عدد موظفي الدرجة الأولى في الإدارة المدنية (٥٣٤) موظفاً، كان من بينهم (٥٠٧) بريطانيون، و(٧) هنود، و(٢٠) من أهل البلاد.[٢]

اتّجهت السلطات الإنجليزية في فترة احتلالها العسكري للعراق إلى فرض إجراءات استثنائية، خصصت فيها لحاجاتها العسكرية الأفضلية والمقام الأول، ومارست بهذا الشأن سياسة مزدوجة، فبينما كان العسكريون يمارسون تلك الإجراءات، كان السياسيون بدورهم يحاولون كسب ود سكان البلاد بالوعود والتصريحات المعسولة والمُنمَّقة[٣]. والواقع أن تنظيم السلطات الإنجليزية لإدارة العراق كان قد بدأ مع احتلالهم لمدينة البصرة، حيث حاول الإنجليز تحويلها إلى مركز إداري للانطلاق نحو احتلال العراق بكامله، وجعلها أكثر ملائمة لقوات الاحتلال[٤]، واتّبع المحتلون في في بادئ الأمر نهجاً إدارياً يتماشى وخبرتهم المعمول بها في الهند، ومن ثم تطبيقه باندفاع

(١) آيرلند، العراق: دراسة في تطوره السياسي، ص ١٨٢-١٨٤.
(٢) آيرلند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ص ١٨٤.
(٣) عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى، دار الصداقة، بغداد، ١٩٦٣، ص١٢٦.
(٤) فاروق صالح العمر،المعاهدات العراقية-البريطانية وأثرها على السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨، دار عدنان، بغداد، ١٩٧٧، ص١٩-٢٠.

وحماس، تمهيداً لإلحاق القسم الجنوبي من العراق بالإدارة الهندية، فقد طرحوا العملة النقدية الهندية للتداول محل العملة العثمانية، ومثلها في الأمور التجارية والأمنية والتشريعية[١]. ولفرض الهيمنة الإدارية استقدم الإنجليز العديد من السياسيين والإداريين، إما بالاستعارة من الجيش أو من الدوائر الهندية، وحصروا المناصب الإدارية الأساسية بالإنجليز[٢]. كما نظر الإنجليز إلى التركيبة الاقتصادية والاجتماعية كحالة مجزّأة غير قائمة على الهوية الوطنية الموحدة، ففي نظام القضاء بين العشائر، وضع الإنجليز نظاماً أطلقوا عليه (نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية)، وبموجب ذلك النظام تعمدوا معاملة أبناء العشائر كأفراد بعيدين عن (التمدن)، كما شجعوا على إحياء العادات والتقاليد العشائرية، بغية تعزيز النظام القبلي، ومن ثم إرساء أُسس العلاقات الإقطاعية، وبهذا استهدفوا ترسيخ نفوذ شيوخ العشائر، وجعلوهم تابعين لتوجيهات الضباط السياسيين الإنجليز على أساس المصالح المتبادلة[٣].

كما اتّجهت سلطات الاحتلال إلى السيطرة على جميع الفروع المالية والواردات، خاصة فيما يتعلق بالتزام الأراضي وجمع الضرائب وزيادة كمية النقد المتداول، وفرضت التمايز الاجتماعي جرياً على سياسة الغالب والمغلوب، فلم تتردد عن الاستيلاء على منازل بعض السكان بحجة إقامة مشاريع معينة، دون تعويضهم على ذلك الإجراء. وأصبحت أعمال السخرة مظهراً مألوفاً، وذلك بسوق جموع الفلاحين والعُمال من حقولهم وبيوتهم وبأساليب قسرية إلى العمل في

---

(١) للمزيد أنظر:
- محمد بديع شريف وآخرون، دراسات في تاريخ النهضة العربية الحديثة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٤، ص٢٨٠.
- العمر، المعاهدات العراقية –البريطانية، ص ٢٠.
- البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ص ٧٩-٨٠.

(٢) العمر، المعاهدات العراقية-البريطانية، ص ٢٠-٢١. وشريف وآخرون، دراسات في تاريخ النهضة العربية الحديثة، ص٢٨٠.

(٣) البزاز، محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ص ٨١-٨٢.

مشاريعهم الخاصة، وقد رافق ذلك كله فرض الإجراءات المالية الشديدة الوطأة، والمتمثلة في فرض وجمع الضرائب والرسوم على عامة الشعب[١].

أعطى الإنجليز نوعاً من الأهمية للزراعة والري بعد احتلال بغداد، حتى يتمكنوا من تقليل مصروفات الحرب، وذلك بتحقيق الاكتفاء الذاتي الداخلي للمحاصيل الزراعية، فشجعت المزارعين على الرجوع إلى أراضيهم، ومنحتهم بذوراً زراعية تسهيلاً للمهمة.[٢] أما فيما يخصُّ النواحي العامة فقد اهتمت الإدارة الإنجليزية بالتعليم، فشجعت إنشاء المدارس المحلية (ولم يكن ذلك الأمر بالسهل، لعدم توفر المعلمين اللائقين)، وأنشأت مركزاً لتخريج المدرسين الأكُفاء، وافتتحت المدارس التبشيرية. كما اهتم الإنجليز بافتتاح بعض مراكز البريد، وأسست مطبعتين حكوميتين (واحدة في البصرة، والأخرى في بغداد) بما يخدم مصالح المُستعمر ويساعده على تحقيق أهدافه[٣].

كان التأثير الهندي واضحاً في السياسة الإنجليزية المُحتلة للعراق، فقد كانت تعتبر الهند مركزاً للتجربة والخبرة التي حاولت تطبيقها على المراكز الجديدة التي احتلتها، فكانت كل الإدارات والتكوينات الجديدة والقوانين تتبع نظاماً هندياً"؛ بل وأصبحت العملة الهندية (الروبيه) عملة البلد المُستعمَر، وهذا يرجع إلى أن إنجلترا كانت تحاول ربط العراق بالهند وجعله تابعاً لها، غير أن الموقف الداخلي وعدم تقبله لكثير من تلك الإجراءات الجديدة جعل سلطات الاحتلال تعود أحيانا إلى تطبيق القوانين العثمانية القديمة، كطريقة أولى لتبديلها إلى قوانين جديدة بما

(١) شريف وآخرون، دراسات في تاريخ النهضة العربية الحديثة، ص٢٨٢-٢٨٣. والبزاز، محاضرات عن العراق، ص ٨٨.
(٢) W.Willcocks, The irrigation of Mesopotomia, London, 1932, p.232.
(٣) Wilson A.T. Loyalties, Vol. 1, pp. 78-81 .

يتلائم مع الجو الداخلي، إلى أن تكونت النظم الداخلية التي استقرت فيما بعد عند تأسيس الحكومة العراقية[١].

أجرت الحكومة الإنجليزية في العراق استفتاء في ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩١٨، وذلك لتحديد نوع الحكم المرغوب فيه من قبل الشعب، لكنّه كان شكلياً ومُدبراً من قِبل الإدارة المحلية، فجاءت النتيجة مرضية لأرنولد ويلسون وأصحابه من أتباع حكومة الهند الإنجليزية، وظهر العراقيون حسب ذلك الاستفتاء الزائف وكأنهم يريدون استمرار الاحتلال والوجود الإنجليزي في بلادهم. يُضاف إلى ذلك عدم استقرار الاحتلال الإنجليزي لولاية الموصل، ذلك لأن هذه المنطقة كانت تُعتبر حسب اتفاقية (سايكس–بيكو) منطقة نفوذ فرنسية، ولم يستقر أمرها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، عندما تمَّ التفاهم حولها بين " لويد جورج وكليمانصو" في كانون الأول سنة ١٩١٨، وتمّت التسوية رسمياً بين الطرفين فيما بعد من خلال مؤتمر "سان ريمو" في نيسان سنة ١٩٢٠، على أساس ضم الموصل لمنطقة الاحتلال الإنجليزي، لقاء تأييد إنجلترا لفرنسا في احتلالها دمشق، وحمص، وحماه، وحلب، في وجه المعارضة الأمريكية[٢].

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨ كانت الإدارة المؤقتة للعراق تقع بيد الكابتن "أرنولد ويلسون" (الذي أصبح لاحقاً كولونيلاً، وغدا المفوض المدني في العراق)، وكانت معاونته الشهيرة هي "غيرترود بيل" التي كانت في ذلك الوقت أشهر كاتبة إنجليزية عن البلدان العربية. وبينما كانت "بيل" تميل إلى نظام (المحمية أو الوصاية) كان "ويلسون" يميل إلى الحكم المباشر، لكن مع نهاية سنة ١٩١٨ كان الاثنان على حالة من الوفاق، كانت كافية لكي تمرر "بيل" مذكرتها التي تقول بأن الحديث عن حق تقرير المصير قبل مؤتمر السلام وخلاله كان أمراً ضاراً

(١) Wilson A.T. Loyalties, Vol. 1, pp. 81-83 .
(٢) صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، ص١٨-١٩.

بمصالح إنجلترا، فقد كتبت "بيل" عن ذلك بقولها: "إن شعب بلاد الرافدين، وبعد أن شهد النهاية الناجحة للحرب، قد اعتبر من المُسلّم به أن البلد سيظل تحت السيطرة الإنجليزية"[١]، وكان "ويلسون" يرى بأن مناطق العراق لا تُشكّل كياناً متماسكاً، وبدا له العراق مُفكّكاً بشكل يُمكّن الإنجليز من البقاء فيه[٢].

٢- السياسة الاستعمارية في الخليج العربي والجزيرة بين عامي ١٩١٤-١٩١٨:

أما عن السياسة الإنجليزية تجاه الخليج العربي والجزيرة العربية، فهي لم تخرج عن إطار السياسة المُتّبعة في العراق في تلك الفترة التاريخية، وكذلك كانت تتجاذبها مدرستين: الأولى يُمثّلها "برسي كوكس"، وتُعبّر عن سياسة حكومة الهند القائمة على أهمية دور ابن سعود في أوضاع الجزيرة العربية، فضلاً عن الخليج العربي. والثانية هي مدرسة القاهرة (المكتب العربي في القاهرة) المُعاكسة لها، والمنادية باستمرار الاعتماد على الشريف حسين، وكانت كل من الجهتين السياسيتين تدعم وجهة نظرها الخاصة في الحاكم الاصلح من الآخر في حكم الجزيرة العربية[٣]. وكانت السياسة الإنجليزية في منطقة الخليج قُبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ حريصة على تأكيد نفوذها هناك، وذلك عن طريق عقد معاهدات واتفاقيات مع أمراء ومشايخ الخليج العربي[٤].

قامت إنجلترا بتغيير سياستها في الجزيرة العربية، وذلك عقب ضم الأحساء الواقعة على الخليج العربي إلى نجد سنة ١٩١٣، وما ترتب على ذلك من ازدياد نفوذ ابن سعود واتساع إمارته. فقررت إقامة علاقات معه، لاسيما بعد إعلان الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، وذلك

---

(١) نقلاً عن كتاب نهاية الدولة العثمانية وتشكيل الشرق الأوسط لـ ديفيد فرومكين، ص ٣٦٣

(٢) فرومكين، نهاية الدولة العثمانية وتشكيل الشرق الأوسط، ص٣٦٤

(٣) محمد صابر رجب، دور عبد العزيز آل سعود في توحيد الجزيرة العربية وبناء الدولة الحديثة، معهد البحوث والدراسات العربية، الكويت، ١٩٨٩، ص١٩.

(٤) البسام، ميزان القوى في الخليج العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، ص ١٢٤.

لتخوفها على طرق مواصلاتها المؤدية إلى مستعمراتها في الهند، وما رافق ذلك من دخول القوات الإنجليزية مدينة البصرة في تشرين الثاني سنة ١٩١٤[١].

أدى إعلان الحرب العالمية الأولى في الأول من آب سنة ١٩١٤ إلى دفع السلطات الإنجليزية في الخليج العربي إلى ضرورة عقد معاهدة مع أمير نجد والأحساء، بعد اتّساع أملاك دولته وازدياد نفوذه في المنطقة[٢]. وأشارت المصادر الإنجليزية إلى توجيه "برسي كوكس" بعد إعلان الحرب تبليغاً إلى شيخ المحمرة "خزعل خان" ليتعاون مع ابن سعود للتخلص من العثمانيين.[٣] كما طالب الإنجليز ابن سعود بعدم التعرض لقوافل التجار الإنجليز وتأمينهم، وذلك مقابل الاعتراف به حاكماً مستقلاً على نجد والأحساء، والدخول معه في معاهدة، وحمايته من أي هجوم يقع عن طريق البحر[٤].

وعلى إثر دخول القوات الإنجليزية الفاو ونزولها عند شط العرب، أصدر كوكس الذي كان يرافق الحملة بوصفه رئيساً للحكام السياسين بياناً في ٦ تشرين الثاني سنة ١٩١٤، أعلن فيه أسف الحكومة الإنجليزية لمعاداة الدولة العثمانية وإعلان الحرب عليها، بعد أن أبدت على حد قوله عدواناً لا مسوّغ له (وهو يُشير إلى قيام وحدة من الأسطول العثماني الذي كان تحت القيادة الألمانية بضرب الموانئ الروسية الواقعة على البحر الأسود، وإغراق بعض السفن الروسية)، وأضاف كوكس قائلاً: "وليكن معلوماً للجميع إن إنجلترا ليست في نزاع مع السكان العرب

---

(١) John Philpy; Saudi Arabia, Beirut, 1968, p. 233.

(٢) صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها، ج٢،منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٧، ص١٥٨. وجبران شامية، آل سعود في ماضيهم وحاضرهم، (د.دن)، لندن، ١٩٨٦، ص١٠٩.

(٣) John Philpy; Arabian Jubille, London, 1952, p.35.
وملحق سجل الوثائق البريطانية، العراق والكويت، المجلد (٧)، رقم الملف: ٧٠٨، سنوات ١٨٥٣-١٩٥٧، دار الكتب والوثائق بغداد.

(٤) الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص١٨٤.

القاطنين على شواطئ دجلة والفرات، وعلى هؤلاء أن لا يسمحوا للسفن العثمانية أن ترسو في موانئهم "[1].

والمُلاحظ أن تحركات كوكس كانت تعكس رأي الحكومة الإنجليزية، التي رأت حينها ضرورة الاتصال بابن سعود، لا سيما بعد احتلال البصرة في ٢١ تشرين الثاني ١٩١٤، لأن من شأن ذلك تحقيق فائدة كبيرة للجانب الإنجليزي، إذ باستطاعته أن يجعل قبائل شمر ورئيسها ابن الرشيد، والمُنتفق ورئيسها "عجمي السعدون"، مضطرةً للبقاء على الحياد، بدلاً من تهديدها الجناح الأيسر للقوات الإنجليزية عند تقدمها من الفاو باتجاه الشمال، كما أن هذه المستجدات جعلت أمير نجد والأحساء يعتذر عن تقديم أية مساعدة للعثمانيين[2]. مقابل ذلك سارعت السلطات الإنجليزية إلى الاتصال بابن سعود مجدداً في مهمة متعلقة بحملة احتلال العراق كجزء من جهودها لكسب تأييد مشايخ المنطقة، إذ أرسل كوكس مبعوثه "شكسبير" (الوكيل السياسي في الكويت، والذي كانت تجمعه علاقة طيبة مع ابن سعود) لأجل استمالة ابن سعود للاشتراك في الحرب مع إنجلترا، محاولاً إقناعه للقيام بعمل ما ضد الدولة العثمانية، وبذلك يكون "شكسبير" أول مندوب رسمي لحكومة أجنبية يصل الرياض، وأوردت التقارير الإنجليزية: "إن الحكومة الإنجليزية قررت على إثر نشوب الحرب إبلاغ ابن سعود أنها مستعدة للاعتراف به كحاكم مستقل على نجد والأحساء، وعقد معاهدة وضمان حمايته من كل عدوان بطريق البحر، بشرط أن يتعاون معها في عملية احتلال باقي المدن العراقية بعد البصرة". وكان رد ابن سعود للمبعوث

([1]) للمزيد راجع:
- غيرترود بيل، فصول من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، دار الرافدين للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧١، ص٤.
- ستيفن هامسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠، ترجمة لسليم طه التكريتي، ج١، ط١، منشورات الفجر، بغداد، ١٩٨٨، ص١٨٢.
- البزاز، محاضرات عن العراق من الحتلال حتى الاستقلال، ص ٩.

([2]) حميد احمد حمدان التميمي، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٩، ص ١-٦-١٠٨ + ١٨٩-١٩٢.

الإنجليزي أنه مع تخليص البصرة من يد العثمانيين، لكنه يرى أن تُعقد بينه وبين الحكومة الإنجليزية اتفاقية محدودة وصريحة ذات بنود واضحة للجانبين[١].

وفي مطلع كانون الأول سنة ١٩١٥ طلب كوكس من حكومة بلاده أن تفوضه في عقد معاهدة مع ابن سعود، فجاء الرد بالقبول والإيجاب، فتم التوقيع على معاهدة "دارين" في ٢٦ كانون الأول سنة ١٩١٥، والتي نصت على اعتراف إنجلترا باستقلال ابن سعود ونفوذه في نجد والأحساء والموانئ التابعة لها على ساحل الخليج العربي، وحماية بلاده من أي اعتداء خارجي قد يقع عليه، وأمور أخرى تتعلق بدعمه ضد ابن الرشيد في حائل، مقابل أن يتحاشى المداخلة في شؤون إمارات الخليج العربي المرتبطة بمعاهدات الحماية مع إنجلترا[٢]. ولعل ما أورده حافظ وهبة عن بعض الأحاديث التي دارت بين ابن سعود وبرسي كوكس ما يفصح لنا المقاصد الإنجليزية من عقد المعاهدة، إذ حاول المسؤول الإنجليزي استمالة أمير نجد والأحساء على أمل اشتراكه في الحرب ضد الدولة العثمانية. فيمكن القول أن المعاهدة كانت وليدة الظروف الداخلية التي كانت تمر بها الجزيرة العربية، فضلاً عن استمرار النزاع الإنجليزي– العثماني على مناطق النفوذ في العراق والخليج العربي[٣]. وإن كانت معاهدة دارين قد اهتمت بالحدود الشرقية لإمارة نجد والأحساء وعلاقتها بإمارات الخليج العربي، فإنها لم تتضمن أي تعّهد من ابن سعود بعدم الاعتداء على الشريف حسين، مما جعل الباب مفتوحاً لحدوث خلافات بين الحجاز ونجد في

---

(١) نجدة فتحي صفوة، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، المجلد الأول ١٩١٤-١٩١٥، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٣٥١-٣٥٤ + ٣٦١-٣٦٣. و Nyrob Richard ; Area Handbook for the Persian Gulf States, Washington, 1977, P.P. 313-316.

(٢) للاطلاع على تفصيل اتفاقية دارين الرجوع إلى:

- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم،أمراء وغزاة... قصة الحدود والسيادة الإقليمية في الخليج، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٣، ص٢٦٥.

- جون.س.ولينكسون، حدود الجزيرة العربية (قصة الدور البريطاني في رسم الحدود)، ترجمة مجدي عبد الكريم، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٢٣٠ وما بعدها.

- محمد عوض الخطيب، صفحات من تاريخ الجزيرة العربية، مكتبة مؤمن قريش، قم، ١٩٩٦، ص ٢٢٧ وما بعدها.

- محمد علي سعيد، بريطانيا وابن سعود(العلاقات السياسية وتأثيرها على المشكلة الفلسطينية)، مطبعة سبهر، طهران، ١٩٨٧، ص ١٢-١٥.

- جون.ب.كيلي، الحدود الشرقية للجزيرة العربية، مكتبة الأمل، الكويت، ١٩٧٩، ص ١٧٥.

(٣) حافظ وهبة، خمسون عاماً في جزيرة العرب، دار الآفاق العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص١١٧.

حدود الإمارة الغربية، التي شهدت سنواتها اللاحقة توتّراً تحوّل إلى نزاع مسلح بين نجد والحجاز، لأسباب تتعلق بترسيم الحدود وتنقل القبائل القاطنة على حدودهما؛ فضلاً عن عوامل أخرى، كانت إنجلترا تهدف لتحقيقها[١].

ومع بداية سنة ١٩١٥، واستمرار العمليات الحربية بُعيد اندلاع الحرب العالمية الأولى، لم يكتفِ الإنجليز بالمساعدات التي حصلوا عليها من جانب بعض الحكام العرب في محاربة الدولة العثمانية، بل سعوا لدى مشايخ الخليج العربي (وبزعم جمع كلمتهم) لضمان الحصول على تأييد شعوبهم، وعدم الرضوخ لضغط العثمانيين والوقوف إلى جانبهم في الحرب، مما قد يؤدي إلى عرقلة نقل القوات والإمدادات والعمليات العسكرية المتصلة بحملة احتلال العراق أواخر سنة ١٩١٤، ولكي يتمكنوا من ذلك دعت السلطات الإنجليزية في المنطقة إلى عقد اجتماع في الكويت (مؤتمر الكويت الأول) في كانون الثاني سنة ١٩١٥، برئاسة "اللورد هاردنج" نائب الملك في الهند، وحضره عدد من مشايخ الخليج العربي[٢].

اهتمت إنجلترا بحالة التوتر في العلاقات الكويتية–النجدية الناجمة عن خلافات حدودية وأمور تجارية وولاءات القبائل القاطنة على المناطق الحدودية، فقد أدى كوكس دور الوسيط بين البلدين بشان مسألة الرسوم الجمركية على البضائع المُصدّرة من الكويت إلى نجد، حين عرض طلب ابن سعود في حزيران ١٩١٦ أن تُدفع له رسوم تلك البضائع، وهو ما رفضه جابر الصباح، فكان ذلك التوتر أحد الأسباب التي دفعت إنجلترا للدعوة إلى عقد مؤتمر الكويت الثاني[٣]. ففي تشرين الثاني سنة ١٩١٦ اجتمع كوكس مع عبد العزيز ابن سعود في العقير، وذلك لمعالجة قضية الخلافات الحدودية (على حد زعمهم)، وإيقاف عمليات التهريب من

(١) John Philpy; Saudi Arabia, pp. 273-274.
(٢) الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص٢٥-٢٦.
(٣) جمال زكريا قاسم، المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على إمارات الخليج العربي، مجلة التاريخية المصرية (مجلة تصدرها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد السادس عشر، مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٦٩، ص١٤٦.

الكويت، فضلاً عن مناقشة علاقات نجد مع إمارات الخليج العربي، فيما كان الهدف المعلن للاجتماع ظاهراً هو مساندة (ثورة الحسين)، والقضاء على أمراء آل الرشيد حلفاء العثمانيين[١]. وعلى إثر انتهاء مؤتمر العقير، استمرت الدبلوماسية الإنجليزية بجهودها السياسية في توثيق الصلات بالأمراء والشيوخ العرب بما يخدم مصلحة إنجلترا ويحقق أهدافها، فدعا كوكس أولئك الزعماء لعقد مؤتمر الكويت الثاني، للتأكد من دعمهم لإنجلترا في الحرب العالمية الأولى، وتوفير المساندة لثورة الحجاز ضد الدولة العثمانية. فتمكن الإنجليز عبر الاتصالات الشخصية لمبعوثيهم، والمؤتمرات التي عُقدت في البصرة والعقير والكويت، من استمالة الزعماء العرب طوال سنوات الحرب، مما ضمن لهم سلامة الإمدادات اللازمة لقواتهم المشارِكة في حملة احتلال العراق[٢].

ويمكننا القول أن السياسة الإنجليزية في العراق والخليج العربي (وضمنه السعودية) كانت في تغيير مستمر، تبعاً لاختلاف الظروف السياسية الطارئة، ومنها اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ وإعلان الدولة العثمانية الحرب على إنجلترا وحلفائها، فسارعت الحكومة الإنجليزية إلى التحرك السياسي والعسكري، بهدف استمالة شيوخ الخليج العربي إلى جانبها في الحرب (التي شملت شمال الخليج العربي)، واقترن ذلك مع دخول القوات الإنجليزية مدينة البصرة، وتحركها شمالاً صوب العمارة والناصرية، لإخراج العثمانيين من العراق. واتّضح تركيز الجهد الدبلوماسي الإنجليزي على إجراء اتصالات مباشرة مع شيوخ الكويت والمحمرة، وبعض شخصيات البصرة مثل " طالب النقيب"[٣]، ودفعهم باتجاه دعم الجهد العسكري الإنجليزي،

---

(١) John Philpy; Saudi Arabia, p. 274. . وطالب وهيم، تاريخ الحجاز السياسي ١٩١٦-١٩٢٥، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٧، ص٣٨٣-٣٨٦.

(٢) The Persian Gulf Administration Reports 1873-1947, Vol .VII, 1912-1920, Archive Editiion , London, 1986, p.78.

(٣) طالب النقيب: من شخصيات البصرة المعروفة بتعاونها مع العثمانيين، ففي سنة ١٩٠١ عينته الدولة العثمانية متصرفاً على الاحساء، ونائباً عن مدينة البصرة في مجلس المبعوثان العثماني، فضلاً عن علاقاته مع شيوخ الخليج والجزيرة العربية، وبعد قيام

ودعوتهم للمشاركة في احتلال البصرة والفاو. كما أدّت السياسة الإنجليزية والمتمثلة بالحصار التجاري المفروض على العراق، والضغوط التي مورست على شيخ الكويت والمحمرة لمنع وصول الإمدادات والمواد الغذائية عبر الموانئ، إلى إلحاق أضرار اقتصادية بالسكان[1].

وفي المجمل نلاحظ اتّخاذ إنجلترا السياسة الاستعمارية المشهورة (فرِّق تسُد) في المنطقة العربية المذكورة (والتي مازالت قائمة حتى اللحظة)، فجزأت الأقاليم العربية إلى دول وكيانات متنازعة ورسمت لها الحدود. وجعلت هذه الكيانات تتناسى بعد تحررها أن هذه الحدود قد أقامها الاستعمار الغربي، وأنها ليست سوى حدود الحبس الانفرادي والإقامة الجبرية التي فرضها الاستعمار، ولعبت الكيانات التي أقامتها أو تبنتها الإدارات الاستعمارية المتعاقبة دوراً أساسياً في تهيئة المناخ الملائم للاستثمارات الأجنبية وللنهب المنظم لموارد البلاد، ولجعل فكرة الوحدة العربية فكرة نظرية غير عملية وغير قابلة للتطبيق.

وإذا ما توقفنا قليلاً عند بنود معاهدة دارين، لأدركنا في حقيقة الأمر إنها قد جعلت من نجد محمية إنجليزية أخرى مُماثلة لمحمياتها في إمارات الخليج العربي، وقد منعت بنود تلك المعاهدة ابن سعود من الاعتداء على تلك الإمارات، لكنها في المقابل لم تُلزمه بأي تعهد بعدم الاعتداء على الشريف حسين في الحجاز (والذي طالب بالاستقلال وبقيام الدولة العربية في المشرق على أن يكون الملك المتوّج عليها). وبذلك يجد المتمعن باتفاقية دارين أن القصد منها هو استخدام ابن سعود كورقة بديلة للشريف حسين، يستخدمها الإنجليز في الوقت والمكان المناسبين، وهذا ما حدث بالفعل فيما بعد عندما أوعزت لابن سعود بإنهاء حكم الأشراف نهائياً، وضم الحجاز إلى

الحكم الوطني في العراق، أصبح وزيراً للداخلية في حكومة عبد الرحمن النقيب الأولى في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٠. للمزيد أنظر، حسين هادي الشلاه، طالب باشا النقيب ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧١.

(1) للمزيد حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى :

- حميد احمد حمدان التميمي، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني، ص ١-٦-١٠٨ + ١٨٩-١٩٢.

- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٢٢١-٢٢٩.

دولته سنة ١٩٢٤–١٩٢٥. ولا يجب أن نغفل ظهور موجّهات جديدة للسياسة الإنجليزية في تلك الفترة، والتي كان أبرزها النفط. حيث وجّه الاستراتجية العسكرية الإنجليزية كلها خلال الحرب العالمية الأولى، والذي أعاد ولاية الموصل جزءاً من العراق بسبب النفط القابع في أراضيها.

الفصل الثالث

السياسة الاستعمارية في العراق والسعودية بين عامي ١٩١٨-١٩٣٩

أولاً- تأسيس الدولة العراقية والدور البريطاني فيه

١- الثورة العراقية ١٩٢٠ والموقف البريطاني منها:

تضافرت الأسباب والدوافع لدى العراقيين لرفض الانتداب والاحتلال، فأخذ الشعب العراقي الرافض للاحتلال البريطاني وإدارته بتنظيم نفسه، لمقاومة ذلك الاحتلال والمطالبة بالاستقلال، فظهرت بعض الجمعيات الوطنية، كجمعيتي: "العهد العراقي" التي تأسست سنة ١٩١٩، وجمعية "حرس الاستقلال" التي تأسست في السنة نفسها، وتمحورت برامج تلك الجمعيات حول تحقيق الأهداف التالية: استقلال العراق استقلالاً تاماً ضمن الوحدة العربية، وتوحيد كلمة العراقيين، وطلب المساعدة الفنّية والاقتصادية من بريطانيا، على أن لا تمس مصالح الشعب العراقي واستقلال العراق التام[١]. والغريب في الأمر أن تلك الجمعيات تريد محاربة الاستعمار، وتطلب منه المساعدة في الوقت نفسه، وإن دلّ ذلك على شيء؛ إنما يدل على قصور في الوعي للقائمين عليها، وما أشبه ذلك بموقف الأغنام التي تطلب من الذئب أن يرعاها.

عمدت السلطات البريطانية إلى اتّباع سياسة الشدّة والعنف، وذلك بقمع أي احتجاج ضد سياستها، وهذا ما بدا جلياً في طريقة تعاملها مع الانتفاضات التي تفجرت ضدها في مختلف مناطق العراق، والتي ما لبثت أن تحولت إلى ثورة شاملة ضد الاستعمار الغربي؛ إذ كان إصدار عصبة الأمم (التي كانت تهيمن عليها القوى الاستعمارية وخاصة بريطانيا) لقرار الانتداب، والذي خضع العراق بموجبه للانتداب البريطاني في ١٧ حزيران سنة ١٩٢٠، وبالتالي خضوعه للحكم المباشر، بالإضافة إلى سوء تدبير الإدارة البريطانية بالنسبة للعراقيين، وثقل الضرائب الباهظة، ثم تأثير الجمعيات الوطنية (التي سبق التنويه إليها)، كانت جميع هذه العوامل كفيلة لتوتر الجو السياسي في العراق، واحتشد العراقيون، وأُعلِنت الثورة في السنة نفسها في كامل الأراضي العراقية ضد البريطانيين[٢].

امتدت الثورة بسرعة إلى مناطق العراق كافة، فأُعلِنت الثورة في النجف في ٢ تموز ورُفِع علم الثورة العربية فوق سراي الحكومة، واشتبك الثوار في بلدة الرميثة مع البريطانيين، وفي الشامية تمكن الثوار

(١) عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، بغداد، (د.دن)، ط٢، ١٩٥٢، ص٤٨-٤٩.
(٢) متى عقرواي، العراق الحديث: تحليل لأحوال العراق ومشاكله السياسية والاقتصادية والصحية، مطبعة العهد، بغداد، ١٩٣٦، ص٤٠-٤١.

من السيطرة على المدينة، واستطاعوا تحقيق نصر كبير في موقعة الرازنجية (الرستمية) يوم ٢٤ تموز، فاضطرت القوات البريطانية إلى التراجع نحو الحلة، بعد أن فقدت حوالي (٣٢٠) جندياً، وغنم الثوار (٤٠) رشاشاً ومدفعاً واحداً[١].

في مناطق العراق الأخرى، عمد الثوار في السماوة إلى تدمير سكة الحديد لعرقلة وصول الإمدادات إلى القوات البريطانية، وفي الكوفة هاجم الثوار الباخرة البريطانية (فابرافلاي)، وفي الرمادي اهتزّ موقف البريطانيين، وتمكّن الثوار من قتل حاكم لواء الدليم السياسي الكولونيل "ليجمان" (Lijman)، وفي ديالى تمكن الثوار من تعطيل سكة الحديد بين بغداد وخانقين، وامتدت الثورة إلى كركوك وأربيل والموصل والسليمانية، وأصبحت بغداد شبه محاصرة، بعد أن وصل الثوار إلى مشارف منطقة المسيب[٢].

خفتّ حِدّة المعارك العسكرية بعد فترة قصيرة من وصول السير "برسي كوكس" إلى العراق بديلاً عن "ويلسن"، وانتهت الثورة بعد المفاوضات التي أجرتها بريطانيا مع الثوار في الرميثة (أخر معاقل الثورة)، وتوقيعها الاتفاق معهم في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٠، والذي تعهدت فيه بريطانيا أن تكون للعراق حكومة عربية مستقلة، وعدم مطالبة الثوار بالخسائر التي لحقت ببريطانيا، وتعّهُد بريطانيا بإعفاء العراقيين من الضرائب عن السنة التي حدثت فيها الثورة، على أن يتعهد بحفظ الأمن والنظام في مناطقهم، وأن يسلموا الحكومة البريطانية (٢٤٠٠) بندقية[٣].

٢- السياسة البريطانية وتشكيل المجلس التأسيسي والحكومة العراقية المؤقتة:

أدركت الحكومة البريطانية أن سياسة الحكم المباشر في العراق لم تجدِ نفعاً، بعد تعرضها إلى خسائر مادية وبشرية جسيمة، وأن استمرارها سيكلفها نفقات باهظة ترهق ميزانيتها. وبعد فشل السياسة التي اتبعها "ارنولد ويلسن" ، والقائمة على التجاهل التام للعراقيين في مطالبهم لإقامة حكم وطني، أعادت بريطانيا تعيين "برسي كوكس" (الذي كان آنذاك ممثلاً لحكومة بريطانيا في طهران) لإدارة

(١) زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٣، ص٢٨-٢٩.
(٢) الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ص١٥٢، ١٧٤، ١٨٢، ١٨٧.
(٣) للمزيد أنظر:
- هنري فوستر، تكوين العراق الحديث، ترجمة عبد المسيح جويدة، دار السلام، بغداد، ١٩٤٥، ص٩٤-٩٧.
- صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، ص٣٢-٣٣.

العراق، فوصل إلى بغداد في ١١ أيلول ١٩٢٠[١]. فعمل على تهدئة الأوضاع، ومضى كوكس في سياسته الرامية إلى إعادة هيكلة الإدارة، وشكّل مجلساً من بعض الضباط والموظفين البريطانيين الذين عملوا ضمن الحملة البريطانية على العراق وكان أول عمل قام به "كوكس" هو الاجتماع الذي عقده مع "السيدة "بيل" و"جون فيليبي"، وأوضح لهما عزمه على تكوين حكومة عراقية، لإعادة الهدوء بين صفوف العراقيين، والعمل على تشكيل مجلس تأسيسي، يتولى تشكيل حكومة مؤقتة من ضمن العديد من المهام المُناطه به. وبذلك تمَّ تشكيل أول حكومة عراقية برئاسة عبد الرحمن النقيب الكيلاني، بعد مشاورات عدة كان "للسيدة بيل" دوراً بارزاً فيها[٢].

عمل "كوكس" على تجريد الحكومة العراقية من أي صلاحيات أساسية، فقد حصر بيده مقاليد الأمور الخارجية والعسكرية، واحتفظ لنفسه بحق النقض لأي قرار يتخذه الوزراء، وفي الوقت نفسه قام بتعيين مستشارين بريطانيين لكل وزارة، وأصبحت مبادرات اتخاذ القرار تُشرّع من قبل أولئك المستشارين[٣]. وكرس "كوكس" جُلّ اهتمامه على تسليم الوظائف إلى العراقيين، دون أن ينقل إليهم السلطة الفعلية بشقّيها: المركزي والفرعي، وارتأى أن يحصر اهتمام مجلس الوزراء بالنظر في التدابير التي من شأنها تهدئة البلاد، وإعلان العفو العام، وفي سن قانون الانتخاب وإرجاع الضباط العرب إلى العراق، وتشكيل جيش عراقي تحت إشراف بريطاني، وتنظيم الإدارة في عموم البلاد[٤]. فاتّبع "كوكس" بذلك سياسة استعمارية مقنّعة، تهدف إلى تهدئة الرأي العام العراقي، وتحقيق مصالح بريطانيا بأقل مجهودٍ ممكن.

تضمنت خطة "كوكس" إعادة النظر بالتقسيمات الإدارية، فشرعت الحكومة المؤقتة في أوائل سنة ١٩٢١ بوضع مقترحات للسياسة الإدارية للمناطق، على غرار التنظيمات التي كانت سائدة في العهد العثماني، فأصبح العراق يضم عشرة ألوية، وفي كل لواء خمسة وثلاثين قضاءً، ويرتبط بكل قضاء خمس وثمانون ناحية، ووُضِع موظف عراقي على رأس كل وحدة إدارية، وإلى جانبه مستشار بريطاني. وفي ٦ كانون الثاني سنة ١٩٢١ تقرر تأسيس الجيش العراقي، وكُلِف جعفر العسكري بتشكيله[٥].

---

(١) برسي كوكس، تكوين الحكم الوطني في العراق، تعريب بشير فرجو، مطبعة الاتحاد الجديدة، الموصل، ١٩٥١، ص٤٤.
(٢) غيرترويد بيل، فصول من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، دار الرافدين للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧١، ص٢٠٨.
(٣) ستيفن هامسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠، ج١، ترجمة سليم طه التكريتي، منشورات الفجر، بغداد، ١٩٨٨، ص٢٠٨-٢٠٩.
(٤) فيليب ويلارد آيرلند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط، (د.دن)، بيروت، ١٩٤٩،ص٢٢٤.
(٥) حسين الرحال وآخرون، الإدارة المركزية والإدارة المحلية في العراق، مطبعة عبد الكريم زاهد، بغداد، ١٩٥٣، ص٥٩.

بناءً على ما سبق يتّضح أنَّ إنشاء الدولة العراقية كان إحدى مخرجات اتفاقية سايكس–بيكو، الموقعة سنة ١٩١٦ لتقسيم الولايات العثمانية بين فرنسا وبريطانيا. أما إنشاؤها في سنة ١٩٢٠ فكانت من نتائج ثورة "العشرين"، التي اندلعت في العراق ضد الاحتلال البريطاني وسياسته الرامية إلى تطبيق قوانين الهند البريطانية العراق، تمهيداً لضمه إلى لحكومة الهند، كسلسلة من الانتفاضات التي حدثت في الوطن العربي جرّاء عدم إيفاء الحلفاء بالوعود التي قطعوها للعرب بنيل الاستقلال[١].

٣- السياسة البريطانية وتنصيب فيصل ملكاً على العراق:

كانت مسألة اختيار شكل النظام السياسي الذي يتحدد به مستقبل الحكم في العراق، بمثابة الخطوة الثانية والمهمة، بعد تأسيس الحكومة المؤقتة، بغية إرساء القواعد الأولى للحكم الوطني. ولم يكن ذلك الإجراء هيّناً في بداية الأمر؛ بل اصطدم بعقبات محلية وخارجية. وفي واقع الحال، كانت أغلبية الآراء تميل إلى جانب اختيار النظام الملكي[٢].

مضت بريطانيا في سياستها الرامية إلى تأسيس حكومة عراقية، وأبدت رغبتها بتنصيب أمير عربي على عرش العراق، يحظى بثقة أبناء البلاد ويتعاون معها ويضمن مصالحها[٣]. فبرز على الساحة أكثر من مرشح محلي لتولّي عرش العراق ومقاليد السلطة، وكان هناك ثلاثة أسماء بارزة من ثلاث ولايات عراقية كبرى، أبرزهم: "طالب النقيب" من البصرة، و"عبد الرحمن الكيلاني" (نقيب أشراف بغداد، ورئيس الحكومة المؤقتة)، و"هادي باشا العمري" (سليل الأسرة العمرية المعروفة في الموصل)[٤].

أما الأوساط البريطانية، فقد بدا حينها وكأن نوعاً من التفاهم قد حصل بين مخططي السياسة البريطانية، فظهرت لديهم رغبة لاختيار أحد أنجال الشريف حسين بن علي (ملك الحجاز). فكانت آراء "كوكس" المدعومة من عدد غير قليل من مساعديه الأكثر تأثيراً من غيرها على الحكومة البريطانية، تميل إلى ترشيح "فيصل بن الحسين" لعرش العراق، وذلك لما أبداه من مرونة مع وزير الحرب

(١) رفعت عبد المجيد، العراق الانقلابي، دار الجواهري، بغداد، ٢٠١٥، ص١٣.
(٢) فاضل حسين، الفكر السياسي في العراق ١٩١٤-١٩٥٨، دار كنانه، الكويت، ١٩٨٤، ص٣٠٧.
(٣) آيرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ص٢٣٦-٢٣٨.
(٤) للمزيد حول هذا الموضوع أنظر: سيار الجميل، زعماء وأفندية: البنية التاريخة للعراق الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩، ص ٢٨٣-٢٨٥.

البريطاني آنذاك "وينستون تشرشل" واستعداده للتفاهم مع الحكومة البريطانية[١]. فقامت بريطانيا بمفاتحة فيصل بأمر تنصيبه ملكاً على العراق عن طريق الضابط في دائرة الأركان البريطانية "كورنواليس" (Cornualse) في ٧ كانون الثاني سنة ١٩٢١، الذي أرسل تقريره إلى وزارة الخارجية البريطانية، يعلمها فيه بنتائج اجتماعه مع فيصل[٢].

دعا "تشرشل" كبار الموظفين البريطانيين في الشرق الأدنى إلى مؤتمر عُقِدَ في القاهرة يوم ٩ آذار سنة ١٩٢١، للنظر في شؤون اقتصاد مصاريف الحكومة البريطانية، وإعادة النظر في السياسة البريطانية في "الشرق الأدنى". وحضر عن العراق أربعة مندوبين بريطانيين، واثنين عراقيين، وقد بحث المؤتمر طريقة حفظ الأمن في العراق دون تكليف بريطانيا مصاريف باهظة، كما بحث مسألة تأسيس حكومة عراقية وطنية في العراق[٣].

أعلنت بعد ذلك الحكومة البريطانية العفو العام عن (المطلوبين السياسيين)، وأعلن "تشيرشل" أمام مجلس العموم البريطاني مصرِّحاً: "بأنّه تقرر تأسيس حكومة وطنية في العراق، وذلك بداعي السياسة الاقتصادية، ووفاء بريطانيا بوعودها للعرب، وإنّ الحكومة البريطانية تعتبر الأمير فيصل لائقاً بأن يصبح ملكاً على العراق، إذا ما انتخبه العراقيون"[٤]. وسعت السلطات البريطانية في العراق إلى تحقيق أغراضها بكل السُبل، وذلك بالعمل على إزاحة كل من اعترض على ترشيح فيصل لعرش العراق، أو رشح نفسه كبديل عنه، وفعلت ما وبوسعها لإزالة العراقيل والعقبات عن طريق مرشحها المُفضّل فيصل[٥]. وهذا ما ذكرته السيدة "بيل" بقولها: "إنّ سياستنا في العراق غير مستقرة. أشعر أنّ العراقيين لا يعرفون ما هو غرضنا في كل ما نفعله؛ فنحن نُدخلهم السجون من جهة لأنهم يطلبون الأمير عبد الله[٦]، ونشجّعهم على طلب فيصل من جهة أخرى"[١].

---

(١) كاظم نعمة، الملك فيصل الأول والإنجليز والاستقلال، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٨٨،ص٥٢.
(٢) نجدت فتحي صفوة، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، ج٦، دار الساقي، بيروت، ط١، ٢٠٠٤، ص١٢٨-١٢٩.
(٣) عقراوي، العراق الحديث: تحليل لأحوال العراق، ص ٦٥.
(٤) عقرواي، العراق الحديث: دراسة لأحوال العراق، ص ٦٦-٦٧.
(٥) فوستر، تكوين العراق الحديث، ص١٨٠.
(٦) كان العراقيون قبل تولي فيصل للملك، يريدون أن يكون أخوه عبد الله ملكاً عليهم، لأنهم يرونه شخص مثالي ودبلوماسي لائق، في الوقت الذي كان فيه فيصل ملكاً على بلاد الشام. وبعد طرد فيصل من الشام، استمرت فكرة ترشيح عبد الله راسخة في أذهان العراقيين، وتعززها مسألة طرد فيصل؛ إذ شكك أولئك بأهلية فيصل لحكم العراق، بعد أن عجز عن تثبيت نفسه في سوريا، وكان يدعم هذا الترشيح كبار الساسة العراقيين، الذين ينتمون إلى جمعيتي: العهد والعربية الفتاة، مع تأييد لا بأس به من داخل العراق.
F.O.271/4148 The Meeeting Eastern Committee Mesopotamia 1920, ibid , p.p.8-9.

وفي ١١ تموز أقر مجلس الوزراء العراقي صيغة إعلان فيصل ملكاً على العراق، وقبل ذلك أُجري استفتاء شعبي بإشارة من "كوكس"، قُيل أن ٩٦% من الشعب العراقي قد صوّتَ لصالح تنصيب فيصل ملكاً على البلاد، وفي ١٨ آب سنة ١٩٢١ أبلغت وزارة الداخلية عبد الرحمن الكيلاني (بصفته رئيساً للحكومة) بأنَّ الأغلبية الساحقة للشعب العراقي قد أيدّت انتخاب فيصل ملكاً على العراق، وبناءً على ذلك جرى احتفال التتويج في ٢٣ آب من السنة نفسها، بحضور مُمثّلين عن الشعب العراقي، وفي الوقت نفسه أعلن كوكس اعتراف "الملك البريطاني" بفيصل ملكاً على العراق. ووفقاً لسير التقاليد الدستورية، قدّم عبد الرحمن الكيلاني وبصورة رسمية للملك فيصل استقالة حكومته المؤقتة.[٢] وعن تنصيب فيصل على عرش العراق تقول السيدة "بيل": "لقد رمينا بذارنا، وستُرينا الأيام القليلة القادمة ما إذا كنا رابحين أم لا...."[٣].

نُصِبَ فيصل على عرش العراق كأول ملك للعراق في ٢٣ آب ١٩٢١، وكان من اختيار المُحتل البريطاني، وهو من خارج العراق، ونُصَّبَ ملكاً على العراق عن طريق استفتاء ابتدعه البريطانيون. وتقول السيدة "بيل": "لقد نُصِبَ فيصل ملكاً باستفتاء جماعي، لأنّه مرشحنا نحن، ولنا في الوقت الحاضر تأثير فوق العادة، وهو في الوقت نفسه يلعب لعبتنا نحن، وهو لا يأبه لكوننا نقف ورائه، وهو يثق بنا كما تفعل البلاد، ونحن نتشاور معاً حول أفضل طريق يوصلنا إليه..."[٤] وفي ذلك إجابة واضحة على أساب اختيار الإنجليز لـ فيصل ليكون ملكاً على العراق، وكان على البريطانيين أن يجنوا ثمار سياستهم بتنصيب فيصل على عرش العراق، فيقول "برسي كوكس" عن فيصل: "له سلوك شخصي جذّاب في صلاته الإنسانية العادية، وهو نوعاً ما لطيف وغير مُتكلّف، ولكن بجانب ذلك لا يبدو لي أنّه يتمتّع بأي خصائص ليكون ملكاً جيداً، فهو ضعيف وغير مُستقر من الناحية الأخلاقية المعنوية، وهو على استعداد لتنفيذ وعده وكلمته، وحاكم سيء جداً في تقييمه للناس. وفي بغداد يُنظر إليه بارتياب شديد من قِبل نقيب الأشراف ومن آخرين من هذا المستوى. أما في البلد فيُنظر إليه باحتقار وامتعاض

---

(١) غيرترويد بيل، العراق في رسائل المس بيل ١٩١٧-١٩٢٦، ترجمة جعفر الخياط، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٣، ص٣٢١.
(٢) عبد الرحمن البزاز، محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، (د.دن)، القاهرة، ١٩٥٤، ص١٣٤-١٣٨.
(٣) بيل، العراق في رسائل المس بيل، ص ٣٣٦.
(٤) بيل، العراق في رسائل المس بيل، ص ٣٨٢.

من كل الرجال الحكماء والمعتدلين"[١]. بينما تقول "بيل"في رسائلها: "إن عربة السياسة تسير الآن على عجلات زيتٍ بزيت مائعٍ جداً، وإنّ فيصلاً والسير برسي كوكس يُصيبان نجاحاً عظيماً....."[٢]. ويبدو أنّ البريطانيين كانوا يستهدفون من تولية فيصل لعرش العراق بالإضافة لما سبق، لإقامة حكم وطني يستتر خلفه الحكم البريطاني المبطن، فهم اختاروه لصفاته التي ذكروها، من ضعف شخصية، وقصور النظر، واستعداده للتعاون والقبول بما يمليه عليه الإنجليز، وهذا ما حدث بالفعل؛ إذ كان وجود فيصل على عرش العراق بالنسبة لبريطانيا للشؤون الخدمية فقط، وهذا ما أكدته مجريات الأحداث خلال مدة حكمه.

٤- المعاهدات العراقية- البريطانية

أ- معاهدة سنة ١٩٢٢:

عرضت الحكومة البريطانية على الحكومة العراقية مسودة معاهدة لتنظيم الأسس التي تقوم عليها العلاقات بين البلدين، وجاءت بنودها مُقيِّدة لصلاحيات فيصل كملك، وسلبته سلطته، وكان البريطانيون يريدون الإمساك بزمام السلطة الفعلية بإيديهم، ليضمنوا مصالحهم[٣]. تضمنت تلك المعاهدة[٤]ثمانية عشر بنداً وأربعة ملاحق، وأهم ما جاء فيها: تقديم بريطانيا المشورة والعون للحكومة العراقية طوال مدة المعاهدة المُحددّة بعشرين عاماً. على أن يتعهد ملك العراق بعدم تعيين الموظفين الأجانب في العراق إلّا بموافقة الحكومة البريطانية، كما نصت على أن يسترشد الملك العراقي بمشورة ونصح المندوب السامي البريطاني في كل ما يتعلق بالالتزامات الدولية والمالية، وأعطت بريطانيا لنفسها الحق في رعاية المصالح الأجنبية في العراق...[٥]. قرّر مجلس الوزراء العراقي قبول تلك المعاهدة في ٢٥ حزيران ١٩٢٢، بعد الضغوط التي مورست عليه من البريطانيين، وفي ١٠ أيلول من السنة نفسها أجبر

---

(١) Hight Commissioner to the secretary of state for the colonis,London, August 27, 1922, p.p 44-46.
(٢) بيل العراق في رسائل المس بيل، ص ٣٥٣.
(٣) محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨، آفاق عربية، بغداد، ٢٠٠٠، ص ٣٦.
(٤) للمزيد حول معاهدة ١٩٢٢ أنظر: عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٧٥، (نص المعاهدة المعقودة بين العراق وبريطانيا سنة ١٩٢٢).
(٥) احمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٣، مطبعة السنابل، بغداد، ١٩٨٠، ص ٣٥-٣٨.

"كوكس" الملك فيصل على التعهد باستشارته في كل أمر يخص شؤون العراق، وأن يعمل بمقتضى تلك الاستشارة، وأن لا ينصب أحداً في البلاط أو في أية دائرة أخرى إلّا بموافقة "كوكس"[١].

ب- معاهدة ١٩٢٦ ومشكلة الموصل:

تُعد مشكلة الموصل من القضايا الجوهرية في تكوين الدولة العراقية الحديثة، وترجع جذور هذه المشكلة بالأساس إلى ظروف الحرب العالمية الأولى والاحتلال البريطاني للعراق، خاصة بعد الإدعاءات التي أطلقتها الحكومة العثمانية بأن ولاية الموصل جزء من بلادها، متذرّعة بعدد من الحجج أهمها: أن الولاية لم تُحتَل عسكرياً إلّا بعد عقد الهدنة[٢].

أما بريطانيا، فكانت قد اتّخذت من مسألة الحدود لاسيما مع تركيا، وسيلة ضغط ومساومة على العراقيين، كلما لمست إصرارا من جانب الحكومة العراقية والقوى الوطنية في العراق، لانتزاع بعض المكاسب الوطنية. وخلال المفاوضات بين الحلفاء والدولة العثمانية، تنازلت الأخيرة عن الولاية بموجب معاهدة "سيفر" في آب ١٩٢٠؛ إلّا أن تلك المعاهدة لم تدخل حيّز التنفيذ. وفي مؤتمر "لوزان" آب ١٩٢٣ عادت مفاوضات الصلح من جديد بين الدولة العثمانية والحلفاء، وفيه أقرّت بريطانيا بحقوق العراق بولاية الموصل؛ لكن المؤتمر لم يتوصل إلى حلٍ مجدٍ ونهائي للمشكلة، فأُحيلت المسألة إلى عصبة الأمم[٣].

وبعد دراسة المشكلة من الجوانب جميعها، توصل مجلس (العصبة) في ٣٠ أيلول إلى قرار يقضي بتعيين لجنة دولية ثلاثية للنظر مرة أخرى في ملابسات المشكلة. وبالفعل قامت تلك اللجنة بإجراء حملة استقصاء تفصيلية في ولاية الموصل، كما تحرت وجهات نظر الجانبين العراقي والتركي، ثم قدمت في ١٦ تموز ١٩٢٥ تقريراً مفصّلاً بذلك إلى مجلس العصبة، والذي أحاله بدوره إلى (محكمة العدل الدولية) للنظر بشأنه. وعلى ضوء تقرير اللجنة الدولية وقرار محكمة العدل، أقرّ مجلس (العصبة) في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ أن تكون المنطقة المتنازع عليها جميعها ضمن المملكة العراقية؛ إلّا أنّه أرفق قراره هذا بجملة شروط، أهمها: بقاء المنطقة تحت الانتداب البريطاني لمدة خمسة وعشرين عاماً، ويكون ذلك

(١) نعمة، الملك فيصل الأول والإنجليز، ص ١٢٣.
(٢) فاضل حسين، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية- البريطانية- التركية، مطبعة اشبيلية، بغداد، ١٩٧٧، ص٢٢.
(٣) البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٣، ص٩٦.

بمعاهدة بين بريطانيا والعراق، وأخرى بين بريطانيا والعراق وتركيا[١]. فكان لزاماً على العراقين لكي يحافظوا على أرضهم، أن يبقوا تحت رحمة بريطانيا، وأن تكون تلك الأرض مُسخّرة لخدمة المصالح الاستعمارية.

ولغرض تنفيذ هذا الإجراء، عقد العراق وبريطانيا بينهما (المعاهدة الثانية)[٢] في ١١ كانون الثاني ١٩٢٦، وافقت عليها الحكومة العراقية ومجلس النواب العراقي بالأغلبية، ولم تكن في حقيقتها إلّا امتداداً لمعاهدة ١٩٢٢، بما فيها من نصوص والتزامات للطرفين لمدة خمس وعشرين سنة. بالرغم من أنها أشارت إلى إعادة النظر بخصوص تعديل الاتفاقيات المالية والعسكرية، وإمكانية دخول العراق عصبة الأمم. إلّا أن البحث بهذه المسائل قد توقف إلى حين، وبدا واضحاً أنّ بريطانيا قد استغلت الخلاف حول مشكلة الموصل، لتعزيز نفوذها وإبرامها لتلك المعاهدة مع العراق[٣].

والواقع أن مشكلة الموصل اقترنت بالتنافس الدولي بين الحلفاء (أثناء وبعد انتهاء الحرب) على نفط العراق. ذلك الصراع الذي تمثل في الحصول على امتياز "شركة النفط التركية" (والمُبرم في ٢٨ حزيران ١٩١٤ بين الدولة العثمانية وألمانيا وبريطانيا، والذي يقضي بالبحث عن منابع النفط في ولايتي الموصل وبغداد)[٤].

جـ- معاهدة ١٩٢٧:

أفسحت معاهدة سنة ١٩٢٦ المجال لإعادة النظر في المعاهدات والاتفاقيات بين العراق وبريطانيا، ولم تتوقف المعارضة الوطنية عن مساعيها في الدعوة إلى تعديل الاتفاقيات مع بريطانيا، وعزمها على إيصال العراق إلى الاستقلال وإزاحة الانتداب البريطاني. وفي كانون الثاني ١٩٢٧ دخلت الحكومة العراقية برئاسة جعفر العسكري (والتي ضمت بين أعضائها من رجال المعارضة) في مفاوضات مع الجانب البريطاني في لندن، للشروع بعقد المعاهدة الثالثة بين الطرفين. فكان أن تم توقيعها، وكعادتها

---

(١) زكي صالح، مقدمة في دراسات العراق المعاصر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٥٣، ص٧٤.
(٢) للمزيد حول اتفاقية ١٩٢٦ أنظر: محافظ الأرشيف الوطني العراقي، محفظة رقم ١١٦٥، ملف ١٠٨/ ١/ ١٧ جـ١: معاهدة بين العراق وبريطانيا موقعة بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦.
(٣) فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨، دار عدنان، بغداد، ١٩٧٧، ص١٢٩-١٧٣. والبرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٣، ص٩٥-١٠٩.
(٤) فاضل حسين وآخرون، تاريخ العراق المعاصر، مكتبة المنارة، بغداد، ١٩٨٠، ص ٥١-٥٢.

كانت امتداداً لما سبقها من اتفاقيات إلى حد ما، إلّا أن الجديد فيها هو تعهد بريطانيا بمساعدة العراق على الترشيح إلى عصبة الأمم، إن دلّ على تطور مُلائم حتى سنة ١٩٣٢. ومع هذا فإن بريطانيا ماطلت في بعض المطالب العراقية، خاصة فيما يتعلق بالتجنيد الإجباري، وتعديل الاتفاقيات المالية والعسكرية[١]، وهذين الجانبين هما الأهم بالنسبة لها، كون الأول هو السبب الرئيس لوجود كل مُستعمر على أراضي الغير، بينما الثاني يحدد وجودها واستقرارها على تلك الأرض، حسب ازدياد حجم قوته أو تحجيمها.

د- معاهدة ١٩٣٠:

انصبّت مطالب العراقيين منذ قيام الحكم الوطني على إنهاء الانتداب، وانضمام العراق إلى عصبة الأمم، وكان العراق مُلزماً بالموافقة على عقد معاهدة ١٩٢٢، ثم معاهدة ١٩٢٦، ومعاهدة ١٩٢٨، والتي ضمنت بريطانيا من خلالها تأمين مصالحها في العراق[٢].

وفي تموز سنة ١٩٢٩، وبعد وصول "حزب العمال" البريطاني إلى السلطة، أوعزت الحكومة البريطانية إلى المندوب السامي في بغداد "همفريز" (S.F.H.Humphrys)، أنّ يُعلم الحكومة العراقية عن عزمها إنهاء الانتداب، وترشيح العراق لعصبة الأمم، وأبلغته بفتح المفاوضات مع الحكومة العراقية لعقد معاهدة تُحدّد العلاقة بينهما. فكان أن تم التوقيع على معاهدة ١٩٣٠[٣]. وقد استهدفت تلك المعاهدة إقامة حلف وثيق بين الطرفين عند انتهاء فترة الانتداب، على أساس الحرية والمساواة. وقد وعدت الحكومة البريطانية العراق بأنّ عقد المعاهدة سيفضي إلى استقلاله، ودخوله مجلس عصبة الأمم، وقَبِلَ الجانب العراقي بهذا العرض؛ لكن ما جاء في بنودها يمس سيادة العراق بشكل كبير؛ إذ نصّت على السماح لبريطانيا بالاحتفاظ بقاعدتين جوّيتين، وهما الحبانية والزبير، وبقاء القوات البريطانية في العراق لمدة خمس سنوات بعد نيله الاستقلال، وعلى التعاون المتبادل بين الطرفين في حالة الحرب، وسماح العراق لبريطانيا باستخدام أراضيه ومواصلاته طيلة مدة

(١) البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٣، ص١١٠-١١٧. والعمر، المعاهدات، ص١٧٥-١٧٨.
(٢) الجعفري، بريطانيا والعراق، ص ٤٣.
(٣) دار الكتب والوثائق، بغداد، ملفات وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٣٩، ملف ٥/٣٤٩/ ١٨ جـ١: معاهدة التحالف بين العراق وبريطانيا الموقع عليها ٣٠ حزيران ١٩٣٠.

الحرب[١]. وقد تضمنّت أحدى عشرة مادة، مع ملحق للشؤون العسكرية مُكوّن من سبع فقرات، وملحق مالي مُكَون من خمس فقرات، وعدد من الرسائل الموضحة التي تبادلها الطرفان، كما أُلحِق بها اتفاقية خاصة لتنظيم الشؤون العدلية، وُقِعَ عليها في آذار سنة ١٩٣١.[٢]

٥- استقلال العراق ودخوله عصبة الأمم ١٩٣٢:

كانت وزارة الخارجية البريطانية قد أبلغت السكرتير العام لعصبة الأمم في ٤ تشرين الثاني بأنها مُلزمة ببنود معاهدة ١٩٢٦، والتي تُمهد لترشيح العراق لعضوية مجلس عصبة الأمم، فأخذت لجنة الانتداب الموضوع على مِحمل الجد، وطلب رئيس اللجنة قبل دراسة القضية حضور الدولة أثناء مناقشة تقرير بريطانيا عن إدارة العراق، وطلبت اللجنة من الدولة المُنتَدبة أن تُوضّح مقدار التقدم الذي حصل على أيدي الموظفين الوطنيين، وكذلك الموظفين البريطانيين، وحجم المُشكلات التي تم حلّها، والتي لا تزال في طور المعالجة، وفي آذار سنة ١٩٣١ وُزِعَ التقرير الخاص بتقدم العراق خلال عهد الانتداب على أعضاء "لجنة الانتدابات" لدراسته[٣].

وخلال الجلسة العشرين لـ "لجنة الانتدابات الدائمة"، خوّلت الحكومة البريطانية مندوبها السامي "همفريز" أن يُصرّح بأن حكومته توصي بان يُسمح للعراق بالدخول إلى عصبة الأمم، وهي في نظرها الطريقة القانونية لإنهاء الانتداب. وفي ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٢، أعلن رئيس "لجنة الانتدابات الدائمة" في مجلس عصبة الأمم إنهاء الانتداب البريطاني على العراق، وفي ٣ تشرين الأول من العام نفسه دخل العراق عصبة الأمم، واعتُرِف به دولة مستقلة[٤].

كان الوضع السياسي في العراق يقوم على ازدواجية السلطة؛ فكانت يد بريطانيا هي العليا ويد العراق هي السفلى. الملك فيصل يُعلن أن العراق نال استقلاله؛ لكن المعاهدة تفضح حقيقة ذلك الاستقلال، ليُرى وكأنه خيال.[٥] وحقيقة كان الاستقلال الذي حصل عليه العراق شكلياً، ومُكبّلاً بالقيود؛ إذ بقيت

---

(١) للمزيد حول تلك الاتفاقية أنظر:
M.A.Fitzsimis, Empire by treaty: Britain and the Middie East in the Twentieth Century, University of Dame Press, Indiana, 1964,p.p 25-33.

(٢) مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، نقله للعربية فيصل نجم الدين الأطرقجي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٦، ص١٥-١٦.

(٣) مجيد خدوري، تحرر العراق من الانتداب، مطبعة العهد، بغداد، ١٩٣٥، ص١٦-١٧.

(٤) آيرلند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ص٣٢٨-٣٢٩. وخدوري، تحرر العراق من الانتداب، ص٢٢-٣٦.

(٥) حسين جميل، العراق: شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠، دار اللام، لندن، ١٩٨٧، ص ١٢٩.

بريطانيا(بموجب معاهدة الاستقلال) تهيمن على مقدّرات البلاد سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، واستمرت في التحكم في شؤونه، واستُبدِل الانتداب المؤقت باحتلال دائم.[١]

وما زالت المسرحية مستمرة، يلعب أبطالها الدور نفسه، ويحملون الهوية نفسها، مع اختلاف بسيط لمكان إصدارها، وبالتأكيد فإن مسرحها المُفضل هو بلاد الرافدين، في حين كان وما يزال الشعب العراقي هو الكومبارس لتلك المسرحية. وإن طُرِح السؤال عن نوعها؛ لأجبنا بكل وضوح إنها "تراجيديا". فالاحتلال مُستمر، والاستقلال الشكلي موجود على الأرض، ومعاناة العراق ذاتها، وتواطئ من يدّعون الوطنية قائم، وثروات البلاد في حالة نزيفٍ دائم، في حين أن الشعب العراقي كالعاده الخاسر الوحيد من تلك المسرحية، فلم يُتقن حكام العراق اللعبة كما يجب، ولم يتعلموا من دروس الماضي). واستوقفتني أبياتٌ شعرية للشاعر العراقي " الشبيبي، تُعبّر عن وضع استقلال العراق في تلك الحقبة الزمنية؛ إذ يقول فيها:

قالوا استقلّت في البلادِ حكومةٌ فأجبتُ إذ قالوا فلم يتأكدوا

أحكومةٌ والاستشـارةُ ربُـها وحكومةٌ فيها المُشاوِرُ يُعبدُ

المُستشارُ هو الذي شِرب الطلى فعلامَ يا هذا الوزير تُعربدُ

٦- الأوضاع السياسية من الاستقلال حتى بداية الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩:

سعى فيصل بعد إبرام معاهدة الاستقلال مع بريطانيا ودخول العراق عصبة الأمم، إلى اتّباع سياسة إصلاحية تتلاءم ومرحلة الاستقلال، كما أعرب عن رغبته في إيجاد نوع من التقارب بين البلاط الملكي والقوى الوطنية (لاسيما التي يمثلها حزب الإخاء)، ونتج عن ذلك استقالة حكومة "نوري السعيد" في ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٢، وتكليف "ناجي شوكت بتأليف حكومة انتقالية في تشرين الثاني من السنة نفسها، والتي ما لبث أن استقالت في ١٨ آذار سنة ١٩٣٣[٢].

(١) البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٣، ص١٩٦-١٩٧.
(٢) سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢-١٩٣٦، مطبعة الإحسان، بغداد، ١٩٧٥، ص١٤٨-١٥١.

عهد فيصل إلى رئيس الديوان الملكي "رشيد عالي الكيلاني" بتشكيل وزارة جديدة في ٣٠ آذار ١٩٣٣، وكان أن واجهت حكومة "الكيلاني" مشكلة خطيرة، ألا وهي اندلاع تمرد "الآثوريين"[١] في شمال العراق، وهو ما استغلته بريطانيا كذريعة للتشكيك باستقلال العراق، ووجهت إلى الملك فيصل تهديداً شبيهاً بالإنذار بخصوص التعامل مع تلك المشكلة، وكانت الحكومة قد اضطرت إلى اتّباع حلول عسكرية وسياسية لإنهاء ذلك التمرد. كما تعرضت حكومة "الكيلاني" إلى صدمة مفاجِئة وغير متوقعة، ففي أيلول ١٩٣٣ توفي الملك فيصل على حين غرّة في مدينة "برن" بسويسرا، والتي كان قد قصدها طلباً للاستجمام والمعالجة، فاجتمعت الوزارة يوم وفاة فيصل، وأقرّت تتويج أبنه الأمير "غازي" ملكاً على عرش العراق. واستقالت وأُعيد تشكيلها مرة ثانية ٩ أيلول بموجب القوانين الدستورية المتّبعة[٢].

اختل عقد التوازن السياسي بموت الملك فيصل. وكان ابنه "غازي" صغير السن عند توليه العرش (أحدى وعشرين سنة)، فلم يتمكن من تسيير الأمور كما يجب، لقلة مؤهلاته وتجاربه السياسية. وقد استغل الساسة الطامحون هذه الثغرة، فدخلوا فيما بينهم بمنافسة حادة من أجل اكتساب السلطة، أو تحديد شكل واتجاه مساراتها السياسية[٣].

ورغم أن الحقبة الزمنية لحكم الملك "غازي" كانت قصيرة نسبياً (١٩٣٣– ١٩٣٩)؛ إلّا أنها كانت مليئة بالأحداث والانعطافات الهامة. كان أبرزها مُداخلات وانجرار العشائر والجيش في خضم الشؤون السياسية، فضلاً عن النمو الذي طرأ على الأفكار والتكتلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (سواء

---

(١) يذكر البعض أن الآثوريين هم من بقايا الآشوريين القدماء، ويقول غيرهم إنهم من الاكراد الذين سكنوا شمال العراق، واعتنقوا الدين المسيحي على المذهب النسطوري، بينما ورد لدى آخرون أنهم من السكان الأصليين لمناطق جبال تركيا ومن شرق اوروبا، جاءت بهم بريطانيا إلى العراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وكونت منهم فرقة عسكرية تحت اسم قوات"الليفي" تحت إمرة القوات البريطانية. فساهموا إلى جانب القوات البريطانية في قمع ثورة سنة ١٩٢٠، كما استخدمهم البريطانيون في حملاتهم التأديبية ضد القبائل العربية والكردية، شكلوا نقطة ارتكاز خطيرة في السياسة الاستعمارية البريطانية؛ إذ جعلت منهم نوافذ مفتوحة، لتكون نقطة مراقبة لجميع الدول المجاورة للعراق. طالب الآثوريون عصبة الأمم بمنحهم الاستقلال، أو نقلهم خارج العراق، لكن طلبهم قوبل بالرفض، فأعلنوا التمرد والعصيان المسلح ضد الحكومة، وبعد فشل المفاوضات بينهم وبين الحكومة العراقية، اضطرت الحكومة العراقية إلى استخدام السلاح لقمع التمرد سنة ١٩٣٣. للمزيد حول مشكلة الآثوريين يمكن الرجوع إلى:
- دار الكتب والوثائق، بغداد، ملفات البلاط الملكي: د. ك. و، ملف رقم ١١/٢، وثيقة رقم ١٠، ملفة القضية الآثورية.
- رياض رشيد ناجي الحيدري، الآثوريون في العراق، ١٩١٨-١٩٣٦، مطبعة الجبلاية، القاهرة، ١٩٧٧.
- إسماعيل أحمد ياغي، الأقليات في العراق، مكتبة غزة، القاهرة، ١٩٩٤.

(٢) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارت العراقية، ج٢، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٣، ص٣١٩-٣٤٠.

(٣) Bernard Vernier, Armee et politique au Moyent- Orient, payot, Paaris, 1963,p.p. 44- 49.

داخل الحكم أو خارجه)، وعلى مسار التعامل في السياسة الخارجية. وهذا ما دعا البعض لأن يطلق على تلك الحقبة اسم "حقبة القلق والاضطراب السياسي وعدم الاستقرار"[١].

فقد شهدت مدّة حكم الملك "غازي" اضطرابات كثيرة في معظم أنحاء البلاد، وامتدت إلى مناطق واسعة في العراق. فكثرت التمردات العشائرية والصراعات السياسية، ناهيك عن سوء الإدارة في بعض المدن، وفقدان السيطرة الحكومية على بعض المناطق الإدارية. فواجهت الحكومة العراقية أثناء حكم "غازي" تمرد "للفلاحين الأكراد" في صيف ١٩٣٤، واضطرابات "الإيزيدين" الرافضين لقانون التجنيد الإجباري[٢].

وتميزت تلك المرحلة بميزة أساسية مضمونها خروج المؤسسة العسكرية من ثكناتها، ومساهمتها الفعلية في صنع القرار السياسي، وذلك من خلال فرض إرادتها كمؤسسة بصورة مباشرة عن طريق الانقلابات العسكرية، كما حدث سنة ١٩٣٦؛ عندما قام الجيش العراقي بانقلاب عسكري على وزارة "ياسين الهاشمي"، بقيادة الفريق "بكر صدقي" (الكردي الأصل)، إذ زحفت قوات الانقلاب يوم ٢٧ أيلول ١٩٣٦ إلى بغداد، واستولت على دوائر البريد وعدد من المواقع الاستراتيجية، وكان "صدقي" قد أمر الطائرات بقصف بعض المناطق في بغداد، وطلب من "غازي" إقالة الوزارة القائمة، وتأليف وزارة جديدة برئاسة "حكمت سليمان. فاضطرت الحكومة لتقديم استقالتها، وتشكلت حكومة جديدة يرأسها "حكمت سليمان"[٣].

وقّرت بريطانيا دعماً كبيراً للانقلابيين، ووقفت في وجه أي نشاط معادي لهم، إذ اعتبرت السفارة البريطانية وجود "بكر صدقي" على رأس الانقلاب وسيلة يمكن استخدامها للضغط على الملك "غازي"، لتسيير مصالح بريطانيا في العراق دون أي معوقات[٤].

---

(١) عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، مكتبة الهاشمية، بغداد، ١٩٧٨، ص٣٨-٤٢.
(٢) عماد أحمد الجواهري، نادي المثنى وواجهات التجمع القومي في العراق ١٩٣٤-١٩٤٢، مطبعة ودار الجاحظ، بغداد، ١٩٨٤، ص١٣.
(٣) الجعفري، بريطانيا والعراق، ص٦٢-٦٧.
(٤) رجاء حسين الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي بين عامي ١٩٢١-١٩٤١، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٥، ص١٦٩-١٧٠.

أصبح "بكر صدقي" رجل الدولة الأول، يُخضِع لإرادته جميع المسؤولين، بما فيهم الملك نفسه، يفرض إرادته ويصدر أوامره إلى الجميع، وكان رئيس الحكومة تابعاً له، في حين اعتكف الملك في البلاط. وكثُرت الاغتيالات في عهد الانقلاب الذي دبره "بكر صدقي"، ويُقال أن "صدقي" هو من دبّر تلك الاغتيالات. وأبرز من تمَّ اغتيالهم: سكرتير مجلس الوزراء السابق "ضياء الدين يونس" و "عبد الله باش" (وهو أحد علماء الموصل المشهورين في زمانه)، بالإضافة إلى "جعفر العسكري" وشقيقه "علي رضا العسكري" وكذلك هو الحال مع القانوني "عبد القادر السنوي"[١].

ازداد التباعد بين "صدقي" والوزراء بسبب تدّخلاته في شؤونهم، وقيامه بفرض الأشخاص في المناصب، وإقدامه على إبعاد الضباط القوميين من مناصبهم إلى مناصب غير مهمة، مما حدا بهم إلى تدبير اغتياله في مطار الموصل يوم ١١ آب ١٩٣٧، وذلك بعد التفاهم مع (آمر مطار الموصل)، وافتعلوا انقلاباً جديداً، وأعلن آمر موقع الموصل "محمد آمين العمري" انفصال منطقة الموصل عن بغداد. استقالت بعد ذلك وزارة "حكمت سليمان"، وتولّى رئاسة الحكومة "جميل المدفعي" في ١٧ آب ١٩٣٧، ولم تختلف سياسته عن سياسة حكومة "سليمان، مما أدى لإسقاطها من قِبل "كتلة الضباط الأحرار" يوم ٢٤ كانون الأول سنة ١٩٣٨، فأُسنِدت الوزارة إلى "نوري السعيد"، الذي أصدر عفوا عن المُبعدين السياسيين، وسيطر على الأوضاع الداخلية، لكن الأمور سرعان ما توتّرت بعد مقتل الملك غازي في ٤ نيسان ١٩٣٩، إثر حادثة مُدبرة، كان البريطانيون وراءها بلا شك، وإن تمت عملية الاغتيال بالوكالة[٢].

(١) حازم المفتي، العراق بين عهدين (ياسين الهاشمي وبكر صدقي)، مطبعة سومر، بغداد، ١٩٩٠، ص ١٠٨-١٢٧.
(٢) الجعفري، بريطانيا والعراق، ص ٧٢- ٨٠.

ثانياً– قيام المملكة العربية السعودية والموقف الاستعماري

١– الأوضاع السياسية في السعودية حتى سنة ١٩٢٢:

كانت السعودية إلى ما قبل سنة ١٩٢٢ عبارة عن مقاطعات أو إمارات يحكمها شيوخ متنافسون فيما بينهم، يسعى كل منهم لتوسيع حدود إمارته على حساب الآخر، وقد شهدت السنوات التي سبقت تأسيس المملكة السعودية الحديثة حروباً عدة بين أمراء كان يتلقى بعضهم الدعم الخارجي، وكانت أهم تلك الإمارات: نجد، والحجاز، وعسير، وجبل شمر[١].

كان عبد العزيز بن سعود قد أسس سنة ١٩١٢ ما يسمى (منظمة إخوان التوحيد) الدينية العسكرية الوهابية، وصارت تلك المنظمة الأداة العسكرية لحكمه، وقد ألّف (إخوان التوحيد) جيشاً كبيراً خاض سلسلة حروب داخل شبه الجزيرة العربية[٢].

أدرك ابن سعود أن هدفه من تأسيس دولة مترامية الأطراف تسيطر على منطقة الخليج العربي بشكل عام، يصطدم بوجود قوتين مهمتين، الأولى الأشراف (الموالين لبريطانيا) في الحجاز، والثانية آل الرشيد (الموالين للدولة العثمانية) في منطقة جبل شمر، وكان يتحتم عليه التخلص من كلا القوّتين[٣].

تطور النزاع بين ابن سعود والشريف حسين إلى صدام مباشر؛ إذ التقت قوات الطرفين عند واحة تربة سنة ١٩١٩، وانتهت المعركة بانتصار ابن سعود على قوات الحسين، وأصبح الطريق مفتوحاً أمامه إلى الحجاز، لجأ الحسين إثر تلك الهزيمة إلى الحكومة البريطانية طالباً تدخلها. استجابت بريطانيا لنداء الشريف حسين وطالبت ابن سعود بإيقاف القتال والعودة إلى نجد، وهددته بإلغاء المعاهدة المبرمة بينهما، وإنها ستعتبر تحركاته(عدائية)، وستتخذ الإجراءات التي تراها مناسبة لردعه، فوجد ابن سعود نفسه مضطراً للإذعان، فأمر قواته بإيقاف القتال والاكتفاء بالسيطرة على تربة[٤].

---

(١) أليكسي فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية من القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن العشرين، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص٣٢٥.

(٢) سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيادة والشرعية، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٣، ص٥٧.

(٣) رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٧٠.

(٤) بنوا ميشان، عبد العزيز آل سعود ، ترجمة عبد الفتاح ياسين، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٦٥، ص١٥٢-١٥٣.

احتلت القوات السعودية عسير (المهمة استراتيجياً على ساحل البحر الأحمر) في سنة ١٩٢٠، وفي السنة نفسها استولت على واحة الجوف الكبرى. وفي تموز سنة ١٩٢١ عقد عبد العزيز ابن سعود مؤتمراً لشيوخ القبائل ورجال الدين في الرياض، أُعلِنَ فيه تنصيب ابن سعود سلطاناً لنجد وكل الأراضي التابعة لها، وفي تشرين الثاني من السنة نفسها ضم ابن سعود إمارة جبل شمر إلى نجد، ثم ما لبث أن استولت قوات ابن سعود التي يقودها ابنه فيصل على مدينة أبها في تموز سنة ١٩٢٢، فأُلحِقت عسير بكاملها بالدولة السعودية[١].

أدّى مؤتمر سان ريمو في نيسان ١٩٢٠ (الذي عقده البريطانيون والفرنسيون ، لإعادة رسم خارطة الشرق الأوسط السياسية بعد الحرب العالمية الأولى)، ومؤتمر القاهرة في آذار سنة ١٩٢١ (الذي عقده وزير المستعمرات البريطاني تشرشل في القاهرة لتسوية مشاكل السياسة البريطانية في المشرق العربي) إلى تغيير ميزان القوى في منطقة الجزيرة العربية لصالح الهاشميين، فقد أصبح الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق، وأخوه عبد الله ملكاً على الأردن فأصبح ابن سعود محاصراً من الغرب والشمال، وازدادت مخاوفه عندما بدأ الهاشميون بالاتصال مع آل الرشيد؛ ولأجل مواجهة أي تهديد محتمل، أرسل ابن سعود قوات الأخوان لاحتلال عاصمة آل الرشيد (حائل)، وقد نجحوا في ذلك مع نهاية سنة ١٩٢١، كما تغلغلت قوات الاخوان داخل الأراضي الأردنية (إلا أن القوات البريطانية منعتها من التقدم وردتها على أعقابها، خشية على المصالح البريطانية هناك)[٢].

كما شنت قوات الإخوان غارات سريعة داخل الأراضي العراقية؛ فتدخلت الحكومة البريطانية وتوسطت لعقد مؤتمر بين الطرفين سنة ١٩٢٢، لتسوية مشاكل الحدود العراقية–النجدية، والكويتية–النجدية. وقد عُقد المؤتمر الأول في مدينة (بحرة) ولم يصل إلى نتيجة، أما الثاني فقد عُقد في (العقير) وانتهى بإقامة منطقتين محايدتين، الأولى بين العراق ونجد، والثانية بين الكويت ونجد، ومنع أي طرف من الأطراف من بناء تحصينات عسكرية عند الحدود[٣].

---

(١) مشكور، نزاعات الحدود في الخليج، ص٥٧-٥٨.
(٢) انتوني ناتنج، العرب: انتصاراتهم وأمجاد الإسلام، دار النور، القاهرة، ١٩٧٤، ص٤١٧-٤٢١.
(٣) صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر ١٩٤٥-١٩٥٨، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٦، ص٥٥.

٢- التوسع السعودي واحتلال الحجاز والتوقيع على معاهدة جدة ١٩٢٧:

أعلن الشريف حسين نفسه خليفة للمسلمين، وذلك بعد أن أُعلِنَ إلغاء منصب الخلافة في تركيا، ونفي أخر سلاطين بني عثمان من الآستانة سنة ١٩٢٤، بعد أن نجح كمال أتاتورك بإعلان الجمهورية هناك. فكان لتلك الخطوة ردة فعلها عند البريطانيين وابن سعود؛ إذ بدا للإنجليز وكأن الحسين يريد تبوّء عرش ملك العرب والمسلمين جميعاً، وهو ما لا يتلاءم والأهداف البريطانية القائمة على أساس إبقاء المنطقة مقسمة إلى دول صغيرة، متصادمة فيما بينها بشكل دائم، فقررت الإدارة البريطانية وقف الدعم المقدم للحسين[١]. وهذا ما يُعرف بالتجزئة السياسية، من أجل خدمة الدول الاستعمارية وتسهيل سيطرتها على الشعوب، عن طريق منع أي خطوات وحدوية، أو نمو قوى محلية اقتصادياً أو عسكرياً.

وجد ابن سعود أن الفرصة سانحة لضم الحجاز إلى سلطته (خاصة بعد تسوية مشاكل الحدود مع العراق والكويت)، وكانت الظروف السياسية ملائمة لتوجيه ضربة قاضية إلى خصمه، فجمع ابن سعود جيشه من الإخوان وقسمه إلى ثلاث فرق، أرسل الأولى إلى حدود العراق، والثانية إلى حدود شرقي الأردن، لمنع فيصل وعبد الله ولدي الحسين من تقديم أي مساعدة لوالدهما، ودفع بالفرقة الثالثة نحو الحجاز، وأمرها بالزحف إلى مكة. اضطر الحسين على إثر تلك التحركات إلى الانسحاب إلى جدة، وفيما بعد أكمل طريقه إلى قبرص، بعد رفض الحكومة البريطانية مساعدته، وتنازله عن الحكم لابنه علي، فتمكن ابن سعود من الاستيلاء على مكة في أواخر أيلول سنة ١٩٢٤[٢].

فوجئت بريطانيا بزحف قوات عبد العزيز ابن سعود على الحجاز، نظراً لأن معاهدة دارين الموقعة بينهما سنة ١٩١٥ تنص على منعه من تلك الخطوة؛ لكنها تريثت حتى تتضح الأمور، وعندما وجدت الصراع قد بدأ يحسم لصالح ابن سعود، أدركت عدم جدوى التوسط بين حليفيها المتحاربين، لذلك نفضت يدها من الأمر وأعلنت أن المسألة دينية لا يجب التدخل فيها، بل الواجب يقتضي الاتصال حالاً بابن سعود.[٣].

---

(١) مشكور، نزاعات الحدود في الخليج، ص٦٠-٦١.
(٢) Tenneth Williams, Ibn Saoud, The Puritan King of Arabia, Londonk 1933, p.p. 207-226.
(٣) بنوا ميشان، عبد العزيز آل سعود، ص١٧٢.

أرسلت وزارة الخارجية البريطانية على إثر تلك التطورات بعثة دبلوماسية برئاسة "جيلبرت كلايتون" (الرئيس السابق للمكتب العربي بالقاهرة) إلى الرياض لإجراء بعض المحادثات مع ابن سعود[١]. دارت تلك المحادثات حول منطقتي وادي السرحان (الذي توغلت فيه قوات ابن سعود بعد استيلائها على الحجاز) وميناء العقبة (الذي قام الإنجليز باحتلاله وتحويله إلى قاعدة إستراتيجية هامة في المنطقة، ومركزاً لإحكام السيطرة على شرقي الأردن وفلسطين) دون التطرق لموضوع الحجاز، وتوصل الطرفان إلى اتفاق يقضي بانسحاب ابن سعود عن وادي السرحان مع احتفاظه بحق السيادة على القبائل القاطنة في الوادي. أما ما يتعلق بميناء العقبة فقد تعهد ابن سعود بالامتناع عن المطالبة به بوصفه جزءاً من أراضي الحجاز، على أن يُبحث مصيره في مفاوضات مقبلة[٢].

أصبح ابن سعود على إثر ذلك الاتفاق المُبرم مع بريطانيا يمتلك كامل الحرية في السيطرة على المناطق التي لا زالت خاضعة لنفوذ الحسين، فاستولى على المدينة المنورة وينبع في مطلع كانون الأول سنة ١٩٢٥، وحاصر جدة حتى تمكن من دخولها في ١٨ كانون الأول من السنة نفسها؛ إذ تنازل علي بن الحسين عن الحكم نهائياً، وانسحب إلى العراق للانضمام إلى أخيه فيصل. وفي ٨ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ نودي بعبد العزيز ابن سعود ملكاً على الحجاز وأصبح يُعرف بـ ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها. واعترفت بريطانيا بالموقف الذي اتخذه عبد العزيز في أول شهر آذار سنة ١٩٢٦[٣]. وعُقِدت معاهدة سعودية–بريطانية جديدة بين بريطانيا وابن سعود سُميت معاهدة جدة وذلك سنة ١٩٢٧[٤]. وتبيّن أنَّ تلك المعاهدة أصبحت بديلاً عن معاهدة دارين المعقودة سنة ١٩١٥، وأكدت من خلالها بريطانيا اعترافها باستقلال ابن سعود التام والمطلق، ورفع القيود عن علاقاته الخارجية. وتعهد ابن سعود من جانبه بتسهيل مهام الرعايا البريطانيين في المملكة، واحترام معاهدات بريطانيا مع مشيخات الخليج العربي[٥]. وبقيت بريطانيا تحتفظ بمكانتها ونفوذها في المملكة السعودية دون مُنازع،

---

(١) سيد أحمد يونس، المملكة العربية السعودية وسياستها الخارجية بين عامي ١٩٢٤-١٩٥٣ (رستالة دكتوراه)، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٥، ص٣٨٤.

(٢) بنوا ميشان، عبد العزيز آل سعود، ص١٨٤.

(٣) سيتون وليمز، بريطانيا والدولة العربية (عرض للعلاقات الإنجليزية العربي ١٩٢٠-١٩٤٨)، تعريب أحمد عبد الرحيم مصطفى، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٥٢، ص١٩١.

(٤) أنظر نص الاتفاقية في: طالب محمد وهيم، مملكة الحجاز ١٩١٦-١٩٢٥ دراسة في الأوضاع السياسية، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، ١٩٨٢، ص ٤٤٣- ٤٤٥. وأنظر:
H, St, John Philby, Saudi Arabia, Beirut, 1968,. P.306.

(٥) وهيم، مملكة الحجاز، ص٣٤٣.

حتى بداية تغلغل المصالح الأمريكية، وتثبيت الشركات الأمريكية لتلك المصالح هناك منذ سنة ١٩٣٣؛ إذ بدأت بريطانيا تعمل لمواجهة تلك المصالح باعتبارها الخطوات الأساسية التمهيدية لترسيخ النفوذ الأمريكي في المنطقة.

٣- إعلان توحيد المملكة السعودية ١٩٣٢:

أُعلن دستور مملكة الحجاز في شهر آب سنة ١٩٢٦، وقد نص في المادة الثانية منه على أن: الدولة العربية الحجازية: دولة ملكية شورية إسلامية مُستقلة داخلياً وخارجياً، ونصت المادة الثالثة من الدستور على أن مكة المكرمة هي عاصمة لدولة الحجاز[١]. وهو المُضحك المُبكي، فلا تحمل تلك المادة من ذلك الدستور سوى الاسم في معظم ما نصت عليه، فهي كانت وما زالت حبراً على ورق. فالأسئلة التي تطرح نفسها: إذا افترضنا أن السعودية دولة، أليس للدولة مؤسسات؟ وهل كانت أجهزة حكمها يوماً ما مستقلة؟ وما هي الأسس التاريخية التي ترتكز عليها تلك الدولة المُفترَضة؟ وبالانتقال إلى صفة الملكية: فنحن أمام واقع مفروض لابد من الاعتراف به، وهو أن السعودية بالفعل (مملكة) ولكنها ليست لآل سعود؛ بل هي مملكة لبريطانيا، لأنها صنيعة لها، ممثلة بأشخاص فيليبي، وشكسبير، ولورنس، وبرسي كوكس، وغيرهم الكثير.... من عمال بريطانيا على تلك الأرض. أما عن القول بأنها شورية: فأين هي أبسط قواعد الشورى في الأمر؟ وكي لا نطيل، فعن كونها إسلامية فهي وبلا شك كسابقاتها وكما يفعل تنظيم داعش اليوم، وظفت الإسلام لخدمة مصالحها، وربما يكفي القول بأن هذا هو ما يُسمى "الإسلام السياسي". ولن نخوض كثيراً في صفتها كـ مستقلة، فربما كان العتب على استيعابنا أو قلة فهمنا،لأننا لفظناها "مُستقِلة، بينما اللفظ الحقيقي هو "مُستقَلة".

أثار الاتفاق المبرم بين ابن سعود والبريطانيين حفيظة (الإخوان)، لا سيما كبار قادتهم على غرار " فيصل الدويش" و "سلطان بن بجاد"؛ إذ أعلنوا العصيان على ابن سعود، واتهموه بالانحراف ومهادنة الغرب الاستعماري ممثلاً بالبريطانيين، والاعتراف بهم. فدارت بين الطرفين معركة في سهل (سبيلة)، انتهت بهزيمة (الإخوان) وتفريق شملهم[٢].

(١) محمود كامل، الدولة العربية الكبرى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٨، ص٤٥١.
(٢) جلال يحيى، العالم العربي الحديث، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦، ص٧٢-٧٤.

وكان الدور البريطاني المساند لابن سعود واضحاً؛ إذ قامت بريطانيا بمطاردة (الإخوان) المتواجدين على الحدود الكويتية–النجدية، ومن حدود العراق وشرقي الأردن، ودفعتهم إلى أعماق الصحراء النجدية، كي تسهل مهمة ابن سعود في التخلص منهم، كما شاركت الطائرات البريطانية في القتال، وقامت بقصف (الإخوان) في مختلف أماكن تواجدهم. وبعد الانتهاء من خطر (الإخوان) بدا عبد العزيز ابن سعود في ترتيب علاقات مملكته مع العالم الغربي، وكان قد أبلغ المفوضية الأمريكية في القاهرة برغبته في الحصول على اعتراف أمريكي بمملكته في ٢٨ أيلول سنة ١٩٢٨؛ فرد عليه وزير خارجيتها "فرانك كيللوج" (Frank Kellogg) بشكل ودّي؛ لكنّه أفصح أن الوقت ليس مناسباً لإعطاء رد إيجابي[١]. وبعد استقرار الأوضاع في البلاد أصدر عبد العزيز ابن سعود مرسوماً ملكياً في أيلول سنة ١٩٣٢ يقضي بتوحيد أجزاء الدولة السعودية، وتغيير أسمها من **مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها** إلى اسم **المملكة العربية السعودية**، ولُقِبَ عبد العزيز ابن سعود بلقب ملك **المملكة العربية السعودية**[٢]. واعترفت الولايات المتحدة بالمملكة السعودية في السنة نفسها، وتم تبادل التمثيل السياسي بين الطرفين؛ إذ أدركت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تزايد مصالحها في هذا الجزء من الوطن العربي، ولتثبيت تلك المصالح نشأت علاقات سياسية بين البلدين على أساس اتفاقية مؤقتة، عُقِدت بين الطرفين في تشرين الثاني ١٩٣٢ في العاصمة البريطانية لندن[٣]. وفي ذلك دلالة واضحة على حجم النفوذ البريطاني وقوتّه وتأثيره على السعودية حتى ذلك الوقت، الذي سيشهد اقتسام المصالح النفطية بين بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية.

ثالثاً– مشاكل الحدود في العراق والسعودية والدور الاستعماري فيها بين عامي ١٩١٨–١٩٣٩

١– ماهية الحدود:

يمكن القول بأن فكرة الحدود قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بفكرة الملكية، فالتجمعات الإنسانية البدائية كالقبائل وما في حكمها، كانت تشعر بأن حقوقها وسلطانها له مجال أرضي يجب ألا تتعداه. فالرعاة

(١) إيهاب عمر، الخليج البريطاني كيف صنعت بريطانيا دول الخليج العربي، دار أكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٩١-٩٤.

(٢) رياض محمد السيد رفاعي، تطور المجتمع في المملكة العربية السعودية ١٩٣٤-١٩٦٣(رسالة ماجستير)، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٦، ص١٧.

(٣) خير الدين الزركلي، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، دار العلم للملايين، بيروت، ط٥، ١٩٨٨، ص١٤٧.

مثلاً كانوا يدركون وبصفة أكيدة أنهم إن كانوا يمارسون نشاطهم في منطقة تخضع لسلطان قبيلتهم أو إنهم يمارسونه في منطقة غريبة عنهم، فإن للآخرين حقوق فيها؛ ولذلك كانت القبائل المتجاورة تعرف حدوداً معلومة للمناطق الخاصة لكل منها، والتي يجدون فيها حقّاً خالصاً للرعي أو الصيد أو القنص، وكان تعدي قبيلة على المنطقة الخاصة بأخرى، يُشكّل خرقاً وتجاوزاً يستدعي الخلاف والخصام، وقد يؤدي إلى نشوب القتال[١].

اتّسع مفهوم تخطيط الحدود في العصر الحديث؛ إذ لم يعُد مقتصراً على اليابسة أو الأراضي سواء أكانت صحراوية أو زراعية؛ وإنما دخلت مشاكل الحدود المسطحات المائية والمياه الإقليمية؛ بل والأجواء الفضائية. تثور حولها المشاكل والنزعات، وتُحسم أحياناً بالقوة، وأحياناً بالوفاق أو الاحتكام إلى المنظمات الدولية، وغالباً على يد القوى الكبرى المتنفذة، والتي تحسمها بما يخدم مصالحها، كما فعلت وما زالت قوى الغرب الاستعماري في المنطقة العربية[٢].

وينشأ مثل هذا الوضع المُعقّد والمتداخل بين دول كانت تخضع لمُستعمِر، أو كانت ضحية لجار له طموح وأطماع في التوسع والهيمنة (كما هو الأمر مع عبد العزيز ابن سعود)؛ إذ كان المُستعمِر يقتطع من أراضِ دولة تخضع لسيطرته، ليُلحقها بأراضي دولة أخرى يرى أن بقاءه فيها أكثر رسوخاً وأطول زمناً. وعندما تبلورت فكرة التخلص من الاستعمار، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، واضطرت القوى الاستعمارية للجلاء عن مُستعمراتها، حرصت تلك القوى على أن تجعل من رواسب استعمارها مشاكل للحدود بين الدول، تكون بمثابة قنابل زمنية موقوتة تنفجر بين الحين والأخر؛ بحيث تكرس حالة عدم الاستقرار في علاقات تلك الدول، وتُعطي مستعمريها السابقين فرصاً للتدخل والمناورة لتحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية. وبالفعل حققت الرجعية الاستعمارية ما تصبو إليه، والأمثلة الحية كثيرة على ذلك، وما زالت المأساة مستمرة.

---

(١) محمود توفيق، مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية- العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٢، كانون الثاني ١٩٩٤، ص١٦٧.

(٢) أحمد مهابة، مشكلات الحدود في المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد١١١، كانون الأول ١٩٩٣، ص٢٣٩-٢٤١.

٢- حدود العراق والسعودية والدور البريطاني فيها:

تبلور الشكل السياسي والحدود الجغرافية لكثير من الكيانات العربية في المشرق العربي بعد الحرب العالمية الأولى، وكان لبريطانيا دور حاسم في ذلك التشكيل، فهي التي توسطت في مؤتمرات عِدة لتخطيط الحدود بين كل من العراق ونجد والكويت، وكانت تلك البلدان خاضعة بشكل أو بآخر للنفوذ البريطاني[١].

حصلت بريطانيا على حق الانتداب على العراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى، إذ أصبحت العراق دولة انتداب تحت سلطة بريطانيا، وقام الإنجليز بتنصيب فيصل بن الحسين ملكاً على العراق[٢]. كما أعطت المعاهدة الموقعة بين بريطانيا وشيخ الكويت سنة ١٨٩٩، للإنجليز الحق في إدارة الشؤون الخارجية للكويت بكل حرية وبدون أية معارضة[٣]. أما في نجد فقد كان يحكمها خادم بريطانيا وصنيعتها عبد العزيز ابن سعود، والذي كان يتلقى الدعم بالمال والسلاح من الإنجليز[٤]. وذلك يوضح الحقيقة التي تقول بأن خلق النزاعات الحدودية في ذلك الوقت كان صنيعة بريطانية خالصة. ولابد من الوقوف عند أهم الاتفاقيات والمعاهدات الحدودية، والتي رعتها وأشرفت عليها بريطانيا:

أ- معاهدة المحمرة ١٩٢٢:

بدأ النزاع بين العراق ونجد على أشده سنة ١٩٢٢، بسبب سلسلة من الهجمات القبلية المتبادلة بين الطرفين، ومما زاد التصعيد قيام قوة نجدية يقودها أحد قادة الإخوان التابعة لابن سعود وهو فيصل الدويش، بشن هجوم على القبائل العراقية القاطنة في منطقة (أبو غار)؛ إذ خلف الهجوم خسائر عديدة في الجانب العراقي في الأرواح والممتلكات. واكتفت بريطانيا أمام ضغط العراقيين بإرسال رسالة إلى ابن سعود، محذرة على حد زعمها من مغبة مثل هذا العمل[٥].

---

(١) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٨، ص٣٢٥.
(٢) عقرواي، العراق الحديث، ص٤٧.
(٣) هاورلد ديكسون، الكويت وجاراتها، ترجمة جاسم مبارك الجاسم، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ٢٠٠٢، ص١٣٠.
(٤) علي، بريطانيا وابن سعود، ص٢٣.
(٥) جون .ب. كيلي، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، تعريب خيري حماد، مكتبة الأمل ، الكويت، ١٩٧٩، ص ١٧٣-١٧٥.

وعلى إثر تلك الحوادث، وردت فكرة عقد مؤتمر بين هاتين الدولتين لتحديد الحدود بينهما، واختيرت مدينة "المحمرة" لتكون مقراً لذلك الاجتماع. وفي أيار سنة ١٩٢٢ عُقِدت معاهدة المحمرة،[١] بحضور برسي كوكس، ووفد مثّل نجد على رأسه أحد أقارب ابن سعود وهو أحمد بن ثنيان، وطبيبه الخاص عبد الله الدملوجي، ووفد مثّل العراق وضم وزير الأشغال والمواصلات صبيح نشأت، وكانت أهم مواد تلك المعاهدة: تحديد التبعية لعشائر البلدين، ومنع القبائل فيها من الاعتداء على الأخرى، وتعهّد كل من الحكومة العراقية والنجدية بحماية وتأمين طرق الحج والمحافظة على الحجاج، وتنظيم التنقل بين الدولتين، ووجوب تحديد الحدود بينهما[٢].

ب- اتفاقية العقير ١٩٢٢:

خرجت سلطنة نجد في نهاية الحرب العالمية الأولى أكثر ثباتاً واستقراراً، بسبب وقوف ابن سعود مع بريطانيا، التي ساعدته عسكرياً ومالياً، أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها. حيث ثارت مشكلة الانتهاء إلى الحدود واضحة بين سلطنة نجد والكويت[٣].

رفض عبد العزيز ابن سعود ما نصت عليه معاهدة المحمرة، لأنها لا تتناسب مع طموحاته وأطماعه، وتذرع بأن مندوبه وقع عليها بدون استشارته، وطلب من حليفته بريطانيا إلغائها أو استبدالها، فاستجابت لطلبه وأخذت تعد العُدّة لعقد لقاء آخر في منطقة العقير، بحيث يحضره ابن سعود نفسه. وفي أيلول سنة ١٩٢٢ كُلِفَ الكولونيل "هارولد ديكسون" (Harold Dickson) من قِبل برسي كوكس بالاتصال بابن سعود من أجل عقد مؤتمر في العقير على شاطئ الخليج العربي، وبحضور برسي كوكس، لمناقشة مشكلة الحدود[٤].

حضر المؤتمر برسي كوكس مُمثلاً عن بريطانيا ومشرفاً على المحادثات، وعبد العزيز ابن سعود عن نجد، وعن العراق وزير العمل والمواصلات صبيح نشأت، والوكيل السياسي في الكويت الميجر

---

(١) للمزيد حول معاهدة المحمرة أنظر مايلي:
- أمين ساعاتي، الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية، المركز السعودي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩١، ص١١١-١١٦.
- صادق حسن السوداني، العلاقات العراقية- السعودية ١٩٢٠-١٩٣١، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، ١٩٧٥، ٨٧-١١٠.

(٢) يوسف علي الثقفي، العلاقات السعودية- البريطانية من معاهدة العقير إلى معاهدة جدة، دار استبرق، الاستكندرية، (د.ت)، ص٢٩-٣١.

(٣) ديكسون، الكويت وجاراتها، ص٣١٨.

(٤) ديكسون، الكويت وجاراتها، ص٢٦٧-٢٦٨.

"مور" (More)، ودارت المباحثات حول الحدود العراقية–النجدية–الكويتية، ونتج عن تلك المحادثات تعديل بنود معاهدة المحمرة، ونال عبد العزيز ما كان يصبو إليه؛ إذ اعترف به الجميع ملكاً على البلاد التي يسيطر عليها، واعترفت بريطانيا بدولته، وكانت أهم بنود اتفاقية العقير[١] هي: الاعتراف بسلطنة ابن سعود على نجد والأحساء والقطيف وملحقاتها، وتحديد الحدود بين نجد والعراق من جهة، ونجد والكويت من جهة أخرى، وتعهد بريطانيا بحماية الأراضي التابعة لابن سعود، وصيانة مصالحه من اعتداء خارجي، وتأسيس منطقتين محايدتين بين نجد والعراق، ونجد والكويت[٢].

كان كل من برسي كوكس وابن سعود متفقين ضمناً على أن "الخط الأزرق"[٣] الذي نصت عليه الاتفاقيات الإنجليزية العثمانية السابقة هو الحد الفاصل في الشرق لسلطنة نجد، فقد كانت بريطانيا تُعنى بشؤون العراق في إطار نظام الانتداب. وتضمنت اتفاقية العقير قسماً خاصاً بالحدود السعودية–الكويتية، يقضي بإقامة منطقة مُحايدة، كما نصت الاتفاقية على أنّه لكل من الحكومتين حقوقاً متساوية في المنطقة المُحايدة[٤].

تم الاتفاق في مؤتمر العقير على رسم الحدود الموجودة حالياً بين العراق والكويت والسعودية، تلك الحدود التي رسمها برسي كوكس بنفسه؛ إذ أمسك "برسي كوكس" بالقلم، ورسم خطاً على الخريطة قائلاً: "إنه الخط الذي يجب أن يصبح خط الحدود بين نجد والعراق والكويت وشرقي الأردن"[٥].

كانت الحدود التي اتفقوا عليها تتضمن بقعة حُدِدت بشكل معيّن، وتبلغ مساحتها ما يزيد على سبعة آلاف كيلو متر مربع، وقد عُرفت دولياً باسم (المحايدة).[١] وعن ترسيم "كوكس" للحدود يقول ديكسون:

---

(١) للمزيد حول اتفاقية العقير يمكن الرجوع إلى:
- C. Zoli, "The Boundaries of Najd" A note on the special conditions (Geographical Journal, vol, 1, London, 1927, p.p. 128-134.
- ساعاتي، الحدود الدولية للملكة العربية السعودية، ص١١٦- ١١٩.
- السوداني، العلاقات العراقية- السعودية، ص١١١-١٢٥.

(٢) كيلي، الحدود الشرقية للجزيرة العربية، ص١٧٥-١٧٦. والعقاد، المشرق العربي، ص٤٨٧.

(٣) الخط الأزرق: شرعت الحكومتين العثمانية والإنجليزية في صيف سنة ١٩١١في سلسلة طويلة من المفاوضات حول عدد من القضايا، ومنها القضايا المتعلقة بإنشاء سكة حديد بغداد واحتمال مدها إلى رأس الخليج، حيث قررت الحكومتان القيام رسمياً بتحديد مناطق نفوذهما في منطقة الخليج، وأثمر ذلك القرار عن ميثاق التاسع والعشرين من حزيران ١٩١٣. وكان ذلك الميثاق معنياً بصورة خاصة بالكويت وقطر، فنصّت المادة الأولى منه على اعتبار الكويت قضاء في الدولة العثمانية، ويُمنح الاستقلال الذاتي، بعد أن كان سنجقية تابعة لولاية البصرة، وتخلى الباب العالي عن كل حقوقه في قطر، ورُسِمت الحدود في خط يبدأ على ساحل الخليج إلى الغرب من قطر، وممتداً إلى الجنوب من الربع الخالي، ويسير ذلك الخط بصورة تقريبية في صحراء "الجفورة)، وسُمي ذلك الخط آنذاك بـ "الخط الأزرق". للمزيد أنظر: محمد نصر مهنا، تحديث الخليج العربي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص١٢٥-١٢٦.

(٤) ديكسون، الكويت وجاراتها، ص ٣١٨.

(٥) فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، ص٣٣٦.

"وفي اجتماع العقير أخذ السير "برسي كوكس" قلماً أحمراً، ورسم بعناية فائقة على خارطة للجزيرة العربية خطاً للحدود من الخليج إلى جبل عنيزان في الأردن، بالقرب من الحدود، وإرضاءً لابن سعود حرم كوكس الكويت بدون شفقة من ثلثي أراضيها"[٢]. ثم يُعلق ديكسون على ذلك المؤتمر قائلاً: "لقد سيطر "برسي كوكس" على كل شيء، وعلى كل شخص، وكسب الجولة"[٣]. وهو أمرٌ لا يختلف عليه أثنان، فهو قد وضع الحدود التي لازمت الأقطار العربية حتى اليوم، مما ضمن إبقاءها في حالة تجزئة سياسياً واقتصادياً وجغرافياً، الأمر الذي ولد وما يزال النزاعات المستمرة بين تلك الأقطار، وصرف أنظارها عن المجرم الحقيقي المتمثل بالاستعمار وأعوانه.

تُعدّ اتفاقية العقير من أهم الاتفاقيات المعقودة في المنطقة بين العراق ونجد والكويت؛ فقد أدخلت تلك الاتفاقية ترسيم الحدود على أرض الواقع، وربطته بمفهوم السيادة الوطنية، وهذه القضية لم تكن معروفة قبل ذلك في المشرق العربي والجزيرة العربية، واحتوت تلك الاتفاقية بذرة العنصر المُدمر الذي سيقوض الأساس الذي بُنيت عليه كل المطالب القومية منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا. وكان مفهوم الولاء السياسي في الخليج والجزيرة العربية يرتبط بالبشر، وليس بالإقليم الجغرافي، وكان القصد أساساً من اتفاقية العقير التي رسمت الحدود بين العراق ونجد والكويت، منع القبائل أو بقية الأفراد من التنقل بين تلك الكيانات بحرية نسبية. لذلك فإن تلك الاتفاقية بما قامت به من تحديد لحرية الحركة السياسية وليس حركة الرعي والتنقل، كانت بغرض تقويض النظام التقليدي. ولم يكن كل من العراق أو نجد أو الكويت عبر التاريخ سوى أقاليم، ولم يمثل أي من تلك الأقاليم أمة مستقلة بحد ذاتها حسب المفهوم الحديث للأمة والدولة والوطنية التي بُنيت عليها.

كما أن حدود أي من تلك الأقاليم لم تُرسم في يوم من الأيام على الأرض قبل ذلك التاريخ، لأنه لم يكن هناك ضرورة لذلك، وليس هناك أُسس جغرافية أو تاريخية أو لغوية لتلك الحدود المصطنعة، فأتت اتفاقية العقير لترسم الحدود الحالية، ففرضت أُسساً جديدة على هذه الكيانات الثلاثة، حسب متطلبات

---

(١) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٦، مطبعة أمير، قم، ١٩٨١، ص١٥٩.
(٢) ديكسون، الكويت وجاراتها، ص٢٨١.
(٣) ديكسون، الكويت وجاراتها، ص٢٨١

السياسة الدولية، وأهواء الدول الاستعمارية ومن نصّبتهم لحكمها، بكل استهزاء واستهتار بتاريخ المنطقة وتطلعاته القومية.

وتؤكد الروايات المتوفرة حول ذلك المؤتمر أن كوكس أمسك بالقلم، ورسم على الخريطة خطاً احمراً، وقال للحاضرين إنها الحدود التي يجب أن تكون بين هذه البلدان، دون الأخذ في الحسبان مصالح هذه الدول[١]. وكانت النتيجة أن أعطى مناطق كويتية للسعودية، كما جعل إطلالة العراق على الخليج العربي ضيّقة، وظلت تلك الأمور مثاراً للجدل وسبباً للأزمات والحروب بين تلك البلدان، وخاصة العراق والكويت. قامت بريطانيا بترسيم الحدود وفقاً لمتطلبات سياستها في المنطقة دون الأخذ بالحسبان وجود مبررات منطقية لذلك الإجراء، كما أن نمط الترسيم كان يتم بشكل يُبقي المشاكل الحدودية بين بلدان المنطقة قابلة للانفجار في أي وقت[٢].

جـ- مؤتمر الكويت ١٩٢٣:

لم تُستأصل شأفة الخلاف بين نجد والعراق في مؤتمر العقير، وإن رسّمت الحدود، وتحددت العشائر الراجعة للطرفين بالرغم من عقد معاهدة المحمرة؛ لأن المشاحنات والاضطرابات العشائرية ظلت قائمة؛ إذ شهد صيف سنة ١٩٢٣ زيادةً في التوتر بين العراق ونجد، وذلك بسبب الغزوات العشائرية المستمرة بين الطرفين، وخاصة قبائل شمر التي كانت قد التجأت إلى العراق عندما استولى ابن سعود على حائل وضمها إلى سلطته. وعلى إثر ذلك التوتر اتُفِقَ على عقد مؤتمر في الكويت برئاسة الكولونيل "نوكاس" (Nocas)، وذلك للبت في القضايا التي كانت معلقة، ليس فقط بين نجد والعراق؛ بل وحتى القضايا الخلافية بين نجد والحجاز وشرقي الأردن[٣].

اشترط ابن سعود لحضور المؤتمر، أن تدور المفاوضات بشكل منفرد مع كل حكومة هاشمية على حده، وبالطبع كان موقف البريطانيين مؤيداً في هذا الأمر، للتأكيد على سياسة التجزئة في المشرق

(١) احمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث ١٧٥٠-١٩٦٥، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤، ص٣٥٩. وديكسون، الكويت وجاراتها، ص٢٨١. و فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، ص٣٣٦.
(٢) الثقفي، العلاقات السعودية- البريطانية من معاهدة العقير إلى معاهدة جدة، ص٦٢.
(٣) هنري دوبس، صفحة من تاريخ العراق من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢٦، تعريب بشير فرجو، دار الاتحاد الجديدة، الموصل، ١٩٥١، ص٧٣-٧٤.

العربي بشكل عام، وبين أفراد العائلة الهاشمية خاصة[١]. عُقِدَ المؤتمر في الكويت في كانون الأول سنة ١٩٢٣، وأجرى المؤتمر ثلاث دورات، وحضره مندوبون عن نجد والعراق وشرقي الأردن، بإشراف بريطاني كما هي العادة ممثلاً بـ "برسي كوكس" والكولونيل "نوكاس"[٢].

وتركزت المناقشات حول إصرار الحسين على تنفيذ بريطانيا لوعودها له في مراسلاته مع "مكماهون" (مقررات النهضة)، وحول تحديد النقاط الأساسية للحدود بين الأطراف المتنازعة[٣]. وطال الأخذ والرد في المؤتمر، لكن دون جدوى، وانفض المؤتمر نهائياً في شهر نيسان سنة ١٩٢٣، دون أن يحقق نتائجه المرجوة منه، ولابد من الإشارة إلى أن بريطانيا أصرت خلال المحادثات التي درات في المؤتمر، على أن يتكلم كل طرف باسمه دون أن يتدخل بشؤون الأطراف الأخرى، وهذا ما أكدّه "نوكاس" في بيان ألقاه على المؤتمرين بقوله: "لا يحق لأهل العراق والأردن الكلام باسم الحجاز، والحكومة البريطانية لا تقبل مطلقاً الحديث عن إمارة آل الرشيد، ولا يحق لأي حكومة من الحكومات أن تبحث في أمور لا تتصل بها"[٤].

د- اتفاقية بحرة ١٩٢٥:

نجم عن إبرام الاتفاقيات سالفة الذكر بين نجد والعراق تحقيق نوعٍ من الهدوء على الجبهة النجدية-العراقية. إلّا أن الأمر كان مغايراً على الجبهة النجدية الحجازية؛ إذ استطاعت قوات ابن سعود تحقيق نصرٍ حاسمٍ في معركتي الخرمة وتربة، ومن ثم زحفت قوات ابن سعود إلى مدينة الطائف، ثم دخلت مكة المكرمة دون مقاومة تُذكر[٥]. عاد التوتر من جديد على الحدود النجدية العراقية، بعد أن تمكن ابن سعود من إنهاء حكم الأشراف في الحجاز، وعاد الإخوان ليُضاعفوا غاراتهم على العراق، ويُقال أن تلك الغارات كانت بالتنسيق مع الحكومة البريطانية، رغبة منها بإظهار العراق بمظهر العاجز عن حماية نفسه، وإجباره على عقد معاهدات تكبيلية. فتظاهرت الحكومة البريطانية بالتدخل من أجل حسم مشكلة الحدود، فقررت عن الأطراف المتنازعة عقد مؤتمر للتوصل إلى اتفاقية، حُدِدَ مكانها في منطقة "بحره"

---

(١) أمين سعيد، أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين، دار الكاتب العربي، بيروت، ط٢، (د.ت)، ص٣٦٢.
(٢) دوبس، صفحة من تاريخ العراق، ص٧٤-٧٥.
(٣) إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٩٩٧، ص٤٨١.
(٤) سعيد، أسرار الثورة العربية الكبرى، ص٣٦٣-٣٦٥.
(٥) Peter Hobday, Saudi ARABIA Today, London, 1978, p.p. 27-29.

التي تقع في منتصف طريق مكة–جدة، وزمانها في ١ تشرين الثاني سنة ١٩٢٥، وعينت "جلبرت كلايتون" مندوباً عنها، وقد اختصت اتفاقية بحره[١] بمعالجة الخلافات السياسية والحدودية بين نجد والعراق، وخاصة فيما يتعلق بأمور العشائر المتداخلة بين الدولتين[٢].

هـ- اتفاقية حداء ١٩٢٨:

على الرغم من توقيع اتفاق بحرة، لم تستقر الأمور على المناطق الحدودية بين نجد والعراق، ومما زاد الأمور تعقيداً، إنشاء الحكومة العراقية مخفراً للشرطة قرب الحدود مع نجد، فاحتجت الحكومة النجدية على ذلك الإجراء، مما حدا بالإنجليز تكليف "كلايتون" (Ronnie Clayton) مجدداً بعقد اتفاقية بين الأطراف المتنازعة في شهر أيار سنة ١٩٢٨ سُمي باتفاق "حداء"[٣]. اختصت المباحثات فيه بمسألة الحدود بين نجد والعراق وشرقي الأردن[٤].

٣- النفط ودوره في النزاعات الحدودية:

أصبح النفط مصدراً لا غنى عنه لتوفير الطاقة واستمرار تقدم مختلف الصناعات الحديثة، وتعاظمت هذه الأهمية خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨)، وزادت حدة الصراع الدولي للحصول على تلك المادة الثمينة، التي أصبحت تقرر مصير الشعوب وتقدمها، وزاد الطلب على النفط من قبل الدول الصناعية. واتجهت الأنظار إلى منطقة المشرق العربي، لامتلاكها ثروات نفطية هائلة، فاحتدم التنافس بين الشركات الكبرى للظفر بالنفط المستقبلي للمنطقة العربية.[٥]

تُعدّ الموارد الاقتصادية واحدة من أهم العوامل والاعتبارات التي تثور بسببها مشكلات الحدود، في العالم بصفة عامة، وفي منطقة المشرق العربي بصفة خاصة. فالموارد الاقتصادية وخاصة النفطية منها

---

(١) للمزيد حول اتفاقية بحره أنظر مايلي:
- فتحي العفيفي، مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٣٣٦-٣٤٠.
- السوداني، العلاقات العراقية- السعودية، ص١٩٩- ٢٤٩.
- ساعاتي، الحدود الدولية للملكة العربية السعودية، ص١١٩- ١٢٢.

(٢) أحمد عبد الغفور، صقر الجزيرة، مج١، دار ابن شداد، الرياض، ١٩٧٩، ص٦٥٧-٦٦٠. والعفيفي، مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، ص٢٤٤.

(٣) للمزيد حول اتفاقية حداء أنظر:
- ساعاتي، الحدود الدولية للملكة العربية السعودية، ص١٢٢- ١٢٤.
- العفيفي، مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية، ص٣٤٠-٣٤٥.

(٤) سعيد، أسرار الثورة العربية الكبرى، ص٢٤٨-٢٤٩.

(٥) محمد حسن العيدروس، الحدود العربية- العربية في الجزيرة العربية، دار الكتاب الحديث، الأمارات، ٢٠٠٢، ص ٥٩-٦١.

تمثل حافزاً للمشاكل ودافعاً لبروز المنازعات الحدودية على الساحة، إضافة إلى ما يصاحبها من أنشطة اقتصادية عبر الحدود، ويمثل النفط أحد أهم الجوانب التي يدور حولها الخلاف، خاصة إذا امتدت الموارد النفطية عبر حدود أكثر من دولة، مثل حقل (الرميلة) بين العراق والكويت. ويزداد الأمر تعقيداً في حالة افتقار المنطقة الحدودية إلى التعيين أو التخطيط الدقيق، إذ تعمد كل دولة من دول الجوار إلى ادعاء السيادة على المنطقة الحاضنة للنفط، أو المتوقع وجوده فيها، ورفض أي ادعاءات مخالفة لذلك[١].

تعاني منطقة المشرق العربي وخاصة العراق والجزيرة العربية من مشاكل تخطيط الحدود السياسية، ما لا تعانيه أي منطقة في العالم، وربما يعود ذلك إلى أن الحدود السياسية فيها ظاهرة جديدة، لم تكن تعرفها من قبل، كما لم تستقر الأوضاع في كياناتها الحدودية التي أوجدها المُستعمِر الغربي، نتيجة لغناها بالنفط، وأي انحراف في امتداد الحدود مهما يكن يسيراً قد يُفقِد إحدى الدول ثروة بترولية ضخمة، فقد تكون بالمقابل من نصيب الدولة المجاورة[٢].

احتدمت المنافسة بين الشركات الأمريكية والبريطانية على نفط العراق والخليج العربي، لاسيما بعد الاكتشافات التي تمت في كل من العراق والدولة السعودية والكويت والبحرين، وثارت على إثر ذلك مشكلات عميقة حول الحدود الدولية وكيفية تحديدها، ولم تكتفِ الشركات الأمريكية بالحصول على امتيازات نفطية في تلك الدول، والتي تُعد مناطق نفوذ خاصة بالاستعمار البريطاني؛ بل أثاروا مشكلات الحدود لتوسيع نطاق المناطق التي شملتها امتيازاتهم، وكان أكثر الصدامات حدّة، ما حدث بين شركة "أرامكو" صاحبة الامتياز في الأراضي السعودية، وشركة "نفط العراق" صاحبة الامتياز في كل من قطر ومشيخات ساحل عُمان والعراق[٣]؛ إذ أن وجود البترول في المنطقة العربية المذكورة جعل للحدود وضعية خاصة ومتميزة كثيراً عن مثيلاتها في أي مكان من العالم، فالمشاكل الناجمة عنها اتضحت

(١) مجدي صبحي، الحدود والموارد الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١١، كانون الأول ١٩٩٣، ص ١٨٨-١٩٢.
(٢) محمد متولي، حوض الخليج العربي، ج٢، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤، ص٥٥٦.
(٣) محمد فارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل العربي، دار الضياء، أبو ظبي، ١٩٨٤، ص٣٢٩-٣٣٠.

وتفاقمت جوانبها مع اكتشاف البترول في المنطقة، ففي تلك المنطقة وخاصة الجزيرة العربية لم تظهر أية حدود ثابتة على الخرائط قبل القرن العشرين[١].

يتضح لنا مما سبق، حقيقة ضرورة النظر إلى النزاعات الحدودية بمنظار ثابت، ولكن حسب ظواهر المجريات في المنطقة العربية، يوجد أبعاد أخرى غير واضحة للرأي العام العربي، شبيهة بجرائم القتل الخفيّة التي تتم بواسطة الخنق بقماش من حرير من الصعب إثبات أثره، والمجرم الحقيقي وراء الجريمة غير ظاهر. فكثيراً ما نجد أن الحاكم أو الحكومة أو الدولة تتصدر المشهد في الخلافات الحدودية؛ ولكن المحرك الرئيس لتلك المطالب هو قوى خفية، ممثلة بقوى الغرب وشركاته البترولية.

بقي أن نُشير إلى أن الاتفاقيات الحدودية التي فرضتها بريطانيا على الأطراف المتنازعة، قد وُلِدت في ظروف ومرحلة التحولات التكتيكية الاستراتيجية البريطانية في الشرق الأوسط عامة، والمشرق العربي خاصة، وتحوم حولها شبهات الصفقات الاستعمارية بين بريطانيا وعميلها عبد العزيز ابن سعود، في إطار مخطط بريطاني يهدف إلى رسم خارطة سياسية جديدة لمنطقة المشرق العربي، بوصفها منطقة ضمن مشروع الدفاع البريطاني الذي لابد من صيانته، وإعادة وضع استراتيجية جديدة له، لاسيما بعد الاكتشافات النفطية الهائلة في المنطقة المذكورة.

رابعاً- السياسة النفطية الاستعمارية ومستجدّاتها في العراق والسعودية وبروز الدور الأمريكي بين عامي ١٩١٨-١٩٣٩

١- النفط والصراع الاستعماري بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٨:

أصبح النفط منذ اكتشافه لاسيما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، من المسائل الأهم التي تركّز حولها النقاش والصراع بين الحلفاء حين اقتسامهم المستعمرات العربية (غنائم الحرب). وباتت سياسة النفط السمة الطاغية لمرحلة ما بين الحربين، وتميزت تلك الحقبة الزمنية بعودة الصراع البريطاني-الفرنسي المُعلن على نفط الموصل شمال العراق، وما أعقب ذلك الصراع من تسويات بين الدولتين

(١) علي عبد اللطيف المسلماني، السياسة الخارجية القطرية (رسالة ماجستير في جامعة الرباط)، جامعة الرباط، ١٩٨٨، ص١٤٧.

الاستعماريتين، ثم دخول الولايات المتحدة الأمريكية حلبة المنافسة، ومطالبتها بحصة من نفط المنطقة باعتبارها شريكة في الحرب[١].

أولت السياسة الأمريكية تولي منطقة المشرق العربي اهتماماً محدوداً وغير مُعلن، منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، وبقي ذلك النشاط ضعيفاً إلى ما قبل فترة الحرب العالمية الأولى. وإن كان ذلك الاهتمام يرجع إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر بشكل تقريبي، إلّا أن النشاط الأمريكي كان ضعيفاً إلى ما قبل فترة الحرب العالمية الأولى. وكان للنفوذ البريطاني القوي أثره الواضح في عرقلة ذلك النشاط؛ غير أن المنطقة شهدت مرحلة جديدة من التنافس البريطاني– الأمريكي، بعد اكتشاف النفط في العراق والخليج العربي بداية القرن العشرين، وأصبحت هذه المادة محور التنافس البريطاني– الأمريكي طيلة فترة ما بين الحربين، والسمة الرئيسية التي ميزت التطورات السياسية في الخليج العربي في تلك الحقبة الزمنية[٢].

حيث اشتركت الولايات المتحدة الأمريكية في السباق العالمي على النفط، وبخاصة بعد توقّع خبرائها بتناقص المخزون النفطي الأمريكي في المستقبل القريب. وكان ذلك إيذاناً باصطدام المصالح النفطية البريطانية والأمريكية، رغم السياسة الاستعمارية الإستراتيجية التي تجمعهما[٣].

٢– النفط في العراق والسعودية والصراع البريطاني– الأمريكي ١٩١٨–١٩٣٩:

يعود الصراع البريطاني– الأمريكي إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، وبدا ذلك واضحاً على نفط العراق. وقد عمدت بريطانيا حينها إلى تنسيق موقفها مع المصالح الألمانية لمواجهة تغلغل المصالح الأمريكية في المنطقة، ومع أن ذلك التقارب البريطاني– الألماني تمكن إلى حد ما من الوقوف بوجه النشاط الأمريكي؛ إلّا أن الحرب العالمية الأولى انهت ذلك التقارب، وفسحت المجال أمام أمريكا لتواصل نشاطها في المنطقة[٤]. فقد دفعت ظروف تلك الحرب والنقص الحاصل في الوقود، إلى محاولة

(١) حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، دار بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، ط١، ٢٠٠٠، ص٢٠٨-٢-٩.
(٢) طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني- الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب منه ١٩٢٨-١٩٣٩، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢، ص٣٠-٣٨.
(٣) De Novo, American Interests and Policies in the Middle (1900-1939, New Yourk, 1958, p. 73-83.
(٤) وهيم، التنافس البريطاني- الأمريكي على نفط الخليج العربي، ص٤١-٤٣.

أمريكا بالإسراع في الحصول على امتيازات نفطية في العراق والخليج العربي[١]. ومع نهاية الحرب بدأت أمريكا تراقب المفاوضات التي كانت جارية بين الحكومتين البريطانية والفرنسية لاقتسام نفط الموصل، وقد أثار احتكار بريطانيا للنفط في الأراضي المشمولة بالانتداب استياء الحكومة الأمريكية، واعتبرت واشنطن اتفاقية "سان ريمو" (١٩٢٠) المعقودة بين بريطانيا وفرنسا اتفاقية احتكارية تغبن الحقوق الأمريكية في اقتسام ثروات المنطقة، وكون أمريكا تشكل أحد الحلفاء في الحرب؛ فأن لها الحق بان تُعامل على قدر المساواة مع حليفتيها بريطانيا وفرنسا[٢]. وفي الوقت الذي كانت فيه وزارة الخارجية البريطانية قد أعلنت أن رعايا بريطانيا لا يتمتعون بأي امتيازات خاصة؛ كان جيولوجيو شركة "شل" وشركة "النفط الإنجليزية– الفارسية يقومون بالبحث عن النفط في منطقة ما بين النهرين، مما أدى إلى احتجاج وزارة الخارجية الأمريكية، وقيامها بالضغط من أجل تطبيق سياسة "الباب المفتوح"،[٣] وتهدف تلك السياسة من وجهة النظر الأمريكية إلى الحفاظ على حقوق الولايات المتحدة في الأراضي المسلوخة عن الدولة العثمانية والموضوعة تحت الانتداب[٤].

دفع موقف أمريكا (المنشود في سياسة الباب المفتوح) بريطانيا إلى التفكير بالتخلي عن الانتداب وتنظيم علاقتها مع العراق بطريقة جديدة تضمن مصالحها بتكلفة أقل، وذلك من خلال إنشاء حكومة وطنية تتستر وراءها لتحقق أطماعها الاستعمارية[٥]. وعندما ظهر إلى العيان

---

(١) محمد جاسم النداوي، تطور استراتيجيات القوى الكبرى في الخليج العربي حتى الحرب العالمية الثانية، مجلة آفاق عربية، العدد ٢٢، بغداد، أب ١٩٨٧، ص١٥.

(٢) إبراهيم خليل أحمد، ولاية الموصل: دراسة في تطوراتها السياسية ١٩٠٨-١٩٢٢ (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٥، ص٤٠٦-٤٠٧.

(٣) انبرت الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبعد تجاوز محن حربها الأهلية، لتكون دولة ذات ثقل سياسي واقتصادي عالميين، ولِتُشارك في صنع القرار الدولي، فبدأت باستحداث سياسات خاصة بها، وانتهاج سياسات عالمية من شأنها أن تؤدي بها إلى مصاف العالمية، ومنها سياسة "الباب المفتوح" التي تبنّتها في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لتكون وسيلة لتمرير أهدافها وتحقيق غاياتها. وتنص سياسة "الباب المفتوح" على: معاملة رعايا جميع الأمم معاملة متساوية أمام القانون في الأراضي المشمولة بنظام الانتداب. وأن لا تكون الامتيازات الاقتصادية الممنوحة في الأراضي المشمولة بالانتداب امتيازات واسعة، لدرجة تجعلها محصورة بفئة معينة. وعلى عدم منح امتيازات احتكارية بشأن أي مادة. للمزيد حول سياسة "الباب المفتوح" أنظر: وهيم، التنافس البريطاني- الأمريكي على نفط الخليج العربي، ص٤٩. وحسين محسن هاشم القصير، سياسة الباب المفتوح (دراسة تاريخية في جذورها ومنابعها)، مجلة جامعة ذي قار، المجلد العاشر، العدد ١، بغداد، ١ آذار ٢٠١٥.

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٠، ص ١٢-١٣. بالإضافة إلى: إبراهيم خليل العلاف، الولايات المتحدة ونفط العراق حتى عام ١٩٢٨ (بحث غير منشور بحوزة الباحث)، بغداد، (د.ت)، ص٤.

(٥) العلاف، الولايات المتحدة ونفط العراق، ص ٤٧.

الاتفاق الانجلو– فرنسي في سان ريمو ١٩٢٠(والذي أزال الخلافات النفطية الدائرة حول منطقة الموصل بينهما) أثار ذلك سخطاً كبيراً في الولايات المتحدة الأمريكية، فأصدرت وزارة خارجيتها مذكرة نددت فيها بعدم تكافؤ الفرص في الانتدابات، واعتبرته خرقاً للمبدأ الرئيسي الذي تقوم عليه الانتدابات، مما دفع بوزير الخارجية البريطاني "جورج كورزون" (Curzon) إلى إرسال برقية في ٧ ايار ١٩٢٠ إلى سفير بريطانيا في واشنطن "أكويز" (Akyos)، يقول فيها: "إن حقول النفط في العراق ما زالت محور التنقيب، ولم يُمنح أمتياز لأي أحد سواء أكان بريطاني أو أي شخص آخر، وقد تُرِكت معالجة هذا الموضوع للحكومة العراقية ريثما يتمَّ تشكيلها، وسوف يؤخذ بعين الاعتبار المطالب الخاصة بالولايات المتحدة في التنقيب عن النفط في المنطقة"[١]. فابن آوى يريد أن يخدع الثعلب.

وفي هذه الأثناء تم تشكيل تكتل من شركات النفط الأمريكية سُمي بـ "الشقيقات السبع"[٢] لمواجهة الشركات البريطانية في منطقة بلاد الرافدين الغنية بالنفط، وبدأت مرحلة من المفاوضات والمساومات، تركز الخلاف فيها حول مطالبة الولايات المتحدة بإلغاء مبدأ الانفراد البريطاني– الفرنسي بنفط تلك المنطقة، وإحلال سياسة الباب المفتوح محله[٣].

وبالرغم من تفرد النفوذ والمصالح البريطانية في الخليج العربي بعد انتهاء الحرب؛ فإن بريطانيا سرعان ما واجهت تحدي المصالح الأمريكية النفطية في العراق وشمال إيران، مما اضطرها لتوزيع جهودها باتجاهين: بين العمل على تخفيف الضغط الأمريكي على شمال إيران من جهة، ومواجهة المصالح الأمريكية حول نفط العراق من جهة أخرى. وفي الوقت الذي تمكنت فيه من عرقلة المصالح الأمريكية في شمال إيران؛ فإنها لم تتمكن من حرمان أمريكا من المساهمة في استثمار نفط شمال العراق؛ إذ اضطرت إلى الدخول في مفاوضات طويلة ومُعقّدة

---

(١) نقلاً عن العلاف، الولايات المتحدة ونفط العراق، ص ٥، ٤٨.

(٢) "الشقيقات السبع": هي الشركات النفطية الكبرى التي سيطرت على التنقيب والتسويق والتكرير حتى الستينات من القرن العشرين، وهي: تكساسو الأمريكية، ونيوجرسي الأمريكية، وموبيل أويل الأمريكية، وجلف أويل الأمريكية، وسوكال الأمريكية، وبرتش بتروليوم الأمريكية، وشركة شل الهولندية- البريطانية. للمزيد حول هذا الموضوع أنظر، أمين شاكر وآخرون، البترول والسياسة العربية، دار المعارف، مصر، ١٩٥٤، ص ١٦٦-١٨١.

(٣) توفيق الشيخ، البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية، دار الصفا للنشر والتوزيع، لندن، ١٩٨٨، ص٤٨-٥٠.

مع الجانب الأمريكي، بدأت في تموز ١٩٢٢، وانتهت في الشهر نفسه ١٩٢٨ (وتخللها تفجر النفط بكميات تجارية هائلة في منطقة "بابا كركر" العراقية في ١٤ تشرين الأول سنة ١٩٢٧، مما زاد الأطماع الأمريكية في الحصول على حصة من نفط العراق)، وتم التوقيع حينها على اتفاقية "الخط الأحمر"[١]، وتسوية النزاع الدائر بين الأطراف المعنية. وقد حصلت المصالح الأمريكية المتمثلة بشركة "إنماء الشرق الأدنى" على ٢٣،٧٥% من أسهم شركة "النفط التركية" (شركة نفط العراق اعتباراً من سنة ١٩٢٩) أسوةً بالأطراف المساهمة الأخرى، والمتمثلة بالمصالح البريطانية والهولندية والفرنسية[٢].

وعلى الرغم من تلك التسوية لم تتمكن المصالح الأمريكية من إحراز تقدم واضح على حساب المصالح النفطية البريطانية في العراق. فبعد أن وافقت بريطانيا على إشراك المصالح الأمريكية في شركة نفط العراق أغلقت الباب أمام أي شركة أخرى، حتى لا تتمكن الولايات من الحصول على امتيازات تخولها بالتنقيب عن النفط في العراق، وهذا ما نصت عليه اتفاقية "الخط الأحمر" التي عُقِدت بين بريطانيا وفرنسا في ٢٨ تموز ١٩٢٨. وقد تمكنت شركة النفط التركية في ٢٤ آذار من تعديل اتفاقية سنة ١٩٢٥[٣](الموقعة بين شركة النفط التركية والحكومة العراقية) والحصول على مساحات جديدة ضمت جميع الأراضي الواقعة في بغداد والموصل، كما حصلت بريطانيا على امتياز نفط الموصل في ٢٠ نيسان ١٩٣٢ لصالح شركة "إنماء النفط البريطانية"

---

(١) أبرز ما جاء في الاتفاقية هو عدم السماح لأي عضو في شركة النفط التركية (شركة نفط العراق فيما بعد) الحصول على أي امتياز نفطي مستقل لا يتم عن طريق الشركة نفسها وباسمها، وأشّرت المنطقة المحددة بخط أحمر على الخريطة التي أُرفِقت بالاتفاقية. وقد شملت تلك الاتفاقية تركيا الأوروبية، وتركيا الآسيوية (التي تضم الأناضول وشبه جزيرة العرب وسوريا وفلسطين والعراق) باستثناء الكويت وخانقين. للمزيد أنظر: قاسم أحمد العباس، وثائق النفط في العراق، (د.دن)، بغداد، ١٩٧٥، ص١١٢-١١٩.

(٢) محمد جواد العبوسي، البترول في البلاد العربية، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٥٦، ص ١٥-١٨. ووهيم، التنافس البريطاني- الأمريكي على نفط الخليج العربي، ص٤٩-٥٠.

(٣) وُقِعت تلك الاتفاقية بين شركة النفط التركية (التي يسيطر عليها رأس المال البريطاني) والحكومة العراقية؛ إثر انتهاز بريطانيا فرصة انشغال مجلس (عصابة) الأمم بمسألة تقرير مصير ولاية الموصل، المتنازع عليها بين تركيا والعراق. وقد تمَّ ذلك الاتفاق في شهر آذار سنة ١٩٢٥، وأُعطيت بموجبه شركة النفط التركية امتياز احتكار النفط في جميع انحاء العراق، ما عدا ولاية البصرة، لمدة ٧٥ عاماً. للمزيد حول اتفاقية ١٩٢٥ يمكن الرجوع إلى : شاكر وآخرون، البترول والسياسة العربية، ص ٤٤-٤٦.

والتي كانت تمثل المصالح البريطانية، في حين حصلت شركة "نفط العراق" على امتياز نفط البصرة في ٢٩ حزيران ١٩٣٨، وكل ذلك تمَّ بإشراف بريطاني[١].

وبذلك اتّضح أن الشرط الأساسي للاعتراف الأمريكي بالانتدابين البريطاني والفرنسي في تلك المنطقة كان تحقيق مصالحها النفطية؛ ولذا سرعان ما اعترفت بالانتدابان البريطاني على العراق والفرنسي على سوريا، جرّاء حصول شركاتها على نسبة من الأسهم في شركة "النفط التركية"؛ وبعد ضمان حصتها في شركة "نفط العراق" سعت أمريكا لأن يكون لها موطئ قدم في شركة "نفط الموصل" التي تأسست سنة ١٩٣٢ (عندما تمَّ منح امتياز تلك الشركة إلى شركة "إنماء النفط البريطانية كما ذكرنا آنفاً)، لكن وبسبب المنافسة الشديدة لم يتمكن الأمريكان من تحقيق مسعاهم[٢].

أيقن البريطانيون في الخليج العربي بوجود كميات هائلة من النفط في باطنه، ففرضت بريطانيا على الحكام العرب في هذه المنطقة توقيع اتفاقيات تمنعهم من إعطاء حقوق التنقيب لأي شركة غير بريطانية، من دون موافقة المقيم السياسي البريطاني. وقد وقّع على تلك الاتفاقيات كل من شيخ الكويت سنة ١٩١٣، وشيخ البحرين سنة ١٩١٤، وحاكم نجد عبد العزيز ابن سعود سنة ١٩١٥[٣].

إن الاعتراف الأمريكي بحكومة نجد والحجاز وملحقاتها شكل جزءاً من سياسة أمريكية جديدة تجاه المنطقة، التي بدأت تتواجد فيها مصالحها الاقتصادية المتنامية، وخاصة تلك المتعلقة بالنفط، وقد زامن الاعتراف الأمريكي بالمملكة السعودية سنة ١٩٣٢ بداية المحاولات الأولى للتنقيب عن النفط والذهب. ففي الوقت نفسه رتب فيه "جون فيليبي" اجتماعاً في جدة، بين عبد العزيز ابن سعود والدبلوماسي الأمريكي "تشارلز كرين" (Charles Crane)، تم خلاله الاتفاق

(١) نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، مطابع الأبجدية، بيروت، ١٩٨٠، ص١١٧-١٢٣. وأنظر: وهيم، التنافس البريطاني- الأمريكي على نفط الخليج، ص١٠٥-١٤٢.
(٢) وهيم، التنافس البريطاني- الأمريكي على نفط الخليج، ص ١٣٣-١٣٤.
(٣) برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ص ٢١٥.

على البدء بإجراء مسح جيولوجي للسعودية وعلى نفقة "كرين" نفسه، لكن المهمة لم تكتمل لأسباب مجهولة[١].

كان اكتشاف النفط في البحرين مؤشراً لوجوده في السعودية، التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني بموجب اتفاق ١٩١٥. وفي سنة ١٩٣١ أوفدت الولايات المتحدة "كارل تويتشل" (Carl S. Twitchell) الذي أجرى أول مسح لإمكانات السعودية النفطية، توصل من خلاله إلى التأكد من وجود كميات ضخمة من النفط. فطلب "تويتشيل" من عبد العزيز ابن سعود منح امتياز التنقيب عن النفط إلى شركة "استاندر أويل أوف كاليفورنيا"، وجرت المفاوضات بين الطرفين حول المبلغ الذي يجب أن تدفعه الشركة مقابل منحها الامتياز؛ وعندما وصلت الأنباء إلى المسؤولين البريطانيين في شركة "نفط العراق" ثارت ثائرتهم، وقرروا مواجهة الاختراق الأمريكي، فأرسلوا مندوبين عن الشركة للتفاوض مع ابن سعود، وإقناعه باستبعاد الأمريكيين، ومنح الشركة البريطانية حقوق التنقيب. والواضح أن هدف البريطانيين في صراعهم مع شركة "استاندر أويل أوف كالفورنيا" لم يكن من أجل استثمار النفط السعودي(الذي كان مجرد توقعات)، بقدر ما كان من أجل استبعاد النفوذ الأمريكي عن منطقة الخليج العربي عامة والسعودية بشكل خاص[٢].

اشتدت المنافسة بين المصالح البريطانية والأمريكية في السعودية للاستئثار باستغلال مناطق البترول، بعد تقارير المسح الجيولوجي بوجود النفط في السعودية[٣]. وكان عبد العزيز ابن سعود قد منح شخصاً يُدعى "فرانك هولمز" (Phrank Holmes)[٤] امتيازاً للتنقيب عن البترول في منطقة الأحساء سنة ١٩٢٣، وكان "هولمز" على ارتباط بمجموعة من المهندسين الأمريكيين، الذين كانوا يترددون معه إلى الرياض، مما أثار المسؤولين البريطانيين في الخليج، لكن بعد فوات

---

(١) محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص ٧٥٩- ٧٦٠.
(٢) الشيخ، البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية، ص ٩١-٩٣.
(٣) مجلة صوت الطليعة، المنامة، السنة الأولى، العدد السابع، تشرين الأول ١٩٧٤، ص ٣٤.
(٤) هولمز: نيوزيلندي مثّل شركة بريطانية صغيرة حصلت على امتياز للتنقيب على النفط وحفر الآبار في البحرين من قِبل شيخ البحرين، وكان رجلٌ واسع الخبرة والمعرفة في مجالات الأدب والتاريخ والجيلوجيا، كان يتمتع بسلوك ينطوي على قدرة كبيرة في التعامل مع العرب، ويرجع إليه الفضل في اكتشاف النفط في الخليج العربي. للمزيد أنظر: تشارلز بلجريف، مذكرات بلجريف، ترجمة مهدي عبد الله، (د.دن)، (د.من)، ط١، ١٩٩١، ص١٠-١٤.

الآوان؛ إذ أن ابن سعود كان قد منح "هولمز" امتياز الأحساء[١]، الذي يُعد أول امتياز مُنِحَ للتنقيب عن النفط في السعودية[٢]. وفي سنة ١٩٢٨ تنازل "هولمز" وشركته "الشرقية والعامة" عن امتياز الاحساء وحلت محلها شركة "استاندر أويل أوف كاليفورنيا"[٣] واتّضح وقتها تفوق المصالح الأمريكية على المصالح البريطانية في السعودية، إذ حسمت تلك الشركة الموقف لصالحها، بعد منافسة قام بها كل من "ستيفن هامسلي لونكرك" (Stephen Hemsley Longrigg) ممثل شركة "نفط العراق"، وشركة "استاندر أويل أوف كاليفورنيا"، فتمكنت هذه الأخيرة من التغلب على منافسة شركة "نفط العراق" واستأثرت بنفط السعودية[٤]. وكلفت شركة "استاندر أويل أوف كاليفورنيا" أثنين من علماء طبقات الأرض بدراسة إقليم الأحساء، فدلت النتائج على إمكانية استغلال المنطقة على نطاق تجاري واسع، وبعد ذلك عُقِدت صفقات الاحتكار بالنسبة للزيت في تلك المنطقة بين ابن سعود والشركة المذكورة في أيار سنة ١٩٣٣[٥]، وأُطلِق على الشركة التي تولت الاحتكار اسم "شركة الزيت العربية– الأمريكية"، وهي مكونة من اتحاد شركات عدة، أبرزها: استاندر أويل أوف كالفورنيا، وتكساس، وستاندر أوف نيوجيرسي، وسوكوني فاكوم..... ثم دخلت شركة "تكساس" مع شركة "كاليفورنيا" مناصفةً بعد ثلاث سنوات، وأصبحت الشركة تُعرف باسم "آرامكو"، وقد استمر التنقيب من شهر أيلول سنة ١٩٣٥ إلى شهر أيار سنة ١٩٣٨، إذ تمَّ اكتشاف حقل "جبل الظهران الكبير"، وتلاه إنشاء خط أنابيب أوصله بميناء "رأس تنوره" قرب القطيف على الخليج العربي[٦].

ولابد من الإشارة إلى أن شركة "الزيت السعودية– الأمريكية دفعت عبد العزيز ابن سعود في سنة ١٩٣٤ إلى إدّعاء السيادة على واحة "البوريمي"، بحجة أن أجداده كانوا قد احتلوها منذ أكثر من قرن،

---

(١) للمزيد حول مضمون امتياز الاحساء أنظر مايلي:
- سانت جون فيلبي، تاريخ نجد، ترجمة عمر الديرواي، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، (د.ت)، ص٣٨٣-٣٨٤.
- شاكر وآخرون، البترول والسياسة العربية، ص ٦٨-٦٩.

(٢) رأفت الشيخ، صفحات من تاريخ العلاقات السعودية- الأمريكية في عهد الملك عبد العزيز، مطابع الوفاء، المنصورة، ١٩٩٤، ص ١٥-١٦.

(٣) الشيخ، صفحات من تاريخ العلاقات السعودية- الأمريكية في عهد الملك عبد العزيز، ص ١٨.

(٤) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات ١٩١٤- ١٩٤٥، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٩٧٣، ص٤٧٦.

(٥) وينص الاتفاق المبرم بين ابن سعود والشركة سنة ١٩٣٣، على أن يكون للشركة المذكورة الحق في البحث والكشف عن البترول وإنتاجه ونقله وتكريره لمدة ستين سنة، في مساحة تبلغ ٦٠،٠٠٠ ميل مربع، مع حق الأولوية في احتكار النصف من المنطقة المحايدة من إقليم الكويت، والتي تتبع للسعودية، وتتقاضى الحكومة السعودية من الشركة أتاوة قدرها أربعة "شلنات" ذهباً عن كل طن من البترول الخام، كما تتضمن الاتفاقية أن تنشئ الشركة معملاً صغيراً لتكرير البترول، بالمقابل تُعفى الشركة من الضرائب.... للمزيد انظر: شاكر وآخرون، البترول والسياسة العربية، ص ٧٦-٧٨.

(٦) صلاح العقاد، الاستعمار في الخليج الفارسي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٦، ص ٢١٩.

بينما تشبثت بريطانيا بملكيتها لحساب شيخ أبو ظبي الخاضع لسيادتها، واستمر الخلاف حتى النصف الثاني من القرن العشرين[١].

لقد أصبح واضحاً أن أهم ملامح الصراع البريطاني- الأمريكي خلال فترة ما بين الحربين في العراق والخليج العربي، ظهور الولايات المتحدة باعتبارها دولة عظمى حصلت على مصالح تجارية ونفطية من الدرجة الأولى في المنطقة المذكورة، فإلى جانب إصرار وزارة الخارجية الأمريكية على تطبيق مبدأ الباب المفتوح، لكي تضمن للشركات الأمريكية نسبة ٢٣٫٧٥% من أسهم شركة "نفط العراق"، فقد حصلت تلك الشركات على نسبة ١٠٠% من أسهم بترول البحرين والسعودية، و ٥٠% من أسهم شركة نفط الكويت. ورغم أن الإنتاج الفعلي الذي حصلت عليه الشركات الأمريكية من تلك الامتيازات، كان قليل الأهمية بالنسبة إلى الإنتاج الأمريكي المحلي الضخم؛ فقد اتضح تزايد اهتمامها للحصول على أكبر قسط ممكن من نفط الخليج، وذلك للحفاظ على الاحتياطي المتبقي لديها من جهة، وللحيلولة دون سيطرة بريطانيا على معظم مصادر النفط في العالم في المستقبل، نتيجةً لهيمنتها على منطقتي العراق والخليج العربي (وهي الهيمنة التي عززتها منذ البدايات ظروف الحرب العالمية الأولى)[٢].

٣- الاتفاقيات النفطية الاستعمارية:

على الرغم من محاولات بريطانيا الانفراد بنفط المنطقة، فإن الأوضاع الدولية لم تساعدها في مبتغاها؛ إذ لم تكد تتخلص من المنافسة الألمانية حتى ظهرت فرنسا في ساحة الصراع النفطي، ساعيةً إلى ضمان مصالحها النفطية في الشرق الأوسط، ومن خلال ذلك المنظور تمتَّ المفاوضات السرية بينهما لاقتسام أراضي الدولة العثمانية، وهذا ما جسدته اتفاقية: لندن ١٩١٦، وصولاً إلى اتفاقية سايكس-بيكو في السنة نفسها، والتي احتفظت فرنسا بموجبها بالسيادة على ولاية الموصل. لكن ما لبثت بريطانيا أن تنصلت من اتفاقها مع فرنسا، بعد ظهور إشارات على وجود النفط بغزارة في تلك المنطقة، وبدأت المحاولة بضم منطقة

(١) محمد عوض الخطيب، صفحات من تاريخ الجزيرة العربية الحديث، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، قم، ١٩٩٦، ص٢٥٤.
(٢) للمزيد حول هذا الموضوع أنظر: خليل علي مراد، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي ١٩٤١-١٩٤٧، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، ١٩٨٠، ص٢١-٣٧. ووهيم، التنافس البريطاني- الأمريكي على نفط الخليج، ص٤٣-٥٥.

الموصل إلى نفوذها[١]. وهذا ما حصل؛ إذ احتلت بريطانيا الموصل، فعارضت فرنسا الاحتلال البريطاني لمنطقة الموصل، واعتبرته نقضاً لاتفاق سايكس– بيكو[٢].

وفي ضوء ما سبق، استغل رئيس الوزراء البريطاني "لويد جورج" (David Lioyd George) زيارة رئيس الوزراء الفرنسي "كليمانصو" (Geoege Benjamin Clemenceau) إلى لندن في كانون الأول سنة ١٩١٨، ورغبة فرنسا في جلاء القوات البريطانية عن سوريا، والاعتراف بنفوذها هناك، فحصل على موافقته لتغيير الاتفاق فيما يخص ولاية الموصل وبعض المناطق الأخرى، مقابل وعود بحصول فرنسا على حصة من نفط الولاية، لكن مجموعة من الخلافات سرعان ما استجدت بين الطرفين وحالت دون توقيع الاتفاقية، إذ رفضت فرنسا تثبيت ذلك الاتفاق، حتى تتم الاستجابة لطلبها الآخر (أي ضمان انتدابها على سوريا ولبنان)[٣].

أ– اتفاق لونغ– بيرانجيه ١٩١٩:

وُقِعت أول مذكرة اتفاق بين بريطانيا وفرنسا في ٨ نيسان ١٩١٩، بين وزير المستعمرات والنفط البريطاني "لونغ" (W.Long)، وعضو مجلس الشيوخ الفرنسي، رئيس اللجنة الفرنسية العامة للنفط (H.Berangeh)، وسُميت اتفاقية لونغ– بيرانجيه. وبناءً عليها اتُفِق على أن تكون حصة بريطانيا من شركة النفط التركية ٧٠%، وأن يكون لفرنسا نسبة ٢٠% مقابل تعهدها بالموافقة على تسهيل مدّ خطين من أنابيب النفط عبر الأراضي السورية واللبنانية لنقل النفط من حقول العراق وإيران إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط، مع إعفاء الخطين من الرسوم والضرائب، أما نسبة الـ١٠% المتبقية، فتُخصص للحكومة العراقية المقبلة (يا للاستعمار العادل، وحرصه على مال العراق اليتيم)[٤].

لكن فرنسا عادت بعد ذلك وسحبت موافقتها على مدّ الخطين، فردّت بريطانيا عليها بإلغاء اتفاق لونغ– بيرانجيه. مما أثار غضب فرنسا إلى حد أنها حاولت الاتفاق مع تركيا على إقامة دولة "كردية" مستقلة في مناطق النفط شمال العراق. وفي أوخر سنة ١٩١٩ تمَّ الاتفاق على إحلال فرنسا محل ألمانيا في شركة "النفط التركية"، بحيث تحصل على نسبة ٢٥% من أسهم الشركة، مقابل موافقتها مجدداً على مدّ الأنابيب،

---

(١) مجموعة مؤلفين، مائة عام على الحرب العالمية الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٦، ص٧٥-٧٦.

(٢) عصام خليفة، النفط العربي في معترك الصراع الدولي، مكتبة الديار، الموصل، ١٩٩٠، ص٤٦.

(٣) خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق، ص١٠.

(٤) للمزيد حول اتفاقية لونغ- برانجيه أنظر: قاسم أحمد العباس، وثائق اتفاقيات النفط، دار البراق، بغداد، ١٩٧٧، ص ١٦٦-١٦٩. و Ian Rutledge, The Oil Agreements in Enemy on the Euphraies and Ewalt (The Fight 42 for Oil)London, 1956, p.p 204-216.

إلّا أن ذلك الاتفاق لم يُطبّق فعلياً، بسبب تشابك العلاقات بين فرنسا وبريطانيا من جهة، وبين كل من هاتين الدولتين والعرب من جهة[١].

ب- اتفاق سان ريمو ١٩٢٠:

توصل الفرنسيون والبريطانيون في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ إلى عقد اتفاق بينهما، عُرِفَ باتفاق "سان ريمو"، نسبة إلى مكان انعقاده مدينة سان ريمو الإيطالية، تناول جملة قضايا ومن ضمنها مسألة النفط في الشرق الأوسط، وتمكنا من تسوية خلافاتهما بشأن نفط الموصل[٢].

شملت الاتفاقية مواداً تتعلق بتوحيد المصالح النفطية بين البلدين، وفيما يخص بلاد ما بين النهرين، تعهدت الحكومة البريطانية بمنح فرنسا ٢٥% من صافي إنتاج النفط الخام، فأكدت بذلك ما جاء في الاتفاقات السابقة، وتعهدت فرنسا بالمقابل أن تسهل مدّ خطوط الأنابيب، وأكد الاتفاق على حق شركة "النفط التركية" دون سواها في تنمية واستثمار الموارد النفطية في بلاد ما بين النهرين، والتي أقرّت فرنسا بسيادة بريطانيا عليها، وخاصة منطقة الموصل، وهذا يعني أن قيام أي شركة خاصة باستغلال وتطوير حقول النفط في تلك المنطقة، سيبقى تحت الرقابة البريطانية[٣].

كما بحث مؤتمر سان ريمو معاهدة "سيفر" التي رسمت مستقبل المنطقة العربية التي تضم العراق وسوريا الطبيعية، فضلاً عن التقسيمات والانتدابات بحسب مصالح دول الحلفاء (بحيث تُقسّم سوريا الطبيعية إلى أربعة أقسام: سوريا، ولبنان، والأردن، وفلسطين). وقرر المؤتمر وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، والعراق وفلسطين والأردن تحت الانتداب البريطاني (مع الالتزام بتنفيذ وعد بلفور، الذي مُنِح لليهود)[٤].

وهكذا فإن اتفاق سان ريمو أتاح لفرنسا إمكانية الحصول على النفط في الموصل بشكل منتظم، كما ثبّت مركز بريطانيا النفطي في المشرق العربي، من خلال التفاهم البريطاني- الفرنسي من قِبل حكومتي البلدين؛ إلّا أن ذلك التفاهم أثار قلق الولايات المتحدة الأمريكية، ودفعها إلى الاهتمام بالنفط العربي[٥]، كما سبق إيضاحه.

---

(١) برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ص٢١٠-٢١١.
(٢) برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ص ٢١١.
(٣) مجموعة مؤلفين، مائة عام على الحرب العالمية الأولى، ص ٧٨-٧٩. وخليفة، النفط العربي في معترك الصراع الدولي، ص٥١-٥٤.
(٤) رهاب نوفل، مشروع مقاومة تقسيم العراق وتفتيته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥، ص ٥٤-٥٥.
(٥) برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ص ٢١١.

خامساً– مقارنة بين السياسة الاستعمارية في العراق والسعودية بين عامي ١٩١٨–١٩٣٩:

نهجت بريطانيا مبدأ "فرِّق تسُد" الاستعمارية في المنطقة العربية، فجزأت الأقاليم العربية إلى دول وكيانات متنازعة ورسمت لها الحدود، المُتفِقة ومصالحها[١]. ونصّبت عليها حكاماً تابعين، تمسكوا بكياناتهم لدرجة تناسوا أن تلك الحدود الفاصلة بينهم من صنيعة المستعمر، وليست أكثر من حدود الحبس الانفرادي والإقامة الجبرية التي فُرِضت، كما أدّت بعض الكيانات التي تبنّتها الإدارات الاستعمارية دوراً أساسياً في تهيئة ما يمكن استثماره من موارد البلاد، ناهيك عن النهب المنّظم لموارد البلاد، ومحاربة أي فكرة وحدوية بين تلك اليانات، تحت شعارات توحي بأن الوحدة العربية غير عملية وغير مُمكنة.

كما لم يرد في الخطة البريطانية فكرة إعطاء المنطقة استقلالاً ذاتياً أو حكماً دستورياً، أو توحيدها في شكل من الأشكال، بوصفها أنظمة سياسية تُعامل على قدم المساواة من حيث هي دول مستقلة. ففي الوقت الذي نادى المكتب العربي في القاهرة (التابع لوزارة الخارجية البريطانية) بإعطاء العرب مملكة متحدة أو كونفيدرالية بقيادة الشريف حسين بن علي، كما ورد في وعود "مكماهون" للحسين؛ فإن حكومة الهند البريطانية رفضت ذلك ولم تُعِر آمال العرب القومية أي قيمة، وركزت جُلّ اهتمامها على احتلال العراق وربطه بإمارات الخليج العربي وحضرموت وعدن، وحُكم تلك المناطق بإسلوب حكم الهند نفسه، وهذا ما يتفق مع اتفاقية سايكس–بيكو الموقعة سنة ١٩١٦، والتي قسمت المشرق العربي والجزيرة العربية إلى كيانات ومناطق نفوذ، لم تكن إلّا أحد انعكاسات الخطة الاستعمارية، ومؤشراً تاريخياً على نمو التيار القومي في المنطقة[٢]. تلك السياسة التي ما زالت قائمة، ونحن نعيش نهايات العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين.

بذلك أصبح الخليج العربي مرتبطاً بشؤون الشرق الأوسط، وتولّت وزارة المستعمرات البريطانية مسؤولية الانتداب على العراق سنة ١٩٢١، وعملت تلك الوزارة مُمثلةً في إدارة شؤون الشرق الأوسط على تحمل مسؤولية شؤون الخليج العربي ككل، ومن ضمنه السعودية، تاركةً لحكومة الهند شؤون المحميات الداخلية. بحيث تركت وزارة المستعمرات مسؤولية الأوضاع الإدارية لحكومة الهند، واقتصر إشرافها على ما يتعلق بشؤون النفط، والعلاقات مع ابن سعود[٣].

---

(١) محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي: نشأتها وتطورها ومشكلاتها، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ٢٠٠١، ص٢٤.
(٢) خلدون النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص ١١٠-١١١.
(٣) ولينكسون، حدود الجزيرة العربية، ص٣٨.

١- السياسة الاستعمارية في العراق بين عامي ١٩١٨-١٩٣٩:

بعد أن أكمل البريطانيون احتلال العراق، شعروا أنهم بحاجة لتنظيم الإدارة في البلاد، لكي تتحقق أهداف قواتهم العسكرية المُحتلة، ويصلون إلى الرخاء الاقتصادي؛ لاسيما النشاط التجاري الذي يدفع السكان للانصراف إلى العمل ويُبعدهم عن إثارة المشاكل بوجه السلطة أو المُطالبة بالاستقلال[١].

أجهد البريطانيون أنفسهم منذ أن دخلوا العراق مُحتلين، وأكملوا سيطرتهم على البصرة (الميناء العراقي الأهم)، لإيجاد نظام إداري مرن تتركّز فيه السلطات الرئيسة بأيدي الحكام السياسيين، وهم من ضباط المُستعمَرات البريطانيين، مع محاولة إشراك موظفين عراقيين في الوظائف الثانوية، واستمروا على هذه السياسة حتى بعد احتلال بغداد، واستمرت بريطانيا في تنفيذ سياسة تأمين مقتضيات الاحتلال ومتطلّباته، فأصدرت القيادة العسكرية الأوامر والبيانات الصارمة، واستولت على بعض الأراضي، وساقت جموعاً من العراقيين للعمل الإجباري دون رغبة، ثم عملت على إشاعة القوانين والمبادئ الإدارية الهندية، وخاصة في القسم الجنوبي من العراق، وذلك كجزء من سياستها الرامية إلى ضمه إلى الهند، وكانت تلك السياسة من بُنات أفكار الساسة البريطانيون الذين ينتمون إلى المدرسة الهندية، وهم من رجال المُستعمرات البريطانية الذين ينتمون إلى المدرسة الهندية، وهو ما أثار العراقيين، وعجل بقيام ثورتهم سنة ١٩٢٠[٢].

ومن جانب آخر اتّبعت بريطانيا سياسة عشائرية بهدف الاستئثار بالعشائر، بوصفهم قوة يمكن الاستفادة منها لتحقيق أغراض المُحتَل الاستعمارية (فتوظيف النزعات العشائرية لخدمة الاستعمار، سياسة قديمة- حديثة- مُعاصرة، كانت، واستمرت، ومازالت، وتبدو نتائجها جلية ومؤثرة على وضع العراق اليوم)، ولتمكين تلك السياسة أصدرت بريطانيا قانون (دعاوى العشائر المدنية والجنائية)[٣].

إن الهيمنة البريطانية الكاملة على القطاعات كافة في المجتمع والدولة، بلغت الذروة حينما تولّى السير "أرنولد ويلسون" منصب الحاكم الملكي العام في العراق، خلفاً للسير "برسي كوكس"، وقد عُرِف

(١) البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ص ٨١.
(٢) بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ص٣٩-٤٠.
(٣) عقراوي، العراق الحديث: تحليل لأحوال العراق، ص٣٩-٤٠.

باتّباعه سياسة الشدّة التي ارساها مع السكان المحليين (وهو من دُعاة المدرسة الهندية التي تدعو إلى إلحاق العراق بالهند)، والتي أدت إلى إشعال الثورة العراقية سنة ١٩٢٠[١].

أجبرت ثورة العراقيين مُحتلِيهم على توجّه السياسة البريطانية إلى إقامة نوع من الحكم الوطني في العراق، خلافاً لما كان يُريده "ويلسون"، وأُنيطت تلك المهمة إلى "برسي كوكس"، الذي كُلِفَ للقيام بتأليف حكومة مؤقتة، تشمل مجلس دولة، ومجلس مُنتَخب لتمثيل السكان، وذلك لامتصاص غضب الشارع العراقي[٢].

ومن الجدير بالاهتمام، أنّه ليس من المنطقي أن نُعطي الأهمية الكبرى لما قام به "برسي كوكس: في تشكيل الحكومة المؤقتة، على أنه قد أدى إلى الاستقرار الذي شمل العراق حينئذ (ولو بشكل مؤقت)؛ وإنما يُعزى ذلك إلى السياسة البريطانية التي توصلت إلى شيء من التقدم، فقد كان "كوكس" أحد الشخصيات الرئيسية للاستعمار البريطاني في "الشرق الأوسط"، وخصوصاً منطقة الخليج وبعدها العراق، إلّا أنه كان يتمتع بخبرة جيدة، حصل عليها عندما كان رئيساً للحكام السياسيين خلال الحرب، أو حاكماً ملكياً قبل مغادرته للعراق متوجهاً إلى إيران[٣]. فيقول "فيليب إيرلند" عن كوكس: "كانت أهم بضاعة لديه قابل بها العراقيين"[٤]. كما أن مجيئه إلى العراق صادف انحسار مدّ الثورة العراقية، ومنذ وصوله سعى للاتصال بالزعماء المتنفذين ورؤساء العشائر، في محاولةٍ منه لكسبهم إلى صفه، كما حاول إيجاد الثغرات بين الثوار، وذلك لشق وحدة الصف وبالتالي إنهاء الثورة، يساعده في مهمته تلك، كثير من الشخصيات البريطانية والعراقي، مثل السيدة "بيل" و"فيليبي"، وطالب النقيب، ومزاحم الباججي، وعبد المجيد الشاوي وغيرهم...[٥].

وتركزت الخطوة الثانية بعد تأسيس الحكومة الوطنية، حول مسألة اختيار شكل النظام السياسي، الذي يتحدد به مستقبل الحكم في العراق، والذي ارتأوا أن يكون ملكياً، ووقع الاختيار على شخص

---

(١) البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ص ٨٣-٨٧.
(٢) صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، ص٥٣.
(٣) حول هذه النقطة يمكن مراجعة الملفات التالية:
F.o. 371/ 52226 E 5113 ,Hertizel to F.o. may 21, 1920.
F.o. 371/ 5227 E 7725, Minutes H. Young to I o July 5, 1920.
(٤) آيرلاند، العراق دارسة في تطوره السياسي، ص٢٨٠.
(٥) بيل، العراق في رسائل المس بيل، ص٤٥٤-٤٥٥.

"فيصل بن الحسين" لتنصيبه على العرش المصطنع[١]. وبالطبع لم يأتِ هذا الاختيار من فراغ؛ فكما أُشير إليه سابقاً، وجد البريطانيون في فيصل" الشخص الأنسب[٢]. وبذلك فرض البريطانيون "فيصل" على عرش العراق، وعملوا على إسكات أي معارضة أمام تنصيبه ملكاً، وذلك عن طريق مسرحية الاستفتاء الشعبي الذي طرح على العراقيين سؤالاً واحداً فقط، (هل تقبل بفيصل ملكاً وزعيماً للعراق؟) ولم يُسمح بأي سؤال آخر، وزيادة على ذلك تُشير المصادر إلى أن سجلات الاقتراع لم تكن موّثقة، وكان البريطانيون وحدهم في موضع يسمح لهم بإدارة عملية الاقتراع[٣].

ولغرض التخفيف من وقع الانتداب على مشاعر الحركة الوطنية العراقية، وكسب صفة قانونية ودولية له، سعت بريطانيا ومنذ البداية، إلى ربط العراق بمعاهدات تضمن لها مصالحها الأساسية، وفي الوقت ذاته يتحدد من خلالها هيكل النظام السياسي العراقي. ومن الجدير بالاهتمام أن بريطانيا كانت قد أكرهت العراقيين على الإمضاء على جميع المعاهدات المُبرمة بينها وبينهم[٤].

ولا شك أن المستعمر غالباً ما يملك القدرة على أن يُلبس الباطل ثوب الحق، ويجعل الشعوب المغلوبة على أمرها تنطق بلسانه وتفصح عن أغراضه التي يتحرّز هو من الإفصاح عنها. فهذه "السيدة بيل" تعبر عن رأيها في موضوع الانتداب، وترى ضرورة باستبداله بمعاهدة، فقالت: "إن كلمة الانتداب بغيضة، وإن عقد معاهدة في جو من الحرية أفضل بكثير، فضلاً عن كونها تُطلق يدنا"[٥].

فعمدت بريطانيا إلى تحويل علاقاتها بالعراق من حالتها العامة التي يفرضها الانتداب، إلى علاقات خاصة بعقد معاهدة معه تُكسبها الصفة الشرعية، وتمكنهم من الاستحواذ على بتروله من جهة، واتّخاذ أراضيه قاعدة استراتيجية على الطريق البرّي للهند من جهة أخرى، ومنها يستطيعون أن يُرهِبوا الشعوب الأخرى في المنطقة، ويُمكنّوا لنفوذهم عليها[٦]. وكانت تلك المعاهدات صورة عن صك الانتداب، أخذت أخذت أحكامها منه، وجاءت بعض موادها بالكلمات نفسها، وبعضها الآخر بمعناها وحكمها. حتى أن

---

(١) حسين، الفكر السياسي في العراق ١٩١٤-١٩٥٨، ص٣٠٧.
(٢) العمر، المعاهدات العراقية- البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية، ص٢٤.
(٣) للمزيد حول هذا الموضوع أنظر: محمد بديع شريف وآخرون، دراسات في تاريخ النهظة العربية الحديثة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٣٠٨-٣١٠. وأنظر أيضاً: عقرواي، العراق الحديث، ص٤٧. والبزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ص١٣٤-١٣٨.
(٤) حسين، مشكلة الموصل، ص٢١.
(٥) بيل، العراق في رسائل المس بيل، ص ٣١٨.
(٦) إبراهيم شريف، الشرق الأوسط: دراسة لاتجاهات سياسة الاستعمار حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، شركة دار الجمهورية، بغداد، ص١٤٨-١٤٩.

بعض المؤلفين في تاريخ العراق السياسي المعاصر وضع جدولاً لمواد المعاهدة، ومُقابلها في صك الانتداب[١].

كما لم تغب مسألة الحدود عن بريطانيا التي اتّخذت منها (لاسيّما مع تركيا) وسيلة ضغط ومساومة على العراقيين، كلما لمست إصراراً من جانب الحكومة العراقية والقوى الوطنية في العراق لانتزاع بعض المكاسب الوطنية، كيف لا وهي التي استغلت (مشكلة الموصل) والخلاف الذي أُثير حولها، لتعزيز نفوذها وإجبار العراقيين على توقيع معاهدة (١٩٢٦)، وما نصت عليه من تنازلات للبريطانيين[٢]. وبهذا يقول "كوكس" لصحيفة (الأوقاف البغدادية): "يجب أن يفهم العراقيون اليوم وكل يوم، أنهم إذا لم يصادقوا على المعاهدة، فمن المحتمل أن يُضيعوا ولاية الموصل، وإن بريطانيا لن تدافع عنها، إن لم تُصادق المعاهدة"[٣]. وفي الحقيقة كانت مشكلة الموصل مُقترِنة بالصراع الدولي على نفط العراق، والمثال الصارخ على ذلك، هو اشتراط بريطانيا على العراق منح امتياز استخراج النفط لشركة بريطانية، مقابل احتفاظه بولاية الموصل (النفط مُقابل الأرض).[٤] ولاشك أن المعادلة التي يتداولونها اليوم هي ذاتها، إن لم تكن أقذر مما هي عليه سابقاً، ففي ذلك الوقت كانت معادلة (النفط مُقابل الأرض) هي المعتمَدة، أما اليوم فقد تطورت إلى مبدأ (النفط مُقابل الغذاء)، وبكل أسف أخذت منحى آخر في هذه الأيام وهو (النفط مُقابل أمن الشعوب وغذائها).

ودفع الاستحواذ على بترول العراق لأدوار استعمارية متنوعة، كأدواره في كل مكان، وللإنجليز فيها دور البطل غالباً، وشاركهم الفرنسيون والأمريكيون وحتى الأتراك، بأدوار متابينة أخرى. مثلاً كانت البداية حين وُقِّعت هُدنة "مودورس" في ٣٠ تشرين الأول سنة ١٩١٨ لإنهاء الحرب مع الدولة العثمانية. لكن بالرغم توقيع الهدنة، امتنعت القوات الإنجليزية الزاحفة نحو الموصل عن التوقف، واستمرت في زحفها حتى تمكنت من احتلال المدينة، دون معرفة الأسباب الموجبة؛ (إذ أن اتفاقية "سايكس– بيكو المؤقّعة سنة ١٩١٦، تنص على إدخال ولاية الموصل ضمن أراضي الدولة العربية التي كان من المقرر أن تقوم في شمال نجد والحجاز، بين منطقة الاستعمار الفرنسي على الساحل السوري، ومنطقة

(١) حسين جميل، شهادة سياسية، ص ٩٣.
(٢) البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا، ص٩٦.
(٣) جريدة الأوقات البغدادية، العدد رقم (٣٦٨٧)، بغداد، ٢ حزيران ١٩٢٤، ص ٢٣.
(٤) محمود صالح منسي، الشرق العربي المعاصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠، ص٤٣.

الاستعمار الانجليزي في ولايتي بغداد والبصرة، هذا من جهة. كما تُدخلها ضمن القسم الغربي من تلك الدولة من جهة أخرى، وهو القسم الذي سيخضع للنفوذ الفرنسي بموجب الاتفاقية المذكور)[١].

إلّا أن هذا الغموض يمكن كشفه، إذا أخذنا بعين الاعتبار ما كان شائعاً قبل قيام الحرب من أن باطن أرض تلك الولاية يحتوي على بُحيرة من زيت البترول. وقد كتب "هانز كون" (Hans Kohn) مُفسّراً بعض الشيء أسباب احتلال الإنجليز لولاية الموصل، فيذكر أنه كان لدى الإنجليز اعتقاد استمر قائماً لبعض الوقت، في أن احتلال القسم الجنوبي من العراق كافٍ لتحقيق أغراضهم؛ إلّا أنهم وبعد أن تبيّنوا أهمية مصادر البترول في القسم الشمالي منه، تولد في نفوسهم الإغراء في إحتلاله[٢].

كانت بريطانيا قد حسمت صراعها مع فرنسا على ولاية الموصل النفطية بعدما قرر مجلس الحلفاء الأعلى في "سان ريمو" سنة ١٩٢٠، ضم تلك الولاية إلى منطقة الانتداب البريطاني، وذلك بعد أن تعهدت بريطانيا بإعطاء الحكومة الفرنسية نصيباً قدره ٢٥% من بترول الولاية.[٣] إلّا أنها واجهت صراعاً جديداً على نفط العراق بصورة عامة، كان الطرف الجديد فيه الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ أبرقت وزارة الخارجية الأمريكية هيئة مفاوضات الصلح في باريس، مُشيرةً إلى أن الدوائر الأمريكية للبترول مهتمة اهتماماً كبيراً بكل ما يتعلق بأعمال البحث والتنقيب عن البترول في العراق وفي فلسطين، وطلبت أن يكون في شروط معاهدة الصلح بنود تسمح للشركات الأمريكية بالعمل في تلك البلاد تحت شروط متساوية مع الشركات الأجنبية الأخرى، كما أبرقت إلى السفير الأمريكي في لندن، لكي يُذكّر الحكومة البريطانية بان الانتداب يُلزم الدولة المُنتدِبة بان تضمن لرعايا جميع الدول الأعضاء في عصبة الأمم حقوقاً متساوية مع حقوق رعاياها في جميع نواحي النشاط الاقتصادي في الأراضي المُنتدَبة عليها. كما أرسلت الحكومة الأمريكية ببرقيات إلى الحكومة البريطانية، تُطالبها فيها بتطبيق مبدأ "الباب المفتوح" والحقوق المتساوية التي يتضمنها قرار الانتداب المرموز إليه بالحرف (أ)، وذلك بعد نشر نصوص اتفاقية "سان ريمو" المُوقّعة بين فرنسا وبريطانيا؛ إذ استبان الأمريكيون أن القصد منها كان إبعادهم عن مراكز إنتاج البترول في منطقة المشرق العربي عامة، والعراق بشكل خاص؛ فاحتجوا عليها

---

(١) عقرواي، العراق الحديث، ص٤٢-٤٣.

(٢) H. Kohn, Western Civilization in the Near East, New Youk, 1936, p 172.

(٣) مجموعة مؤلفين، مائة عام على الحرب العالمية الأولى، ص ٧٨-٧٩. وخليفة، النفط العربي في معترك الصراع الدوني، ص٥١-٥٤.

لدى الحكومة البريطانية، مبررين أن نصوصها تتناقض مع المبادئ العامة لمؤتمر الصلح، كما تُناقض صك الانتداب[١].

بذلك تمكّن الأمريكيون بإصرارهم على التمسك بمبدأ "الباب المفتوح" من دخول باب العراق نفطياً؛ إذ اشتركوا في شركة "البترول التركية" الجديدة سنة ١٩٢٨، بنصيب قدره ٢٣،٧٥% على أساس اتفاقية "الخط الأحمر"، وتمكنوا من تحديد المساحة التي يتضمنها امتياز تلك الشركة بأربع وعشرين قطعة من أراضي ولايتي الموصل وبغداد. وبعد انبثاق النفط بغزارة من بئر (بابا كركر) في منطقة (كركوك)، تناسى الأمريكيون المبادئ النبيلة التي نادى بها الرئيس الأمريكي "ويسلون" واشتركوا في الضغط على الحكومة العراقية، حتى لا تستعمل حقها المشروع في إلغاء امتياز الشركة، فتُعطيه لشركة أخرى[٢].

تقرر بموجب معاهدة ١٩٣٠ المعقودة بين بريطانيا و (الحكومة العراقية) استقلال العراق عن التاج البريطاني، وإنهاء حالة الانتداب، وقد بذلت بريطانيا جهوداً كبيرة لعقد تلك المعاهدة، وأضفت عليها اهتماماً خاصاً، كونها عملت على تثبيت نفوذها ومصالحها في العراق، وجعلته أسير مصالحها[٣]. فقد صيغت معاهدة ١٩٣٠ على شكل وثيقة تحالف وثيق بين بريطانيا والعراق، ووافق العراق من خلالها على الاحتلال البريطاني لأراضيه بشكلٍ غير مُباشر، أما ممثل بريطانيا في العراق، فقد حددت المعاهدة منصبه وهو السفارة؛ إلّا أنه فرضت على العراقيين أن يكون عميداً لرجال السلك السياسي في بغداد، واحتفظت بريطانيا بسلطتها على العراق كما كانت من قبل على كل شؤون العراق[٤].

والمتتبع لمعاهدة ١٩٣٠، سيلاحظ أن تلك المعاهدة أنهت الانتداب، وأدت إلى دخول العراق إلى عصبة الأمم؛ لكنها لم تُنهِ المشكلات ولا التعقيدات التي فرضها التشبث بالأساليب الاستعمارية والمصالح البريطانية. كما كان (نظام الانتداب) حلّاً وسطاً ومُعقّداً، بين (الاستقلال الدولي) حسب المفاهيم الغربية الحديثة، و(الاستعمار) تِبعاً للمفاهيم نفسها، فالانتداب لا هو بالـ(الإلحاق الاستعماري)، ولا هو بالـ(الاستقلال الدولي) حسب تلك المفاهيم[٥].

---

(١) شريف، الشرق الأوسط: دراسة لاتجاهات سياسة الاستعمار، ١٥٣-١٥٨.
(٢) أنظر: خليل علي مراد، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي ١٩٤١-١٩٤٧، ص٢١-٣٧. ووهيم، التنافس البريطاني- الأمريكي على نفط الخليج، ص٤٣-٥٥.
(٣) الحيدري، الأثوريين في العراق ١٩١٨-١٩٣٣، ص٤٦.
(٤) جلال يحيى، العالم العربي الحديث: المشرق العربي في الفترة ما بين الحربين العالميتين، دار المعارف، مصر، ١٩٦٥، ص ١٩٥. وصالح، بريطانيا والعراق، ص ٤٨.
(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج٢، دار الرافدين، بيروت، ط٧،٢٠١٢، ص٢٧٦.

وقد دلّت الأحداث بعد ذلك على أن بريطانيا إنما جعلت من مواد معاهدة (الاستقلال) وسيلةً لتغطية مقاصدها الاستعمارية في اتّخاذ العراق قاعدة لقواتها العسكرية؛ بل أنها لم تتورّع عن احتلال العراق احتلالاً آخر، بحجة ظروف الحرب العالمية الثانية (التي بدأت سنة ١٩٣٩ وانتهت سنة ١٩٤٥)، وذلك خلافاً لنصوص المعاهدة نفسها، فضلاً عن مخالفتها لالتزاماتها وتصريحات مندوبها في عصبة الأمم[١].

٢- السياسة الاستعمارية في السعودية بين عامي ١٩١٨-١٩٣٩:

قامت الحكومة البريطانية بعقد اجتماع بدار الاعتماد في القاهرة يوم ٢٣ آذار ١٩١٨، لمناقشة سياستها في الخليج العربي والجزيرة العربية، برئاسة المندوب السامي "فرنسيس وينجيت" (Francis Wingate) وحضور ممثلي المكتب العربي بالقاهرة، وممثل الحكومة البريطانية في الحجاز "ويلسون، وممثل موظفي الخليج وحكومة الهند "كوكس"، وكان رأي الأخير الذي أوضحه في الاجتماع يتضمن عدم معارضة ابن سعود إذا ما تحرك مستهدفاً التوسع، وخاصة إذا ما أراد ضم حائل[٢].

وكان "كوكس" يُدرك أهمية الدور الذي تلعبه إمارة نجد والأحساء في الجزيرة العربية؛ لذلك كان قد أوصى حكومته بان توثق صلاتها بابن سعود، وتجلى ذلك في البرقية المُرسلة من وزير المستعمرات "ونستون تشيرشل" إلى رئيس الوزراء البريطاني "لويد جورج" مطلع شهر آذار سنة ١٩٢١، والتي أورد فيها آراء "كوكس" في كيفية تعامل بريطانيا مع ابن سعود، وفيما يأتي نصّها: "يعتقد برسي كوكس أن زيادة الدعم البريطاني لابن سعود تضمن حسن نيته خلال مدة صعبة، لمحاولة تهدئة الأوضاع والمحافظة على السلام...."[٣].

وبعد أن تمّ لابن سعود ضم (حائل) إلى ممتلكاته في تشرين الثاني سنة ١٩٢١، أرسل كوكس إلى ابن سعود مُهنئاً بانتصاره، وتمكنه من ضم حائل إلى ممتلكاته، ويطلب منه التوصل إلى اتفاق مع ملك العراق "فيصل" لحل الخلافات الحدودية، مؤكداً تدخله مستقبلاً لهذا الغرض.[٤]

---

(١) الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج٢، ص٢٨٩.

(٢) Bernard Reich, Political Leaders of the Contemporary Middie East and North Africal. U.S.A, 1990,P.P. 18-23.

(٣) صفوة، الجزيرة في الوثائق البريطانية، مج٦، ص١٠٢-١٠٣.

(٤) أليس موزيل، تاريخ الدولة السعودية، مجلة العرب، العدد ١٧٩، ٧ أيلول ١٩٧٩، ص ٢٦٣. ومحمد مظفر الأدهمي، الملك فيصل الأول: دراسة وثائقية في حياته السياسية وظروف مماته، دار جهينة، بغداد، ١٩٨٨، ص٢٠٧-٢١١.

وعلى ما يبدوا أن "كوكس" المُعبّر عن السياسة البريطانية وتوجهّاتها في الخليج والجزيرة العربية، كان يرى أن على بلاده زيادة الدعم لابن سعود لأن من شان ذلك كسبه إلى جانبها، وللحيلولة دون حدوث حالة عدم استقرار في المنطقة.[١]

وكما ذُكِر مسبقاً معاهدة دارين الموقعة بين بريطانيا و عبد العزيز ابن سعود كانت قد جعلت من نجد محمية بريطانية أخرى مماثلة لمحمياتها في إمارات الخليج العربي، لكن هذا ليس ما أردنا الوصول إليه الآن؛ بل الأمر الأهم الذي لابد من الإشارة إليه هو ما نتج عن تلك المعاهدة فيما بعد. فقد نصت معاهدة دارين على منع ابن سعود من الاعتداء على إمارات الخليج العربي التي كانت (ومازالت) خاضعة لبريطانيا، لكنها لم تلزمه بعدم الاعتداء على حاكم الحجاز الشريف حسين، وهذا ما حدث بالفعل، إذ هاجمت قوات ابن سعود الحجاز، وتمكنت من الاستيلاء عليها، بمباركة بريطانية صريحة[٢]. وذلك بعد أن بدا لبريطانيا وكأن الشريف حسين يريد تبوّء عرش ملك العرب والمسلمين جميعاً، وهو ما لا يتلائم وأهدافها القائمة على أساس إبقاء المنطقة مُقسّمة دولاً صغيرة مُتصادمة بشكلٍ دائم[٣].

تضمنت الخطة الاستعمارية البريطانية عناصر عدة ضد القومية والوحدة العربية، وتمزيقها إلى كيانات صغيرة مُبعثرة، يسهل التعامل معها بواسطة الاتفاقيات والتعهدات، عن طريق فرض الحدود السياسية، وارتأت بريطانيا العمل على رسم حدود واضحة بين العراق والسعودية والكويت، فرأى المندوب السامي البريطاني في العراق "برسي كوكس" أن تكون تلك الحدود السياسية على غرار ما عُرِفَ في أوروبا، بحيث تكون واضحة المعالم وتبين نواحي كل بلد من تلك البُلدان، دون مراعاة لحركة تنقّل القبائل العربية الدائبة بينها (وكانت هذه القبائل تتجول بين أراضي العراق ونجد والكويت والأردن، دون تقييد في حقبة الحكم العثماني)، وقد دفعت بريطانيا المسؤولين الحكوميين في تلك البلاد إلى عقد اتفاقيات متتابعة، لوضع حدود ثابتة، رسمتها بنفسها، وفقاً لمصالحها الخاصة، وأغراضها الاستعمارية[٤].

---

(١) صفوة، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج٦، ص١٠٣-١٠٤.
(٢) النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، ص١١٢-١١٣.
(٣) مشكور، نزاعات الحدود في الخليج العربي، ص ٥٩.
(٤) أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث، ص٣٥٣-٣٥٥.

توّجت بريطانيا جهود التسوية للتوصل إلى اتفاق في معاهدات عدّة، أولها المحمرة في ٥ أيار ١٩٢٢، وتبعتها معاهدة العقير في العام نفسه، ومن ثم مؤتمر الكويت سنة ١٩٢٣، وأدى ممثل السياسة البريطانية "كوكس" دور الوسيط بين الأطراف المتنازعة، لإيجاد حلول وفقاً للرؤية البريطانية.[١] فقامت بريطانيا باقتطاع أراضي من بعض الدول وضمها إلى دول أخرى، مثلما حدث في اتفاقية العقير عندما ضمّت أجزاء واسعة من جنوب العراق وباديتها إلى السعودية، وكذلك اقتطعت أجزاء من أراضي الكويت لمصلحة صنيعتها ابن سعود[٢].

فاتفاقية العقير المعقودة لتعيين الحدود لتلك البُلدان، كانت من وضع بريطانيا، وأُجبرت جميع الأطراف على التوقيع عليها. ويمكن القول إن الموضوعات التي تناولتها توضح جيداً المشكلات الناجمة عن رسم الحدود في الصحراء، والمبادئ والاتجاهات التي استُخدِمت في تحديدها، وإنها لم ترضِ أحداً سوى بريطانيا، مما فتح الباب لتجدد مشاكل وغزوات الأخوان على الكويت والعراق. وكذلك كان الحال مع بقية الاتفاقيات والمعاهدات الحدودية.[٣]

فقامت بريطانيا بترسيم الحدود وفقاً لمتطلبات سياستها في المنطقة، دون الأخذ في الحسبان وجود مبررات منطقية لعملية الترسيم، كما أن نمط الترسيم تم بشكل يُبقي مشاكل الحدود بين بلدان المنطقة قابلة للانفجار فيما بعد[٤]. وهذا ما حدث بالفعل، وخير مثال على ذلك الاجتياح العراقي للكويت، وما جرّه على العراق من ويلات، استمرت تبِعاتها إلى لحظة كتابة هذا البحث. وعلى الرغم من أن بريطانيا تظاهرت بعقد المؤتمرات والمعاهدات بين الأطراف المتنازعة، بإيعاز منها وبرئاستها لحل المشاكل بينها؛ لكنها في الحقيقة أرادت أن يظل العداء مستحكماً بين الفرقاء، كي يُتاح لها فرصة استغلال ذلك العداء للضغط عليهم، وبالتالي تحقيق المزيد من المكاسب لخدمة مصالحها هناك[٥]. ويُعتقد أن تحديد المناطق

---

(١) مكتبة قطر الرقمية، وثائق البلاط الملكي، رقم الملف ٨٦١/٣١١، تسلسل الملف: ٨٦١ و.ح، موضوع الملف: الحدود العراقية- السعودية- الكويتية، تاريخ الملف ٣٠ آب ١٩٢٤، رسالة مرسلة من برسي كوكس إلى وزارة الخارجية البريطانية.

(٢) العيدروس، الحدود العربي- العربية، ص٢٠.

(٣) جون. س. ويلنكسون، حدود الجزيرة العربية (قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء)، ترجمة مجدي عبد الكريم، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٨٤.

(٤) مشكور، نزاعات الحدود في الخليج العربي، ص٨٧.

(٥) محمد سعيد حمدان، العلاقات العراقية- السعودية مابين عامي ١٩١٤-١٩٥٣، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ٩٦.

المحايدة كان لأسباب اقتصادية وسياسية، كانت تعرفها وتخطّط لها بريطانيا فيما يتعلق بالنفط أساساً[١].

وبعد إعلان عبد العزيز ابن سعود نفسه ملكاً على الحجاز، أرسلت بريطانيا السير "جلبرت كلايتون" للتفاوض من أجل عقد معاهدة بريطانية– سعودية تحل محل اتفاقية دارين المعقودة سنة ١٩١٥، وتمَّ التوقيع على هذه المعاهدة في جدة في أيار سنة ١٩٢٧، واعترفت فيها بريطانيا بابن سعود ملكاً على الحجاز. والمُلاحظ هنا أنها لم تحد من توسعاته كما هو الحال في المعاهدة السابقة، مانحةً إياه الضوء الأخضر للتعدي على جيرانه[٢]. كما ساعدته لاحقاً في تثبيت دعائم حكمه، والقضاء على الثورات الداخلية التي قامت ضده، فقصفت طائراتها قوات قادة الإخوان الذي تمردوا عليه، ومكّنته من إنهاء تمردهم[٣].

ويمكن القول أن السياسة البريطانية في الخليج كانت تعتمد على (مبادئ) تستند عليها وفقاً لمصالحها المُتنامية هناك، ولأن بريطانيا قد ضمنت ولاء الكويت لها؛ فإنها بذلت جهودها لاستمالة ابن سعود ومساعدته على توسيع رقعة إمارته على حساب جيرانه.[٤] وهذا ما يؤكد على سياسة بريطانيا المعروفة والقائمة على الاستمرار في تغذية النزاعات والخلافات، لاسيما الحدودية منها، بين بلدان عدّة، لتُشغل تلك البُلدان في مشاكلها الداخلية، بدلاً من القيام بالتطور المنشود في شتّى مناحي الحياة.

كان المخطط الذي رسمه البريطانيون لعبد العزيز ابن سعود، أن يكون سيفهم المُسلّط على رؤوس الإمارات والمشيخات، وحتى الممالك التي كانت تخضع لنفوذهم، يهددونها به كلما دعت الحاجة، كما فعلوا مع الشريف حسين في الحجاز، والملك يحيى في اليمن، ومع شرقي الأردن والعراق والكويت في فترات مختلفة، وكان ذلك المُخطط يقتضي أن تبقى الأراضي التابعة لابن سعود غير مُحددة، حتى يمكن تحريكه ضد أي بلد عربي يحاول التمرد على النفوذ البريطاني[٥].

ولربما كان بالإمكان أن نُجزم بأن بريطانيا لعبت الدور الأبرز في تأسيس مملكة آل سعود، هذا إن لم تكن تلك المملكة صناعة بريطانية خالصة. فقد صرح مستشار السفارة البريطانية في جدة "بلهام" (G.S.Bilham) سنة ١٩٥٤ قائلاً: "إن الملك عبد العزيز يعرف تماماً بأننا نحن اللذين ساعدنا على

---

(١) وليد حمدي الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية (١٧٥٢- ١٩٦٠)، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩١، ص٣٠٨.
(٢) مهنا، تحديث الخليج العربي، ص٢٣٤. ويحيى، العالم العربي الحديث، ص٦٦-٦٧.
(٣) يحيى، العالم العربي الحديث، ص٦٩.
(٤) مريم جويس، الكويت ١٩٤٥-١٩٩٦: رؤية إنجليزية- أمريكية، دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠١، ص١٦-١٧.
(٥) ناصر الفرج، قيام العرش السعودي (دراسة تاريخية للعلاقات السعودية- البريطانية)، الصفا للنشر والتوزيع، لندن، (د.ت)، ص٧٩.

خلق هذه المملكة"[١]. وذلك التصريح حقيقة لا تنقصها البراهين، فقد أوكلت المخابرات البريطانية إلى دُهاة رجالها العاملين في الخليج أمر عبد العزيز ابن سعود، فتولّى قسم منهم تدريبه، وتولّى القسم الآخر الوساطة بينه وبين الدوائر البريطانية الكبرى في الهند، وتولّى البقية العمل عنده كمستشارين، يسهلون له تنفيذ التعليمات البريطانية ويوجّهونه لما ينبغي عمله تجاهها، ولابد من استعراض أهم الأدوار وأبرزها بإيجاز:

بالنسبة للقسم الأول، يأتي في طليعتهم "مبارك الصباح" وممثل بريطانيا السياسي في الكويت "شكسبير"، وقد ذكرنا مُسبقاً دور "مبارك" في إعداد عبد العزيز وتهيئته لاستعادة (عرش أجداده)، كما تطرقنا للعلاقة التي كانت تجمع شكسبير بابن سعود[٢].

ويأتي "برسي كوكس" في طليعة القسم الثاني، و"كوكس" هذا هو بطل "معاهدة دارين" سنة ١٩١٥، وبطل "بروتوكولات العقير" سنة ١٩٢٢، وغيرها من الاتفاقيات الحدودية، ويكفي للدلاله على دوره في توجيه عبد العزيز وتكوينه سياسياً حادثتان رواهما "ديكسون" في كتابه (الكويت وجاراتها)، الأولى: ذكر "ديكسون" أنّه في اجتماع ضم "كوكس" وابن سعود و"ديكسون" نفسه، فقد "كوكس" صبره واتّهم ابن سعود بأنه تصرف تصرفاً صبيانياً في اقتراح الحدود العشائرية أثناء مفاوضات العقير سنة ١٩٢٢، وقام بتوبيخه كولدٍ مشاكس[٣]. والحادثة الثانية: فهي أن "كوكس" منح ابن سعود (أثناء تحديد الحدود بين السعودية والكويت) ثلث الأراضي الكويتية[٤]. ويدل تصرف "كوكس" الأول على مدى تحكمه بابن سعود، كما يدل تصرفه الثاني على مدى أهمية "كوكس" في تعزيز سلطة ابن سعود، ويدل كلا التصرفين بأن ابن سعود كان أداة بيد رجال السياسة البريطانيين. أما القسم الثالث، فقد كان أبرز رجاله "فيلبي" الذي كان مستشاراً خاصاً لابن سعود، وكان له دور كبير في حروب ابن سعود التوسعية[٥].

حملت نهاية الحرب العالمية الأولى تطورات عميقة في العلاقات الدولية، وغيّرت مُعطيات السياسة البريطانية في الخليج العربي، تزامناً مع ظهور قوة الولايات المتحدة الأمريكية السياسية والاقتصادية، والتي

---

(١) نقلاً عن: William Powell, Saudi Arabia and Its Royal Family, London, 1982, p.p. 306-309.
(٢) للمزيد حول هذا الموضوع أنظر: بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ص٨٠. وبنوا ميشان، عبد العزيز آل سعود، ص٢٠١-٢٠٣.
(٣) ديكسون، الكويت وجاراتها، ص
(٤) ديكسون، الكويت وجاراتها، ص٣٤٥.
(٥) سعيد، بريطانيا وابن سعود، ص٢٦.

شكلت مُنافساً مهماً للهيمنة البريطانية في الخليج العربي، بحكم تطور استغلال النفط وتزايد الحاجة إليه، مما زاد من الأهمية الإستراتيجية لتلك المنطقة، وجعلها مسرحاً لتنافس اقتصادي بريطاني– أمريكي، من أجل الفوز بامتيازات استغلال نفطه[١].

ويُعد التفاهم البريطاني– الأمريكي الناجم عن اتفاقية "الخط الأحمر" سنة ١٩٢٨، بمثابة بداية انحسار النفوذ البريطاني من منطقة الخليج، وفتح الباب أمام الشركات الأمريكية للمشاركة في استغلال النفط (وفيما بعد للاستحواذ عليه) والحصول على امتيازات التنقيب عنه تكريساً لمبدأ "الباب المفتوح". فلم يعد الخليج احتكاراً بريطانياً؛ بل تحول إلى مجال شراكة أو لنقل تنافس بريطاني– أمريكي، مع تنامي المصالح الأمريكية في الخليج العربي وخاصة في السعودية (والتي ستمهد للهيمنة الأمريكية في تلك المنطقة مستقبلاً)[٢].

ومن الغريب أن شركة "إيسترن آند جنرال" اللندنية هي أول شركة نالت امتيازاً للبترول في القسم الشرقي من البلاد السعودية (وهو القسم الذي يُنتج في الوقت الحالي أهم موارد النفط السعودي). ففي سنة ١٩٢١ قابل المستر "هولمز" عبد العزيز ابن سعود في العقير (وهو ثغر للأحساء)، وحصل منه على امتياز لهذه الشركة، لكن الشركة المذكورة سرعان ما أهملت امتيازها واستولت عليه شركة أمريكية سنة ١٩٢٣، وهي شركة "استاندر أويل أوف كاليفورنيا"، ومن الغريب كذلك أن الوسيط الذي اشترك في عقد الصفقة بين تلك الشركة الأمريكية وابن سعود كان بريطاني، وهو "فيلبي"[٣]. مما يؤكد على طبيعة الاستعمار الموّحدة ضد شعوب المنطقة، ويؤكد أيضاً على حتمية المثل القائل: "إن الاستعمار ليس مجرد عارض؛ بل هو نتيجة حتمية لانحطاط المسؤولين.

منحت السعودية امتياز استخراج البترول إلى شركة "استاندر أويل أوف كاليفورنيا" في أيار ١٩٣٣، وذلك لمدة ستين سنة، وفي منطقة واسعة في شرقي المملكة، فتكونت نتيجةً لذلك شركة "الزيت العربي"، وبعد انضمام شركة بترول "تكساس" إليها سنة ١٩٣٤، أصبحت الشركة تُعرف باسم "آرامكو"، التي ما لبث

(١) مجموعة مؤلفين، مائة عام على الحرب العالمية الأولى، ص١٧٥-١٧٦.
(٢) بدر عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مج٢، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤، ص٢٧٩-٢٨٠.
(٣) شريف، الشرق الأوسط: دراسة لاتجاهات سياسة الاستعمار، ص١٨٢-١٨٣.

أن حصلت على امتياز نفطي جديد من ابن سعود سنة ١٩٣٩، لتصبح الولايات المتحدة الأمريكية المهيمن الأكبر على النفط في السعودية عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩[١].

أحدث التغلغل الأمريكي في السعودية استياءً كبيراً لدى البريطانيين، وقلقاً على الموقف الذي يمكن أن تتعرض له مصالح بريطانيا من جراء ذلك. ففي شباط ١٩٣٥ أدلى اللورد "لويد جورج" في مجلس الشيوخ البريطاني بتصريح انتقد فيه شركة "البترول الإنجليزية الإيرانية" لعدم إحكام سيطرتها على بترول السعودية، وهاجم الحكومة البريطانية لعدم مساندتها لها في ذلك، ودعا إلى غلق "الباب المفتوح" أمام الولايات المتحدة. لكن الحكومة البريطانية رفضت الاستجابة، ورأت التسليم بالأمر الواقع للمصالح الأمريكية الناشئة، مع التأكيد على استمرار المصالح البريطانية في استغلال بترول المنطقة.[٢]

وجدير بالذكر أنه في آب سنة ١٩٣٣، انتقلت مهمة الإشراف السياسي في منطقة الخليج العربي (ومن ضمنه السعودية) من وزارة المستعمرات إلى مكتب الهند، واستمر المندوب السياسي في الاتصال المباشر بلندن، مع تزويد حكومة الهند بصور عن مراسلاته مع لندن، واستمر الأمر كذلك حتى سنة ١٩٤٨؛ إذ انتقلت مسؤولية شؤون الخليج العربي إلى وزارة الخارجية البريطانية.[٣]

نجحت بريطانيا في فرض سيطرتها على العراق والسعودية، والخليج العربي بشكلٍ عام، في الحقبة الزمنية الممتدة ما بين سنتي ١٩١٨–١٩٣٩، حتى أطلق البعض على الخليج العربي اسم (الخليج البريطاني)، وقال غيرهم (البُحيرة البريطانية الخاصة)، وأُطلِق على المُقيم السياسي البريطاني هناك (ملك الخليج غير المتوّج). لكن تلك السيطرة لم تكن مطلقة بالكل، فإذا كانت بريطانيا قد نجحت بدايةً في الحيلولة دون بقاء منافسيها في العراق والسعودية؛ فإنها لم تنجح في نهاية الأمر بإبعاد حليفتها الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية عن وضع موطئ قدم لها في تلك البلدان، ومن ثم التوغل شيئاً فشيئاً فيهما، وخاصة فيما يتعلق بمسألة البترول ومشتقاته في السعودية خاصة.[٤] فكانت السعودية ميداناً مقفلاً، تصارع فيه

---

(١) يحيى، العالم العربي الحديث، ص٧١- ٧٣.
(٢) جمال محمود حجر، القوى الكبرى والشرق الأوسط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص ١٥١-١٥٢.
(٣) بنلوب توزون، سجلات المعتمد البريطاني في الخليج، ترجمة محمد إبراهيم الشيباني، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ١٩٩٣، ص١٩-٢٠.
(٤) للمزيد حول هذا الموضوع أنظر:
- جان جاك بيريبي، الخليج العربي، تعريب نجدة ظاهر وسعيد الغز، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٥٩.
- إيهاب عمر، الخليج البريطاني كيف صنعت بريطانيا دول الخليج، دار أكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨.
- محمد علي سعيد، بريطانيا وابن سعود، مطبعة سبهر، طهران، ١٩٨٧.

البريطانيون والأمريكيون من أجل الحصول على امتيازات استغلال البترول، وبالنهاية ربح الأمريكيون الجولة الأخيرة، وتمكنّوا شيئاً فشيئاً من التوغل وتنمية نفوذهم، حتى أصبحت أمريكا اللاعب الرئيس على الساحة النفطية السعودية، عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩.[١]

ويتبيّن من خلال ما تقدم أن بريطانيا عملت على إبقاء العراق تحت سيطرتها المطلقة، وذلك عبر خلق مؤسسات حكومية، تتناسب ومصالحها، وتبدأ من قمة الهرم حتى أسفل القاعدة، مُمثلةً بـ (ملكية فيصل)، والوزارات الخاضعة لمستشاريها، وبقية الدوائر الحكومية الفرعية، فحرصت على التغلغل في مفاصل الدولة المختلفة، بكل دقائقها. ناهيك عن فرضها للمعاهدات الجائرة، التي كبلت العراق، وأبقته في حالة ضعف وتبعية مستمرة للإنجليز؛ بل ووصل بها الأمر إلى التهديد بالتخلي عن أراضي العراق، مالم يبقَ في دائرة فلكها. وتصرفت في ثرواته الباطنية كمن يمتلك أباً عن جد، وفاوضت حولها بكل وقاحة. أما في السعودية (تلك الدولة الناشئة)، فقد كان الأمر مختلفاً من حيث الشكل، لكنّ المضمون؛ إذ كان الهدف الذي ترمي إليه بريطانيا هو نفسه ما كانت تسعى لتحقيقه في العراق، ألا وهو إبقاء البلاد في حالة ضعف وتبعية بما يحقق مصالحها، فسعت إلى دعم عبد العزيز ابن سعود ومساندته لخلق مملكته. كيف لا وقد أدركت أنّه سيكون أداةً طيّعة بيدها، ينفّذ مصالحها (بالنيابة)، واستخدمته كـ شرطي لها في المنطقة، تسخّره للهيمنة على جيرانه إذا ما اقتضت الحاجة إلى ذلك. ووصل بها الدعم لابن سعود، إلى درجة اقتطاع بعض الأراضي من المناطق المجاورة لمصلحته، وإن كان لذلك الاقتطاع هدفاً آخر، وهو إنشاء حدود مصطنعة بين مناطق الوطن العربي، مما يؤزم الأمور دون إيجاد حلولٍ لها، وهذا ما كانت تسعى إليه بريطانيا؛ التي حاولت لعب دور الوسيط القادر على فض النزاعات الحدودية بين الجيران العرب، وذلك ممن خلال المؤتمرات التي أوجدتها ودعت إليها الأطراف المتنازعة، فكانت النتيجة اتفاقيات بقيت المنطقة تعاني آثارها السلبية حتى يومنا هذا.

---

(١) بيريبي، الخليج العربي،ص١٤٠.

الفصل الرابع

السياسة الاستعمارية في العراق والسعودية خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)

أولاً- أهم انعكاسات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) على العراق:

١- الأوضاع السياسية في العراق عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية:

استمر الصراع بين الدول الأوروبية، لاسيما الغربية منها، حول المُستعمرات، لإعادة اقتسامها مُجدداً، مما أدّى إلى تفجّر حرب شاملة لتحقيق المصالح المُتنافَس عليها. ففي الأول من أيلول ١٩٣٩ هاجمت القوات الألمانية بولندا، وفي ٣ أيلول أعلنت كل من بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا، وكان ذلك فاتحة لانشغال العالم بحربٍ ضروس، امتد تأثيرها إلى الوطن العربي الذي كان ما يزال يرزح تحت نير الاحتلال الاجنبي[١].

كان الوضع السياسي في العراق قُبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ مشحوناً بالعداء ضد بريطانيا، وذلك بسبب سياستها الاستعمارية عامةً وفي العراق وفلسطين خاصة، وكانت الصحف العراقية تهاجم تلك السياسة التي تتعارض مع المطالب الوطنية لاسيما منها القوى المُناصرة لقضية فلسطين. وقد تزامن ذلك مع حادثة مقتل الملك غازي؛ إذ وجه العراقيون أصابع الاتهام إلى بريطانيا، وعدّوا تلك الحادثة من تدبيرها ذلك لأن سياسة الملك غازي كانت مناوئة لبريطانيا ولمصالحها[٢]. وعزت بريطانيا تلك الأحداث إلى النشاط الألماني، وما كانت تقوم به القنصلية الألمانية في بغداد، ويبدو أن المفوّض الألماني "فريتز غروبا" (Fritz Grobba) وزوجته كانا قد نشطا في توزيع المنشورات والحضّ على القيام بمظاهرات ضد بريطانيا[٣].

---

(١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٣، ص٨٤.
(٢) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤٠-١٩٤٥، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٦، ص٩. ومحمود الدرة، الحرب العراقية- البريطانية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩، ص١٠١.
(٣) نجدة فتحي صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٩، ص١٤١. وعبد الله أمين العمر، العراق في التاريخ، دار الشروق، بغداد، ١٩٨٣، ص٣٤٧.

كان نوري السعيد يتولى رئاسة الوزراء عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية، وكان يُظهِر الولاء لبريطانيا، متذرعاً باحترام المعاهدات السابقة بينها وبين العراق، لذا أقدم على قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا في ٥ أيلول ١٩٣٩، واحتجز الرعايا الألمان كافة، وسلمهم للقوات البريطانية المتواجدة في قاعدة الحبانية، ومن هناك جرى تسفيرهم إلى الهند كأسرى حرب. وفي ٩ أيلول تبادل الوصي عبد الآله (أحد أهم أتباع البريطانيين) مع الملك البريطاني "جورج السادس" البرقيات التي تؤكد التزام العراق بمعاهداتها السابقة مع بريطانية وخاصة معاهدة ١٩٣٠، وفي الوقت ذاته، أصدرت الحكومة العراقية تشريعات وقوانين طارئة، خاصة فيما يتعلق بالقضايا المالية والاقتصادية والإعلام[١]. ثم ما لبثت أن فرضت الرقابة على الصحف والمجلات، وطالب نوري السعيد علانيةً بإعلان الحرب على ألمانيا، وإشراك قوات عراقية في الحرب إلى جانب الحلفاء خارج البلاد، فكان ذلك مُدعاةً لحدوث شروخ وانقسامات في المواقف داخل الحكومة العراقية، على اعتبار أن المصلحة الوطنية تستدعي التريّث وتجنيب العراق مخاطر وويلات الحرب[٢].

ومما عجّل في تلك الانقسامات السياسية على وجه الخصوص، نشاط "التيار القومي"، ومعاودة انخراط الجيش في الشؤون السياسية، وقد جاءت حادثة اغتيال وزير المالية رستم حيدر في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ من قبل أحد عناصر الشرطة، لتزيد الجو السياسي احتداماً؛ إذ اعتبر نوري السعيد تلك الحادثة بمثابة تدبير موّجه ضده، فقام بتقديم استقالته في الشهر نفسه[٣]. وفتحت محاولة تشكيل حكومة جديدة باب تدخل قادة الجيش بالأمر، ومن ثم انقسامهم إلى

---

(١)حميدي، التطورات السياسية في العراق، ص١١-١٢.
(٢) حميدي، التطورات السياسية في العراق، ص١٢-١٣.
(٣)للمزيد من التفاصيل راجع مايلي:
- إسماعيل احمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني (دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص٤٢-٥٠.
- الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، ص١٣٠-١٣٥.
- حميدي، التطورات السياسية في العراق، ص١٥١-١٦٨.

فئتين: الأولى تزعمها رئيس أركان الجيش حسين فوزي، وفضلت ترشيح رشيد عالي الكيلاني لرئاسة الحكومة الجديدة، والثانية قادها عدد من ضباط الجيش الآخرين، وكانت حينها تميل إلى تأييد نوري السعيد، وانتهى الأمر بتكليف نوري السعيد مرة أخرى بتشكيل حكومة جديدة في أواخر شباط ١٩٤٠، لكنها لم تتمكن من استدراك وتجاوز الخلافات المستشرية، فعاد السعيد وقدم استقالته في ٣١ آذار من السنة نفسها، وأُسنِدت مسألة تشكيل الحكومة إلى رشيد عالي الكيلاني، الذي قام بتشكيلها مباشرةً، وضمت أعضاء بارزين منهم نوري السعيد (وزيراً للخارجية)، وطه الهاشمي (وزيراً للدفاع)، وناجي شوكت (وزيراً للعدل)، وناجي السويدي (وزيراً للمالية)[١].

وفي تلك المرحلة وصل مفتي فلسطين "أمين الحسيني" إلى بغداد في تشرين الأول ١٩٣٩، هارباً من فلسطين تخلصاً من مطاردة البريطانيين له، وبعد وصوله حرك الأجواء السياسية في العراق، واشتد التيار المعادي للبريطانيين، وتبلور رأي في الأوساط السياسية الوطنية بأن تتم الاستفادة من الأوضاع العالمية التي خلّفتها ظروف الحرب، لتحقيق المصالح القومية، وذلك بالضغط على الحكومة البريطانية لنيل الاستقلال[٢].

٢- الخلافات العراقية- البريطانية خلال مجريات الحرب:

كان مسرح العمليات العسكرية في أوروبا يشير إلى احتلال ألمانيا لعدد من الدول المجاورة لها في ربيع سنة ١٩٤٠، وفي أوائل حزيران من السنة نفسها انهارت القوات العسكرية الفرنسية، وفي الثامن عشر من الشهر ذاته وقعت فرنسا الهدنة مع ألمانيا. مما ترك تأثيراً كبيراً بين صفوف الحركة الوطنية العربية المناهضة لإدارة الاحتلال البريطاني وسياستها وتعنتها في تجاهل

(١) صلاح الدين الصباغ، رواد العروبة في العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٣، ص١٥١-١٦٨. والحسني، تاريخ الوزرات العراقية، ج٥، ص١٣٦-١٤١.
(٢) الصباغ، رواد العروبة في العراق، ص١٠٩.

القضايا العربية، وبالأخص القضية الفلسطينية، كما ساد الاعتقاد بين عناصر التيار القومي بأن خسارة بريطانيا للحرب واقعة لا محالة، وأن الوضع الدولي يُشجّع على كسب صداقة دول المحور، كفرصة يمكن اغتنامها بغية تحقيق استقلال الأقطار العربية[١].

وفي حزيران ١٩٤٠ دخلت إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا، فسارعت الحكومة البريطانية على الفور بالضغط على الحكومة العراقية، مطالبةً إياها بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيطاليا. إلّا أن حكومة الكيلاني أحجمت عن ذلك، وأوضحت أن موقفها يستدعي التريّث في الطلب البريطاني الذي يضع العراق خارج إرادته؛ إلّا أنها ستلتزم بمعاهدة ١٩٣٠، لكن السعيد وجماعته أعربوا عن نواياهم بالالتزام إلى جانب بريطانيا في مطلبها، وهو ما يُؤكد استمرار الانقسامات بين صفوف العراقيين[٢].

أدى استمرار بريطانيا في سياستها القائمة على المماطلة والتلكؤ للإيفاء بوعودها التي قطعتها للعرب في استقلالهم ووحدتهم، وتجاهلها لحاجة الجيش العراقي للتطوير والتسليح (رغم تأكيد حكومة الكيلاني التزامها بمعاهدة ١٩٣٠) إلى تدهور العلاقات بينها وبين الحكومة العراقية، وكانت أولى المراحل الواضحة في ذلك التدهور الطلب الذي تقدمت به بريطانيا في ٣١ حزيران ١٩٤٠ لمرور قواتها عبر العراق، وقد استجابت الحكومة العراقية لذلك الطلب، شريطة عدم بقاء تلك القوات طويلاً في العراق، ثم ما لبثت بريطانيا أن أخذت تمارس ضغوطاً مكشوفة على الحكومة العراقية، وأعلنت أن الحكومة العراقية متواطئة مع دول المحور، متهمةً إياها بمحاولة

(١) حميدي، التطورات السياسية في العراق، ص٢١-٢٣.
(٢) الصباغ، رواد العروبة في العراق، ص١٧٧-١٨٣.

إعادة العلاقات مع ألمانيا، فقامت بممارسة أسلوب الضغوط الاقتصادية، ثم أوعزت إلى سفيرها في بغداد بالإلحاح على الوصي عبد الآله لكي يُقيل حكومة الكيلاني[١].

وتصاعدت مناهضة الحركة الوطنية بعد إشارة بريطانيا على الوصي بإقالة حكومة الكيلاني ورفض الكيلاني ذلك، مُعلِناً أن ذلك الطلب مُخالف للأعراف الدستورية، فأصبحت الثقة معدومة بين الوصي والكيلاني، ومما زاد الأمر سوءاً استقالة كل من نوري السعيد وناجي شوكت، وإجراء تعديلات وزارية في الحكومة، فقام الكيلاني بتقديم طلب إلى الوصي في كانون الثاني ١٩٤١، يقضي بحل مجلس النواب كإجراء توخّى منه إسكات المعارضة في ذلك المجلس، إلّا أن الوصي رفض طلب الكيلاني بشكل غير مباشر، وغادر بغداد خلسةً وبمعونة السفارة البريطانية، والتجأ إلى مقر قائد الفرقة الرابعة إبراهيم الراوي في الديوانية، كتدبير منه لإحراج الحكومة ثم إزاحتها عن الحكم[٢].

كان لموقف الوصي هذا، أثر كبير في خلق المتاعب لحكومة الكيلاني، ووضعها في حيرة من أمرها، فأشار عليه رئيس مجلس الأعيان محمد الصدر، ووزير الدفاع طه الهاشمي وغيرهم، بالاستقالة خشيةَ تدخل الجيش وتجاوز الدستور، فلم يجد الكيلاني من سبيل سوى تقديم استقالة حكومته في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١، والتي عزاها إلى تهرب الوصي من المسؤولية، وتدخل المصالح الأجنبية في ذلك[٣]. فأُسنِدت الحكومة إلى طه الهاشمي، الذي قام بتشكيل حكومته الجديدة في الأول من شباط من السنة نفسها؛ إلّا أن تلك الحكومة سرعان ما اصطدمت برغبة بريطانيا العازمة على إزاحة العقداء الأربعة أصحاب التأثير في الجيش، المناوئين لبريطانيا،

---

(١) ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، ص٥٨-٦٤. وحميدي، التطورات السياسية في العراقن ص٢٦-٢٩.

(٢) يراجع بهذا الصدد ما يلي:
- هاري سندرسن، عشرة آلاف ليلة وليلة (مذكرات سندرسن باسا طبيب العائلة المالكة)، ترجمة سليم طه التكريتي، دار عدنان، بغداد، ١٩٨٠، ص٢٢٠-٢٢٥.
- ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، ص٦٥-٧١.
- حميدي، التطورات السياسية في العراق، ص٣٠-٣٣.

(٣) الصباغ، رواد العروبة في العراق، ص٢٣٩-٢٥٨. والحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، ص٣٠٤-٣٠٧.

والمؤيدين للكيلاني (وهم: أمين زكي، وكامل شبيب، ومحمد فهمي سعيد، وصلاح الدين الصباغ)، وإلحاحها على مسألة قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا. فأخذ الهاشمي بالميل إلى سياسة الاعتدال، في محاولة لإيجاد حالة من الموازنة بين الوصي والعقداء الأربعة في الجيش من جهة، ومحاولة تهدئة الخواطر البريطانية من جهة أخرى، وهذا ما دفع العقداء الأربعة والمفتي والبعض من الساسة ذوي الميول القومية إلى تشكيل (حكومة قومية سرّية) تحسباً لأي طارئ[١].

لم تُقنِع إجراءات الهاشمي للحد من نفوذ العقداء الأربعة السفارة البريطانية، فأوعزت إلى الوصي القيام بتلك المهمة بنفسه، فأصدر أمراً بنقل أحدهم وهو كامل شبيب إلى الديوانية، ونقل صلاح الدين الصباغ إلى منطقة (جلولاء)، فاحتج العقداء الأربعة على ذلك الإجراء، وعدّوه بادرة لتمزيق شملهم، ورفضوا تنفيذ الأوامر، وسارعوا إلى أخذ زمام المبادرة، بعد أن خاب أملهم بالهاشمي وحكومته، فكان ذلك بداية تصدر الكتلة القومية للقرار السياسي والعسكري، ومن ثم مواجهتها العسكرية مع بريطانيا[٢].

٣- حركة الكيلاني ١٩٤١ والموقف البريطاني منها:

كان للدوافع الوطنية أثرها الكبير في تحرك التيار القومي العربي لإعادة الكيلاني ثانية إلى الحكم، ففي ١ نيسان ١٩٤١ اجتمع العقداء الأربعة بالكيلاني، وقرروا جميعهم القيام بانقلاب عسكري في حالة عدم رضوخ الهاشمي لتقديم استقالته. إلّا أن الأخير لم يُبدِ معارضة تُذكر؛ بل رضخ للأمر الواقع وقدم استقالته، غير أن ذلك التدبير لم ينل موافقة الوصي عبد الآله؛ إذ كان قد دبر حينها أمر هروبه سراً إلى قاعدة الحبانية، بمعونة وحماية السفير الأمريكي في بغداد "بول

(١) طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩-١٩٤٣، دار الجيل، بيروت، ١٩٦٧، ص٣٩٣-٤١٨.
(٢) الصباغ، رواد العروبة في العراق، ص٢٥٩-٢٧٦. وحميدي، التطورات السياسية في العراق، ص٣٤-٤٠.

نابنشو" (Paul Knabenshue)، ثم انتقل من هناك إلى البصرة، فأوجد بذلك وضعاً دستورياً حرِجاً في البلاد[١]. وإزاء ذلك، اضطر قادة الجيش في بغداد إلى تشكيل حكومة مؤقتة عُرِفت باسم (حكومة الدفاع الوطني)، وقد فشلت محاولة كل من الوصي وبريطانيا لإحباط مساعي تلك الحكومة والقضاء عليها، واضطر الوصي على إثرها إلى مغادرة العراق. وفي ١٠ نيسان اجتمع البرلمان برئاسة رشيد عالي الكيلاني، وقرر انتخاب الشريف "شرف" (أحد أفراد الأسرة الهاشمية) لمنصب (الوصي الجديد على العرش)، وقد قَبِلَ الأخير استقالة الهاشمي رسمياً، وكلّف الكيلاني بتشكيل الحكومة الجديدة، مما أوضح انتهاء مهمة حكومة الدفاع الوطني[٢].

شكل الكيلاني حكومته المذكورة في ١٢ نيسان، واحتفظ لنفسه فيها بوزارة الداخلية، وحاولت تلك الحكومة التفاهم مع بريطانيا دون التفريط بحقوق العراق ومصالحه الوطنية، وأجرت في الوقت نفسه محادثات مع دول المحور، فكان ذلك من الدوافع الأساسية لفقدان ثقة بريطانيا بها؛ إذ أوعزت منذ البداية إلى سفيرها الجديد المُعيّن لدى العراق "كيناهان كورنواليس" (Kinahan Cornwallis) بعدم الاعتراف بها، كما قررت إنزال قواتها العسكرية في العراق متذرعةً بمعاهدة ١٩٣٠، وبدأت بإنزالها في البصرة في نيسان ١٩٤١، فقدمت الحكومة العراقية احتجاجاً للسفارة البريطانية، لافتةً إلى خرق بنود المعاهدة المذكورة، غير أن السفارة أخذت تُماطل في الأمر ولم تُبدِ تجاوباً معها. فأقدمت الحكومة العراقية على اتّخاذ التدابير الاحتياطية والوقائية درءاً للمخاطر، وللمحافظة على سلامة البلاد، وأصدرت أمرها بمرابطة قوة عسكرية عراقية بجوار قاعدة الحبانية. وبالمقابل شنّت السفارة البريطانية حملة إعلامية عنيفة بغرض تشويه سمعة الحكومة العراقية الجديدة، كما عززت تحصيناتها ومواقعها العسكرية في قاعدة الحبانية، وأنزلت

(١) فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١، دار الرشيد، بغداد، ١٩٧٩، ص٢٠١-٢١٩.

(٢) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة ١٩٤١ التحررية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٦، ص١٣١-١٤٧. وحميدي، التطورات السياسية في العراق، ص٤٠-٤٧.

قوات عسكرية جديدة في البصرة، ورافق ذلك تهيئة الظروف الأمنية لرعاياها العاملين والمقيمين في العراق[١].

وفي واقع الحال، كانت بريطانيا آنذاك تعيش حالة من الذعر والقلق على مصالحها في العراق وغيره من الأقطار العربية الأخرى الواقعة تحت نفوذها، خاصة بعد تدهور موقفها العسكري أمام تقدم القوات الألمانية والإيطالية في شرقي البحر المتوسط، وفي الشمال الأفريقي تجاه مصر، لذا قررت إجهاض تلك التجربة الوطنية القومية التحررية، وإخمادها في مهدها بقوة وشدة، ودون هوادة[٢].

ولم يطل الأمر حتى قامت القوات البريطانية في ٢ آذار ١٩٤١ وعلى حين غرّه، بمهاجمة القوة العراقية المتمركزة قُبالة قاعدة الحبانية، مما اضطر تلك القوات للرد عليها بالمثل، دفاعاً عن كرامة البلاد والجيش، مما أشعل الحرب بين العراق وبريطانيا، وعلى إثر تلك التطورات، طلبت الحكومة العراقية مساعدة عاجلة من دول المحور، وفي ١١ آذار وصلت بعثة ألمانية برئاسة "فريتز غروبا" بهدف تقديم الخبرة والتنسيق للفعاليات العسكرية العراقية، كما أُبرِمت اتفاقية تعاون بين العراق وألمانيا، تضمنت حصول العراق على صفقة للسلاح، مقابل تقديم العراق شحنات من المواد الغذائية والوقود لألمانيا، إضافة لاشتراك بعض الطائرات الألمانية في القتال إلى جانب القوات العراقية، إلّا أن معونة دول المحور المأمولة جاءت متأخرة، وكانت أشبه ما تكون بالمعونة الرمزية، لذلك أصابها الفشل الذريع، كما لم تتوصل الوساطة التركية بين الحكومة العراقية وبريطانية إلى أية حلول مُرضية لإنهاء الخلاف بين الطرفين[٣].

---

(١) البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني، ص٢٢٣-٢٣١. وحميدي، التطورات السياسية في العراق، ص٤٧-٥٢.
(٢) ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، ص١٥٥-١٥٩. الحسني، الأسرار الخفية في حركة ١٩٤١ التحررية، ص١٧٢ وما بعدها.
(٣) فاضل حسين وآخرون، تاريخ العراق المعاصر، مكتبة المنارة، بغداد، ١٩٨٠، ص١٤١-١٤٤.

قوبلت الثورة بتأييد أغلبية الجماهير العراقية، وجرت محاولات للتطويع والتدريب على السلاح بين الأوساط المهنية والطُلابية، كما حظيت الثورة بتأييد العديد من رؤساء القبائل، والعديد من العناصر الثقافية والأدبية، والفلاحين، وأصدر العديد من رجال الدين البارزين فتاوى تدعو لمقاومة البريطانيين ومساندة الثورة، ثم أصدر "أمين الحسيني" بياناً موجهاً إلى العالم الإسلامي، دعا فيه إلى (الجهاد المقدس) ضد المستعمر البريطاني[١]. وفضلاً عن ذلك، ساندت المنظمات والأحزاب القومية العربية الثورة العراقية، سواء في سوريا أو الأردن أو مصر، وجاء متطوعون من سوريا ولبنان للقتال في صفوف الجيش العراقي. أما الموقف الرسمي العربي، الذي ما زال كما هو رغم وضوح الرؤيا عِبر التاريخ، فقد اتّسم بالسلبية بصورة عامة؛ لا بل اشتركت قوة عسكرية أردنية إلى جانب القوات البريطانية القادمة من فلسطين بهدف إخماد الثورة[٢]؛ مما يؤكد على الحراك القومي– العربي ضد سياسات الاحتلال.

أظهر الجيش العراقي مقاومة يُشهد لها في العديد من المواقع القتالية، بالرغم من عدم التكافؤ في القوة بين الجانبين لاسيما بعد أن تنفست بريطانيا الصعداء، بوصول قوات جديدة لها من خارج العراق، ولم يحل يوم ٢٩ آذار حتى وصلت القوات البريطانية إلى مشارف بغداد، مُمهِدةً هجومها بقصف مُركَّز بالطائرات على المدينة، فغادر قادة الثورة البلاد بالاتّجاه نحو إيران ومنها إلى تركيا، بعد أن تمَّ تشكيل لجنة (للأمن الداخلي) في بغداد لكي تُشرف على إدارة الأوضاع ومفاوضة القوات البريطانية، كما غادرت البعثة الألمانية باتجاه سوريا، فقامت لجنة (الأمن الداخلي) بإجراء اتصالات مع الجانب البريطاني، انتهت بإعلان الهدنة ووقف القتال، وعاد الوصي عبد الآله وبرفقته نوري السعيد إلى بغداد في الأول من حزيران ١٩٤١، تحت حماية القوات البريطانية، ورافق عودتهما قيام اضطراب عام

(١) رجاء حسين الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي بين عامي ١٩٢١-١٩٤١، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٥، ص٢٥٧-٢٦٢.
(٢) ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، ص ١٦٩-١٧٥.

في بغداد، استمر لمدة يومين، كانعكاس للحالة النفسية للجيش والشعب على المصير الذي آلت إليه الثورة[1].

فشلت حركة الكيلاني في الصمود أمام القوات البريطانية، لأسباب ومسوّغات عِدّه من أهمها: وقوعها في التذبذب في مفاوضاتها مع دول المحور (التي انشغلت بمصالحها الحربية أكثر من اهتمامها بأمور البلاد العربية، فضلاً عن أنها قوّة أجنبية لها مصالحها التي تختلف عن بريطانيا وغيرها)، هذا إلى جانب فقدان التنسيق والانسجام بين قادتها، وافتقارها للتخطيط المسبق والمرونة السياسية، وبُعد النظر في معالجة الأمور، مما يدل على ضعف الوعي الوطني في مجابهة المُستعمِر وتحقيق المصالح الوطنية. أما بريطانيا فقد فرضت على العراق أعباءً إضافية، تجاوزت فيها مضمون معاهدة ١٩٣٠، خدمةً لمصالحها ومصالح الحلفاء، وهذا ما بدا واضحاً في العراق حتى نهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥[2]. ومهما يكن من أمر، فإن تلك الثورة وإن عُدّت في نظر العراقيين صفحة بطولية من صفحات النضال الوطني القومي التحرري، فإنها جرّت العراق إلى المزيد من الويلات، وأرغمته على تحمل جزء من أعباء الحرب العالمية الثانية؛ بل ورسّخت الاحتلال بصورة جديدة أشد وطأة من السابق. وهنا يمكن أن نتسائل، هل كان الوضع العراقي العام يسمح للقيام بمثل تلك الحركة؟ وهل كان العراق يمتلك المقوّمات اللازمة للوقوف في وجه بريطانيا حينها؟ ثم هل كان قادة الحركة يدركون نتائج عمل كهذا على البلاد بصورة عامة؟ وهل قاموا بحركتهم تلك بدافعٍ وطنيٍ بحت؟ أم كانت الرغبة في الظهور وحب السلطة هو المحرك الأساسي؟ وما هو الدرس الذي استخلصه العراقيون حتى وقتنا الحاضر من مجريات تلك المواجهة مع المستعمر؟.... تلك اسئلةٌ ربما كانت الإجابة عليها واحدة، أو من

(1) الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي، ص ٢٦٢-٢٦٤. وياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، ص١٧٧-١٨٣.
(2) للمزيد راجع مايلي:
- عادل غنيم، تطور الحركة الوطنية في العراق، مطابع الدار القومية، القاهرة، ١٩٦٠، ص٣٣-٣٦.
- ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني، ص١٨٤-١٨٧.
- الخطاب، تأسيس الجيش العراق وتطور دوره السياسي، ص ٢٦٥-٢٦٦.

مبدأ المثل القائل "كل الطرق تؤدي إلى روما"، ولاشك أن الإجابة هي (اتَّفق العرب على ألّا يتفقوا).

٤- الأوضاع السياسية في العراق ودور بريطانيا فيها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥:

كانت النهاية المأساوية لثورة آذار ١٩٤١ بمثابة الفرصة المناسبة لبريطانيا لإحكام سيطرتها على البلاد من جديد؛ إذ قامت بريطانيا بتحويل العراق إلى ساحة مفتوحة لقواتها العسكرية، كما أخذت تفرض رأيها في تشكيل الحكومات وتغييرها، مُستغلةً بهذا ظروف الحرب لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري. ولذلك ما أن عاد الوصي عبد الآله إلى بغداد، حتى عهِدَ (بمشورة السفير البريطاني) إلى جميل المدفعي بتشكيل حكومة مؤقتة، غرضها تهدئة الأحوال في البلاد، وفي ٨ حزيران قُطِعت العلاقات الدبلوماسية مع ايطاليا تماشياً مع الرغبة البريطانية، كما أُصدِرت عدداً من المراسيم العُرفية والانضباطية القاسية، تحت ذريعة حِفظ الأمن وعودة الاستقرار، ورافق ذلك زيادة النشاط البريطاني بشكلٍ واضح. فقد عاد الكثير من المستشارين البريطانيين إلى الوزارات؛ بل وأُسنِدت إليهم وظائف مهمة ومُختلفة في أهم المدن العراقية، وفي الوقت ذاته هيمنت السفارة البريطانية في بغداد على جميع وسائل الدعاية والنشر، بهدف عدم الإعلان عن سطوة احتلالها الثاني للعراق وضغطها على الشعب العراقي[١].

بعد الغزو الألماني للاتحاد السوفييتي في ٢١ حزيران ١٩٤١، شكلت بريطانيا في بغداد ما يُعرف بـ (القيادة المشتركة للعراق وإيران)، واتّخذت لها تسمية (الجيش البريطاني العاشر- بايفورس). وعلى إثر ذلك، وفّرت الحكومة العراقية جميع التسهيلات اللازمة لمتطلبات بريطانيا

(١) حميدي، التطورات السياسية في العراق، ص ٨٠-٩٤. والحسني، تاريخ الوزارت العراقية، ج٦، ص٦-٣٢.

الحربية، مما أدى إلى شح في المواد التموينية والغذائية في الأسواق العراقية، وإلى ارتفاع شديد في الأسعار، ورغم ذلك كانت بريطانيا ترغب في أن تتبع حكومة المدفعي سياسة أكثر تشدداً إزاء العناصر الوطنية، وأدى به الأمر إلى تقديم استقالته، وبات من البديهي أن يكون نوري السعيد (رجل المهمات البريطانية كما يصفه البعض)، ليكون البديل الأنسب للمدفعي؛ إذ عهد إليه الوصي عبد الآله بتشكيل الحكومة الجديدة في ٩ تشرين الأول ١٩٤١[١].

بدأت حكومة نوري السعيد عملها بتوافق تام مع السياسة البريطانية، مما أدى إلى ازدياد تدخل الإنجليز أكثر من ذي قبل في شؤون العراق الداخلية، وفي الوقت ذاته أحاط نوري السعيد نفسه بالفئة السياسية المُقربة إليه، فمهّد بذلك الجو المُلائم إلى تسلم السياسيين المتعاونين مع بريطانيا لمقاليد الحكم. وعلى صعيد السياسة الخارجية، بادرت حكومة السعيد إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشي (Vichy) الفرنسية، ومع اليابان في ١٧ تشرين الثاني ١٩٤١، وأقامت قنصلية عراقية في واشنطن سنة ١٩٤٢، وأصبح العراق في عهدها من البلدان المشمولة بمُساعدات (قانون الإعارة والتأجير) [٢] الأمريكي، وتبع ذلك وصول بعثة عسكرية أمريكية للبصرة، للمساعدة في إيصال الذخائر والمُعدّات الحربية للاتحاد السوفييتي، كما عملت تلك الحكومة على ضم العراق إلى (ميثاق الأمم المتحدة)، ومن ثم إعلان الحرب على دول المحور بشكل رسمي في ١٦ كانون الثاني ١٩٤٣[٣].

أصبح العراق نتيجة لسياسة نوري السعيد مركزاً لدعاية الحلفاء، فزار العراق العديد من الشخصيات الأمريكية والبريطانية، ومنهم: المندوب الخاص للرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت"

---

(١) إسماعيل احمد ياغي، تطور الحركة الوطنية في العراق ١٩٤١-١٩٥٢، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٩، ص١٥-٣٣. وحميدي، التطورات السياسية في العراق، ص٩٤- ١٠٣.

(٢) قانون الإعارة والتأجير: هو قانون أقرتّه الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ آذار ١٩٤١، قبل دخولها في الحرب العالمية الثاني بـ ٩ أشهر، وهو قانون يُتيح للدول الحليفة المشاركة بالحرب الحصول على مساعدات أمريكية، من الغذاء والوقود والعتاد والأموال، مقابل منح الولايات المتحدة قواعد عسكرية وبحرية كإيجار، في أراضي الدول المستفيدة، وقد انتهى العمل به بنهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥.للمزيد انظر: منير البعلبكي، موسوعة المورد، مج٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠، ص٢٨٧-٣٠٦.

(٣) خليل علي مراد، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي ١٩٤١-١٩٤٧، البصرة، ١٩٨٠، ص١٩٦-٢٠١.

(Franklin Delano Roosevelt) "ويندل ويلكي" (Wendell Willkie)، ووزير الدولة البريطاني "ريتشارد كيسي" (Richard Casey)، ومن جهة أخرى، سعت الحكومة العراقية إلى الاتصال بالأقطار العربية، وكثرت تنقلّات نوري السعيد بينها، مُروِجاً لمشاريع استعمارية بريطانية عِدّه، تحمل عناوين حق يُراد بها باطل؛ إذ طرح السعيد مشاريع بمُسميات عربية اتحادية، ومنها مشروع "الهلال الخصيب"[١]، ثم العمل على مشروع[٢] الجامعة العربية[٣].

وعلى الصعيد الداخلي، عمل نوري السعيد عمل إضعاف تيار الحركة القومية العربية، وذلك بإغلاقه النوادي والجمعيات القومية، ومطاردة واعتقال ومحاكمة قادة ثورة ١٩٤١ والمتعاونين معهم، وذلك بالتنسيق مع السلطات البريطانية والوصي عبد الآله، كما اتّجه إلى سياسة إضعاف الجيش وطرد العناصر الوطنية والقومية منه، وإحالة آخرين إلى التقاعد، ممهداً بذلك لخضوع الجيش مرة أخرى للإشراف والتوجيه البريطاني، فضلاً عن إقدامه على تعديل الدستور العراقي، بغية إعادة النظر بمهام الملك والبرلمان وقانون الانتخابات، وخاصة التوسع في صلاحيات الحكومة والملك[٤].

---

(١) مشروع الهلال الخصيب: هو مشروع طرحته بريطانيا للهاشميين، في بداية الأربعينيات من القرن العشرين، وذلك رغبةً منها بإرباك أوضاع الفرنسيين في سوريا ولبنان، ولإلهاء العرب عن سياستها الاستعمارية في المنطقة، وتكريس هيمنتها عليهم، وحظيت الفكرة بتأييد رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد، وكان الهدف المعلن منه هو إنشاء اتحاد يضم كل من العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن، أما الهدف الحقيقي فهو تحقيق طموحات بريطانيا في الهيمنة على منطقة المشرق العربي برمتها، والتحكم بإدارة شؤونها وأوضاعها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وإنهاء النفوذ الفرنسي في سوريا ولبنان، لكن المشروع لم يُكتب له النجاح وسرعان ما انتهى بالفشل، حاله كحال المشروع الذي جاء من بعده (مشروع سوريا الكبرى). للمزيد حول مشروع الهلال الخصيب يمكن الرجوع إلى: منير شفيق، في الوحدة العربية والتجزئة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٩، ص٤٢-٧٣. وغانم محمد صالح، مشروع الهلال الخصيب، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد ٤١، بغداد، آذار ١٩٨١، ص٣٨-٤٢.

(٢) مشروع الجامعة العربية: هو مشروع شجعت بريطانيا الحكومة المصرية على اقتراحه، بعد فشل المشاريع الاتحادية الوهمية المتمثلة بمشروعي الهلال الخصيب وسوريا الكبرى؛ إذ دعا رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس رؤساء بعض الأقطار العربية لتبادل الرأي معهم في شان تأسيس الجامعة المنشودة. فالتقى النحاس بوفود كل من العراق وسوريا ولبنان والأردن والسعودية واليمن، وكانت نتيجة المداولات أن دعا النحاس رؤساء حكومات الأقطار العربية (المستقلة) إلى اجتماع تمهيدي عُقِدَ في الإسكندرية في أيلول ١٩٤٤، وبعد مفاوضات طويلة خرج المجتمعون بقرار إصدار ما عُرِفَ بـ (بروتوكول الإسكندرية) في ٧ تشرين الأول ١٩٤٤، والذي تضمن تأليف رابطة أو منظمة إقليمية تجمع بين حكومات الأقطار العربية (المستقلة) باسم (جامعة الدول العربية)، وتم التوقيع على ميثاقها في القاهرة بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٤٥. للمزيد أنظر: علي محافظة، النشأة التاريخية للجامعة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص ٨ وما بعدها.

(٣) ياغي، تطور الحركة الوطنية العراقية، ص٣٣-٣٧. وحميدي، التطورات السياسية في العراق، ص١٠٤-١٠٦.

(٤) الحسني، تاريخ الوزرات العراقية، ج٦، ص١٢٦-١٥٨.

عملت حكومة نوري السعيد على دفع العراق للمساهمة في المجهود الحربي للحلفاء، فوضعت منشآت الحكومة المدنية والأمنية تحت تصرف القوات الحليفة المُرابطة في العراق، وقد أحدث ذلك أزمة اقتصادية حادّة وموجةً من الغلاء، عانى منها الشعب العراقي الشيء الكثير، استمرت تلك الأزمة على حالها طوال فترة الحرب، خاصة وأن الإشراف على الأمور التجارية كان محصوراً بيد السلطات البريطانية[١].

ومن الجدير بالذكر أن نوري السعيد كان قد أعاد تشكيل الحكومة مرتين خلال تلك الحقبة؛ الأولى في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣، والثانية في ٢٥ كانون الأول من السنة ذاتها. وقد تعرضت حكومته الأخيرة إلى انتقادات واسعة من قبل البرلمان والصحف، وتمخض عن ذلك تقديمه استقالة حكومته، فحلّت مكانها في حكومة حمدي الباججي في ٣ حزيران ١٩٤٤، وقد اختار الوصي أعضاءها، لذلك لُقِبت بـ(مجلس وزراء الوصي)، وفي عهدها قدّم المفتش البريطاني العام للجيش العراقي الجنرال "جيمس رنتون" (James Renton) مشروع ما يُسمى (إصلاح الجيش)، والذي يقضي بتقليص عدد أفراد الجيش وتشكيلاته إلى فرقتين بدلاً من أربع، واستمر الباججي في رئاسة الحكومة بعد أن أعاد تشكيلها مرة أخرى في ٢٨ آب ١٩٤٤، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، سعت خلالها حكومته إلى تطوير علاقة العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد قيام الوصي بزيارة رسمية لتلك البلاد، كما سمحت حكومة الباججي للقوات الأمريكية بالمرور عبر الأراضي العراقية بعد انسحابها من إيران[٢]. كما شاركت تلك الحكومة في التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية في آذار ١٩٤٥، ومن ثم انضمام

---

(١) عزة النص، الوطن العربي الاتجاه السياسي والملامح الاقتصادية، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٥٩، ص٢٠٧.

(٢) للمزيد أنظر:
- سندرسن، مذكرات سندرسن، ص٢٧٩ وما بعدها.
- ياغي، تطور الحركة الوطنية العراقية، ص٥٦-٥٩.
- حميدي، التطورات السياسية في العراق، ص١٣٩-١٤٨.

العراق إلى هيئة الأمم المتحدة، ومشاركته في التوقيع على ميثاقها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية[١].

ثانياً- انعكاسات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) على السعودية:

اشتعلت نيران الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩، وكانت تلك النيران تتحكم في حرارة الأحداث في العديد من مناطق العالم، ومنها المنطقة العربية والخليج العربي تحديداً، فأساطيل الحلفاء دخلت مياه الخليج العربي[٢]. وكانت السعودية تُشكّل أهمية كبيرة بالنسبة للبريطانيين، نظراً لاتّساع مساحتها الكبيرة، وموقعها الاستراتيجي على طريق المواصلات الإمبراطورية نحو الهند، ولعلاقاتها المتميزة مع بريطانيا، وأصبحت تلك الأهمية أكثر خطورة وحيوية عند اندلاع الحرب العالمية الثانية، بسبب امتلاك السعودية لمادة البترول الضرورية لحسم الحروب عامةً[٣].

اتّجهت دول المحور بنظرها نحو عبد العزيز ابن سعود في السنوات الأولى من الحرب، لاستمالته في الوقوف إلى جانبها في حربها ضد الحلفاء، ويُقال أن الرئيس الألماني "أدولف هيتلر" (Adolf Hitler) كان قد بعث إليه برسالة شخصية سنة ١٩٤٠، عرض عليه فيها العمل ضد بريطانيا، ووعده بالمُقابل بعرش العرب كلهم، لكن ابن سعود رفض ذلك، وظل مخلصاً لبريطانيا. ويبدو أن أخبار ذلك التودد من جانب ألمانيا تجاه ابن سعود قد ترامت إلى أسماع الحكومة البريطانية، فقام وزير خارجيتها "انطوني إيدن" (Anthony

(١) الحسني، تاريخ الوزارت العراقية، ج٦، ص٢٧٥-٢٨١.
(٢) محمد أسامة عجاج، تغيرات على الخريطة السياسية لمنطقة الخليج العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، (د.ت)، ص٢٤.
(٣) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، سياسة حكومة الهند تجاه الخليج العربي ١٨٥٨-١٨٤٧ (رسالة دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٩، ص٦٠٨.

Eden) باستدعاء "حافظ وهبة" مستفسراً عن موقف ابن سعود من العرض الألماني، فطمأنه "حافظ وهبة" ببقاء ابن السعود على عهد الولاء للصديقة بريطانيا[١].

تبنّى ابن سعود سياسة الحياد الودّي المشوب بالعطف نحو بريطانيا في بداية الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي يُعزى إلى تبعية مملكته لها في أمور كثيرة (ذُكِرت سابقاً). ففي ذلك الحين كانت السعودية تتاجر أساساً مع البلدان التابعة للإمبراطورية البريطانية أو الدائرة في فلكها، فقد كانت الهند البريطانية المُصدِّر الرئيس للحبوب إلى المملكة، إضافة إلى ارتباط النقد السعودي بالجنيه الاسترليني، كما أن السعودية مُحاطة بمحميات وقواعد عسكرية بريطانية، والأسطول البريطاني يسيطر على البحر الأحمر والخليج، لذلك قرر ابن سعود فسخ معاهدة الصداقة المعقودة مع ألمانيا سنة ١٩٣٢، وقام بطرد المبعوث الألماني "غروبا" من البلاد في أيلول ١٩٤١، وكانت العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا قد قُطِعت منذ سنة ١٩٤٠.[٢] إلّا أن ابن سعود تعرّض لضغط من بلدان (المحور)، فبعد احتلال القوات الإيطالية لأثيوبيا، ظهرت قطع من الأسطول الإيطالي في البحر الأحمر، وكان لإيطاليا بعض النفوذ في اليمن المُعادي لبريطانيا تقليدياً[٣].

تأثرت السعودية سلبياً من الحرب العالمية الثانية، حالها حال الدول العربية الأخرى التي عانت من الحرب (حربٌ لا ناقةَ لهم فيها ولا جمل)، على الرغم من أن الأراضي السعودية لم تكن مسرحاً للمعارك، وفي ظل تلك الأجواء السياسية التي كانت تُخيّم عليها

(١) فيسلاف تروخانوفسكي، سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية، ترجمة عبد الحميد الجمال، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٧٦، ص٤٨٤.
(٢) أليكسي فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية من القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن العشرين، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص٤٣١-٤٣٢.
(٣) فان در مولين، الملك ابن سعود والجزيرة العربية الناهضة، ترجمة أي سي ويسي، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٩٩٩، ص١٢٥.

آثار الحرب العالمية الثانية وتستبد بها أطماع الاحتكارات والتنافس واغتنام الثروات، أخذت آثار الحرب تغزو اقتصاد السعودية؛ إذ مرت المملكة بمرحلة اقتصادية عصيبة، وموارد قليلة لدولة ناشئة، وأسعار رخيصة لبترول مُكتَشف حديثاً تُديره شركات أجنبية كُبرى كان لها شبه هيمنة على البترول العالمي، وتعمدت الشركات النفطية الكبرى تطبيق سياسات هدفها الأول تخفيض أسعار بترول الدول المنتجة، خاصة دول المشرق العربي وشمال أفريقيا[١].

وفي ظل تلك الظروف الصعبة التي صاحبت فترة الامتياز وتصديره بكميات كبيرة، لم تتقاضَ الحكومة السعودية إلّا القدر اليسير، فسادت حالة من الذُعر في السوق المالية، كما أن أخطار السفر بالبحر أدّت إلى قلّة الإقبال على أداء الحج الذي كان وما زال يُمثّل عائداً ومورداً مالياً رئيساً للخزانة السعودية، كذلك انخفض دخل الجمارك، الذي كان يُمثل المورد المهم الثاني للدولة قبل تطّور الإنتاج، والذي انخفض إنتاجه بسبب انشغال الأمريكان بالحرب[٢].

ومن المؤكد أن وقوع السعودية الغنية بالنفط على شاطئين مفتوحين صالحين للملاحة طيلة العام، يُعطيها أهمية خاصة، ويتطلّب المزيد من الحفاظ عليها، لأهميتها الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا معاً، كما تجعل مسألة الحفاظ على مناطق النفوذ النفطية لكلا الدولتين مسألة حياة أو موت، مما يعني أن توقف تصدير النفط من

(١) محمد فؤاد خليل، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السعودية منذ بداية الحرب العالمية الثانية وحتى وفاة الملك عبد العزيز (رسالة ماجستير)، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٣، ص٢٩-٣٣.
(٢) نورة هليل عواض الذويبي، موقف الملك عبد العزيز من الحرب العالمية الثانية (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، مكة، ٢٠١١، ص١٧٨-١٧٩.

المنطقة كلها أمر ضروري، يُفسّره الخوف من وقوع ناقلات النفط في أيدي قوات دول المحور، التي كانت تسعى جاهدة للوصول إلى نفط منطقة الشرق الأوسط عموماً، ومن هنا فإن تعرض البحرين الأحمر والمتوسط لمخاطر الحرب الدائرة بين المتصارعين، انعكس بشكل كبير على اقتصاد المنطقة ككل ومن ضمنها السعودية[١].

وانكمشت حركة الحجاج كما ذكرنا بشكل رهيب، فبعد أن كان عدد الحجاج عشية الحرب يتراوح بين ٥٠- ١٠٠ ألف حاج، ويعود حينها على الخزينة باموال تتراوح بين ٥-٦ ملايين دولار. فإن عددهم تقلص في زمن الحرب إلى ما بين ٢٠-٣٠ ألف حاج، كما أن المبلغ الذي حصلت عليه السعودية من حصتها من عائدات البترول قد أُنفِق على تعزيز الدفاع الوطني، يُضاف إلى ذلك أن الإنتاج الزراعي كان مُنخفضاً بسبب حالة التعبئة في صفوف الجيش[٢].

وبلغ العجز في الميزانية سنة ١٩٤١ مقدار مليون ومائة وخمسين ألف جنيه إسترليني فطالب ابن سعود الشركات النفطية صاحبة الامتياز بأن تسلّفه مبلغ ستة ملايين دولار شهرياً، لكنها لم تزودّه سوى بقرض مقداره ثلاثة ملايين دولار، وهذا ما استغله البريطانيون، لإبقاء السعودية في حالة تبعية مالية لها، وذلك بتزويدها بالسلع والعملات الذهبية والفضية على شكل قروض[٣]، فقدمت للسعودية مبلغاً بقيمة أربعة ملايين جنيه استرليني وأنشأت في نيسان ١٩٤١ "مركز تموين الشرق الأوسط" لتزويد القوات في

(١) سميرة أحمد سنبل، العلاقات السعودية- الأمريكية: نشأتها وتطورها ١٩٣١-١٩٧٥، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٩٩٨، ص١٣٧-١٣٨.
(٢) فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، ص ٤٢٩-٤٣٠.
(٣) فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، ص٤٣٠.

الشرقين الأوسط والأدنى بمشتقات البترول، والإشراف على توزيع المواد الغذائية على بُلدان المنطقة، كما أدخلت جميع دول المنطقة ومنها السعودية في نطاق كتلة الإسترليني، لكي تتمكن من السيطرة على الاقتصاد المحلي وعلاقاته الخارجية[١]. وهذا ما أثار قلق الشركات النفطية الأمريكية، فدفعت حكومتها إلى تقديم المساعدة المالية لابن سعود كرد فعل على الإجراء المُتّخَذ من قِبل الإنجليز[٢]، مما يُشير إلى التنافس والصراع بين دول الكتلة الغربية الواحدة في الحرب والسلم.

ولمواجهة النقص في وارداتها من المواد الغذائية، لجأت السعودية إلى الاستيراد من البلدان المجاورة، فقد طلبت المفوضية السعودية في بغداد من الحكومة العراقية استيراد كميات من البضائع والمواد الغذائية، وكان للحظر الذي فرضته بريطانيا على سواحل الجزيرة العربية، بعد إخماد الثورة العراقية سنة ١٩٤١، وخروج إيطاليا من الحبشة في السنة نفسها، أثر سلبي على الاقتصاد السعودي، الذي أصبح يعتمد بدرجة كبيرة في وارداته من المواد الغذائية على البلدان الخاضعة للنفوذ البريطاني وخاصة الهند[٣].

وانعكست آثار الحرب كذلك على إنتاج وتصدير النفط السعودي، نتيجة الصعوبة التي واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية في استغلاله خلال الحرب، بسبب صعوبة نقله عبر البحار التي انتشرت فيها الغواصات الألمانية، كما أن الحرب جعلت الحصول على ناقلات النفط أمراً صعباً، بالإضافة إلى مغادرة أعداداً من خبراء النفط الأجانب والعاملين

---

(١) محمد النيرب، أصول العلاقات الأمريكية- السعودية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٣٦. وترنخانوفسكي، سياسة بريطانية الخارجية خلال الحرب العالمية الثاني، ص٤٨٤.

(٢) فاسلييف، تاريخ العربية السعودية، ص٤٣٣-٤٣٤.

(٣) وثيقة رقم ٢٢٤٠، رقم السجل ٢٥٠٥٧، رقم الملف، ١٠٢، تاريخها١٩٤١/١٠/٢٣، المجموعة الأمريكية، عدد أوراقها ٦، عنوانها، تقرير حول أوضاع السعودية سنة ١٩٤١، دارة الملك عبد العزيز، الرياض.

في تلك المجالات للأراضي السعودية، خشية الأخطار الناجمة عن الحرب المشتعلة، وأصبح اعتماد السعودية مرتكِزاً على القروض والمساعدات، التي حصلت عليها من الشركات النفطية الأمريكية، أو من الحكومتين البريطانية والأمريكية[١].

أُدرِجت السعودية ضمن قانون "الإعارة والتأجير" في شباط ١٩٤٣، تقديراً لخدماتها الجلية للحلفاء، وتسخير أراضيها لصالح الجيش الأمريكي وطائراته، ولتأييدها المُطلق للحلفاء. أما السبب الأهم هو وجود حقول البترول في منطقة (الظهران)، التي تُشكّل أقرب منطقة تموين لقوات الحلفاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[٢].

وفي سنة ١٩٤٣ تمَّ إنشاء خط جوي لشركة "ما وراء البحار" الجوية البريطانية، يتصل بجدة مرة كل أسبوعين، وفي الوقت ذاته توصل أركان حرب الجيش الأمريكي إلى قرار بوجوب الحصول على قاعدة جوية في السعودية، واستقر الرأي على منطقة (الظهران) البترولية لإنشاء تلك القاعدة، وهذا ما حدث بالفعل؛ إذ بدأ العمل بإنشائها سنة ١٩٤٤، ولم تُستخدم حتى سنة ١٩٤٦[٣].

تلقّى ابن سعود دعوة للسفر إلى مصر في شباط ١٩٤٥، للاجتماع بالرئيس الأمريكي "روزفيلت"، ورئيس الوزراء البريطاني "تشيرشل"، لإجراء بعض المحادثات فيما يخص القضايا العربية، واقترح الرئيسان على ابن سعود إعلان الحرب على دول المحور، لكي يُمهّد لإشراك بلاده في إنشاء هيئة "الأمم المتحدة" (التي كانت حينها قيد الإنشاء)، فأعلن

(١) زين العابدين نجم، العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والسعودين بين عامي ١٩٣١-١٩٤٥، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٩٥، ص١٨١-١٨٣.
(٢) قدري قلعجي، الخليج العربي بحر الأساطير، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٢، ص١٥٥-١٥٦.
(٣) جيرالد جوري، البلاد العربية السعودية أثناء الحرب، مجلة المستمع العربي الصادرة عن هيئة الإذاعة البريطانية BBC، العدد ١٨، السنة الخامسة، لندن، ١٩٤٤.

ابن سعود الحرب على ألمانيا وايطاليا في الأول من آذار ١٩٤٥.[١] وكان ذلك الإعلان مجرد تحصيل حاصل لأن الحرب كانت قد انتهت فعلياً، وحضرت السعودية مؤتمر "سان فرانسيسكو" كعضو مؤسس للأمم المتحدة، وتاريخ عضويتها في ٢٤ تشرين الأول ١٩٤٥[٢].

ثالثاً- ازدياد حِدّة الصراع الاستعماري على النفط وتصاعد الدور الأمريكي:

أثبتت الحرب العالمية الأولى أن البترول عصب الحرب الأساسي، وأن مناطقه مراكز استراتيجية ذات أهمية كبيرة، فمن كان له التفوق فيها كُتِبَ له النصر في المعارك[٣]. فإذا كان النفط في المشرق العربي قد استدعى اهتمام الدول الكبرى خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها، وإذا كانت الخريطة السياسية للمنطقة قد رُسِمت وفقاً للمصالح النفطية لتلك الدول، فإن الحرب العالمية الثانية جاءت لتثبت مجدداً أهمية النفط الإستراتيجية، وتعاظم دوره في حياة الأمم، وضرورة إعادة اقتسام مناطق تواجده[٤].

اندلعت نار الحرب العالمية الثانية في أيلول ١٩٣٩، فاشتدَّ طلب الحلفاء على البترول؛ بخاصة بعد دخول اليابان ميدان القتال بانضمامها إلى دول المحور، واستيلائها على منابع البترول في جنوبي شرق آسيا[٥]، فكان لزاماً على الحلفاء الحفاظ على مركزهم النفطي في منطقة المشرق العربي. وإن كان دور النفط العربي في العمليات الحربية للحرب العالمية الأولى محدوداً، لأنه لم يكن قد اكتشف بعد على نطاق واسع، ولكن دوره أصبح أكثر بروزاً وأهمية في حسم المعارك لمصلحة الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وبات واضحاً أن مركز الثقل في صناعة

(١) أمين سعيد، تاريخ الدولة السعودية، مج٢، دار الكاتب العربي، بيروت، (د.ت)، ص٤٠٠-٤٠١.
(٢) Leslie Mcloudhlin: Ibn Saud of Kingdom, New yourk, 1993, p.168.
(٣) أمين شاكر وآخرون، البترول والسياسة العربية، دار المعارف، مصر، ١٩٥٤، ص٨٨.
(٤) حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢١٦.
(٥) راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٣، ص٢٢٤.

النفط العالمية قد انتقل من نصف الكرة الغربي إلى قلب العالم العربي، وثبت أن من يسيطر على الموارد النفطية يمسك بزمام السياسة الدولية[١]. ومازالت أهمية النفط الاستراتيجية مستمرة إلى الآن، ويتّضح ذلك من خلال الأزمات التي يشهدها الوطن العربي.

تضاعفت أهمية النفط في الحرب العالمية الثانية كما ذكرنا مسبقاً؛ إذ استُهلِك خلال تلك الحرب الملايين من الأطنان من النفط، الأمر الذي استدعى سعياً حثيثاً من الدول العظمى للحصول على امتيازات النفط والانفراد بموارده، فاستمرار الحرب أدّى إلى نضوب الكثير من آبار النفط الأمريكية، والى نقص المخزون من الذهب الأسود في الولايات المتحدة الأمريكية، مما دفعها للاتّجاه نحو المشرق العربي، وخوض الصراع في سبيل الحصول على النفط العربي.[٢]. ومثلما كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى النفط خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، كانت بريطانيا هي الأخرى بحاجة مُلحّة إلى تلك المادة الثمينة، فزاد الطلب على النفط العربي، لقلة تكاليفه، ورخص أسعاره، وسهولة نقله[٣].

تأثرت الدول العربية سلباً، والمنتجة للنفط بخاصة، من ويلات الحرب العالمية الثانية، وما ترتب عليها من تبِعات. ففي العراق، أدّى الانقلاب الذي قام به رشيد عالي الكيلاني ضد الحكومة البريطانية والموالين لها في آذار ١٩٤١، إلى نشوب حرب بين العراقيين والقوات البريطانية المُعسكِرة في قاعدة (الحبانية)، وكان من أثر تلك الحرب أن تعطلت المرافق الحيوية للبلاد، وتوقفت حقول النفط في كركوك (وكان قد تسلّم إدارتها بعض الفنيين الألمان)، ولم تكد تلك الحقول تعاود العمل، حتى عمد الإنجليز إلى إلحاق الضرر بها وتخريبها مجدداً سنة

(١) برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ص٢١٦-٢١٧.
(٢) أحمد سويلم العمري، صراع البترول في العالم الخارجي، مكتبة النيلين، القاهرة، ١٩٦٠، ص٦٨-٦٩.
(٣) نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، مطابع الأبجدية، بيروت، ١٩٨٠، ص٣٠٥.

١٩٤٢، عندما اقتربت قوات دول المحور من الأراضي المصرية؛ إذ اعتقد الإنجليز أن احتلال قوات دول المحور لوادي النيل قد أصبح مُحققاً، وأنّه لابد وأن تتجه بعد ذلك إلى العراق، فخربّوا آبار منطقة كركوك جميعها، ولم يستثنوا سوى ستة آبار تمدّ القوات البريطانية بما تحتاجه من ذلك السائل النفيس، وقد حرمت تلك الأعمال التخريبية البلاد من البترول لمدة طويلة[١].

لقد ارتبطت المصالح النفطية الأمريكية في العراق بـ"شركة نفط العراق" فقط، مما يعني أنَّ أي تأثير سلبي تتعرض له تلك الشركة، كان يهدد المصالح النفطية للولايات المتحدة الأمريكية؛ لذلك كان مركز أمريكا النفطي مقلِقاً في العراق، فعندما ظهرت الأزمة العراقية– البريطانية إثر حركة رشيد عالي الكيلاني ١٩٤١، ازداد العداء ضد شركات النفط بزيادة العداء ضد بريطانيا، وهو ما زاد من مخاوف الجماعات الأمريكية المساهمة في الشركة، من احتمال إلغاء الحكومة العراقية لامتياز "شركة نفط البصرة" بعد انتهاء الوقت المُحدد لها بالحفر في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤١[٢].

كانت الظروف اللاحقة والتطورات الدولية التي حدثت في العالم بسبب الحرب، وتزعزع مركز بريطانيا والشعور المُعادي لها في العراق، عاملاً حاسماً في دفع الحكومة العراقية إلى تغيير سياستها والتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن رغبة رجال السياسة العراقيين في إقامة علاقات متينة مع أمريكا[٣]. فخلال تلك المدة ازاد اهتمام الولايات المتحدة بزيادة وتطوير إنتاج نفط المشرق العربي بشكلٍ عام، ونفط العراق بشكلٍ خاص؛ إذ أن الولايات المتحدة بدأت تنظر لمصالحها النفطية في الخليج العربي والعراق باهتمام بالغ، وانطلاقاً من التقارب بين

(١) للمزيد حول هذا الموضوع:
- شاكر وآخرون، البترول والسياسة العربية، ص٨٢-٨٣.
- خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق، ص٣٠٥-٣٠٦.
- العمري، صراع البترول في العالم الخارجي، ص ٦٩-٧٢.
(٢) خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق، ص٣٠٦. بالإضافة إلى شاكر وآخرون، البترول والسياسة العربية، ص٨٤.
(٣) كوثر عباس عبد، تطور العلاقات العراقية- الأمريكية للفترة ١٩٤٥-١٩٥٨ (رسالة ماجستير)، كلية الآداب الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٢، ص٧٣.

الحكومتين العراقية والأمريكية، حاول نوري السعيد من خلال زيارته للولايات المتحدة في ٢٩ أيار ١٩٤٥ برفقة الوصي عبد الآله، استغلال رغبة الحكومة الأمريكية في تطوير المنطقة من أجل الضغط على شركة "نفط العراق" لتغيير سياستها في استغلال نفط العراق، وطلب مساعدة الولايات المتحدة للعمل على زيادة الإنتاج في حقول واستثمار نفط البصرة، ومدّ خطوط أنابيب جديدة[١].

وحثَّ نوري السعيد الأمريكان على الاهتمام أكثر بنفط العراق، والعمل على رفع إنتاجه، وقدم مقترحات عدّة، من شأنها أن تمكّن الولايات المتحدة من الحصول على حصة كبيرة من النفط العراقي، وتعزيز موقع المصالح الأمريكية في شركة "نفط العراق"، ولتحقيق ذلك عرض نوري السعيد حصة الحكومة العراقية البالغة ٢٠% من امتيازي الموصل والبصرة على الأمريكان، بحجة أن العراق لا يمتلك القدرة الكافية لاستهلاك تلك الحصة من النفط المُستخرج من المنطقتين[٢].

أما في السعودية، فكما ذكرنا من قبل، انعكست آثار الحرب العالمية الثانية سلباً على الإنتاج النفطي السعودي؛ إذ تقلصت الصادرات النفطية السعودية نتيجةً لمحاولات كل من الحلفاء ودول المحور قطع الإمدادات عن بعضهم البعض، ومع استمرار الحرب، انخفض تدريجياً عدد الخبراء الأمريكيين والأوروبيين الذي كانوا يقدمون المشورة والمساعدات الفنية للسعودية في مجال النفط[٣].

---

(١) عبد، تطور العلاقات العراقية- الأمريكية، ص٧٤-٧٥.

(٢) أسامة عبد الرحمن الدوري، العلاقات العراقية- الأمريكية في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، مطبعة الرفاه، بغداد، ٢٠٠٦، ص٢٧٩-٢٨٠.

(٣) بنسون لي جريسون، العلاقات السعودية- الأمريكية: في البدء كان النفط، ترجمة سعد هجرس، دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩١، ص١٩.

لم تشترك الولايات المتحدة في تلك الحرب منذ البداية؛ لكنها تيقّنت من خلال ظروف سير القتال أن دخولها أمرٌ لابدّ منه عاجلاً أم آجلاً، لذلك أخذت تُعنى بمسألة النفط عناية الدولة المحاربة به؛ وبالرغم من أن الولايات المتحدة لم تدخل الحرب إلّا في كانون الأول ١٩٤١، فإنها كانت تستعد لها استعداداً وافياً منذ البداية، ففي ٢٧ أيار أعلن الرئيس الأمريكي "روزفيلت" حالة طوارئ غير محدودة الأجل، وقرر في تشرين الثاني من السنة نفسها إنشاء ما يُسمى "مجلس صناعة البترول للدفاع الوطني"، ليتولّى وضع السياسة اللازمة لتوفير البترول للبلاد ولحاجات الحرب[١].

ظهر جلياً أن تفوّق بريطانيا في منطقة المشرق العربي قد بدأ ينهار، وذلك حتى قبل أن تبدأ الحرب العالمية الثانية، بسبب بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة لها ثقلها في الاستحواذ على الثروات البترولية في تلك المنطقة، وهذا اتضح أكثر خلال سير الحرب العالمية الثانية.[٢] ففي سنة ١٩٣٦ كان نصيب كل من بريطانيا والولايات المتحدة من احتياطي النفط في العراق والسعودية حوالي (٥٢٣,٧٠٤,٥٠٠) طن لبريطانيا، مقابل (٩٢,٦١٣,٠٠٠) طن للولايات المتحدة. وما أن حلّت سنة ١٩٤٤ حتى كانت النسبة كالآتي: (١,١٨١,٤٤٥,٨٠٠) طن لبريطانيا، مقابل (٢,٧٦٧,٩٩٤,٧٠٠) طن للولايات المتحدة[٣]. وهذا ما يفسر حالة الصراع الدائر بين الدول الاستعمارية على النفط العربي.

وكانت المنافسة بين الدولتين قد تطورت منذ المراحل الأولى للحرب، وكان وضع بريطانيا حينها قوي نسبياً، بسبب نفوذها السياسي في العراق والسعودية، والجزيرة العربية بشكلٍ عام، وهو النفوذ الذي كان يستند إلى مؤسسات عسكرية واتفاقيات تشمل كثيراً من المناطق العربية، وقد

(١) شاكر وآخرون، البترول والسياسة العربية، ص٨٤-٨٦.
(٢) عبد، تطور العلاقات العراقية- الأمريكية، ص٧٨.
(٣) العمري، صراع البترول في العالم الخارجي، ص٨٦. بالإضافة إلى: شاكر وآخرون، البترول والسياسة العربية، ص٨٩.

تعزز ذلك النفوذ في بداية الحرب العالمية الثانية، بعد التراجع الذي شهده بسبب منافسة النفوذ الأمريكي له قُبيل اندلاع تلك الحرب، ويُعزى الانهيار الذي تعرض له الاقتصاد السعودي بتأثير الحرب، إلى تراجع حركة الحج وما تعود به تلك الحركة من عوائد اقتصادية، وتوقف الزيادة المطردة في رسوم النفط، نتيجةً لتجميد خطط "شركة كاليفورنيا آرابيان استاندر أويل" الخاصة بالتوسع في الإنتاج بسبب الحرب، مما أدّى إلى نشوب ضائقة مالية بالسعودية، وهو ما استغلته بريطانيا من أجل إعادة إحياء نفوذها، أو إعادة تجديده في السعودية، من خلال تقديمها للقروض والمساعدات المالية لابن سعود، الذي اعتمد بشدة على المعونات البريطانية، وكانت بريطانيا تُخصّص نسبة من معونات "الإعارة والتأجير" التي كانت تتلقّاها من الولايات المتحدة الأمريكية للوفاء بمطالب السعودية، كما كان البريطانيون يحاولون جاهدين تقييد نشاط شركة النفط الأمريكية، وقيّدوا تسويق نفط المملكة لصالح جيوش الحلفاء، وأحكموا سيطرتهم على صادرات الأغذية إلى السعودية[١].

أثار ازدياد كمية المعونات البريطانية المُقدمة لابن سعود قلق الأمريكان (الذين ابدوا تخوفهم الشديد باستمرار لاحتمالات ما بعد الحرب، خشيةً من احتمال جفاف مواردهم النفطية المحلية)، وازداد تخوّفهم أكثر من احتمال استغلال البريطانيين (مستعينين بالأموال الأمريكية) ظروف الحرب من خلال المساس بالمكاسب التي أحرزها الأمريكان جرّاء إصرارهم على تطبيق "مبدأ الباب المفتوح"[٢]؛ لذلك قررت "شركة آرامكو" تقديم المساعدة المالية مباشرة إلى ابن سعود خلال فترة الحرب، خشية إلغاء امتيازات النفط التي حصلوا عليها من السعوديين برمتها، وقامت

---

(١) للمزيد أنظر:
- أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٠، ص٣٠-٣٢.
- الذويبي، موقف الملك عبد العزيز من الحرب العالمية الثانية، ص١١٢-١١٥.
- جريسون، العلاقات السعودية- الأمريكية: في البدء كان النفط، ص١٩-٢١.

(٢) شاكر وآخرون، البترول والسياسة العربية، ص٩٢.

بالضغط على حكومتهم لتطبيق قانون "الإعارة والتأجير" على السعودية بشكل مباشر، بدلاً من وساطة البريطانيين في هذا المضمار، فاستجاب لها الرئيس الأمريكي "روزفيلت"، وأدخل السعودية ضمن القانون المذكور سنة ١٩٤٣. ويُسجل ذلك القرار نهاية التفوّق البريطاني في السعودية، وبدء تفوّق النفوذ الأمريكي، ومضت شركتي "استاندر أوف كالفورنيا" و"تكساس" في تدعيم مركزهما في السعودية، وفي التوسع في إنتاجهما، وذلك بتشجيع من الحكومة الأمريكية وتحت حمايتها، وعملت كلا الشركتين على كسب ود ابن سعود بزيادة موارده النفطية[١].

وفي شباط ١٩٤٤، تمَّ التوصّل إلى اتفاق بين المسؤولين الحكوميين في الولايات المتحدة، ورؤساء شركتي "استاندر أوف كاليفورنيا و"تكساس" للبترول (مالكتا شركة الزيت العربية-الأمريكية)، تتبنى فيه الحكومة الأمريكية بناء وامتلاك وإدارة نظام خطوط أنابيب لتسهيل نقل البترول الخام من نقطة بالقرب من الحقول البترولية التي تمَّ اكتشافها آنذاك في السعودية والكويت، إلى ميناء على نهاية الساحل الشرقي للبحر المتوسط.[٢] وكان تطوير تلك الحقول بطيئاً بسبب مجريات الحرب العالمية، فلم تتجاوز إيرادات البترول حينئذ ٤ ملايين دولار سنوياً، في وقت كان الطلب على البترول يتزايد لمجابهة متطلبات الحرب المشتعلة[٣].

بادرت واشنطن في هذه المرحلة إلى اتّخاذ إجراءات عملية بهدف تدعيم سياستها النفطية في الشرق الأوسط ككل، والمنطقة العربية بحد ذاتها، فلم تكتفِ بتعيين "جيمس لاندس" (James Lands) بدرجة وزير للشؤون الاقتصادية في الشرق الأوسط سنة ١٩٤٤؛ بل استحدثت في

(١) مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص٣١-٣٢. وجريسون، العلاقات السعودية- الأمريكية: في البدء كان النفط، ص٣٢-٣٤.
(٢) الذويبي، موقف الملك عبد العزيز من الحرب العالمية الثانية، ص١١٦.
(٣) شاكر وآخرون، البترول والسياسة العربية، ص ٩٢.

الوقت ذاته وظيفة (ملحق لشؤون البترول) في الشرق الأوسط ضمن المفوضية الأمريكية في القاهرة[١].

أدّى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالنفط العربي عموماً، والسعودي والعراقي تحديداً، إلى تزايد فرص الاحتكاك بالإنجليز؛ إذ جرت بينهما محادثات طويلة لم تخلو من التوتر والصراع المتبادل[٢]. وفي النهاية أدركت بريطانيا أنه لا يمكن تجاوز المصالح النفطية الأمريكية في المنطقة، لاسيما بعد أن ظهرت الولايات المتحدة كقوة كبيرة ذات نفوذ اقتصادي وعسكري لا يُستهان به، وهذا ما جعل الولايات المتحدة وبريطانيا تُفكّران بمصالحهما النفطية في ظل المتغيرات المحتملة. لذلك حاول الطرفان وضع خطة مشتركة لمواجهة الموقف، وجرت بين الجانبين مشاورات طويلة امتدت بين سنتي ١٩٤٤–١٩٤٥، وانتهت بتوقيع اتفاق نفطي أنجلو–أمريكي[٣] يستهدف دعم وتنسيق المصالح النفطية للبلدين في منطقة الشرق الأوسط، والمشرق العربي خاصة[٤].

أقرّت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا مشروع الاتفاق بينهما، لتأمين فرص متساوية في الامتيازات النفطية الجديدة، وضمان توزيع عادل من البترول لجميع الدول (على حد زعمهما)، وقد استهدف الاتفاق ضمان حصة عادلة للمصالح الأمريكية في استغلال بترول المشرق العربي، وتأمين الاعتراف البريطاني بشرعية الامتيازات الأمريكية السياسية والاقتصادية هناك،

(١) الدوري، العلاقات العراقية- الأمريكية في سنوات الحرب العالمية الثانية، ص٢٧٨-٢٧٩.
(٢) مجموعة باحثين، السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص٢٧.
(٣) للمزيد حول تلك الاتفاقية الأنجلو- أمريكية أنظر:
- البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط:، ص٢٣٩-٢٤٣.
- شاكر وآخرون، البترول والسياسة العربية، ص٩٢-٩٨.
(٤) شاكر وآخرون، البترول والسياسة العربية، ٨٨-٩١. ومجموعة باحثين، السياسة الأمريكية والعرب، ص٤٣ وما بعدها.

وخاصة فيما يتعلق بالنفط، حسب رأي الباحث الأمريكي المتخصص في شؤون الشرق الأوسط "جورج لنشوفسكي" (Jeorge Lenchovsky)[1].

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥، وانتصار الحلفاء على دول المحور، برزت معادلات جديدة على المسرح الدولي، كان لها أثر مهم في تطوّر أحداث المنطقة، لاسيما ما يتعلق منها بمسألة النفط. ومن أبرز تلك المتغيرات: تراجع النفوذ الأوروبي وخاصة البريطاني عن المنطقة العربية، وتعاظم النفوذ الأمريكي اقتصادياً وعسكرياً، وظهور الاتحاد السوفييتي كقوة عُظمى في مواجهة الولايات المتحدة على مسرح الصراع الأيديولوجي أو ما يسمى بـ "الحرب الباردة"، التي بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى تطور الصراع العربي–الصهيوني، والذي وصل لإعلان قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين سنة ١٩٤٨؛ وبذلك يتّضح مدى الدور البارز للنفط العربي، وخاصة في العراق والسعودية، في التأثير على مُعظم التطورات التي شهِدتها تلك الحقبة من التاريخ المُعاصر[٢].

رابعاً– مقارنة بين السياسة الاستعمارية في العراق والسعودية خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥)

١– السياسة الاستعمارية في العراق خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥):

كان على بريطانيا أن تحمي مصالحها في العراق، وسط ظروف ومعطيات دولية مُتغيّرة، وبحكم تلك المُتغيّرات ازدادت أهمية مصالحها في مجالات عِدّه. فعلى صعيد المواصلات، جاء في تقرير أعدّته لجنة تابعة لأركان الجيش البريطاني بأن "الحفاظ على التسهيلات في العراق، سيبقى في المستقبل ضرورة إستراتيجية حيوية"، وقد استند ذلك الاستنتاج إلى نمو قوة إيطاليا في

(1) G. Lenezowski, Oil and State in the Middle East, New Yourk, 1960, p.p. 169-172.
(٢) برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ص٢١٨-٢١٩.

البحرين الأحمر والمتوسط، ووجود جيشها في ليبيا واحتمال قيامها بهجوم ضد مصر يهدد الإسكندرية باعتبارها عقدة المواصلات مع الهند والشرق الأقصى. وفي هذه الحالة اعتبرت اللجنة أن الدفاع عن مصر يقتضي نقل إمدادات سريعة لها من الهند، وهو أمر يكاد يكون مستحيلاً بدون استخدام قواعد وممرات العراق برّاً وجوّاً. وإلى جانب ذلك، كانت التسهيلات التي يقدمها العراق ذات أهمية بالغة لتأمين المواصلات البريدية بين بريطانيا وبلدان آسيا وأستراليا[١].

ومن جانب آخر، في خضم الظروف الدولية المتشابكة ازدادت أهمية العراق أيضاً بالنسبة لبريطانيا، كبلد منتج ومصدر للنفط. وإن كان حجم الواردات البريطانية من نفط العراق يقل عن ٤% من مجموع واردتها العامة؛ إلّا أهمية العراق نمت لسببين، الأول: احتمالية تعرض مواصلات بريطانيا مع الولايات المتحدة وقواعدها في الشرق الأوسط إلى الضغوط العسكرية الألمانية، فلا يعود بإمكانها الحصول على النفط الأميركي، وتنقطع تلك المادة الحيوية عن جيوشها المُحاربة في المنطقة، فكان من الطبيعي أن تتجه السلطات البريطانية إلى الاعتماد على حقول النفط العراقية[٢]. أما السبب الثاني: فهو حرص بريطانيا على منع وقوع الأراضي الغنية بالمواد الخام الاستراتيجية ومنها العراق في يد أعدائهم. فكان على البريطانيين أن يفكروا في أساليب تعزيز السيطرة على العراق وتحصينه ضد مشاريع الألمان التوسعية. ويُضاف إلى ذلك حرص البريطانيين على العراق ليس بسبب نفطه فحسب؛ بل بسبب النفط الإيراني المجاور[٣].

سعت السلطات البريطانية إلى إجراء تغييرات حكومية في العراق سنة ١٩٤٠، وذلك رغبة منها في إقصاء رشيد عالي الكيلاني المناوئ لسياستها من الحكم؛ إذ كان ذلك الاستبعاد في

([1]) G.W.Williams Matthew, The British Experience in Iraq from 1921-1948: What Wisdom can the United States draw from its Experience, San Diego,1984, p.p 304-309.

([٢]) عمر أبو النصر، العراق الجديد، سلسلة مطبوعات الأهلية، بغداد، ١٩٥٧، ص ١٧٦-١٨٣.

([٣]) أبو النصر، العراق الجديد، ص١٨٣-١٨٥.

نظر حكومة لندن خطوة أولى وضرورية لسلسلة من الإجراءات الرامية إلى وضع مُقدّرات العراق في خدمة المجهود الحربي البريطاني.[١] وقد ازدادت الضغوط البريطانية على بغداد بعد تسرب المعلومات حول اتصالات سرية كانت تجريها الحكومة العراقية بقيادة الكيلاني مع دول المحور، فأوعزت إلى سفيرها في بغداد "بازل نيوتن" (Basel Newton) لإبلاغ الوصي عبد الآله ووزير الخارجية العراقي نوري السعيد بضرورة تشكيل حكومة عراقية جديدة بدون رشيد عالي الكيلاني، والتهديد بتأزيم العلاقات البريطانية– العراقية.[٢]

تعزز الموقف البريطاني من الحكومة العراقية بمبادرات دبلوماسية أمريكية، تمثلت ببرقية أُرسِلت إلى الحكومة العراقية، تؤكد على أن سياسة الحكومة الأمريكية هي مساعدة لبريطانيا بكل ما لديها من وسائل عدا إعلان الحرب، وأن عدم تعاون العراق مع بريطانيا وتوسع دعاية الكراهية ضد بريطانيا سيُحدِث تأثيراً سلبياً لدى الحكومة الأمريكية[٣].

ولم تكتفِ الحكومة البريطانية بالضغط السياسي؛ بل أرفقته بضغوط اقتصادية وعسكرية، فامتنعت عن شراء محاصيل العراق من القطن والتمور، التي كانت تشتريها عادةً من العراق، ولم تعد تسلمّه الحصة المقررة من الدولارات التي كانت مخصصة لـ "كتلة الاسترليني"[٤] المشرفة على توزيعها، فضلاً عن امتناعها عن تدريب الجيش العراق وإمداده بالسلاح، وأرسلت مذكرة إلى الإدارة الأمريكية في مطلع كانون الثاني ١٩٤١، تطلب إليها الانضمام إلى بريطانيا في فرض حصار تسليح على العراق، فتجاوبت الحكومة الأمريكية للمطلب البريطاني، ففي آذار ١٩٤١

---

(١) ناجي شوكت، سيرة وذكريات، ج١، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٧٥، ص٣٨٧-٣٨٨.
(٢) الخطاب، تأسيس الجيش العراق، ص٢٧٩.
(٣) مراد، تطور السياسة الأمريكية في الخليج العربي، ص١٠٥-١٠٦.
(٤) كتلة الإسترليني أو منطقة الإسترليني: اصطلاح اقتصادي، يعني منطقة تضم عدداً من الدول، اتفقت على اعتبار الجنيه الإسترليني البريطاني أساساً للعملات المتداولة في داخل تلك المنطقة، بمعنى أن هذه العملات قابلة للتمويل على أساس سعر صرف ثابت قوامه الجنيه الإسترليني، ويتبع ذلك ضرورة احتفاظ تلك الدول بغطاء عملتها من الأرصدة الذهبية أو جانب منه في بنك إنجلترا، وهو بنك اللإصدار أو البنك المركزي، كما يحتفظ البنك باحتياطي الدولار الخاص بالمنطقة كلها. وتضم منطقة الإسترليني بريطانيا ومجموعة دول الكومنولث باستثناء كندا، كما انضمت إليها دول أخرى هي: بورما وجمهورية إيرلندا والعراق والكويت والأردن وليبيا وجنوب أفريقيا، كما تشمل منطقة الإسترليني المحميات والأقاليم الواقعة تحت الوصاية البريطانية. أنظر: أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٢، ١٩٦٨، ص١٢٣٣.

تسلم الوزير الأمريكي المفوض في بغداد "نابنشو" برقية من وزارة الخارجية الأمريكية، جاء فيها: "لمعلوماتك السرية والخاصة، منعت الحكومة الأمريكية إعطاء أي أذن لتصدير المواد الحربية إلى العراق ما عدا قطع الغيار للطائرات التي سبق أن بُيعت إلى العراق"[١].

وبعد إجراء التغييرات الوزارية تماشياً مع إرادة بريطانيا، اعتبرت السلطات البريطانية ذلك التغيير فاتحةً للتغيرات التي رغبت فيها منذ بداية الحملة ضد حكومة الكيلاني. فقام "نيوتن" بزيارة رئيس الوزراء العراقي الجديد طه الهاشمي، وطالبه بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا واستبعاد العناصر العسكرية المناهضة للنفوذ البريطاني من الجيش[٢].

استبدلت الحكومة البريطانية سفيرها في العراق "بازل نيوتن" سنة ١٩٤١، وعينت محله "كيناهان كورنواليس"، الذي كان قد عمل في بغداد كمستشار لوزارة الداخلية العراقية بين سنتي ١٩٢١–١٩٣٥، فكانت خبرته الطويلة في العراق تؤهله لاتّخاذ القرارات السريعة وسط وضعٍ متوتر، وللتدخل في دقائق الأمور، واستعادة الهيمنة البريطانية على العراق، مع ترك رقعة صغيرة من حرية الحركة للعراقيين[٣]. ازداد الضغط البريطاني على الحكومة العراقية بعد تعيين "كورنواليس"، بهدف قطع العلاقات مع ايطاليا وإقصاء القادة الكبار(العقداء الأربعة) عن مراكز القوة في الجيش العراقي، مما عجل بتأزم الأمور ووصولها إلى حد الغليان؛ إذ رفض العراقيون الإملاءات البريطانية، وأسسوا حكومة دفاع وطني، وكلفوا رشيد عالي الكيلاني بتشكيلها في آذار ١٩٤١[٤].

([1]) Frus 1941, Vol.III, The British Commonwealth, The Middile East in 1941, Washington, 1941.

([٢]) خلدون الحصري، مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩-١٩٤٣، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧، ص٣٩٧-٣٩٨.

([٣]) رغيد الصلح، حربا بريطانيا والعراق ١٩٤١-١٩٩١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٧، ص١٧٢-١٧٣.

([٤]) الصلح، حربا بريطانيا والعراق، ص ١٧٧-١٧٨.

اعتبرت بريطانيا أن تسلُّم أشخاص معروفين بنزعتهم الوطنية للسلطة يُعد ضربة لهيبة بريطانيا الإمبراطورية في الشرق الأوسط، ومثلاً سيئاً (حسب رأيهم) قد يتّبِعه الوطنيون في الدول الأخرى الخاضعة للنفوذ البريطاني؛ لذا بادر منذ إعلان تشكيل حكومة الكيلاني بإبلاغ حكومة الهند بضرورة الإسراع في إرسال قوات عسكرية إلى البصرة، والعمل على القضاء على حركة الكيلاني[١]. وقد مال الساسة الإنجليز آنذاك إلى الربط بين الأحداث الداخلية في العراق، وبين التقلبات العسكرية في الميدان الأوروبي، وربطوا بين مرابطة القوات العراقية قرب قاعدة الحبانية في أيار ١٩٤١، وبين غزو الألمان لجزيرة "كريت" اليونانية في التوقيت نفسه، لذلك قررت بريطانيا العمل بأسرع وقت على استئصال تلك الحركة، وإعادة الأوضاع في العراق على ما كانت عليه[٢].

بدت المواجهة صراعاً مكشوفاً بين بريطانيا والعراق، وأخذ ذلك الصراع يتّسم بحِدّة أكثر عندما رفضت بريطانيا الاعتراف بالحكومة الجديدة، وقررت إرسال قوة بحرية وجوية إلى البصرة لمواجهة التطورات، وإعادة أوضاع العراق إلى سابق عهدها[٣]. وكانت الأجواء السياسية الدولية أقرب إلى التعاضد مع بريطانيا منها إلى التعاطف مع الموقف العراقي، فقد أصدرت الحكومة الأمريكية تعليمات إلى ممثليها في بغداد تقضي بضرورة التنسيق مع السفارة البريطانية، وعدم الاعتراف بحكومة الكيلاني المُعارِضة لبريطانيا، كما لم يعترف الاتحاد السوفييتي بالعهد العراقي الجديد (وهذا مؤشر جديد للمصالح السوفييتية في المنطقة، رغم نهج النظام الاشتراكي، ورغم بوادر الحرب الباردة). أما بالنسبة لدول المحور، فقد كان الموقف مختلف، فعقب إعلان الكيلاني تشكيل حكومته، سارع وزير الدولة للشؤون الخارجية الألماني "فريهير فون فايتساكر" (Freiherr

(١) Winston Churchill, The Second World War, London, 1948, p.224.
(٢) Russell Kirk, The Middle East in the War, Oxford, 1952, p95.
(٣) الصلح، حربا بريطانيا والعراق، ١٨٠.

Von Weizsacker) إلى توجيه كتاب لرئيس الحكومة العراقية، يبلغه فيه بالنيابة عن حكومته أن ألمانيا مستعدة للعمل المشترك مع العراقيين، ومساعدتهم عسكرياً إذا ما اندلعت المواجهة العسكرية مع الإنجليز. كما هنأت كل من إيطاليا واليابان وزارة الخارجية العراقية بتشكيل الحكومة الجديدة[١].

ومع اندلاع الاشتباكات بين بريطانيا والعراق على أرض الواقع، بدا واضحاً أن الوعود الألمانية بالمساعدات كانت حبراً على ورق، أو هي مجرد كلامٍ عابر (لأنّه مهما بلغت حِدّة الصراع من تصاعد بين القوى الإمبريالية المُتصارعة، فإن المصالح الاستراتيجية تبقى قاسماً مُشتركاً بينهم)؛ إذ تُرِك العراق يواجه مصيره منفرداً، وبدأت الطائرات البريطانية بقصف المواقع العراقية، وعمدت إلى قطع خطوط الإمداد والمواصلات، ودمرت القسم الأكبر من سلاح الجو العراقي، وشلّت فاعلية الحصار المضروب حول القاعدة البريطانية (الحبانية)، وامتدت المواجهة إلى مناطق عدة في العراق، كانت نتيجتها المزيد من الدمار والمعاناة للعراقيين، ومن أجل ترسيخ صورة القوة المرعبة، لم تتورع القوات البريطانية عن توجيه ضربات موجعة للمدنيين، واستقدمت بريطانيا المزيد من القوات لحسم الأمور، وسرعان ما تمَّ لها ما أرادت؛ إذ انتهت حركة الكيلاني ورفاقه بانتصار البريطانيين، وهروب قادة (الثورة) إلى خارج البلاد، وعودة العراق إلى السيادة البريطانية، وتحويله إلى ركيزة لسياسة التحالف مع بريطانيا في المنطقة، واستمرّت تصفية الوطنيين، وتعقب الجناة، واستئصال جذورهم، فلاحقت الإدارة البريطانية كل من ثبت لها مشاركته بالاضطرابات، ونفذت جملة من الإعدامات بحق قادة الحركة، وأعادت إلى العراق

(١) للمزيد حول هذا الموضوع انظر:
- كمال حداد، حركة رشيد عالي الكيلاني، دار الرحمة، صيدا، (د.ت)، ص١٠٧-١٠٨.
- الدرة الحرب العراقية- البريطانية ١٩٤١، ص٢٢٣-٢٢٨.

رجالها الموالين لسياستها، والذين كانوا قد فرّوا خارج البلاد إثر قيام حركة الكيلاني، من أمثال نوري السعيد وعبد الآله، لكي يديروا بالنيابة عنها أمور العراق[١].

خضع العراق في السنوات التالية لوطأة احتلال شديدة، وأنشأت بريطانيا قيادة خاصة بمنطقة شمال العراق وإيران، وأصبحت الأراضي العراقية مُباحة للجيوش البريطانية، ومنحت السلطات البريطانية لموظفيها حق الاستيلاء على بعض المساكن في المدن العراقية الكبرى، وأخضعت اقتصاد البلاد للرقابة، وجعلت ملاحة العراق وتشغيل ميناء البصرة، وجميع طرق المواصلات الأخرى، من اختصاص السلطات العسكرية البريطانية[٢]. كما عملت على إعادة النظر في أوضاع الجيش العراقي، بقصد إضعافه والسيطرة عليه؛ إذ قامت بإيقاف العمل بقانون التجنيد في بعض المناطق، وعدم إظهار جدية في تطبيقه، وقلصت عدد فرق الجيش، ووضعه تحت قيادة بريطانية، وحل بعض كتائبه[٣].

وبعودة الاحتلال البريطاني للعراق، وجدت بريطانيا نفسها في عزلة تامّة، لا يمكن فكّها ما لم يسعَ البريطانيون وكعادتهم لاستقطاب شيوخ العشائر المنتشرين في أغلب المناطق العراقية، وحاولوا استرضاءهم، ومنحوهم حقوق التصرف في الأراضي التي تمَّ شراؤها في العهد العثماني وبقيت بيد الفلاحين، وأصبح أولئك الشيوخ طبقة متنفّذة في المجتمع وقوة كبيرة مساندة للوجود البريطاني في العراق. كما حرصت بريطانيا على إعادة المستشارين البريطانيين الذين كانوا قد غادروا العراق إثر الاضطرابات التي شهدتها البلاد، وعيّنتهم في مختلف الوزارات والدوائر

---

(١) للمزيد أنظر:
- الدرة، الحرب العراقية- البريطانية، ص ٢٣٢-٢٦٤.
- وينستون تشرشل، ثورة العراق ١٩٤١، ترجمة سليم طه التكريتي، مطبعة دار البصري، بغداد، ١٩٦٣، ص٩-٢٧.
- حميدي، التطورات السياسية في العراق، ص٢١-٦٣.
(٢) صلاح العقاد، العرب والحرب العالمية الثانية، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٦٦، ص٨٩-٩٠.
(٣) الخطاب، تأسيس الجيش العراقي، ص٢٧٤-٢٧٦.

الحكومية العراقية، ومنحتهم صلاحيات واسعة ونفوذ أكبر من ذي قبل، وهو ما ساعد على توجيه السياسية الإدارية للدولة بما ينسجم مع المصالح البريطانية[١].

استمرت بريطانيا في اتِّباع سياستها الرامية إلى تكبيل العراق وتهميشه وطمس هويته في النواحي المُختلِفة، فقامت السلطات البريطانية بإنشاء مكاتب للإرشاد والثقافة والدعاية، تتلقى التوجيه والدعم من السفارة البريطانية في بغداد، وأوجدت معاهد ثقافية في بغداد والبصرة لتدريس اللغة الإنجليزية، وخصصت قاعات كبيرة لإلقاء المحاضرات، تُدار من قِبل أشخاص يمتازون بالدهاء ولهم معرفة واسعة بأحوال البلاد، مهمتهم الاتصال بعدد من أفراد النخبة المثقفة لتكوين طبقة موالية للإنجليز، تتفهم طبيعة الاحتلال البريطاني الجديد، وتقف بمواجهة الأفكار والتيارات الوطنية الرافضة لذلك الاحتلال[٢].

أما فيما يخص إيعاز بريطانيا إلى الحكومة العراقية بإعلان العراق الحرب على دول المحور في كانون الأول ١٩٤٣، فالملاحظ أن إعلان الحرب قد تمَّ بعد ابتعاد جبهات القتال عن ميادين الشرق الأوسط، ولم يكن يسر بريطانيا أن تُشرِك العراق في المجهود الحربي، حتى يكون شريكاً فعلياً؛ إذ لم تنظر إلى حكومة نوري السعيد كحليف لها؛ بل أرادت ألّا تتخطى مركز التابع الذي يدور في فُلكها[٣].

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥، وظهور الاتحاد السوفييتي كقوة لها ثقلها الدولي، سياسياً وعسكرياً، شعرت بريطانيا أن مصالحها في منطقة الشرق الأوسط ومنها العراق، باتت مُهدَدة من الخطر "الشيوعي" القادم من الاتحاد السوفييتي، لذلك سعت لاستنفار إمكانياتها، وتحفيز اتباعها في المنطقة إلى اتِّباع برامج اقتصادية وسياسية جديدة لمواجهة ذلك الموقف،

(١) عادل غفوري خليل، أحزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٤، المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٨٤، ص٢٤٥-٢٤٧.
(٢) حميدي، التطورات السياسية في العراق، ص٩١-١٠٣. والحصري، مذكرات طه الهاشمي، ص٤١٢-٤١٧.
(٣) العقاد، العرب والحرب العالمية الثانية، ص٨٩-٩١.

ليس من أجل مصلحة الشعوب هناك؛ بل خوفاً على مصالحها من امتداد الخطر السوفييتي الجديد[١].

وبما أن الحرب العالمية الثانية شهدت ظهور الولايات المتحدة الأمريكية، كإحدى القوى الكبرى التي شاركت بالحرب، وكان لها دوراً بارزاً في حسمها، فلابد من الإشارة إلى السياسة الأمريكية التي بدأت تتغلغل حينها في العراق والمشرق العربي، والتي تمكّنت في نهاية الأمر من وراثة بريطانيا في المنطقة ككل، ومن ضمنها العراق. فقد تطورت السياسة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية تطوراً ملحوظاً، خاصةً بعد أن كسر الأمريكيون سياسة العزلة، وبدأوا بالاندفاع نحو الوطن العربي[٢]. فقد هيأ اندلاع الحرب المذكورة ودخول الولايات المتحدة فيها، فرصة للأمريكان للاندفاع نحو المنطقة، والتغلغل السياسي والاقتصادي في بلدانه، يشجعها في ذلك تضعضع مركز بريطانيا الحربي، وتحول المنطقة إلى ساحة للصراع العسكري، وكان للولايات المتحدة مسوّغاتها الخاصة لذلك الاندفاع، جرّاء مُعاناتها من نقص احتياطي النفط، بسبب الزيادة المفرطة في الإنتاج، واشتداد الطلب على النفط خلال العمليات العسكرية، واعتماد الحلفاء على النفط الأمريكي، مما دفع المصالح النفطية الأمريكية إلى التخلّي عن سياسة عدم التدخل في شؤون الشرق الأوسط، باعتبارها منطقة نفوذ بريطانية– فرنسية، وأخذت تبدي اهتماماً بالمنطقة وأمنها[٣].

لقد أفرزت الحرب العالمية الثانية متغيرات كثيرة، وخلقت موازين جديدة، فرضت وجودها ونفوذها على الصُعد العالمية والإقليمية والمحلية، وقد أثّرت تلك المتغيرات والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية تأثيراً مباشراً على الوضع السياسي في العراق، وعلى مركز بريطانيا

(١) حميدي، التطورات السياسية في العراق، ص١٦٤-١٦٥.
(٢) فاضل عبد القادر أحمد، صراع القوّتين العظميين في القسم الشرقي من البحر المتوسط بعد الحرب العالمية الثانية (رسالة دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٩، ص١٥٠-١٥١.
(٣) نوري عبد الحميد خليل، التوجه الأمريكي نحو العراق في الحرب العالمية الثانية، دار المنسي، بغداد، ١٩٨٩، ص٥١- ٥٢.

وسيطرتها على العراق بصورة خاصة، فأوجدت الحرب متغيرات في القوى الدولية، مما جعل الولايات المتحدة تحاول القيام بدور الشريك ثم الوريث للقوى الإمبريالية التقليدية في المنطقة، لأن العراق أصبح يشكل أهمية إستراتيجية لها؛ إذ تتركز فيه مصالحها الحيوية[١].

وفي الوقت الذي كانت فيه القوات الألمانية تجتاح فرنسا في أيار ١٩٤٠، كان الوزير الأمريكي المفوض في بغداد "تابنشو" يقوم بجولة في العراق لدراسة الوضع العسكري في ضوء أي هجوم ألماني محتمل، كما أرسلت الولايات المتحدة بعثة عسكرية إلى العراق أطلقت عليها اسم (قيادة الخليج العربي)، اتّخذت من البصرة مقر لها، وقامت بالعناية بطرق المواصلات بين مناطق العراق المختلفة، واهتمت بتطوير ميناء (أم قصر)، وأنشأت المخازن في البصرة التي اتُّخذت منطلقاً لنقل الإمدادات إلى السوفييت الذين دخلوا الحرب إلى جانب الحلفاء[٢].

أما بخصوص موقف الحكومة الأمريكية من الحرب العراقية- البريطانية، ووضوح دعمها السياسي لبريطانيا، فلم يكن ذلك الدعم من أجل عيون الإنجليز؛ إنما كان إدراكاً من الأمريكان بأن أمنهم ومصالحهم في العراق سيكونان مهددان بالخطر، إذا ما تعرضت بريطانيا للخطر العسكري، لذلك اتّخذت الولايات المتحدة موقفاً عدائياً تجاه حركة رشيد عالي الكيلاني في أيار ١٩٤١، وقدمت يد العون لبريطانيا، لمنع وقوع حقول النفط بأيادٍ معادية محلية كانت أم خارجية[٣].

وعندما بدأت المشاكل الاقتصادية تظهر في العراق بصورة واضحة، بعد وصول القوات البريطانية المُحتلة إلى العراق سنة ١٩٤١، بعد القضاء على حركة رشيد عالي الكيلاني،

---

(١) مظفر عبد الله الأمين، التنافس الأمريكي- البريطاني في العراق خلال الحرب العالمية الثانية، مجلة الخليج العربي، البصرة، مج١٤، العدد ٢، ١٩٨٢، ص٨٥.

(٢) خليل، التوجه الأمريكي نحو العراق في الحرب العالمية الثانية، ص٥٢-٥٣.

(3) Thomas A. Bryson, American Diplomatic Relation with the Middle East 1784-1975, New Yourk, 1979, p130.

واحتلال العراق مرة ثانية، تحركت الولايات المتحدة لتحل محل بريطانيا، التي برز ضعفها خلال سني الحرب، وذلك بالسيطرة على مستعمراتها ومناطق نفوذها، ولتقود المعسكر (الرأسمالي)، لذلك قررت القيام بدور مهم في الحياة السياسية والاقتصادية في العراق، ووجدت الفرصة سانحة للتدخل في شؤون المنطقة بشكل مباشر؛ إذ أسهمت بثقلها الاقتصادي بإمداد مركز (تموين الشرق الأوسط) بمختلف التجهيزات والبضائع والمواد الغذائية، وكان عمل ذلك المركز يشمل بلداناً عدة، في أسيا وأفريقيا ومن ضمنها العراق[١].

كان الموظفون البريطانيون المنتشرون في أجهزة الحكومة العراقية يقفون سداً منيعاً وحجر عثرة في طريق المصالح والشركات الأمريكية، لمنع الأمريكان من مشاركة المصالح البريطانية والمؤسسات التجارية البريطانية في اقتحام احتكاراتهم للأسواق العراقية، إلّا أنهم لم يتمكنوا من تحقيق هدفهم، إذ سرعان ما تغلغلت المصالح الأمريكية في العراق والخليج العربي، وذلك بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية التي حتّمت ذلك[٢].

إن الاهتمام الأمريكي بالعراق في سنوات الحرب العالمية الثانية، جاء نتيجة إدراك الولايات المتحدة لأهمية موقع العراق الاستراتيجي، ولوفرة وجود النفط في أراضيه، وانطلاقاً من تلك الأهمية، قامت الولايات المتحدة في آذار ١٩٤٣ بشمول العراق بمساعدات قانون (الإعارة والتأجير)[٣].

وخلال الفترة اللاحقة للحرب ازداد اهتمام الولايات المتحدة بزيادة وتطوير إنتاج النفط في العراق بصورة خاصة، والمشرق العربي بصورة عامة؛ إذ أن الولايات المتحدة أخذت تنظر

(١) الأمين، التنافس الأمريكي- البريطاني في العراق خلال الحرب العالمية الثانية، ص٨٦-٨٩. ومراد، تطور السياسة الأمريكية في الخليج العربي، ص١٩٧-٢٠١.
(٢) الأمين، التنافس الأمريكي- البريطاني، ص٩٠
(٣) مراد، تطور السياسة الأمريكية في الخليج العربي، ص٢١٨-٢٢١.

باهتمام بالغ إلى أهمية العراق بالنسبة للمصالح النفطية الأمريكية في الخليج العربي. فالعراق يطل على الخليج العربي، ووجود قوة معادية للأمريكان في العراق، أو وقوع تغييرات سياسية جذرية فيه، يمكن أن يؤثر سلباً على تلك المصالح في الخليج العربي بأسره[١]. ومع رسوخ تلك الأهمية الإستراتيجية، فإن السياسة الأمريكية ازدادت تمسكاً بالعراق وما فيه من ثروات إلى الآن.

٢- السياسة الاستعمارية في السعودية خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥):

فرضت ظروف الحرب العالمية الثانية تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شؤون المملكة السعودية، ومن ثمَّ تطور نفوذها على حساب النفوذ البريطاني هناك[٢]. فقد شملت الحرب العالمية الثانية مختلف أنحاء العالم، وكان الوطن العربي وبخاصة السعودية من جملة تلك المناطق[٣].

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لتوقف إنتاج البترول، وتوقف حركة الحج، عانت السعودية من ضائقة مالية كبيرة، واحتاج عبد العزيز ابن سعود إلى مبالغ مالية كبيرة، ليتمكن من تخفيف الأزمة الاقتصادية التي مرّت بها البلاد. وإزاء تلك التطورات، تسابقت الحكومة البريطانية وشركة "استاندر أويل أوف كاليفورنيا" إلى تقديم المساعدات إلى ابن سعود، لضمان ولائه وتبعيته، ولغنى أراضي مملكته بالنفط (الذي وأن تراجع دوره نسبياً بسبب الأوضاع الدولية الناجمة عن مخاطر الحرب العالمية؛ إلّا أنّه سيبقى المادة الثمينة التي تتكالب عليها الأمم حتى ساعة كتابة هذا البحث)[٤].

---

(١) عبد، تطور العلاقات العراقية- الأمريكية، ص٧٣.
(٢) محمود شاكر، موسوعة الخليج العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص٨٢٤.
(٣) محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٨، ٢٤٨.
(٤) هيرفي أكونور، الأزمة العالمية والبترول، ترجمة عمر مكاوي، المؤسسة المصرية للتأليف والأنباء والنشر، القاهرة، (د.ت)، ص٢٩٨-٣٠٢.

سعت الحكومة البريطانية إلى مواصلة تقديم المساعدات لابن سعود، الذي اعتمد على تلك المساعدات كثيراً، حتى أعربت الشركات الأمريكية عن قلقها لحكومة بلادها من احتمال عودة النفوذ البريطاني إلى سابق عهده من القوة والسيطرة، وإعادة السعودية (محمية بريطانية) كما كانت من قبل، وبذلك يُخشى على مصير الامتيازات الأمريكية الخاصة بالنفط هناك[١]. لكن الحكومة الأمريكية لم تستجب بدايةً لمطالب شركاتها؛ بل وطلبت من بريطانيا أن تُخصّص جزءاً من قروض "الإعارة والتأجير" التي تتلقّاها من الولايات المتحدة لمواجهة متطلبات ابن سعود، فأغدقت بريطانيا بأموال أمريكا على السعودية، سعياً لتحقيق المزيد من المكاسب هناك، وتضخمت القروض البريطانية (وإن كان مصدرها أمريكا) في نهاية سنة ١٩٤١، إلى درجة جعلت بريطانيا تتجه إلى إنشاء بنك مركزي في السعودية لإدخالها ضمن منطقة (الاسترليني)[٢].

ومن هنا نرى أن أمريكا كانت تسعى لدعم ابن سعود عن طريق قروضها لبريطانيا، بينما أرادت الأخيرة السعي لدعمه (رغم أنها قد تضررت بشكل كبير جرّاء العمليات الحربية) بأموال أمريكية، فكانت بريطانيا الرابح الأكبر بلا شك؛ إذ تعزز موقفها لدى عبد العزيز ابن سعود، نتيجة مساعداتها له، وكان القائمون على شركة "آرامكو" يبدون تخوّفاً من أن مرور الأموال الأمريكية عن طريق بريطانيا قد يعطيها نفوذاً سياسياً كما كان سابقاً في البلاط السعودي[٣].

خشيت حكومة الولايات المتحدة (تحت ضغط شركاتها النفطية) أن تستغل بريطانيا أموالها، لتدعيم مركزها في السعودية، والحصول على احتكارات خاصة بالنفط هناك، وتصفية الاحتكارات البترولية الأمريكية التي اكتسبتها الولايات المتحدة في السعودية، لاسيما بعد الاكتشافات المهمة لمخازن هائلة من البترول هناك، لذلك أعلنت حكومة الرئيس "روزفيلت" بأن الدفاع عن السعودية

(١) مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص٣١-٣٢
(٢) مراد، تطور السياسة الأمريكية في الخليج العربي، ص٢٢٦-٢٢٨. والعيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ص٢٤٩-٢٥٠.
(٣) محمد علي سعيد، بريطانيا وابن سعود، مطبعة سبهر، طهران، ١٩٨٧، ص١٦٢-١٦٣.

أمر حيوي للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن مساعدات قانون "الإعارة والتأجير" لها ستأتي مباشرة من الخزانة الأمريكية، فكان ذلك القرار الأمريكي الذي صدر سنة ١٩٤٠، بمثابة تحديد نقطة النهاية للدور البريطاني، وبداية الدور الأمريكي، ليس في السعودية فحسب؛ بل في منطقة الخليج العربي بصورة عامة[١].

لكن السياسة الأمريكية لم تتوقف عند هذا الحد؛ بل أخذت بالعمل على تأكيد النفوذ والدور الأمريكي في السعودية، الذي لم يعُد بنظرها منطقة نفوذ خاصة ببريطانيا وحدها؛ بل أكثر من ذلك بكثير. وتُعد نهاية سنة ١٩٤٢ بداية التحوّل الجدّي في السياسة الأمريكية في المنطقة، وحدث ذلك نتيجة عاملين أساسيين، ارتبط أولهما بالمجهود الحربي للحلفاء بعد اشتراك الولايات المتحدة في الحرب، أما العامل الثاني، فارتبط بالنفط الذي أصبح ذا أهمية كبيرة بالنسبة للمصالح الأمريكية؛ إذ لم يعُد مجرد مشروع تجاري للشركات الأمريكية؛ بل أصبح مسألة تخص الأمن القومي من وجهة النظر الأمريكية، وذلك بعد أن لمس المسؤولون الأمريكيون انخفاض الاحتياطي النفطي في أمريكا، واحتمال اندلاع أزمة نفطية كبيرة جرّاء الاحتياجات الكبيرة والمتزايدة، التي أخذ يتطلبها توسع الصناعة والمجهود الحربي في الولايات المتحدة الأمريكية[٢].

أخذ البريطانيون منذ سنة ١٩٤٢ يعترفون بشكل واضح وصريح بالمركز الجديد للولايات المتحدة الأمريكية في السعودية، وتسليماً بالأمر الواقع، ولم تُعارض الحكومة البريطانية الاتصالات التي أجرتها الحكومة الأمريكية مع السعوديين. ومنذ سنة ١٩٤٣ أخذت ترِد على وزارة الخارجية الأمريكية تقارير هامّة من السفير الأمريكي في موسكو عن مستقبل السياسة السوفييتية في منطقة الشرق الأوسط، واحتمالات قيام صراع مستقبلي بين روسيا والولايات

(١) الأمين، التنافس الأمريكي- البريطاني في العراق خلال الحرب العالمية الثانية، ص١١٤-١١٨.
(٢) شاكر، موسوعة الخليج العربي، ص ٨٢٤-٨٢٥.

المتحدة الأمريكية، وكانت النقطة الرئيسة في تلك التقارير أن مفتاح القوة الأمريكية يكمن في إمكانية بسط النفوذ الأمريكي على السعودية، والتي أثبتت التقارير الفنّية أنها تملك أكبر احتياطي للنفط في العالم، وكانت شركة "آرامكو" تُلح على الإدارة الأمريكية بضرورة التحرك السريع بمدِّ خط أنابيب عبر سوريا ولبنان، وتقديم قروض عاجلة لابن سعود، وضم السعودية إلى قانون "الإعارة والتأجير" الأمريكي، وهذا ما حدث بالفعل سنة ١٩٤٣؛ إذ تم ضم السعودية إلى ذلك القانون، وتسليمها مساعدات مالية مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية قاربت الخمسة ملايين دولار في تلك السنة، وارتفعت في السنة التالية إلى ١٢ مليون دولار[١].

وتحملت أمريكا مسألة سداد ديون السعودية المستحقة لبريطانيا، ودعمت عبد العزيز ابن سعود بقروض عِدّة، مقابل عقود إيجار لبعض المناطق في السعودية، وبناءً عليه وصلت إلى السعودية بعثة عسكرية أمريكية لتدريب جيش ابن سعود سنة ١٩٤٣، وبدأ سلاح الجو الأمريكي في بناء مطار حربي في منطقة الظهران (قرب حقول النفط)، التي اتّخذتها الولايات المتحدة قاعدة عسكرية لها، مما منح الأمريكان مركزاً مستقلاً عن القواعد العسكرية البريطانية[٢].

فأخذ النفوذ الأمريكي بالتصاعد نتيجة لتلك السياسة، وزادت عمليات استغلال تكريس نفوذها في السعودية إلى حد قوّض كثيراً من النفوذ البريطاني، تمهيداً لإزاحته بشكل نهائي، والحلول محله هناك. وبلغت كمية النفط المُصدر من السعودية بواسطة الشركات الأمريكية إلى حوالي ثلاثة ملايين طن سنة ١٩٤٥، في الوقت الذي كان فيه عبد العزيز ابن سعود عاجزاً عن إظهار

(١) مراد، تطور السياسة الأمريكية في الخليج، ص٢٣١-٢٣٣. والأمين، التنافس الأمريكي- البريطاني في العراق خلال الحرب العالمية الثانية، ص١١٩-١٢٥.
(٢) سعيد، بريطانيا وابن سعود، ص١٦٤-١٦٥.

أية معارضة ضد السياسة الأمريكية المساندة للصهاينة ومخططاتهم في فلسطين[١]. وهنا تتضح المواقف الآنية من "دولة إسرائيل" والتي تمتد جذورها إلى بدايات تشكّل الدولة السعودية.

وكما أشرنا سابقاً، فقد أدّى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بنفط السعودية والعراق والمنطقة العربية عموماً، إلى تزايد فرص الاحتكاك بالإنجليز[٢]. فقد حاولت بريطانيا الحد من النفوذ الأمريكي المتصاعد في السعودية، فسعت لإضعاف مركز الولايات المتحدة هناك، وإقناع ابن سعود بالاعتماد عليها؛ إذ اقترحت تقديم معونة مالية للمملكة تُقدّر بـ ١٢ مليون دولار خلال سنة ١٩٤٤، وهذا المبلغ يفوق بكثير قيمة مساعدات "الإعارة والتأجير" التي اقترحتها الحكومة الأمريكية في السنة نفسها[٣]. ونتيجة لذلك قدمت وزارة الخارجية الأمريكية مذكرة إلى الرئيس "روزفيلت" تؤكد فيها على خطورة النشاط البريطاني في السعودية؛ إذ جاء فيها: "إذا سُمِحَ للسعودية أن تعتمد بشكل كبير على بريطانيا، فإن الأخيرة سوف تطلب من عبد العزيز ابن سعود امتيازاً نفطياً، تعويضاً عن تلك المساعدة"، وقدمت توصيات إلى "روزفيلت"، تطلب فيها منح السعودية مساعدة اقتصادية إضافية عاجلة، حفاظاً على ما وصفته بـ (المصالح القومية) الأمريكية فيها[٤].

وكما ذُكِر مسبقاً، فبعد بروز دور الولايات المتحدة كقوة كبيرة ذات نفوذ اقتصادي وعسكري، أدركت بريطانيا أنه لا يمكن تجاوز المصالح النفطية الأمريكية في المنطقة، ودخل الجانبان بمحادثات طويلة امتدت بين سنتي ١٩٤٤–١٩٤٥، وانتهت بتوقيع اتفاق نفطي أنجلو– أمريكي،

---

(١) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية المتحدة ١٩١٤-١٩٤٥، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٣، ص٤٥-٤٦.
(٢) مجموعة باحثين، السياسة الأمريكية والعرب، ص٢٧.
(٣) نذير جبار حسين الهنداوي، العلاقات السعودية- الأمريكية ١٩٥٣-١٩٦٤ (رسالة دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٧، ص٤١-٤٢.
(٤) نقلاً عن الهنداوي، العلاقات السعودية- الأمريكية، ص٤١-٤٢.

يستهدف دعم وتنسيق المصالح النفطية للبلدين في منطقة الشرق الأوسط، والمشرق العربي خاصة[١].

وما أن التقى الرئيس الأمريكي "روزفيلت" بعبد العزيز ابن سعود في مصر سنة ١٩٤٥، حتى وجّه "روزفيلت" مطالبه إلى ابن سعود، والتي دارت حول إتاحة استعمال شواطئ الأحساء ومرافئها طبقاً لما تقتضيه حاجة الأمريكان ورغبتهم، وبناء قاعدة جوية، تكون بمثابة قاعدة متحركة بين مسارح العمليات العسكرية الأوروبية والآسيوية، وأكد رغبة بلاده في تطوير الامتيازات النفطية للشركات الأمريكية في السعودية[٢]. فوافق ابن سعود على تلبية مطالب الأمريكان بكل رحابة صدر، بما فيها مدّ خط الأنابيب النفطي "تابلاين"، الذي يربط الاحساء بسواحل البحر المتوسط، واستمرار العمل في قاعدة الظهران الجوية[٣]، مقابل حصوله على ضمانات بعدم تعرض بلاده لاحتلال عسكري، كما هو الشأن في مصر وسوريا والعراق وغيرها من البلدان العربية، وأن تدفع الولايات المتحدة مبالغ مالية نظير استثمارها الأراضي السعودية[٤].

ولاشك أن الأمريكان كانوا يهدفون من سياستهم في السعودية إلى تصفية نفوذ الإمبراطورية البريطانية، والحلول محلها في المنطقة برمتها، ويبدو ذلك واضحاً من خلال تصريحات "روزفيلت" لابن سعود بقوله: "لقد انتهى وقت الاستعمار، وذهب عصر الإمبراطوريات السياسية إلى غير رجعة، وأن من أهم مكاسب الحرب توجيه الضربة القاضية إلى تلك الإمبراطوريات"[٥].

ويعلّق "جاك بنوا ميشان" (Jacques Benoist– Mechin) على لقاء "روزفيلت" وابن سعود بقوله: "هكذا وبصورة خفية، ودون أن يحدث ما يكشف الأمر أمام الرأي العام العالمي،

---

(١) شاكر وآخرون، البترول والسياسة العربية، ٨٨-٩١. ومجموعة باحثين، السياسة الأمريكية والعرب، ص٤٣ وما بعدها.
(٢) سعيد،بريطانيا وابن سعود، ص١٧٤-١٧٥.
(٣) محمد علي محمد التميم، العلاقات السعودية- الأمريكية ١٩٦٤-١٩٧٥ (رسالة دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة الموصل، الموصل، ٢٠٠٢، ص٥٧.
(٤) سعيد، بريطانيا وابن سعود، ص١٧٥.
(٥) بنوا ميشان، عبد العزيز آل سعود، ترجمة عبد الفتاح ياسين، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٦٥، ص٥٠٣.

وُجِّهت طعنة محسوسة للتفوق الإنجليزي في الشرق.... لقد نجت الجزيرة العربية من منطقة النفوذ البريطاني، لتدخل في منطقة نفوذ أمريكي"[1].

ويمكن القول بأن نهاية الحرب العالمية الثانية، قد شكلّت بداية لعهد جديد ليس في تاريخ العراق والسعودية فحسب؛ بل في تاريخ العالم المعاصر، ولعل من أبرز سمات المرحلة الجديدة في تاريخ العراق والسعودية، هي ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة ذات تأثير كبير في المنطقة بصورة عامة؛ إذ استطاعت تحت غطاء الحرب ومواجهة التمدد الروسي من التغلغل في المنطقة المذكورة سياسيا واقتصادياً واستراتيجياً. وبالمقابل تراجع الدور البريطاني في العراق والسعودية، ومنطقة الشرق الأوسط ككل؛ إذ خرجت بريطانيا من الحرب العالمية منهكة اقتصادياً وعسكرياً، في الوقت الذي زادت فيه المساعدات المالية والعسكرية الأمريكية للسعودية بزيادة إنتاج النفط، وأخذت ترنو بنظرها ليس فقط لمشاركة بريطانيا في ثروات العراق والسعودية؛ بل للانفراد بالنفوذ في تلك المنطقة، وأداء دور رئيسي فيها، وهذا ما حصل لاحقاً، ومازال مستمراً حتى الساعة.

(1) ميشان، عبد العزيز آل سعود، ص٥٠٣.

الخاتمة:

بذل العرب جهداً كبيراً للتحرر ونيل استقلالهم عن الدولة العثمانية، لدرجة التعاون مع القوى الغربية الاستعمارية، التي أوهمتهم بأنّ هدفها هو تحقيق أمانيهم، فآزروها في الحرب العالمية الأولى ضد العثمانيين. في حين أن تلك القوى كانت في الوقت نفسه تعقد الاتفاقيات في الغرف المغلقة، لاقتسام الأراضي العربية فيما بينها، وهذا ما حدث من خلال اتفاقيات سايكس– بيكو ١٩١٦، ووعد بلفور ١٩١٧، وسان ريمو ١٩٢٠؛ إذ تمّ اقتسام منطقة المشرق العربي بين بريطانيا وفرنسا، وكان لبريطانيا النصيب الأكبر؛ إذ استحوذت على العراق وفلسطين والخليج العربي، فأضحت منطقة المشرق العربي منطقة بريطانية بمباركة دولية، رغم المنافسة الفرنسية ومن يجاريها من دول الغرب الأوروبي؛ ولكن سرعان ما ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كمنافس قوي، يطمح للحصول على نصيبه من ثروات المشرق العربي، ليستمر الصراع في المنطقة ولكن مع قوّة جديدة هي أمريكا.

والغريب في الأمر أن العرب قد منحوا الثقة للمستعمر، ولم يتقنوا دروس الماضي، فاستجاب قادتهم لمطالب الإنجليز بإشعال الثورة ضد العثمانيين، في الوقت الذي كان يتعرض العراق فيه للاحتلال العسكري الإنجليزي المباشر، ويتم تقسيم البلاد وفق الاتفاقيات سابقة الذكر، واكتفى أولئك (القادة) بطلب بعض الإيضاحات الشكلية، التي لم تغير في النهاية من حتمية نتائج الأمور.

وجدت بريطانيا أن الاستحواذ على العراق والسيطرة على خيراته ومقدّراته لا يتمّان إلّا بالسيطرة عليه عسكرياً، وهذا ما حدث عندما بدأت الاحتلال سنة ١٩١٤، واستقر نفوذها عسكرياً هناك سنة ١٩١٨، عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، وبمرور الوقت ترسّخ نفوذها،

وأصبح أمراً واقعاً لابد من فرضه على العراقيين، وبات واضحاً أنّه جاء لاعتبارات عديدة في مقدمتها وجود كميات كبيرة من النفط في باطن أراضيه، فضلاً عن الموقع الاستراتيجي الذي يحظى به العراق.

استطاعت بريطانيا أن تُحدِث بعض التغييرات في الإطار الشكلي لسياستها في استعمار الشعوب والأوطان، واتّبعت أسلوباً جديداً، يقوم على احتواء المقاومة الشعبية عن طريق تقديم بعض التنازلات. إلّا أنّه فعلياً، بدا واضحاً أن الساسة الإنجليز كانوا شديدي الإعجاب بالحكم العثماني؛ إذ أخذوا ينفذون السياسة العثمانية بحذافيرها، سياسة فرّق تسُد، وتجريد العراقيين من ثرواتهم، والقضاء على الحركة الوطنية، وذلك من خلال أساليب عدة، منها: محاولة بريطانيا إظهار نفسها بمظهر الحريص على البلاد، فبعد أن قمعت ثورة العراقيين سنة ١٩٢٠، قامت بخلق نوع من الحكم، اختارت له صفة الملكية، وحرصت أن تختار له شخصية مناسبة لتحقيق مصالحها، وتمثّلت بشخص فيصل بن الحسين، وعملت على تشكيل حكومة عراقية تحت إشراف مستشاريها وخبرائها، وعززت من نفوذ طبقة الإقطاع وشيوخ العشائر، الذين وظفتهم لتحقيق أهدافها ومصالحها، وانتهجت أساليب التمويه والتضليل لإخفاء عيوب الانتداب، وذلك بتحويله إلى معاهدات كبلّت العراق، وأبقته خاضعاً لها، حتى بعد أن منحته استقلاله الشكلي، ولعبت على وتر الطائفية والعرقية، وإثارة الأقليات، كما شجعت الاضطرابات التي قام بها الأكراد والآثوريون.

ولاشك أن ما ساعد على تنفيذ السياسة الاستعمارية في العراق، وكان جزءاً من تلك السياسة، هو وجود بعض المأجورين للإنجليز ومن بعدهم للأمريكان، والذين ربطوا مصالحهم بوجود

الاستعمار، وساعدوه على تقويض الحركات الوطنية وتصفية رجالاتها، وهو ما شهده العراق منذ زمن بعيد، وما زال يشهده حتى اللحظة، في ظل الهيمنة الأمريكية المباشرة وغير المباشرة.

اتّجهت السياسة البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها نحو استثمار الموارد الموجودة في المنطقة، ولاسيما النفط الذي أبرزت الحرب أهميته، وأكدت أن من يسيطر عليه، يمتلك زمام السباق في السياسة الدولية، وكان لاكتشاف النفط في العراق ومن بعده السعودية، الدور الرئيس في توجيه أنظار بريطانيا والدول الاستعمارية الأخرى إلى المنطقة؛ لذلك سعت بريطانيا جاهدةً لكي تستحوذ على منابع النفط هناك، وخاصة في العراق، ومن ثم دخلت في صراع قوي مع الولايات المتحدة على النفط العراقي– السعودي، انتهى بانتصار المصالح النفطية الأمريكية على نظيرتها البريطانية، بخاصة في السعودية، وذلك بفضل الظروف والمُعطيات التي نتجت عنها الحرب العالمية الثانية. فكان النفط العربي نقمة على العرب؛ إذ حول المنطقة إلى ساحة صراع محتدمة حوله، وكان السبب الرئيس لإيجاد الكيانات السياسية سابقة الذكر، وتسبب في إثارة النعرات الإقليمية الحدودية بين تلك الكيانات، وأدّى إلى حدوث انقسامات كبيرة في صفوف الأمة العربية وتجزئتها.

وبالإضافة إلى العوامل السياسية التي أفرزتها ظروف الحرب العالمية الأولى، والعوامل الاقتصادية المتمثلة في اكتشاف الموارد النفطية، والعوامل الإستراتيجية التي جسّدها الموقع المتميز للمنطقة، كان للعوامل الاجتماعية– السياسية المتمثلة في الصراعات المتأججة بين الحكام والزعماء العرب دوراً كبيراً في تسهيل مهام الاستعمار، وشكّلت إلى جانب العوامل السابقة محوراً للسياسة الاستعمارية هناك، ويظهر ذلك من خلال الدور البريطاني الكبير في عملية رسم الحدود وتخطيطها بين أقطار المشرق العربي، فقامت بترسيم الحدود بين السعودية والعراق وجيرانهما، فزرعت بذور تجزئة وخلق أزمات دائمة الانفجار بين بلدان المنطقة، من خلال الأسلوب المصلحي الذي مارسته في عملية الترسيم، وتشجيع

اعتماد مبدأ القوة كعنصر مهم في عملية تغيير الحدود، الأمر الذي ترك في المنطقة عاملين متباينين هما: خوف الابتلاع، والرغبة في التوسع. وتزامنت عملية التخطيط تلك، مع ظاهرة إنشاء وخلق الكيانات السياسية الجديدة، كما هو الحال مع المملكة السعودية، التي كانت صنيعة بريطانية خالصة، داوم حكامها على الولاء للإنجليز، ومن بعدهم الأمريكان الذين دخلوا ميدان التنافس قُبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، كيف لا وهم الذين شجعوا عبد العزيز ابن سعود على تأسيس مملكته، وعقدوا معه الاتفاقيات الثنائية لتكريس سيطرتهم عليه، عن طريق إمداده بالمال والسلاح؛ بل وحتى الرجال، حتى أسس المملكة البريطانية– السعودية، والتي تحولت اليوم إلى المملكة الأمريكية– السعودية.

وإذا كانت بريطانيا قد أرست سبل السياسة الاستعمارية في العراق والسعودية، طمعاً في ثروات المنطقة وخاصة النفطية منها؛ فإن الولايات المتحدة الأمريكية وبلا أدنى شك، قطفت ثمار تلك السياسة، وانفردت بشؤون المنطقة بشكل كامل، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الساعة، في ظل إصرارها على الإشراف المباشر على مصادر الطاقة، وضرورة إبقاء المنطقة منشغلة بصراعات مستمرة وحروب أهلية.

وفق كل ما ذُكِر مسبقاً عن السياسة الاستعمارية، يمكن القول:

هل كانت السياسة الاستعمارية تجاه العراق والسعودية ناجمة عن دهاء المستعمر فقط؟ أم هي نتيجةً لغباء أو استغباء أو تخاذل القائمين على تلك البلاد؟ ولماذا غاب أو غُيِب عن فكر الزعماء العرب مفهوم الوفاق، وهم يرونه يُطبق عملياً عليهم من قِبل الدول الاستعمارية فيما بينها؟ أليس هم الذين كتبوا في مذكراتهم عن ضرورة الوحدة والاتحاد للوصول إلى الهدف، واستشهدوا بالأبيات الشعرية التي تقول: تأبى الرماح إذا اجتمعن تكسراً ..... وإذا افترقن تكسرت أحادا؟

أم أن ما ذكروه مجرد كلامٍ عابرٍ، يحتاج إلى تجسيدٍ عملي، واقتران الأقوال بالأفعال؟؟

هل كانوا يعتبرون التواطؤ مع الغرب إخلاصاً وهو في حقيقته خيانة؟ ألم يكونوا هم أنفسهم جزءً من أساليب المُستعمِر وسياسته وأدواته على أراضي بلادهم؟ ألم يأتمروا بأوامره وينفذوا سياسته في تلك البلاد؟ ثم ألم يؤطّروا أفعالهم بالإسلام وهي حرب عليه وعلى المسلمين؟

أما كان بإمكانهم استخدام سلاح النفط في وجه أعداء العروبة لا ضد بعضهم البعض؟؟

وهل سيحتفظ النفط العربي بأهميته ودوره في صناعة القرار السياسي للدول الكبرى، أم أنّه سينضب ويضمحل؟ وهل بإمكان العرب أن يغيّروا الواقع النفطي مستقبلاً؛ بحيث يصبح في صالحهم، وينقلب إلى عامل تقارب وتوحيد بين أجزاء هذا الوطن الجريح؟ وهل ستشهد المرحلة القادمة ولادة عوامل جديدة ستشكل محوراً ارتكازياً للسياسة الاستعمارية في المنطقة المذكورة؟ .....حتماً ستبقى الإجابات على تلك الأسئلة رهن الفكر العربي، وتحرره من الاستبداد الاستعماري الذي يستحوذ عليه، وإدراكه أن الاستعمار ليس مجرد حدثٍ عارض؛ بل هو نتيجةٌ حتمية للانحطاط، وفهم العرب العميق لمواطن الضعف في واقعهم، وتفكيرهم، ومؤسساتهم، وأنظمتهم السياسية والاجتماعية.

ومهما يكن من أمر السياسة الاستعمارية في كل من العراق والسعودية، فقد كان الشعب في تلك البلاد وفي الوطن العربي عموماً، الخاسر الوحيد من جرّاء تلك السياسة؛ إذ لو قُدِّر للعرب الاستفادة من ثروات تلك المنطقة، لتغيّرت أحوالهم الاقتصادية، وبالتالي تبدلت أوضاعهم السياسية، وارتقوا مثل بقية الشعوب.

الملاحق

ملحق رقم (١)

بيان برسي كوكس للشعب العراقي في بداية الاحتلال الانجليزي للعراق

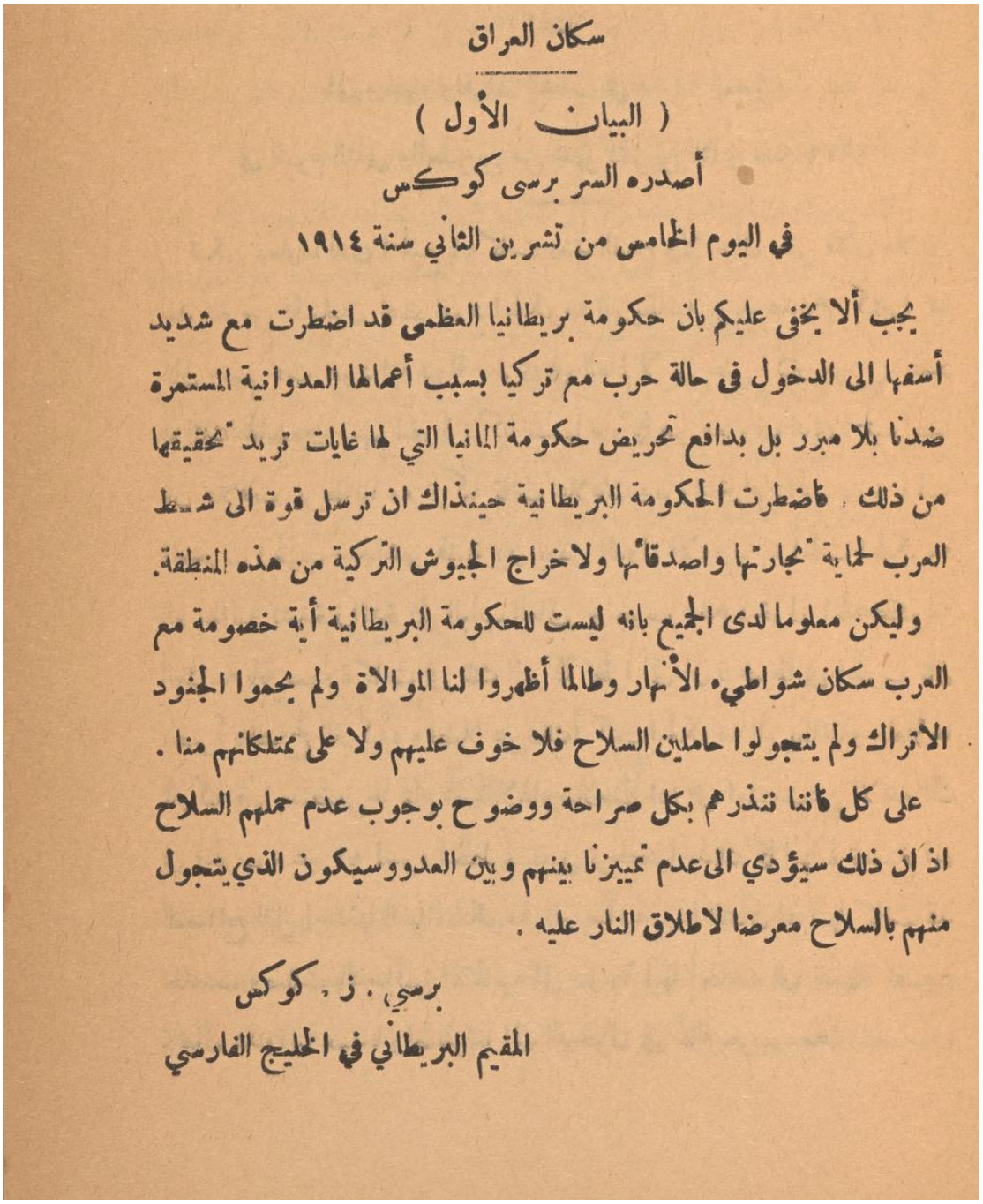

سكان العراق

(البيان الأول)

أصدره السر برسى كوكس

في اليوم الخامس من تشرين الثاني سنة ١٩١٤

يجب ألا يخفى عليكم بان حكومة بريطانيا العظمى قد اضطرت مع شديد أسفها الى الدخول فى حالة حرب مع تركيا بسبب أعمالها العدوانية المستمرة ضدنا بلا مبرر بل بدافع تحريض حكومة المانيا التي لها غايات تريد تحقيقها من ذلك . فاضطرت الحكومة البريطانية حينذاك ان ترسل قوة الى شط العرب لحماية تجارتها واصدقائها ولاخراج الجيوش التركية من هذه المنطقة.

وليكن معلوما لدى الجميع بانه ليست للحكومة البريطانية أية خصومة مع العرب سكان شواطيء الأنهار وطالما أظهروا لنا الموالاة ولم يحموا الجنود الاتراك ولم يتجولوا حاملين السلاح فلا خوف عليهم ولا على ممتلكاتهم منا .

على كل فاننا ننذرهم بكل صراحة ووضوح بوجوب عدم حملهم السلاح اذ ان ذلك سيؤدي الى عدم تمييزنا بينهم وبين العدو وسيكون الذي يتجول منهم بالسلاح معرضا لاطلاق النار عليه .

برسي . ز . كوكس

المقيم البريطاني في الخليج الفارسي

كوكس، تكوين الحكم الوطني، تعريب بشير فرجو، مطبعة الاتحاد الجديدة، الموصل، ١٩٥١، ص١٢٩.

ملحق رقم (٢)

خط دفاع القوات الإنجليزية في معركة الكوت ١٩١٦

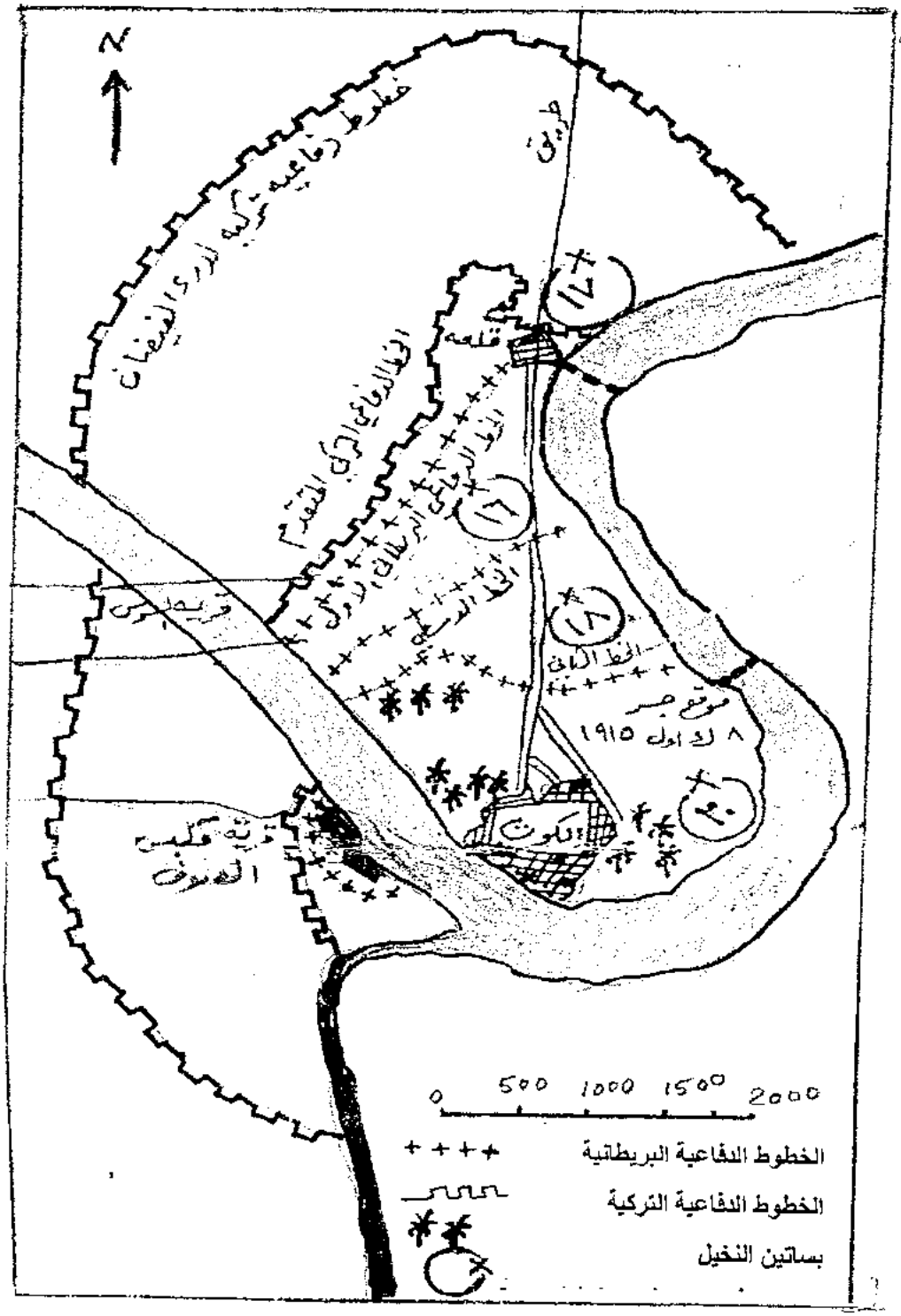

إبراهيم عبد الطالب السامرائي، العراق البلد الذي نخره السياسيون، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.

ملحق رقم (٣)

بيان الجنرال مود لأهالي بغداد

PROCLAMATION.

To the people of the Wilayat of Baghdad.

IN the name of my King and in the name of the peoples over whom he rules I address you as follows:-

OUR Military operations have as their object the defeat of the enemy and the driving of him from these territories. In order to complete this task I am charged with absolute and supreme control of all regions in which British troops operate; but our armies do not come into your cities and lands as conquerors or enemies, but as liberators.

SINCE the days of Hulagu your citizens have been subject to the tyranny of strangers, your palaces have fallen into ruins, your gardens have sunken in desolation and your forefathers and yourselves have groaned in bondage. Your sons have been carried off to wars not of your seeking, your wealth has been stripped from you by unjust men and squandered in distant places.

SINCE the days of Midhat, the Turks have talked of reforms: yet do not the ruins and wastes of to-day testify to the vanity of those promises?

IT is the wish not only of my King and his peoples, but it is also the wish of the great Nations with whom he is in alliance, that you should prosper even as in the past when your lands were fertile, when your ancestors gave to the world Literature and Science and Art, and when Baghdad City was one of the wonders of the world.

BETWEEN your people and the dominions of my King there has been a close bond of interest. For 200 years have the merchants of Baghdad and Great Britain traded together in mutual profit and friendship. On the other hand, the Germans and Turks who have despoiled you and yours, have, for 20 years, made Baghdad a centre of power from which to assail the power of the British and the Allies of the British in Persia and Arabia, therefore the British Government cannot remain indifferent as to what takes place in your country, now or in the future, for in duty to the interests of the British people and their Allies, the British Government cannot risk that being done in Baghdad again which has been done by Turks and Germans during the war.

BUT you, people of Baghdad, whose commercial prosperity and whose safety from oppression and invasion must ever be a matter of the closest concern to the British Government, are not to understand, that it is the wish of the British Government to impose upon you alien institutions. It is the hope of the British Government that the aspirations of your philosophers and writers shall be realised once again, that the people of Baghdad shall flourish, and shall enjoy their wealth and substance under institutions which are in consonance with their sacred laws and with their racial ideals.

IN the Hijaz, the Arabs have expelled the Turks and Germans who oppressed them, and proclaimed Sharif Hussein as their King, and his Lordship rules in independence and freedom as [illegible] are fighting against the power of Turkey and Germany: so indeed are the noble [illegible] Asir.

MANY noble Arabs have perished in the cause of freedom at the hands of those alien rulers the Turks who oppressed them. It is the determination of the Government of Great Britain and the Great Powers allied to Great Britain that these noble Arabs shall not have suffered in vain. It is the hope and desire of the British people and of the Nations in alliance with them that the Arab race may rise once more to greatness and renown amongst the peoples of the Earth and that it shall bind itself to this end in unity and concord.

O people of Baghdad, remember that for 26 generations you have suffered under strange tyrants who have ever endeavoured to set one Arab house against another in order that they might profit by your dissensions. This policy is abhorrent to Great Britain and her Allies for there can be neither peace nor prosperity where there is enmity and misgovernment. Therefore I am commanded to invite you, through your Nobles and Elders and Representatives, to participate in the management of your civil affairs in collaboration with the Political Representatives of Great Britain, who accompany the British Army, so that you may unite with your kinsmen in the North, East, South and West, in realising the aspirations of your Race.

(Sd.) F. S. MAUDE, LIEUTENANT-GENERAL,
Commanding the British Forces in 'Iraq.

5—P.S.—1916—3241—6,000—6-3-16

أبو طبيخ، مذكرات محسن أبو طبيخ، تحقيق جميل محسن أبو طبيخ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص٥٧.

ملحق رقم (٤)

صورة مدمجة لكل من السيدة غيروتريد بيل والوكيل السياسي برسي كوكس

برسي كوكس، تكوين الحكم الوطني في العراق، ص٢٥.

وثيقة رقم (٥)

وثيقة تظهر مبايعة شيوخ منطقتي الرميثة والسماوة لعبد الله ابن الحسين ملكاً على العراق

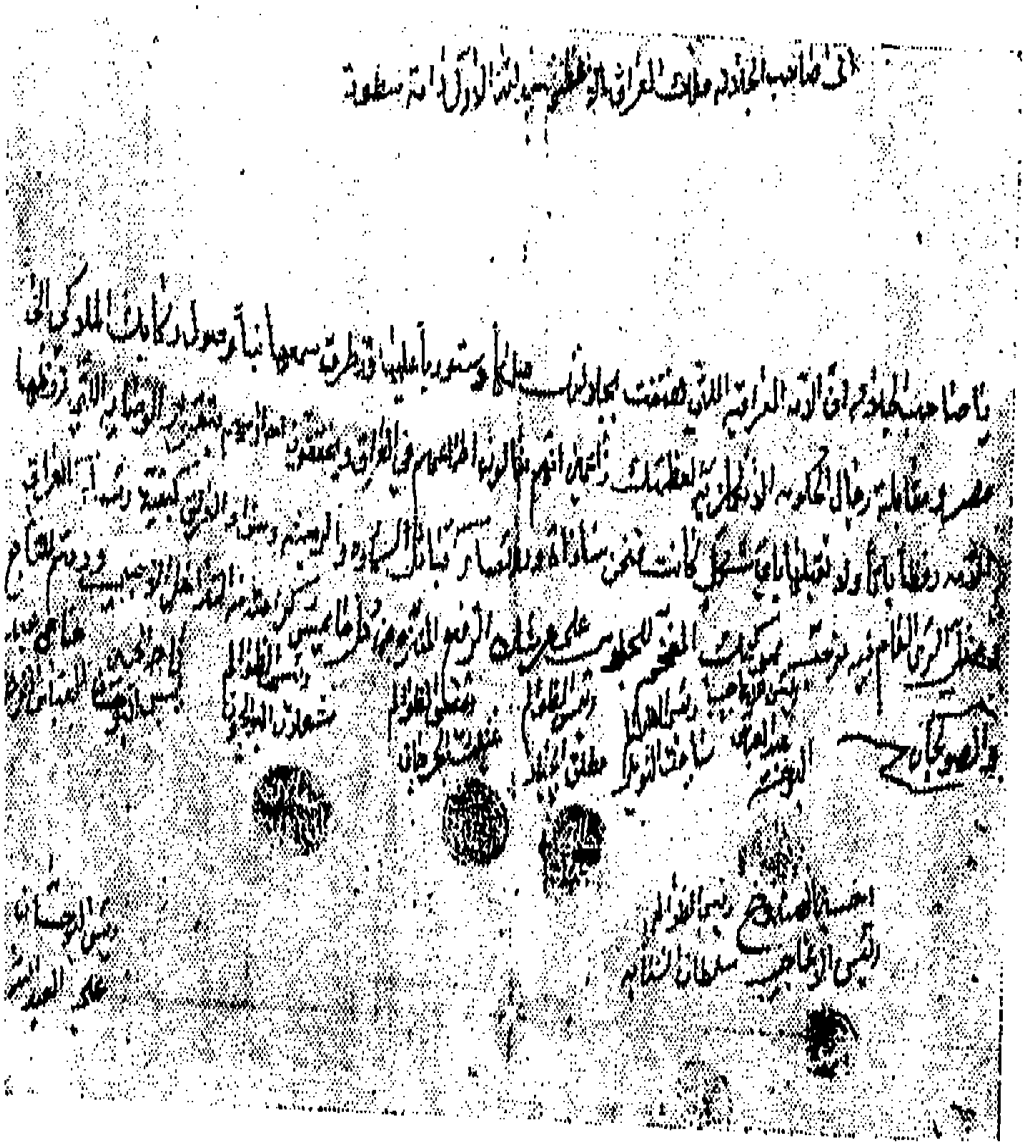

محسن أبو طبيخ، مذكرات محسن أبو طبيخ، ص٢١٨.

ملحق رقم (٦)

وثيقة تظهر المبالغ المالية التي دفعتها بريطانيا لابن سعود لقاء ضمان عدم توسعه على حساب مصالحها

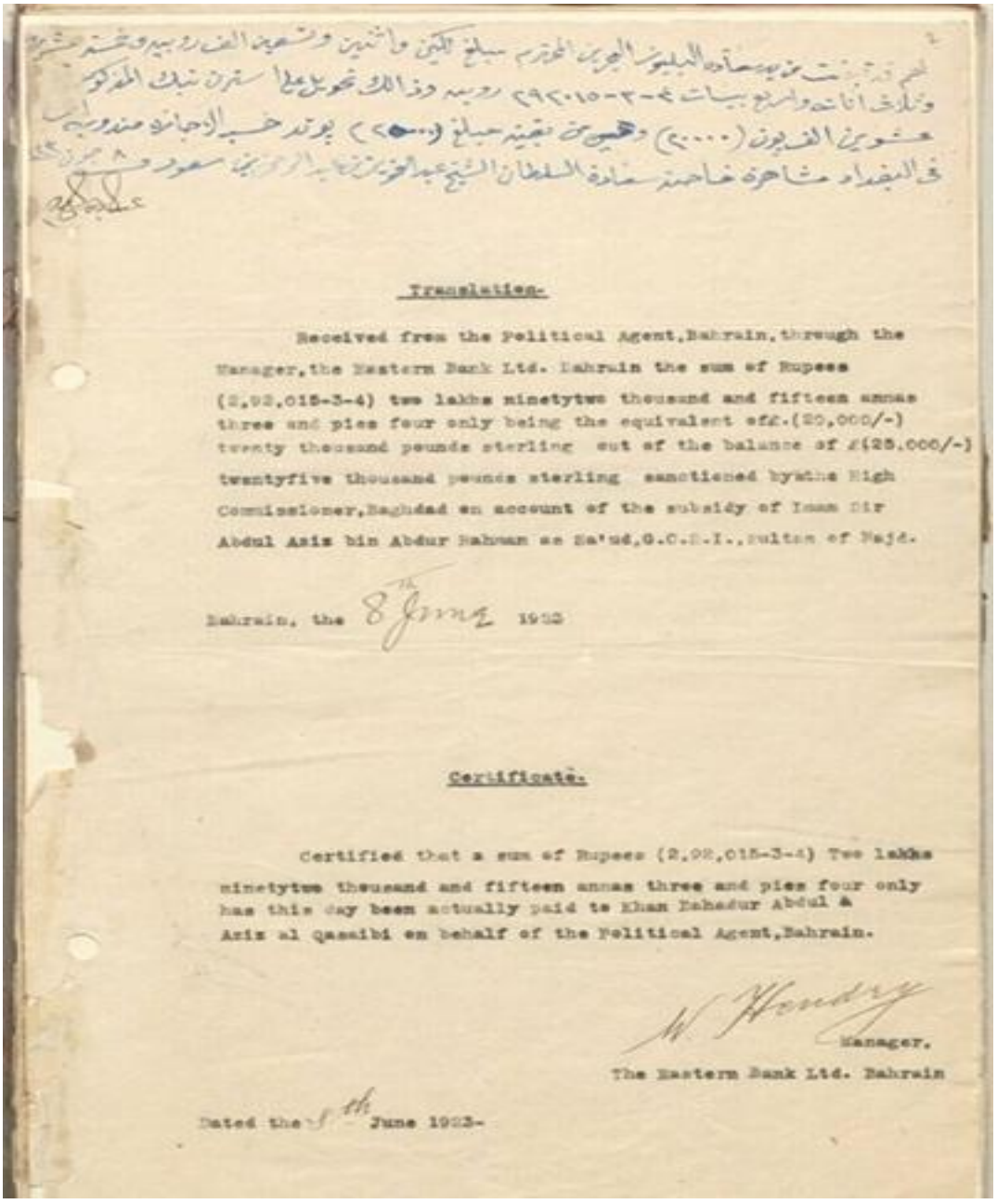

Translation.

Received from the Political Agent, Bahrain, through the Manager, the Eastern Bank Ltd. Bahrain the sum of Rupees (2,98,015-3-4) two lakhs ninetytwo thousand and fifteen annas three and pies four only being the equivalent of £.(20,000/-) twenty thousand pounds sterling out of the balance of £(25,000/-) twentyfive thousand pounds sterling sanctioned by the High Commissioner, Baghdad on account of the subsidy of Imam Sir Abdul Aziz bin Abdur Rahman as Sa'ud, G.C.S.I., Sultan of Najd.

Bahrain, the 8th June 1932

Certificate.

Certified that a sum of Rupees (2,98,015-3-4) Two lakhs ninetytwo thousand and fifteen annas three and pies four only has this day been actually paid to Khan Bahadur Abdul Aziz al Qassibi on behalf of the Political Agent, Bahrain.

W. Hendry
Manager,
The Eastern Bank Ltd. Bahrain

Dated the 9th June 1932-

المصدر: مكتبة قطر الرقمية

ملحق رقم (٧)

وثيقة تظهر المبالغ المالية التي دفعتها بريطانيا لابن سعود من أجل القضاء على إمارة آل الرشيد

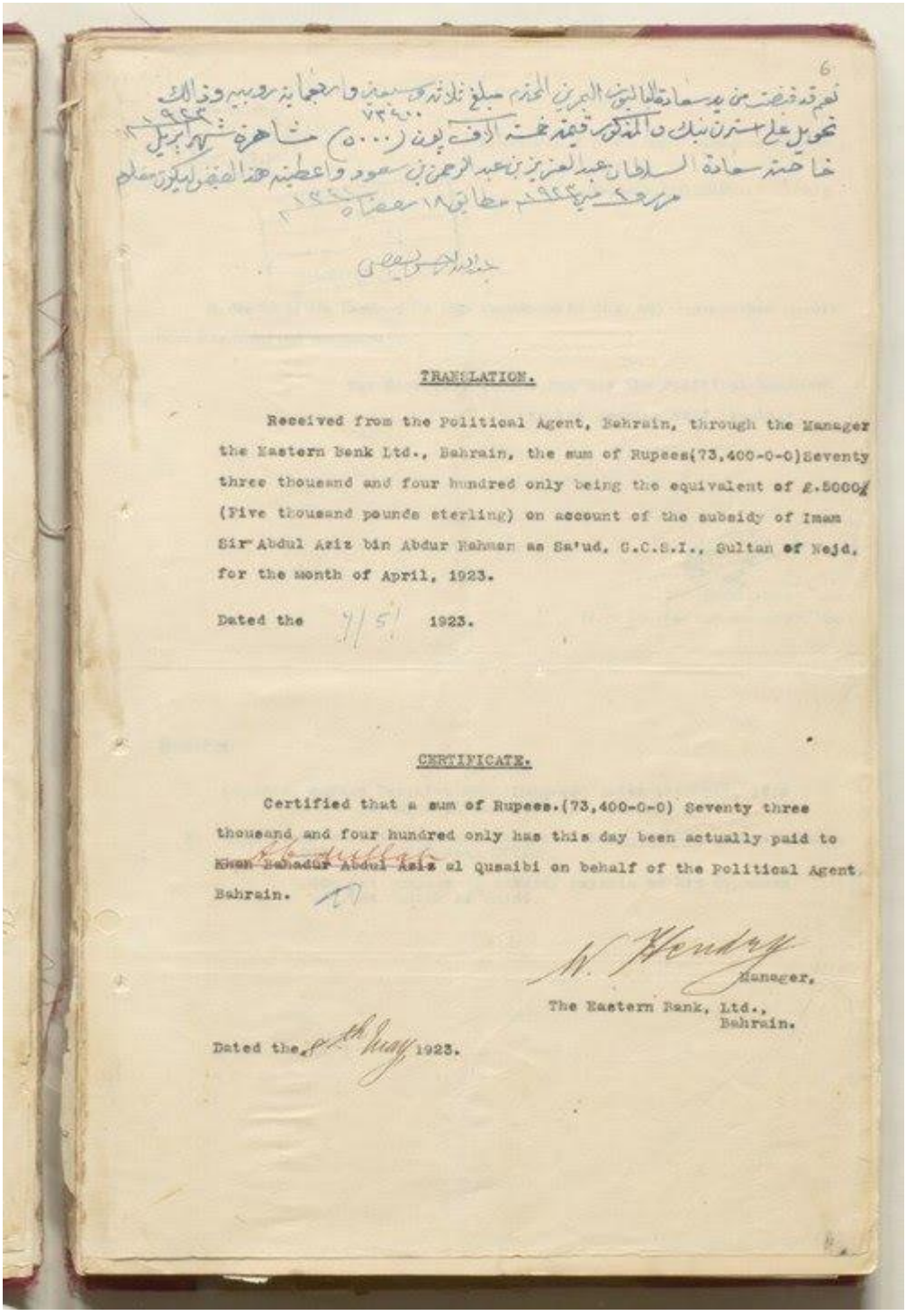

TRANSLATION.

Received from the Political Agent, Bahrain, through the Manager the Eastern Bank Ltd., Bahrain, the sum of Rupees(73,400-0-0)Seventy three thousand and four hundred only being the equivalent of £.5000/ (Five thousand pounds sterling) on account of the subsidy of Imam Sir Abdul Aziz bin Abdur Rahman as Sa'ud, G.C.S.I., Sultan of Nejd, for the month of April, 1923.

Dated the 7/5/ 1923.

CERTIFICATE.

Certified that a sum of Rupees.(73,400-0-0) Seventy three thousand and four hundred only has this day been actually paid to Khan Bahadur Abdul Aziz el Qusaibi on behalf of the Political Agent Bahrain.

W. Hendry
Manager,
The Eastern Bank, Ltd.,
Bahrain.

Dated the 8th May 1923.

المصدر: مكتبة قطر الرقمية

ملحق رقم (٨)

المفاوضات التي دارت بين حكومة نجد والحكومة البريطانية لعقد مؤتمر الكويت سنة ١٩٢٣

برقية رئيس خليج فارس الكولونيل نوكس إلى عظمة سلطان نجد.

بالنظر إلى مخابرتكم في مسألة (إحدى قرى أبا الملح) التي وصلت إلي بواسطة معتمدنا في البحرين أبين لعظمتكم – حسبما أمرت – سرور الحكومة من وقف قوتكم وكذلك أمرتني الحكومة أن أعرض على عظمتكم فكرها في عقد مؤتمر في البحرين أو الكويت بأسرع ما يمكن للبحث في مسألة حدود نجد والأردن، وكذلك أمرتني أن أعرض على عظمتكم بأنه يمكن اغتنام هذه الفرصة للبحث في المواد الباقية بين نجد والعراق من جملها شمر الملتجئين وكذلك أمرتني الحكومة أن أعرض على عظمتكم إذا تحبون أن يبحث في حل المشاكل التي بينكم وبين الحجاز بالحكومة البريطانية مستعدة أن تعرض الأمر على الملك حسين.

وغرض الحكومة البريطانية من هذا الاجتماع هو إزالة سوء التفاهم وحل جميع المشاكل التي بين الممالك المتجاورة.

أما من جهة قاف فسواء أكانت القوة لكم أم لشرق الأردن فليس لها تأثير على الاجتماع والمباحثة في المواد التي ذكرت والتي ستكون عن قريب.

نقلاً عن الكتاب الأخضر النجدي، مؤتمر الكويت، نُشِر بموافقة سلطان نجد، (د.دن)، (د.ت)، ص٤

ملحق رقم (٩)

توزيع بترول المشرق العربي

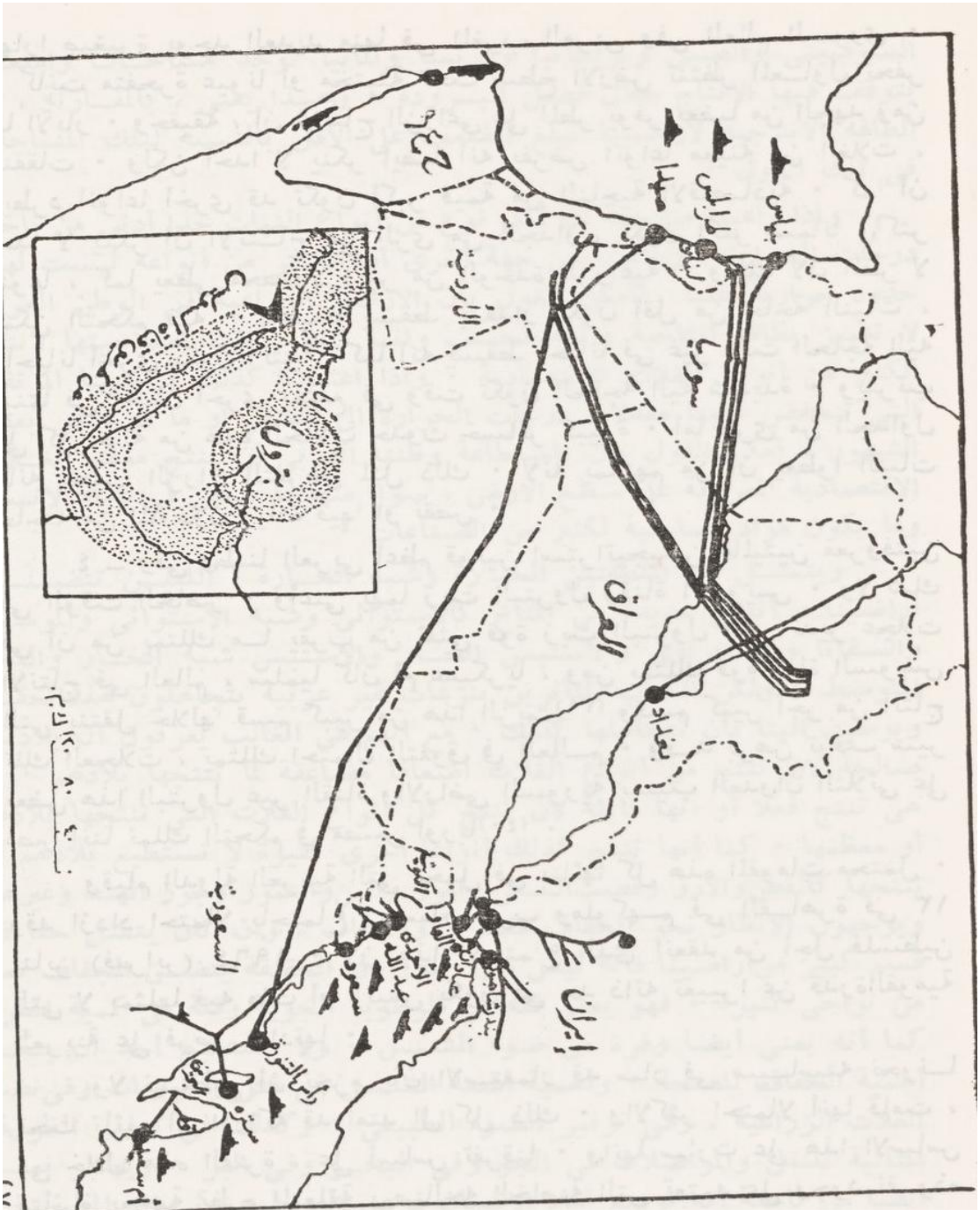

إبراهيم شريف، الشرق الأوسط دراسة لاتجاهات سياسة الاستعمار حتى قيام ثورة ١٤ تموز في العراق، شركة دار الجمهورية، بغداد، ١٩٦٥، ص٢١٦.

ملحق رقم (١٠)

القطر	اسماء وانتماءات الشركات	حصة الولايات المتحدة	حصة الاحتكارات الامريكية	سنة ابرام الاتفاقية	مدة الامتياز بالسنوات	المساحة التي يشملها الامتياز بآلاف الاميال المربعة	سنة استخراج النفط تجارياً
العمر							
العربية							
السعودية	آرامكو (امريكية)	١٠٠٪	«اكسون ٣٠٪ «ستاندرد ٣٠٪ «تكساس اويل» ٣٠٪ «موبيل اويل» ١٠٪	١٩٣٣	٦٠	٤٤٠	١٩٣٦
العراق	شركة النفط العراقية (انكليزية ـ هولندية ـ فرنسية ـ امريكية)	٢٣٫٧٥٪	«اكسون» ١١٫٨٧٥٪، «موبيل اويل» ١١٫٨٧٥٪	١٩٢٥	٧٥	٣٢	١٩٢٧
	ـ شركة نفط الموصل (نفس الجهات)	٢٣٫٧٥٪	نفس الجهات والحصص	١٩٣٢	٧٥	٤٦	١٩٤٦
	ـ شركة نفط البصرة (نفس الجهات)	٢٣٫٧٥٪	نفس الجهات والحصص	١٩٣٨	٧٥	بقية مساحة البلاد	١٩٣٣
الكويت	شركة نفط الكويت (انكليزية ـ امريكية)	٥٠٪	«جلف اويل»	١٩٣٤	٧٥	كل البلاد	١٩٤٩
	شركة نفط	١٠٠٪	«ستاندرد اويل اوف كاليفورنيا» ٥٠٪ «تكساس اويل» ٥٠٪	١٩٣٠	٥٥	كل البلاد	
البحرين	شركة نفط قطر (انكليزية ـ هولندية ـ فرنسية ـ امريكية)	٢٣٫٧٥٪	نفس التقسيم الوارد بالنسبة لشركة نفط العراق	١٩٣٥	٧٥	كل البلاد	

كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق الحديث، منشورات مكتبة البدليسي، بغداد، ١٩٨٧ ص١٥٤.

ملحق رقم (١١)

وثيقة تظهر عمالة بكر صدقي للبريطانيين

PUBLIC RECORD OFFICE

2067

COPYRIGHT: NOT TO BE REPRODUCED PHOTOGRAPHICALLY WITHOUT PERMISSION

236 A

FOREIGN OFFICE, S.W.1.

31st December, 1936.

(J 7796/1919/93)

My dear Archie,

Many thanks for your letters of the 25th November and the 3rd December about Bekr Sidqi.

The notes prepared by the officer in the Military Mission are interesting, and we shall be glad to learn anything further which may emerge from your researches into Bekr's past.

Incidentally, the Intelligence branch at the Air Ministry told us the other day that they had discovered that Bekr Sidqi was employed for some time round about 1919-20 as an Intelligence agent of the British Military forces in the west of Persia's land which then existed between Iraq and Turkey.

Yours ever,

Sir Archibald Clark Kerr, G.C.M.G.

المصدر: مكتبة قطر الرقمية

ملحق رقم (١٢)

الترجمة العربية للوثيقة

F.O. 371/ 20015

(R 7795)

وزارة الخـارجية

١٩٣٦/١٢/٣١

سـرّي

هلهزي آرجس •

شكرا كثيرا على رسالتك المؤرخين في ٢٦ تشرين الثاني و ٣ كانون الأول حول بكر صـدقي •

ان الملاحظات التي أعدها الضابط في البعثة العسكرية مثيرة للاهتمام وستكون سعداء اذا علمنا المزيد مما قد يظهر بنتيجة تحقيقاتك بشأن ماضـي بكر صـدقي •

وبالمناسبة فان شعبة الاستخبارات في وزارة الطيران أخبرتنا قبل أيام قلائل بأنها اكتشفت أن بكر صدقي كان مستخدما لمدة من الزمن في حـدود سنة ١٩١٩ ــ ١٩٢٠ كوكيل للاستخبارات للقوات العسكرية البريطانية في المنطقة المحايدة التي كانت موجودة بين العراق وتركيـة •

المخلص

ج • دبليو • رندل

(توقيع)

المصدر: مكتبة قطر الرقمية

ملحق رقم (١٣)

وثيقة تظهر حجم المساعدات العسكرية الألمانية المأجورة للحكومة العراقية سنة ١٩٤١

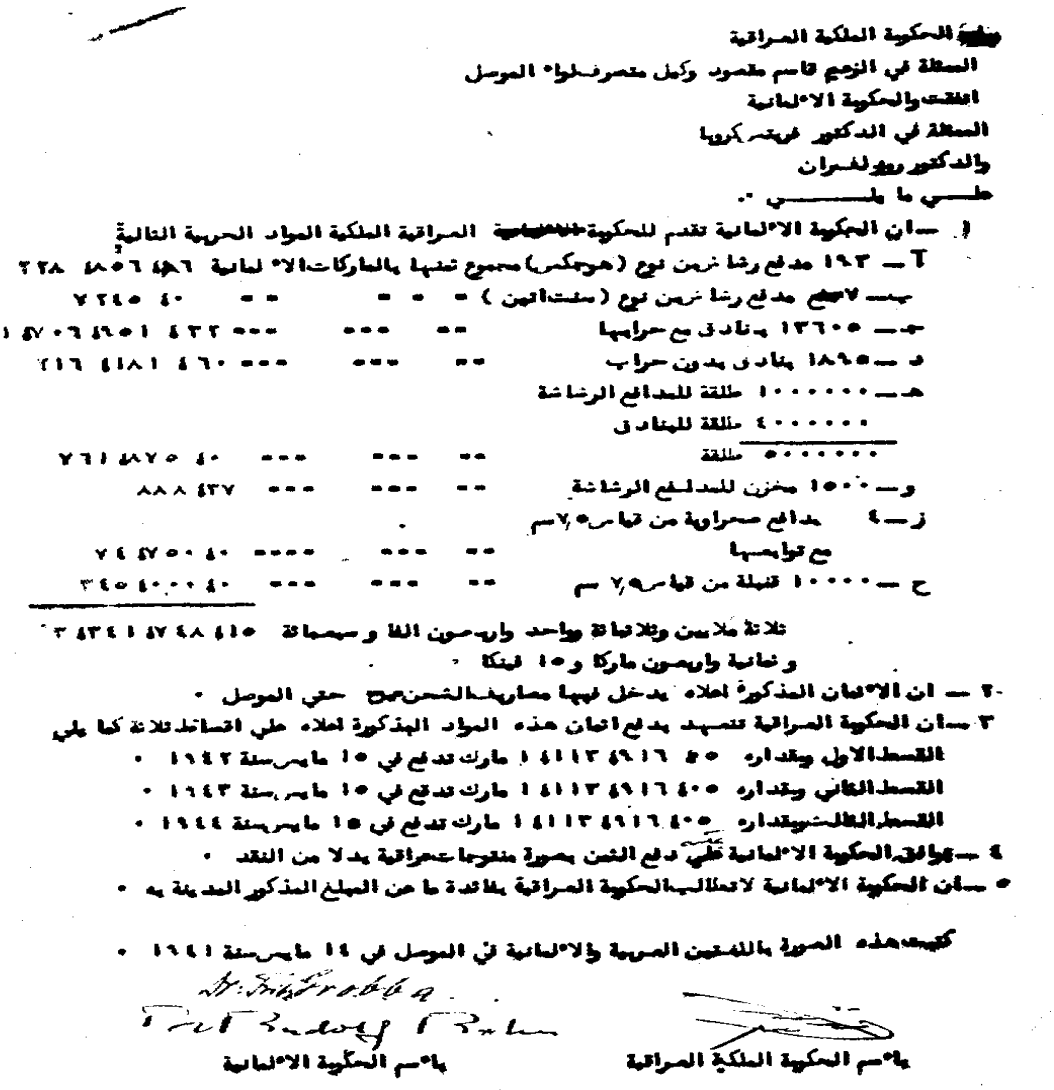

رجاء حسين الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٥، ص ٣٦٠.

ملحق رقم (١٤)

وثيقة تظهر حكم الإعدام بحق أحد قادة حركة آذار ١٩٤١

امر
بتنفيذ الحكم بالاعدام

الى حضرة مدير السجن الملكي المحترم

قد وردت الي ارادة جلالة الملك المعظم المرقمة ٧٧٧ والمؤرخة في ٧/آ/٤٤ الناطقة بتنفيذ حكم الاعدام في المجرم كامل بهجت شبيب المحكوم عليه والمودع للسجن بمقتضى امر محكمة التمييز العسكرية المؤرخ في اليوم ١٦ من شهر آب سنة ١٩٤٢ الصادر في الدعوى المرقمة ـــــ من دعاوى محكمة التمييز العسكرية وفي الدعوى المرقمة ـــــ من دعاوي المحكمة الكبرى المنعقدة في ـ بغداد الخاصة بمحاكمة المسئولين ٢٨٢ و ٢٨٤ و ٢٨٦/١٩٤١

لذلك

فاني امركم ان تنفذوا حكم الاعدام المذكور بشنق المرقوم المجرم كامل بهجت شبيب شنقاً يؤدي الى موته وان ترجعوا هذا الامر بعد اكمال الشهادات المسطورة ادناه .

تحريراً في اليوم ١٤ من شهر آب سنة ٤٤

وزير الدفاع

الخطاب، تأسيس الجيش العراقي، ص٤٢٢.

قائمة المصادر والمراجع:

أ- الوثائق العربية:

١- دار الكتب والوثائق، بغداد، ملفات البلاط الملكي: د. ك. و، ملف رقم ١١/٢، وثيقة رقم ١٠، ملفة القضية الآثورية.

٢- دار الكتب والوثائق، بغداد، ملفات وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٣٩، ملف ٥/٣٤٩/ ١٨ جـ١: معاهدة التحالف بين العراق وبريطانيا الموقع عليها ٣٠ حزيران ١٩٣٠.

٣- محافظ الأرشيف الوطني العراقي، محفظة رقم ١١٦٥، ملف ١٠٨/ ١/ ١٧ جـ١: معاهدة بين العراق وبريطانيا موقعة بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦.

٤- مكتبة قطر الرقمية، وثائق البلاط الملكي، رقم الملف ٨٦١/٣١١، تسلسل الملف: ٨٦١ و.ح، موضوع الملف: الحدود العراقية- السعودية- الكويتية، تاريخ الملف ٣٠ آب ١٩٢٤، رسالة مرسلة من برسي كوكس إلى وزارة الخارجية البريطانية.

٥- وثيقة رقم ٢٢٤٠، رقم السجل ٢٥٠٥٧، رقم الملف، ١٠٢، تاريخها١٩٤١/١٠/٢٣، المجموعة الأمريكية، عدد أوراقها ٦، عنوانها، تقرير حول أوضاع السعودية سنة ١٩٤١، دارة الملك عبد العزيز، الرياض.

ب- المصادر العربية:

١- أبو حاكمة (احمد مصطفى)، تاريخ الكويت الحديث ١٧٥٠-١٩٦٥، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤.

٢- الألوسي (شكري)، تاريخ نجد، تحقيق محمد بهجت الأثري، الطبعة السلفية للنشر، القاهرة، ط٢، ١٩١١.

٣- أمين (أحمد)، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، ١٩٤٨.

٤- أنطونيوس (جورج)، يقظة العرب، ترجمة إحسان عباس و ناصر الدين الأسد، دار العلم للملايين، بيروت، ط٨، ١٩٨٧.

٥- البزاز (عبد الرحمن)، محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، (د. دن)، القاهرة، ١٩٥٤.

٦- جميل (حسين)، العراق: شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠، دار اللام، لندن، ١٩٨٧.

٧- الحسني (عبد الرزاق)، العراق في ظل المعاهدات، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٧٥.

_____ الأسرار الخفية في حركة ١٩٤١ التحررية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٦.

_____ الثورة العراقية الكبرى، بغداد، (د.دن)، ط٢، ١٩٥٢.

_____ تاريخ العراق السياسي الحديث، ج٢، دار الرافدين، بيروت،ط٧، ٢٠١٢.

_____ تاريخ الوزارت العراقية، ج٢، مطبعة العرفان، صيدا، ١٩٥٣.

٨- الحكيم (حسن)، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتدابي الفرنسي ١٩١٥-١٩٤٦(رسالة من السير هنري مكماهون إلى الشريف حسين في ٢٤ تشرين الأول سنة ١٩١٥)، دار صادر، بيروت، ١٩٧٤.

٩- حمادة (سعيد)، النظام الاقتصادي في العراق، مكتبة بسام، بيروت، ١٩٣٨.

١٠- حمزة (فؤاد)، قلب جزيرة العرب، المطبعة السلفية للنشر، القاهرة، ١٩٨٦.

١١- خدوري (مجيد)، أسباب احتلال بريطانيا للعراق، (د.دن)، بغداد، ١٩٣٤.

_____ تحرر العراق من الانتداب، مطبعة العهد، بغداد، ١٩٣٥.

_____نظام الحكم في العراق، نقله للعربية فيصل نجم الدين الأطرقجي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٦.

١٢- الريحاني (أمين)، تاريخ نجد الحديث وملحقاتها، دار ريحاني للطباعة والنشر، ط٢، بيروت، ١٩٥٤.

١٣- الريكي (حسن جمال)، لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب، تحقيق أحمد مصطفى أبو حاكمة، (د.ن)، (د.ت).

١٤- الزركلي (خير الدين)، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، دار العلم للملايين، بيروت، ط٥، ١٩٨٨.

١٥- سعيد (أمين)، أسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين، دار الكاتب العربي، بيروت، ط٢، (د.ت).

_____ الثورة العربية الكبرى (تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن)، ج١، مكتبة مدبولي، القاهرة، (د.ت).

_____تاريخ الدولة السعودية، مج٢، دار الكاتب العربي، بيروت، (د.ت).

١٦- شوكت (ناجي)، سيرة وذكريات، ج١، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٧٥.

١٧- العزاوي (عباس)، تاريخ العراق بين احتلالين، ج٨، الدار العربية للموسوعات، بغداد، (د.ت).

١٨- عقراوي (متى)، العراق الحديث (تحليل لأحوال العراق ومشاكله السياسية والاقتصادية والصحية والاجتماعية والتربوية) ترجمة مجيد خدوري، مطبعة العهد، بغداد، ١٩٣٦.

١٩- الهاشمي (طه)، مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩-١٩٤٣، دار الجيل، بيروت، ١٩٦٧.

٢٠- وهبه (حافظ)، جزيرة العرب في القرن العشرين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (د.من)، ط١، ١٩٣٥.

_____ خمسون عاماً في جزيرة العرب، دار الآفاق العربية، القاهرة، ٢٠٠١.

جـ- المراجع العربية

١- إبراهيم (عبد العزيز عبد الغني)، أمراء وغزاة... قصة الحدود والسيادة الإقليمية في الخليج، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٣.

٢- أبو النصر (عمر)، العراق الجديد، سلسلة مطبوعات الأهلية، بغداد، ١٩٥٧.

٣- أبو جبل (كاميليا) و محمد (نجاح)، تاريخ الوطن العربي الحديث (بلاد الشام والعراق)، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٤- أبو علية (عبد الفتاح حسن)، تاريخ الدولة السعودية الثانية، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩١.

٥- احمد (إبراهيم خليل)، تاريخ العراق المعاصر، (د.دن)، الموصل، ١٩٨٩.

٦- الأدهمي (محمد مظفر)، الملك فيصل الأول: دراسة وثائقية في حياته السياسية وظروف مماته، دار جهينة، بغداد، ١٩٨٨.

٧- أسامة (عجاج محمد)، تغيرات على الخريطة السياسية لمنطقة الخليج العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، (د.ت).

٨- اسماعيل (خالد محسن)، قلم وزير، (د.دن)، بغداد، ١٩٧٠.

٩- الأعظمي (وليد حمدي)، الكويت في الوثائق البريطانية (١٧٥٢- ١٩٦٠)، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩١.

١٠- البراك (فاضل)، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١، دار الرشيد، بغداد، ١٩٧٩.

١١- البراوي (راشد)، حرب البترول في الشرق الأوسط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٣.

١٢- برجاس (حافظ)، الصراع الدولي على النفط العربي، دار بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.

١٣- البرقاوي (احمد رفيق)، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٣، مطبعة السنابل، بغداد، ١٩٨٠.

١٤- برو (توفيق علي)، العرب والترك، مكتبة النيلين، القاهرة، ١٩٦٠.

١٥- بزي (ناجي عبد النبي)، سوريا: صراع الاستقطاب، دار ابن عربي، دمشق، ١٩٩٦.

١٦- البعلبكي (منير)، موسوعة المورد، مج٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠.

١٧- بهلوان وآخرون (سمر)، دراسات في تاريخ القضية الفلسطينية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ١٩٩٧.

١٨- بيضون (جميل) والناطور (شحادة) وعكاشة (علي)، تاريخ العرب الحديث، دار الأمل للنشر والتوزيع، أربد، ١٩٩٢.

١٩- التكريتي (سليم طه)، الصراع على الخليج العربي، منشورات وزارة الثقافة والارشاد، بغداد، ١٩٦٦.

٢٠- التميمي (حميد احمد حمدان)، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٩.

٢١- الثقفي (يوسف علي)، العلاقات السعودية- البريطانية من معاهدة العقير إلى معاهدة جدة، دار استبرق، الاسكندرية، (د.ت).

٢٢- الجبالي (نبيل موسى)، جغرافيا الوطن العربي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.

٢٣- الجعفري (محمد حمدي)، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤-١٩٥٨، آفاق عربية، بغداد، ٢٠٠٠.

٢٤- الجميل (سيار)، تكوين العرب الحديث، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧.

٢٥- الجميل (سيار)، زعماء وأفندية: البنية التاريخة للعراق الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩.

٢٦- الجواهري (عماد احمد)، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق، (د.دن) بغداد، ١٩٧٨.

_____نادي المثنى وواجهات التجمع القومي في العراق ١٩٣٤-١٩٤٢، مطبعة ودار الجاحظ، بغداد، ١٩٨٤.

٢٧- جويس (مريم)، الكويت ١٩٤٥-١٩٩٦: رؤية إنجليزية- أمريكية، دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠١.

٢٨- حارب (عبد الرحمن يوسف)، الخليج العربي والتطورات السياسية ١٩١٤-١٩٧١، دار الثقافة العربية، الشارقة، (د.ت).

٢٩- حجر (جمال محمود)، القوى الكبرى والشرق الأوسط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩.

٣٠- حداد (كمال)، حركة رشيد عالي الكيلاني، دار الرحمة، صيدا، (د.ت).

٣١- حراز (السيد رجب)، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، مكتبة جامعة الرياض، الرياض، ١٩٧٠.

٣٢- حسين (فاضل)، الفكر السياسي في العراق ١٩١٤-١٩٥٨، دار كنانه، الكويت، ١٩٨٤.

٣٣- حسين (فاضل)، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية- البريطانية- التركية، مطبعة اشبيلية، بغداد، ١٩٧٧.

٣٤- حسين وآخرون (فاضل)، تاريخ العراق المعاصر، مكتبة المنارة، بغداد، ١٩٨٠.

٣٥- الحصري (خلدون)، مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩-١٩٤٣، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧.

٣٦- الحصري (ساطع)، البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٥.

٣٧- حمدان (محمد سعيد)، العلاقات العراقية- السعودية مابين عامي ١٩١٤-١٩٥٣، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.

٣٨- حميدي (جعفر عباس)، التطورات السياسية في العراق ١٩٤٠-١٩٤٥، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٦.

٣٩- الحميدي (صبري فالح)، برسي كوكس والسياسة البريطانية في الخليج العربي (١٩١٥-١٩٢٣)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٦.

_____جون فيليبي والبلاد السعودية في عهد الملك عبد العزيز بن سعود، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٣.

٤٠- الحيدري (رياض رشيد ناجي)، الآثوريون في العراق، ١٩١٨-١٩٣٦، مطبعة الجبلاية، القاهرة، ١٩٧٧.

٤١- الخصوصي (بدر الدين عباس)، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج٢، دار ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤.

_____ دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي في العصر الحديث، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٣.

٤٢- الخطاب (رجاء حسين)، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي بين عامي ١٩٢١-١٩٤١، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٥.

٤٣- الخطيب (محمد عوض)، صفحات من تاريخ الجزيرة العربية الحديث، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، قم، ١٩٩٦.

٤٤- خليفة (عصام)، النفط العربي في معترك الصراع الدولي، مكتبة الديار، الموصل، ١٩٩٠.

٤٥- خليل (عادل غفوري)، أحزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٤، المكتبة العالمية، بغداد، ١٩٨٤.

٤٦- خليل (نوري عبد الحميد)، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، مطابع الأبجدية، بيروت، ١٩٨٠.

_____التوجه الأمريكي نحو العراق في الحرب العالمية الثانية، دار المنسي، بغداد، ١٩٨٩.

_____حضارة العراق، تأليف نخبة من الباحثين، ج١٢، ، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٥.

٤٧- الدرة (محمود)، الحرب العراقية- البريطانية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩.

٤٨- الدوري (أسامة عبد الرحمن)، العلاقات العراقية- الأمريكية في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، مطبعة الرفاه، بغداد، ٢٠٠٦.

٤٩-راضية وآخرون (رخاوي)، التنافس الإنجليزي – الألماني في العراق ١٨٧١-١٩١٨، دار الجيلالي، الجزائر، ٢٠١٦.

٥٠- رجب (محمد صابر)، دور عبد العزيز آل سعود في توحيد الجزيرة العربية وبناء الدولة الحديثة، معهد البحوث والدراسات العربية، الكويت، ١٩٨٩.

٥١- الرحال وآخرون (حسين)، الإدارة المركزية والإدارة المحلية في العراق، مطبعة عبد الكريم زاهد، بغداد، ١٩٥٣.

٥٢- الرشيدات (شفيق)، فلسطين: تاريخاً.. عبرةً ... ومصيراً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١.

٥٣- الرهيمي (عبد الحليم)، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، دار الأُنس للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٥.

٥٤- الريس (محمد ضياء)، تاريخ الشرق العربي والخلافة العثمانية، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٠.

٥٥- زين (زين نور الدين)، الصراع الدولي على الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، مكتبة بسام، بيروت، ١٩٧٧.

٥٦- ساعاتي (أمين)، الحدود الدولية لمملكة العربية السعودية، المركز السعودي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩١.

٥٧- السرياني (محمد محمود)، الحدود الدولية في الوطن العربي: نشأتها وتطورها ومشكلاتها، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ٢٠٠١.

٥٨- سعيد (محمد علي)، بريطانيا وابن سعود، مطبعة سبهر، طهران، ١٩٨٧.

٥٩- سلطان (علي)، تاريخ سوريا ونهاية الحكم العثماني ١٩٠٨-١٩١٨، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٧.

٦٠- سنبل (سميرة أحمد)، العلاقات السعودية الأمريكية: نشأتها وتطورها ١٩٣١-١٩٧٥، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٩٩٨.

٦١- السوداني (صادق حسن)، العلاقات العراقية- السعودية ١٩٢٠-١٩٣١، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، ١٩٧٥.

٦٢- الشاذلي (محمود ثابت)، المسألة الشرقية(دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية)، مكتبة زاهر، القاهرة، ١٩٨٩.

٦٣- شاكر (محمود)، موسوعة تاريخ الخليج العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣.

٦٤- شاكر وآخرون (أمين)، البترول والسياسة العربية، دار المعارف، مصر، ١٩٥٤.

٦٥- شامية (جبران)، آل سعود في ماضيهم وحاضرهم، (د.دن)، لندن، ١٩٨٦.

٦٦- شريف إبراهيم، الشرق الأوسط دراسة لاتجاهات سياسة الاستعمار حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، شركة دار الجمهورية بغداد، ١٩٦٥.

٦٧- شريف وآخرون (محمد بديع)، دراسات في تاريخ النهظة العربية الحديثة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٤.

٦٨- شفيق (منير)، في الوحدة العربية والتجزئة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٩.

٦٩- الشناوي (عبد العزيز)، الدولة العثمانية، ج٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٦.

٧٠- الشيخ (توفيق)، البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية، دار الصفا للنشر والتوزيع، لندن، ١٩٨٨.

٧١- الشيخ (رأفت)، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٦.

_____ صفحات من تاريخ العلاقات السعودية- الأمريكية في عهد الملك عبد العزيز، مطابع الوفاء، المنصورة، ١٩٩٤.

٧٢- صالح (زكي)، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٨.

_____مقدمة في دراسة العراق المعاصر، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٣.

٧٣- الصباغ (صلاح الدين)، رواد العروبة في العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٣.

٧٤- صبح (علي)، السياسات الدولية بين الحربين العالميتين ١٩١٤-١٩٣٩، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٣.

٧٥- صفوة (نجدة فتحي)، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مج١، دار الساقي، بيروت، ط١، ١٩٩٦.

_____العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٩.

٧٦- الصلح (رغيد)، حربا بريطانيا والعراق ١٩٤١-١٩٩١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٧.

٧٧- طقوش (محمد سهيل)، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، دار النفائس، بيروت، ط١، ٢٠١٥.

٧٨- ظاهر (مسعود)، المشرق العربي من البداوة إلى الدولة الحديث، مكتبة مؤمن قريش، ط١، بيروت، ١٩٨٦.

٧٩- العابد (صالح محمد)، دور القواسم في الخليج العربي ١٧٤٧-١٨٢٠، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٠.

_____ موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي (١٧٩٨-١٨١٠)، (د.دن)، بغداد، ١٩٧٩.

٨٠- العاني (عبد الحميد)، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠.

٨١- العباس (قاسم أحمد)، وثائق النفط في العراق، (د.دن)، بغداد، ١٩٧٥.

٨٢- عبد (كوثر عباس)، تطور العلاقات العراقية- الأمريكية للفترة ١٩٤٥-١٩٥٨ (رسالة ماجستير)، كلية الآداب الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٢.

٨٣- عبد الدراجي (عبد الرزاق)، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، مكتبة الهاشمية، بغداد، ١٩٧٨.

٨٤- عبد الغفور (أحمد)، صقر الجزيرة، مج١، دار ابن شداد، الرياض، ١٩٧٩.

٨٥- عبد اللطيف (عبد المجيد كامل)، دور فيصل الأول في تأسيس الدولة العراقية الحديث، دار سلمى، بغداد، ١٩٩٠.

٨٦- عبد الله (إيناس سعدي)، تاريخ العراق الحديث، ط١، دار ومكتبة عدنان، بغداد، ٢٠١٤.

٨٧- عبد المجيد (رفعت)، العراق الانقلابي، دار الجواهري، بغداد، ٢٠١٥.

٨٨- العبوسي (محمد جواد)، البترول في البلاد العربية، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ١٩٥٦.

٨٩- عجلان (محمد)، البترول والعرب، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤.

٩٠- عطية الله (أحمد)، القاموس السياسي، دار النهظة العربية، القاهرة، ط٢، ١٩٦٨.

٩٠- العفيفي (فتحي)، مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزية العربية، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٩١- العقاد (صلاح)، المشرق العربي المعاصر ١٩٤٥-١٩٥٨، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٦.

_____ الاستعمار في الخليج الفارسي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٦.

_____ التيارات السياسية في الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٨.

_____ العرب والحرب العالمية الثانية، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٦٦.

٩٢- العكيدي (بشار فتحي)، صراع النفوذ البريطاني-الأمريكي في العراق ١٩٣٩-١٩٥٨، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠١.

٩٣- العلاف (عبد الكريم)، بغداد القديمة، مكتبة الرضوان، بغداد، ١٩٦٤.

٩٤- عمر (إيهاب)، الخليج البريطاني كيف صنعت بريطانيا دول الخليج العربي، دار أكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨.

٩٥- العمر (عبد الله أمين)، العراق في التاريخ، دار الشروق، بغداد، ١٩٨٣.

٩٦- عمر (عمر عبد العزيز)، تاريخ المشرق العربي الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥.

_____ دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣.

٩٧- العمر (فاروق صالح)،المعاهدات العراقية-البريطانية وأثرها على السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨، دار عدنان، بغداد، ١٩٧٧.

٩٨- العمري (أحمد سويلم)، صراع البترول في العالم الخارجي، مكتبة النيلين، القاهرة، ١٩٦٠.

٩٩- العيدروس (محمد حسن)، الحدود العربية- العربية في الجزيرة العربية، دار الكتاب الحديث، الأمارات، ٢٠٠٢.

_____ تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ط٢، ١٩٩٨.

١٠٠- عيسى (أحمد عبد العزيز علي)، في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، ٢٠١٦.

١٠١- الغادري (نهاد)، السياسة الخارجية السعودية: الأهداف والأساليب، (د.دن)، الرياض، (د.ت).

١٠٢- غنيم (عادل)، تطور الحركة الوطنية في العراق، مطابع الدار القومية، القاهرة، ١٩٦٠.

١٠٣- فارس (محمد)، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل العربي، دار الضياء، أبو ظبي، ١٩٨٤.

١٠٤- الفرج (ناصر)، قيام العرش السعودي (دراسة تاريخية للعلاقات السعودية- البريطانية)، دار الصفا للنشر والتوزيع، لندن، (د.ت).

١٠٥- فرج الله (سمعان بطرس)، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، ج١، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٠.

١٠٦- الفياض (عبد الله)، الثورة العراقية الكبرى، دار الصداقة، بغداد، ١٩٦٣.

١٠٧- قاسم (جمال زكريا)، الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية المتحدة ١٩١٤-١٩٤٥، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٣.

_____ الخليج العربي: دراسة لتاريخ الإمارات العربية، ١٨٤٠-١٩١٤، دار النور، القاهرة، ١٩٦٦.

١٠٨- قاسمية (خيرية)، الحكومة العربية في دمشق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢.

١٠٩- قزانجي (فؤاد)، العراق في الوثائق البريطانية، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، ١٩٨٩.

١١٠- قلعجي (قدري)، الثورة العربية الكبرى ١٩١٦-١٩٢٥، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٨.

_____الخليج العربي بحر الأساطير، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٢.

١١١- القهواتي (حسين محمد)، العراق بين الاحتلالين العثمانيين الأول والثاني، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥.

_____ حضارة العراق (تأليف نخبة من الباحثين)، ج ١٠، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٥.

١١٢- القيسي (سامي عبد الحافظ)، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢-١٩٣٦، مطبعة الإحسان، بغداد، ١٩٧٥.

١١٣- كامل (محمود)، الدولة العربية الكبرى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٨.

١١٤- كامل (مصطفى)، المسألة الشرقية، مطبعة الآداب، القاهرة، ١٩٩٨.

١١٥- الكيالي وآخرون (عبد الوهاب)، الموسوعة السياسية، ج٣، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٠.

١١٦- متولي (محمد)، حوض الخليج العربي، ج٢، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤.

١١٧- مجموعة باحثين، السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢.

١١٨- مجموعة مؤلفين، مائة عام على الحرب العالمية الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٦.

١١٩- محافظة (علي)، النشأة التاريخية للجامعة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢.

١٢٠- المختار (صلاح الدين)، تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها، ج٢،منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٧.

١٢١- مراد (خليل علي)، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي ١٩٤١-١٩٤٧، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، ١٩٨٠.

١٢٢- مراد (محمد عدنان)، بريطانيا والعرب، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٩.

١٢٣- مشكور (سالم)، نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيادة والشرعية، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٣.

١٢٤- مصطفى (أحمد عبد الرحيم)، الولايات المتحدة والمشرق العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٠.

١٢٥- مصطفى (نادية محمود)، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦.

١٢٦- المفتي (حازم)، العراق بين عهدين (ياسين الهاشمي وبكر صدقي)، مطبعة سومر، بغداد، ١٩٩٠.

١٢٧- منتصر (صلاح)، الذين غيروا القرن العشرين، مؤسسة الإهرام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠.

١٢٨- المندوس (فيصل)، الصراع بين القواسم والإنجليز في الخليج العربي (١٨٠٠-١٨٥٨)، دار البراء، أبو ظبي، ١٩٩٤.

١٢٩- منسي (محمود صالح)، الشرق العربي المعاصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠.

١٣٠- مهنا (محمد نصر)، تحديث الخليج العربي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

١٣١- مؤنس (أشرف محمد)، تاريخ العراق السياسي من نهاية حكم مدحت باشا إلى قيام حكم الاتحاديين، مكتبة بلقيس، القاهرة، ١٩٩٣.

١٣٢- نجم (زين العابدين)، العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والسعودين بين عامي ١٩٣١-١٩٤٥، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٩٥.

١٣٣- النص (عزة)، الوطن العربي الاتجاه السياسي والملامح الاقتصادية، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٥٩.

١٣٤.نظمي (وميض جمال)، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية (الاستقلالية) في العراق، ط٢ بغداد، ١٩٨٥.

١٣٥- نعمة (كاظم)، الملك فيصل الأول والإنجليز والاستقلال، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٨٨.

١٣٦- النقيب (خلدون)، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

١٣٧- نوار (عبد العزيز سليمان) ونعني (عبد المجيد)، التاريخ المعاصر لأوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهظة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.

_____المصالح البريطانية في أنهار العراق (١٦٠٠-١٩١٤)، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٦٨.

_____ تاريخ العراق الحديث، الدار العالمية للكتب والنشر، القاهرة، ١٩٦٨.

١٣٨- نورس (علاء موسى)، حضارة العراق (تأليف نخبة من الباحثين)، ج١٠، دار الجيل بيروت، ١٩٨٥.

_____حكم المماليك في العراق، مؤسسة دار المعرفة، بغداد، ١٩٩١.

١٣٩- نوفل (رهاب)، مشروع مقاومة تقسيم العراق وتفتيته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥.

١٤٠- النيرب (محمد)، أصول العلاقات الأمريكية- السعودية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٤.

١٤١- الوردي (علي)، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٣، منشورات الشريف الرضي، قم، ١٩٨١.

١٤٢- وهيم (طالب محمد)، التنافس البريطاني- الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب منه ١٩٢٨-١٩٣٩، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢.

_____ مملكة الحجاز ١٩١٦-١٩٢٥ دراسة في الأوضاع السياسية، مطبعة جامعة البصرة، البصرة، ١٩٨٢.

_____ تاريخ الحجاز السياسي ١٩١٦-١٩٢٥، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٧.

١٤٣- ياغي (إسماعيل أحمد) وأبو علية (عبد الفتاح)، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار المريخ، الرياض، ١٩٩٣.

١٤٤- ياغي (إسماعيل)، الأقليات في العراق، مكتبة غزة، القاهرة، ١٩٩٤.

_____ العالم العربي في التاريخ الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٩٩٧.

_____تطور الحركة الوطنية في العراق ١٩٤١-١٩٥٢، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٩.

_____ حركة رشيد عالي الكيلاني (دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٤.

١٤٥- يحيى (جلال)، العالم العربي الحديث (المشرق العربي في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥.

د- الرسائل والأطروحات الجامعية:

١- إبراهيم (عبد العزيز عبد الغني)، سياسة حكومة الهند تجاه الخليج العربي ١٨٥٨-١٨٤٧ (رسالة دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٩.

٢- أحمد (إبراهيم خليل)، ولاية الموصل: دراسة في تطوراتها السياسية ١٩٠٨-١٩٢٢ (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٥.

٣- أحمد (فاضل عبد القادر)، صراع القوّتين العظميين في القسم الشرقي من البحر المتوسط بعد الحرب العالمية الثانية (رسالة دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٩.

٤- البسام (حياة محمد)، ميزان القوى في الخليج العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة، ١٩٨٩.

٥- التميم (محمد علي محمد)، العلاقات السعودية- الأمريكية ١٩٦٤-١٩٧٥ (رسالة دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة الموصل، الموصل، ٢٠٠٢.

٦- خليل (محمد فؤاد)، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السعودية منذ بداية الحرب العالمية الثانية وحتى وفاة الملك عبد العزيز (رسالة ماجستير)، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٣.

٧- الذويبي (نورة هليل عواض)، موقف الملك عبد العزيز من الحرب العالمية الثانية (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، مكة، ٢٠١١.

٨- رفاعي (رياض محمد السيد)، تطور المجتمع في المملكة العربية السعودية ١٩٣٤-١٩٦٣(رسالة ماجستير)، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٦.

٩- الشلاه (حسين هادي)، طالب باشا النقيب ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧١.

١٠- العلاف (إبراهيم خليل)، الولايات المتحدة ونفط العراق حتى عام ١٩٢٨ (بحث غير منشور بحوزة الباحث)، بغداد، (د.ت).

١١- المسلماني (علي عبد اللطيف)، السياسة الخارجية القطرية (رسالة ماجستير في جامعة الرباط)، جامعة الرباط، ١٩٨٨.

١٢- الهنداوي (نذير جبار حسين)، العلاقات السعودية- الأمريكية ١٩٥٣-١٩٦٤ (رسالة دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٧.

١٣- يونس (سيد أحمد)، المملكة العربية السعودية وسياستها الخارجية بين عامي ١٩٢٤-١٩٥٣ (رسالة دكتوراه)، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٥.

هـ- المصادر والمراجع المترجمة:

١- أكونور (هيرفي)، الأزمة العالمية والبترول، ترجمة عمر مكاوي، المؤسسة المصرية للتأليف والأنباء والنشر، القاهرة، (د.ت).

٢- إيرلند (فيليب ويلارد)، العراق: دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط، (د.دن)، بيروت، ١٩٤٩.

٣- براسيمون (إسطفان)، المسألة الشرقية (حدود وأقليات من البلقان إلى القفقاس)، ترجمة كمال خوري، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، ١٩٩٦.

٤- بلجريف (تشارلز)، مذكرات بلجريف، ترجمة مهدي عبد الله، (د.دن)، (د.من)، ط١، ١٩٩١.

٥- بيريبي (جان جاك)، الخليج العربي، تعريب نجدة ظاهر وسعيد الغز، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٥٩.

٦- بيل (غيرترويد)، العراق في رسائل المس بيل ١٩١٧-١٩٢٦، ترجمة جعفر الخياط، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ٢٠٠٣.

_____فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، دار الرافدين للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧١.

٧- تروخانوفسكي (فيسلاف)، سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب العالمية الثانية، ترجمة عبد الحميد الجمال، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٧٦.

٨- تشرشل (وينستون)، ثورة العراق ١٩٤١، ترجمة سليم طه التكريتي، مطبعة دار البصري، بغداد، ١٩٦٣.

٩- توزون (بنلوب)، سجلات المعتمد البريطاني في الخليج، ترجمة محمد إبراهيم الشيباني، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ١٩٩٣.

١٠- جريسون (بنسون لي)، العلاقات السعودية- الأمريكية: في البدء كان النفط، ترجمة سعد هجرس، دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩١.

١١- دوبس (هنري)، صفحة من تاريخ العراق من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢٦، تعريب بشير فرجو، دار الاتحاد الجديدة، الموصل، ١٩٥١.

١٢- ديكسون (هاورلد)، الكويت وجاراتها، ترجمة جاسم مبارك الجاسم، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ٢٠٠٢.

١٣- ستورك (جوي)، نفط الشرق الأوسط وأزمة الطاقة، ترجمة عبد الوهاب محمد الزنتاني، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، ١٩٨١.

١٤- سندرسن (هاري)، عشرة آلاف ليلة وليلة (مذكرات سندرسن باسا طبيب العائلة المالكة)، ترجمة سليم طه التكريتي، دار عدنان، بغداد، ١٩٨٠.

١٥- فاسيلييف (أليكسي)، تاريخ العربية السعودية من القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن العشرين، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣.

١٦- فائق (سليمان)، تاريخ بغداد، ترجمة موسى كاظم نورس، (د.دن)، بغداد، ١٩٦٢.

١٧- فرومكين (ديفيد)، سلام ما بعده سلام، ولادة الشرق الأوسط (١٩١٤-١٩٢٢)، ترجمة اسعد كامل إلياس، دار الريس للكتب والنشر، ط١، ١٩٩٢.

_____نهاية الدولة العثمانية وتشكيل الشرق الأوسط، ترجمة وسيم عبدو، تقديم منذر الحايك، دار عدنان، بغداد، ٢٠١٥.

١٨- فوستر (هنري)، تكوين العراق الحديث، ترجمة عبد المسيح جويدة، دار السلام، بغداد، ١٩٤٥.

١٩- فيليبي (سانت جون)، تاريخ نجد، ترجمة عمر الديرواي، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، (د.ت).

٢٠- كوكس (برسي)، تكوين الحكم الوطني في العراق، تعريب بشير فرجو، مطبعة الاتحاد الجديدة، الموصل، ١٩٥١.

٢١- كيلي (جون.ب)، الحدود الشرقية للجزيرة العربية، تعريب خيري حماد، مكتبة الأمل، الكويت، ١٩٧٩.

٢٢- لنشوفسكي (جورج)، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر الخياط، مكتبة دار المتنبي، بغداد، ١٩٦٤.

٢٣- لوتسكي (فلاديمير بوريوفيتش)، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ترجمة عفيفة البستاني، موسكو، ١٩٧١.

٢٤- لورنس (إدوارد)، أعمدة الحكمة السبعة، ترجمة دار الآفاق الجديدة، بيروت، (د.ت).

٢٥- لوريمر (ج.ج)، دليل الخليج (القسم الجغرافي)، ترجمة مكتب أمير دولة قطر،ج٣، قطر، (د.ت).

_____دليل الخليج القسم التاريخي، ج١، ترجمة مكتب أمير دولة قطر، قطر، (د.ت).

٢٦- لونكريك (ستيفن هامسلي)، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠، ترجمة سليم طه التكريتي، ج١، منشورات الفجر، بغداد، ط١، ١٩٨٨.

٢٧- مانتران (روبير)، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٩٣.

٢٨- مولين (فان در)، الملك ابن سعود والجزيرة العربية الناهضة، ترجمة ويسي آي سي، تعليق فهد بن عبد الله السماري، دار الملك عبد العزيز، الرياض، ١٩٩٩.

٢٩- ميشان (بنوا)، عبد العزيز آل سعود، ترجمة عبد الفتاح ياسين، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٦٥.

٣٠- ناتنغ (أنتوني)، لورنس لغز الجزيرة العربية، تقديم الحسيني معدي، دار الكتاب العربي، القاهرة، ٢٠٠٩.

_____ العرب: انتصاراتهم وأمجاد الإسلام، دار النور، القاهرة، ١٩٧٤.

٣١- وليمز (سيتون)، بريطانيا والدولة العربية (عرض للعلاقات الإنجليزية العربي ١٩٢٠-١٩٤٨)، تعريب أحمد عبد الرحيم مصطفى، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٥٢.

٣٢- ولينكسون (جون.س)، حدود الجزيرة العربية (قصة الدور البريطاني في ترسيم الحدود)، ترجمة مجدي عبد الكريم، مكتبة مدبولي، القاهرة، (د.ت).

و- الدوريات:

١- الأمين (مظفر عبد الله)، التنافس الأمريكي- البريطاني في العراق خلال الحرب العالمية الثانية، مجلة الخليج العربي، البصرة، مج١٤، العدد ٢، ١٩٨٢.

٢- بل (غيرترود)، أوراق منسية من تاريخ الجزيرة العربية، ترجمة عطية بن كريم الظفيري، جريدة الجريدة الكويتية، العدد ٤٩٠ حتى العدد ٤٩٨، الكويت، ٢٠٠٨.

٣- توفيق (محمود)، مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية- العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٢، كانون الثاني ١٩٩٤.

٤- جريدة الأوقات البغدادية، العدد رقم (٣٦٨٧)، بغداد، ٢ حزيران ١٩٢٤.

٥- جوري (جيرالدي)، البلاد العربية السعودية أثناء الحرب، مجلة المستمع العربي الصادرة عن هيئة الإذاعة البريطانية BBC، العدد ١٨، السنة الخامسة، لندن، ١٩٤٤.

٦- حسنت (سيد فاروق)، مسح تاريخي للمصالح الأوروبية في منطقة الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٥، (د.من)، (د.تن).

٧- رضا (رشيد)، المسألة السورية والأحزاب، مجلة المنار، مج١٢، ج٤، العدد ٥، ٢٨بيروت، تموز سنة ١٩١٩.

٨- سلو (عبد الرؤوف)، اتفاقات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربي (١٧٩٨-١٩١٦)، مجلة تاريخ العرب والعالم، الأعداد: ١٧٤-١٧٦، ١٩٩٤.

٩- صالح (غانم محمد)، مشروع الهلال الخصيب، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد ٤١، بغداد، آذار ١٩٨١.

١٠- صبحي (مجدي)، الحدود والموارد الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١١، كانون الأول ١٩٩٣.

١١- قاسم (جمال زكريا)، المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على إمارات الخليج العربي، مجلة التاريخية المصرية (مجلة تصدرها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد السادس عشر، مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٦٩.

١٢- القصير (حسين محسن هاشم)، سياسة الباب المفتوح (دراسة تاريخية في جذورها ومنابعها)، مجلة جامعة ذي قار، المجلد العاشر، العدد ١، بغداد، ١ آذار ٢٠١٥.

١٣- مجلة صوت الطليعة، المنامة، السنة الأولى، العدد السابع، تشرين الأول ١٩٧٤.

١٤- مجلة لغة العرب، ج٢، العدد ٣٢، الصادرة في بغداد عن شهر آب عام ١٩١١.

١٥- مهابة (أحمد)، مشكلات الحدود في المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد١١١، كانون الأول ١٩٩٣.

١٦- موزيل (أليس)، تاريخ الدولة السعودية، مجلة العرب، العدد ١٧٩، ٧ أيلول ١٩٧٩.

١٧- النداوي (محمد جاسم)، تطور استراتيجيات القوى الكبرى في الخليج العربي حتى الحرب العالمية الثانية، مجلة آفاق عربية، العدد ٢٢، بغداد، أب ١٩٨٧.

ز- الوثائق الإنجليزية:

1- F.O.271/4148 Foreign office The Meeeting Eastern Committee Mesopotamia 1920, ibid.

2- F.o. 371/ 52226 E 5113 Foreign office from,Hertizel to F.o. may 21, 1920.
3- F.o. 371/ 5227 E 7725, Foreign office around Minutes H. Young to I o July 5, *1920.*

ح- مصادر ومراجع بلغات أجنبية:

1- A.T. Wilson, Loyalties Mesopotamia, Vol. I,London, 1944.

2- Benoist-Mechin,J : Arabian Destiny. Translated from the French by Denis Weaver, LONDON, 1957.

3- Bernard Reich, Political Leaders of the Contemporary Middie East and North Africal. U.S.A, 1990.

4- Bernard Vernier, Armee et politique au Moyent- Orient, payot, Paaris, 1963.

5- Britannica Encyclopedia, Jacob, E. Safra and other; The new Britannica Encyclopedia. Micropaedia, Chicago- London, 15th Edition, Volume 21.

6- C. Zoli, "The Boundaries of Najd" A note on the special conditions (Geographical Journal, vol, 1, London, 1927.

7- Chensney, E.R, Report on the Euphrates Valley Railway, London, 1964.

8- Commercial Treaties Hoskin,British Routes to India, London, 1958.

9- De Novo, American Interests and Policies in the Middle (1900-1939, New Yourk,1958.

10- Fisher M. E. Bossiouni, M.C Storm over the Arab World, London, 1968.

34- Frus 1941, Vol.III, The British Commonwealth, The Middile East in 1941, Washington, 1941.

32- G. Lenezowski, Oil and State in the Middle East, New Yourk, 1960.

35- G. Lenezowski, Oil and State in the Middle East, New Yourk, 1960.

33- G.W.Williams Matthew, The British Experience in Iraq from 1921-1948: What Wisdom can the United States draw from its Experience, San Diego,1984.

11- H. Kohn, Western Civilization in the Near East, New Youk, 1936.

12- H.ST. John Philpy; Arabian Jubille, London, 1952.

13- H.ST.John Philpy; Saudi Arabia, Beirut, 1968.

14- Hight Commissioner to the secretary of state for the colonis, London, August 27, 1922.

15- Ian Rutledge, The Oil Agreements in Enemy on the Euphraies and Ewalt (The Fight 42 for Oil)London, 1956.

16- Jean Pierre Alena , La Declaration Balfour au Sources de I etat d m Israel. (Edition complexe Bruxelle, 1982.

17- Leslie Mcloudhlin: Ibn Saud of Kingdom, New yourk, 1993.

18- M.A.Fitzsimis, Empire by treaty: Britain and the Middie East in the Twentieth Century, University of Dame Press, Indiana, 1964.

19- Nyrob Richard ; Area Handbook for the Persian Gulf States, Washington, 1977.

20- PARLIMENTARY DEBETES OF LORDS1911, London, 1952.

21- Peter Hobday, Saudi ARABIA Today, London, 1978,.

22- Phebe Marr, The Modern History Of Iraq, Philadelphia, 2001.

23- Philip Graves, The life of Percy Cox, Manchester, 1964.

24- Philip Lawson,The East India Company: A History, Longman. 1958.

25- Ravinder Kamer, India and the Persian Gulf Reoion 1858-1907, printed in India, 1965.

26- Reeva Spector Simon and Eleanor H.Tejirian, The Creation of Iraq, 1914-1921,New York, 2004.

36- Russell Kirk, The Middle East in the War, Oxford, 1952.

27- Tenneth Williams, Ibn Saoud, The Puritan King of Arabia, Londonk 1933.

28- The Persian Gulf Administration Reports 1873-1947, Vol .VII, 1912-1920, Archive Edition , London, 1986.

37- Thomas A. Bryson, American Diplomatic Relation with the Middle East 1784-1975, New Yourk, 1979.

29- W.Willcocks, The irrigation of Mesopotomia, London, 1932.

30- William Powell, Saudi Arabia and Its Royal Family, London, 1982.

31- Williams, Ann : Britain and France in the Middle East and North Africa, 1914-1967, Macmillan , London, 1968.

38-Winston Churchill, The Second World War, London, 1948.

Summary of PhD Thesis tagged with:
Colonial policy in Iraq and Saudi Arabia between 1914-1945 (comparative study)

The paper discusses the paving conditions for the penetration of Western colonialism in the Arab Mashreq, the nature of the colonial policy in Iraq and Saudi Arabia in the period between 1914-1945, highlighting the characteristics of that policy in each region, and making a comprehensive comparison between the prevailing colonial policy in Iraq and its counterpart in Iraq. Saudi Arabia, the behavioral analysis of that policy toward the two countries.

It highlights the real reasons that led to the conquest of colonial powers on the regions of the Arab world in general, and Iraq and Saudi Arabia in particular, the most important of which was oil and strategic location, who formed the focus of conflict and competition between colonial powers over the Arab region and speaks of the search engine of the policy adopted by the colonial West towards This is evident in the deliberate fragmentation of the European occupier to weaken and weaken Iraq. In return, the establishment and establishment of a monarchy in the Arabian Peninsula, represented by the declaration of the Kingdom of Saudi Arabia in 1932, to highlight the reactions of local forces in both countries. Two countries towards the colonizer.

Syrian Arab Republic
Damascus University
The Faculty of Arts & Humanities
Department of History

COLONIAL POLITICS IN IRAQ AND SAUDI ARABIA BETWEEN 1914-1945 (A COMPARATIVE STUDY)

A dissertation prepared for a doctorate in the history of modern and contemporary Arabs

Prepared by

SAID AL-SULTAN

Supervised by

PROF .DR. SAMAR BAHLAWAN

2019